العلاقات التجارية بين العراق وتركيا
(١٩٢٦-١٩٥٨)

رسالة تقدم بها الطالب

علي حمزة عباس عثمان الصوفي

إلى

مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في التاريخ الحديث

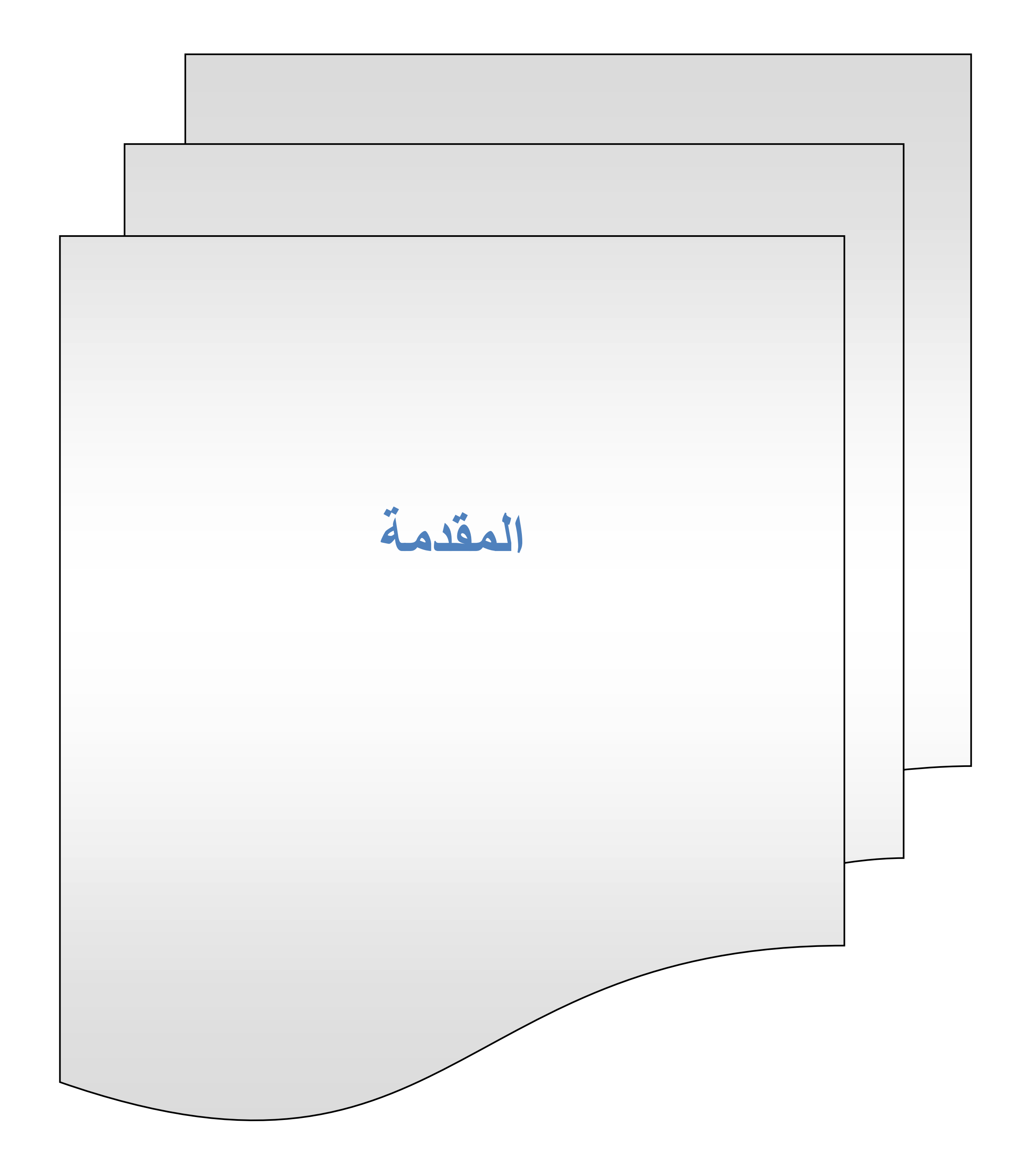
بإشراف

الاستاذ المساعد

الدكتور زهير علي احمد النحاس

١٤٢٥هـ ٢٠٠٤ م

ثبت المحتويات


المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أ. حدود البحث

تعد العلاقات والمبادلات التجارية الشريان الحيوي لاقتصاديات بلدان العالم ، كونها تمثل القوة الفاعلة في تأطير العلاقات السياسية ، وتعكس التخطيط الإيجابي لاقتصاديات دول العالم ، وعلى الرغم من أهمية الجانب الاقتصادي والتجاري بشكل خاص ، فانه لم ينل ما يستحقه من اهتمام من لدن المهتمين والمؤرخين ، فضلاً عن الباحثين الأكاديميين مقارنة باهتمامهم بجوانب العلاقات السياسية .

ومن هنا تأتي أهمية دراسة تأريخ العلاقات التجارية بين العراق والدول المجاورة ، ولا سيما الجارة الشمالية تركيا ، ذات الموقع الاستراتيجي والإمكانات الاقتصادية والبشرية المميزة ، وإدراك كلا الجانبين العراقي و التركي لأهميتها ، وإيجاد السبل لتطويرها ، بما يخدم مصالحها المشتركة على كافة الصُعُد ، ولا سيما القطاع التجاري . فضلاً عن رغبة الباحث الشخصية في دراسة تأريخ العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، والتي كان وراء رغبته في دراستها عنواناً لرسالته .

تضمنت الدراسة أربعة فصول وخاتمة ، كان الأول منها سياسة الاصلاح العثمانية وانعكاساتها على العلاقات التجارية بين الولايات العراقية والتركية حتى عام ١٩٢٥م) ، وخصص المبحث الأول لدراسة انعكاسات السياسة التجارية للدولة العثمانية على العلاقات التجارية بين الولايات العراقية وبلاد الاناضول ، وطبيعة العلاقات التجارية بينها وبين الولايات العراقية بشكل عام وولاية الموصل بشكل خاص ، لاسيما مع ولايات جنوب وجنوب شرق الأناضول ، وتطرق المبحث الثاني إلى قيام الحرب العالمية الأولى وأثرها على العلاقات التجارية بين البلدين ، فيما تناول المبحث الثالث الأوضاع الاقتصادية لكلا البلدين وقيام دولتي العراق وتركيا في مطلع العشرينات ، أما المبحث الرابع فقد أكد على أهم مشكلة واجهت البلدين في التاريخ المعاصر وهي (مشكلة الموصل) والتي كانت وراء تحديد حقبة الدراسة عام ١٩٢٦م ، وأثرها على العلاقات الاقتصادية التجارية بين العراق وتركيا .

وتناول الفصل الثاني ضمن مباحثه الأربعة دراسة العلاقات التجارية بين العراق وتركيا للفترة (١٩٢٦ . ١٩٤٥م) ، إذ عالج المبحث الأول طبيعة العلاقات التجارية ومعوقاتها بين البلدين اثر انفراج مشكلة الموصل ، وإقرار عصبة الأمم عام ١٩٢٥م بعائدية الأخيرة للعراق ، وخصص المبحث الثاني لدراسة تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩

. ١٩٣٢م) ، وانعكاساتها على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، وتطرق المبحث أيضا إلى المعاهدة التجارية الأولى المعقودة بين العراق وتركيا عام ١٩٣٢م ، فيما خصص المبحث الثالث للاطلاع على بوادر النهوض الاقتصادي لكلا البلدين في الثلاثينات ، وانعكاس ذلك على العلاقات التجارية بينهما ، بينما كُرِس المبحث الرابع لدراسة المرحلة الأهم والمميزة في طبيعة العلاقات التجارية بين البلدين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية .

وأهتم الفصل الثالث في مباحثه الأربعة بدراسة العلاقات التجارية بين العراق و تركيا في مرحلة فيما بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٨م ، تناول المبحث الأول ردود الأفعال العراقية والعربية والدولية إزاء عقد معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦م ، مسلطاً الضوء على دراسة البروتوكول الخامس من المعاهدة والخاص بالشؤون الاقتصادية (***التجارية***) ، فيما اعتنى المبحث الثاني بدراسة أحداث الفترة (١٩٤٦ . ١٩٥٠م) والتي شهدت فيها المنطقة ((***منطقة الشرق الأوسط***)) متغيرات عدة وهامة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وانعكست على العلاقات التجارية بين البلدين ، وعرض المبحث الثالث أهم التحويلات السياسية والاقتصادية في العراق وتركيا وآثارها غلى العلاقات التجارية للفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٨م) ، أما المبحث الرابع فقد أكد على دراسة المساعي والجهود الرسمية والشعبية في تنشيط العلاقات التجارية ، فضلاً عن الضغوط والتحديدات التي واجهت العلاقات العراقية . التركية إبان الخمسينات .

أما الفصل الرابع والأخير عبر مباحثه الثلاثة ، فقد أهتم بدراسة ، أهم المشكلات والعقبات التي واجهت العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، فقد أهتم المبحث الأول بدراسة أهم العقبات الخارجية التي واجهت العلاقات التجارية بين البلدين ، فيما بين المبحث الثاني أهم العقبات الداخلية التي واجهت العلاقات التجارية ، وانفرد المبحث الثالث بدراسة التجارة غير المنظورة ؛ تجارة التهريب ، وانعكاساتها على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا .أما الخاتمة ، فقد أظهرت ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات، واثبت الباحث في نهاية الدراسة ، مجموعة من الملاحق والجداول التي أوضحت العديد من جوانب الدراسة للعلاقات التجارية بين العراق وتركيا .

ب. نظرة في المصادر

اعتمدت الدراسة مصادر كثيرة ومتنوعة، تأتي في مقدمتها من حيث الأهمية، الوثائق غير المنشورة ، فقد أفاد الباحث من وثائق وزارة الخارجية المحفوظة في أرشيف الوزارة وكذلك من دار الكتب والوثائق ببغداد ، فضلاً عن الوثائق المحفوظة في أرشيف مركز الدراسات التركية(الاقليمية حالياً) في جامعة الموصل، ومنها في وحدة المايكروفيلم في المكتبة المركزية

لجامعة الموصل ، وبعض الوثائق المحفوظة في وزارات الداخلية والمالية والثقافة والتجارة والأشغال والمواصلات في بغداد .

كما شكلت الوثائق المحلية لمحافظة نينوى معيناً أخر للدراسة ، والمتمثلة بوثائق متصرفية لواء الموصل ، فضلاً عن سجلات المحاكم الشرعية في الموصل المحفوظة في دار العدالة في الموصل وبعضها نسخ مصورة بحوزة الدكتور زهير علي احمد النحاس ، فضلاً عن محاضر جلسات غرفة تجارة الموصل ، ووثائق متفرقة غير منشرة أخرى .

ومن المؤسف آن الفرصة لم تتح للباحث للاطلاع على معظم الوثائق غير المنشورة في بغداد والموصل ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة ، بسبب الظروف غير المستقرة التي واجهها قطرنا في فترة إعداد الدراسة ، فضلاً عن التحفظات الأمنية لدى معظم الوزارات ذات العلاقة ، ولا سيما دار الكتب والوثائق ووزارتي الخارجية والتجارة في بغداد .

فيما أفادت الدراسة من العديد من الوثائق المنشورة والمطبوعات والتقارير الرسمية ، ومنها محاضر جلسات مجلس النواب العراقي ومحاضر جلسات مجلس الأعيان العراقي ، ومجاميع الأنظمة والقوانين لوزارة المالية والعدلية ، فضلاً عن تقارير هيئة الأمم المتحدة الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للهيئة في نيويورك ، ومكتب الإحصاءات في الأمم المتحدة ، وتقارير الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأوسط ، كما أفاد الباحث من الإصدارات الوثائقية الحديثة لعام ٢٠٠٢ ، للدكتور صبحي ناظم توفيق التي رفدت الدراسة بفيض من الوثائق المنشورة عن العراق وتركيا والأحلاف الغربية في تلك الحقبة ، فضلاً عن كتاب (ثورة مايس ١٩٤١ ودول الجوار في الوثائق البريطانية) للدكتور فاروق صالح العمر ، وكتاب (العراق في الوثائق الأمريكية ١٩٥٢ . ١٩٥٤م) للباحث عصام شريف التكريتي ، وكتاب (العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ . ١٩٥٨م) للدكتور مؤيد إبراهيم الونداوي ، وكتاب (مجلس الأمة العراقي ، البرلمان الأعيان النواب ١٩٤٥ .١٩٥٣م) للدكتور عبد المجيد كامل التكريتي ، فضلاً عن بعض إصدارات مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية منها (حقائق في السياسة العربية التي بحثها مجلس النواب العراقي عام ١٩٥٥م) ، وقد كشفت كل هذه الوثائق جوانب مهمة في العلاقات السياسية والاقتصادية (التجارية) والاجتماعية والتاريخية بين العراق وتركيا خلال فترة الدراسة . ومن المصادر الهامة أيضا (دليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦م) و (دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥م) و(دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠م) .

وأفاد الباحث ايضاً من الصحافة المحلية التي أغنت الدراسة بالكثير من المعلومات التي كلما نجدها في المصادر الأخرى ، وقد أعتمد الباحث بشكل خاص على الصحف الموصلية ، ولاسيما جريدة الموصل والبلاغ وفتى العراق ونصير الحق وغيرها من الصحف العراقية المتنوعة

، التي نشرت من التقارير الاقتصادية العديدة ، سيما التجارية منها ، وحركة الصادرات والواردات من العراق واليه مع دول الجوار ومنها تركيا ، فضلاً عن جريدة الوقائع العراقية التي تعد معيناً لا ينضب لمعظم الباحثين في تأريخ العراق المعاصر .

وشكلت الكتب العربية والمعربة ، معيناً أخر للدراسة ، وفي مقدمتها كتاب السيد عبد الرزاق الحسني (تأريخ الوزارات العراقية) ، الأجزاء (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) ، وهي مرجع أساس للباحثين والمهتمين بتاريخ العراق المعاصر ، وقد أغنت هذه الجزاءات ودعمت الدراسة بالمعلومات التي قلما يجدها الباحث في مصادر أخرى ، وكتاب الدكتور مظفر حسين جميل (سياسة العراق التجارية) ، وكتاب الدكتور محمد سلمان حسن (التطور الاقتصادي في العراق) اللذان اغنيا الدراسة بالعديد من المعلومات الاقتصادية والتجارية فضلاً عن الجداول التوضيحية ، كما أفادت مؤلفات سعيد عبود السامرائي (مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي) و (موارد العراق الاقتصادية) و (اقتصاديات العراق) و (التنمية الاقتصادية في العراق) و (التنظيم الاقتصادي في الحرب) ، الدراسة بفيض من المعلومات الاقتصادية ذات العلاقة المباشرة بالتجارة ، فضلاً عن المصادر الهامة الأخرى ، ككتاب (سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية) للدكتور عبد الوهاب حمدي النجار ، وكتاب (محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٤٠ . ١٩٦٥م) للدكتور عبد الرحمن الحبيب . فيما أضفت كتب الجغرافية الاقتصادية دعماً ومصدراً مهماً للدراسة من خلال المؤلفات التالية ، كتآب طه الهاشمي (مفصل جغرافية العراق) ، وكتاب الدكتور شاكر خصباك واخرون (جغرافية العراق) ، وكتاب الدكتور جاسم محمد الخلف (جغرافية العراق .الطبيعة والاقتصادية والبشرية) .

أما ابرز الكتب التي تناولت العلاقات العراقية . التركية فهي ، كتاب (العلاقات العراقية . التركية ١٩٣٢ . ١٩٥٨م) للدكتور عوني عبد الرحمن السبعاوي ، الذي أغنى الدراسة بمعلومات قيمة ومهمة وهي مرجع للباحثين بتاريخ العلاقات العراقية . التركية ، فضلاً عن كتاب (تأريخ الصداقة بين العراق وتركيا) للسيد شاكر صابر الضابط ، وهو أحد المهتمين بتاريخ تركيا الحديث والمعاصر .

بينما أغنت الدراسة العديد من الكتب المعربة الهامة منها ، كتاب (تصنيع العراق) للباحثة الإنكليزية كاثلين ، م. لانكلي ، وكتاب (العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠م) ج١ ، ج٢ للمؤلف همسلي لونكريك ، وكتاب (العراق . الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية حتى قيام الجمهورية) الكتاب الأول للمؤلف حنا بطاطو ، وهو من المصادر المهمة التي لا يمكن لأي باحث يروم الكتابة عن تأريخ العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحديث والمعاصر ، الاستغناء عنه نظراً لغزارة المعلومات الواردة فيه عن الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية عن العراق في فترة الدراسة . كما أغنت الدراسة العديد من الكتب المعربة عن تركيا ، ومنها كتاب (تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري) للمؤلف نوبار هوفسبيان واخرون ، وتخلل هذا الكتاب العديد من الفصول المهمة عن الاقتصاد التركي في فترة الدراسة ، وكتاب (تركيا في أزمة) للمؤلف بيرج بير بيروكلو ، وكتاب (أزمة السياسة التركية) لمؤلفه لوسيل دبليو بيفسنر ، وكتاب (صنع تركيا الحديثة) للمؤلف فيروز احمد ، فضلاً عن العديد من الكتب المعربة التي تتحدث عن اقتصاديات الشرق الأوسط بشكل عام وبضمنها العراق وتركيا ومنها ، كتاب (مدخل إلى التأريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط) للمؤلف ز. ي هرشلاغ ، وكتاب (مستقبل الشرق الأوسط) للمؤلف بيير رونـدو ، وكتاب (الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية) للمؤلف جورج كيرك ، وكتاب (الشرق الأوسط في الشؤون العالمية) لمؤلفه جورج لنشوفسكي ، بينما أضفى كتاب (العلاقات العربية . التركية) للمؤلف اورهان كولوغلو واخرون ، الدراسة بفيض من المناقشات والآراء والاستنتاجات المهمة عن العلاقات العربية . التركية خلال فترة الدراسة .

كما اعتمد الباحث فضلاً عن ذلك على العديد من الاطاريح والرسائل الجامعية غير المنشورة ، وفي مقدمتها أطروحة عوني عبد الرحمن السبعاوي (تركيا وقضايا المشرق العربي ١٩٤٥ . ١٩٦٧م) ، وأطروحة سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي (العلاقات العراقية . التركية ١٩٥٨ . ١٩٦٨م) ، ورسالة علي خليل احمد البياتي (الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٢ . ١٩٣٩م) ، ورسالة سعاد حسن جواد (التطورات الاقتصادية والسياسة الداخلية في تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ . ١٩٣٢م) ، ورسالة محمود عويد محسن الدليمي (الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩ . ١٩٤٥م) ، ورسالة إسماعيل نوري مسير الربيعي (تأريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١ . ١٩٣٢م) ، وأطروحة سهيل صبحي سلمان (التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥ . ١٩٥٨م) ، ورسالة جاسم محمد شطب (التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا ١٩٣٣ . ١٩٣٩م) ، ورسالة عبد شاطر عبد الرحمن المعماري (سياسة تركيا الإقليمية بين الحربين العالميتين) ، وأطروحة سري محمود سلمان المدرس (جغرافية التجارة في العراق ١٩٥٠ . ١٩٧٠م) ، فضلاً عن أطروحة زهير علي احمد النحاس (تأريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين ١٩١٩ . ١٩٣٩م) ، ورسالته للماجستير (التموين في العراق ١٩٣٩ .١٩٤٨م) ، إلى جانب العديد من الاطاريح والرسائل الأخرى .

كما اعتمد الباحث على العديد من البحوث والمقالات والدراسات المتنوعة التي أفادت وأغنت الدراسة . واخيراً اعتمدت الدراسة عدداً من المؤلفات الأجنبية منها التركية ومنها

الإنكليزية ، والتي أفادت الباحث في معرفة وجهات النظر التركية والإنكليزية إزاء هذه العلاقات .

ومن البديهي أن لا يخل طريق البحث العلمي من مصاعب وعقبات ، وكان من حظ هذه الدراسة عقبات كثيرة منها ، صعوبة الحصول على بعض الوثائق شحاً من القائمين على امرها وعدم تعاونهم مع الباحثين ، وكذلك فقدان أو تلف وثائق عديدة ، والتي طالتها يد العابثين ، أو الجهلاء بسبب ما تعرض له العراق ، وايضاً لم تسعفنا صحف الموصل وبغداد للاسباب نفسها .

وختاماً . . . فالدراسة هذه من توفيق الله لعبده ، وهي أمانة بين أيدي أساتذة أمناء نبلاء ، هم اعضاء لجنة المناقشة المختارة لتقويمها والوصول بها إلى غاية ما يسعى اليه الباحث ، والكمال لله وحده .

وله الحمد في الآخرة والأولى وهو العليم الخبير

الباحث

الموصل في / ٢٠٠٤/٩/٢٣

الفصل الأول

: سياسة الإصلاح العثمانية وانعكاساتها على العلاقات التجارية بين الولايات العراقية والتركية حتى عام ١٩٢٥م

المبحث الأول : السياسة التجـارية للدولة العثمانية وانعكاساتها على العلاقات التجارية بين الولايات العراقية وبلاد الاناضول

أولا : السياسة التجارية للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى

ثانياً : العلاقات التجارية بين الولايات العراقية وبلاد الأناضول

المبحث الثـاني : اثـر الحرب العالميـة الأولى على العلاقات التجارية بين الولايات العراقية وبلاد الاناضول

المبحث الثالث : الوضع الاقتصادي وتأسيس دولتي العراق وتركيا

أولا : المملكة العراقية .

ثانياً : تركيا الحديثة

المبحث الرابع : مشكلة الموصل وأثرها على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا

الفصل الأول : سياسة الإصلاح العثمانية وانعكاساتها على العلاقات التجارية بين الولايات العراقية والتركية حتى عام ١٩٢٥م

شهدت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر محاولات إصلاحية على مستويات سياسية واقتصادية وعسكرية وادارية واجتماعية ، كان لها اثرها الفاعل على الولايات العثمانية كافة ، ومنها الولايات العراقية ، ولا شك في ان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م احدثت الكثير من المتغيرات على العلاقات بين ولايات الموصل وبغداد والبصرة من جهة وولايات الاناضول من جهة اخرى ، مما كان له الأثر الكبير على العلاقات وظهور دولتي العراق وتركيا الحديثتين ، وما شاب العلاقات بينهما من مشاكل ، وسنتطرق في هذا الفصل لمضامين ذلك كله .

المبحث الأول : السياسة التجارية للدولة العثمانية وانعكاساتها على العلاقات التجارية بين الولايات العراقية وبلاد الأناضول

أولا : السياسة التجارية للدولة العثمانية

كان للدولة العثمانية دورٌ كبيرٌ في إستنهاض الحالة الاقتصادية لممالكها أثناء القرن التاسع عشر ، فمنذ دخولها مرحلة جديدة من التحديث على يد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) ، الذي يمكن عَدهُ واضع الأسس الحديثة للدولة العثمانية ، إذ شملت إصلاحاته قطاعات واسعة في الدولة ، إستمدها من الأنماط الأوربية الحديثة السائدة آنذاك ، ففي المجال الاقتصادي شرعت الدولة بإصدار إرادة سنية عام ١٨٢٦م ، بإنشاء محكمة سميت بـ(المحكمة الخيرية)[١] ، تم بموجبها إصدار براءات وأحكام تتعلق بشؤون التجارة والمعاملات التجارية، وفي عام ١٨٣٨م تم تأسيس مجلس باسم (النافعة) للنظر في الأمور الزراعية والتجارية [٢]،وشهدت الدولة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر مرحلة الإصلاح،التي عرفت بمرحلة التنظيمات(١٨٣٩-١٨٧٦م)،بدأها السلطان عبد المجيد(١٨٣٩-

---

[١] سميت كذلك تيمناً بالواقعة الخيرية التي تم فيها القضاء على الانكشارية عام ١٨٢٦ م.

[٢] جان نقولا نقاش ، مغني المتداعين عن المحامين (بيروت : ١٨٩٥م) ص١١ .

١٨٦١م) بعد موقعة(***نزيب***)[٣]، وشهدت هذه المرحلة إهتماماً ملحوظاً بقطاع التجارة والنشاطات المتعلقة به ، وكان من أول المؤشرات على ذلك إستحداث وزارة باسم (نظارة التجارة الجليلية) ، وذلك في عام ١٨٣٩م ، وتحال على هذه الوزارة الدعاوى التجارية [٤] ، كما اصدر السلطان من اجل كسب ود الدول الاوربية مرسومين

إصلاحيين [٥] ، عرف الأول خط كولخانة في ٢٦شعبان/١٢٥٥هـ/ الموافق ٣تموز/١٨٣٩م [٦] ، وفي عام ١٨٥٠م أصدرت الحكومة العثمانية قانون التجارة البرية (المقتبسة أحكامه من التشريع الفرنسي) القائم على مبدأ الحرية الاقتصادية [٧] .

أما المرسوم الثاني فقد صدر في ١١جمادى الآخرة ١٢٧٢هـ/الموافق ١٨شباط ١٨٥٦م ، فقد عد التزاماً دولياً وهو ما ورد في المادة التاسعة من معاهدة صلح باريس [٨] ، ولم يكن باستطاعة السلطان إلغاءه أو تغييره دون موافقة الدول الأوربية ، فكان هذا البيان وسيلة لتدخل الدول الأجنبية في شؤون الدولة العثمانية [٩] ، وتعهدت الدولة العثمانية في هذا المرسوم

---

[٣] في هذه المعركة هزمت القوات العثمانية امام القوات المصرية ، وهناك من يربط بينها وبين خط كولخانه ، كما ان الدول الاوربية استفادت من التنظيمات في اضعاف سلطة الدولة العثمانية واشاعة الفوضى والاضطرابات بين الطوائف والقوميات ، ينظر :

. موفق بني المرجة ، صحوة الرجل المريض او السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الاسلامية (الكويت : ١٩٨٤م) ص ص٧١-٧٢ .

[٤] نقاش ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

[٥] محمد مصطفى صفوت ، محاضرات في المسالة الشرقية ومؤتمر باريس (القاهرة : ١٩٥٨م) ص ٥ .

[٦] ينظر نص المرسومين في محمد فريد بك المحامي ، تأريخ الدولة العلية العثمانية (بيروت : ١٩٨١م) ص ٤٨٠ وما بعدها .

[٧] نوري الطالباني واخرون ، القانون التجاري (بغداد : ١٩٧٩م) ص ٢٥ .

[٨] وهي المعاهدة التي تم توقيعها بعد حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦م) بين الدولة العثمانية وروسيا ، عن بنود هذه المعاهدة ، ينظر :

. اورخان محمد علي ، السلطان عبد الحميد الثاني ، حياته واحداث عهده (الانبار : ١٩٨٧م) ص٣١ .

[٩] فلاديمير بوريوفتش لوتسكي ، تأريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة : عفيفة البستاني ، ط٧ (بيروت : ١٩٨٠) ص١٥٩ .

بتشجيع التجارة الداخلية والخارجية ، وأكدت على ضرورة إكمال قوانين الجزاء والتجارة ، وفض الخصومات والدعاوى في المحاكم المدنية لأبناء الملل العثمانية كافة [١٠] .

وأصدرت الدولة العثمانية تشريعات جديدة تخص قطاع التجارة ، شملت نشاطات التجار ، ومؤهلاتهم ، ودفاترهم التجارية ، وشركاتهم ، ووكلائهم بالعمالة ، والنقل البري ، والعقود ، والسندات التجارية والإفلاس ، والضمان التجاري [١١] ، ومن اجل تنشيط التجارة الخارجية مع الغرب ، سعت الدولة العثمانية إلى تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأوربية ، فقد وقعت قبل إصدار هذان المرسومان على إتفاقية تجارية مع بريطانيا في ١٦ أب ١٨٣٨م عرفت بـ (***اتفاقية بالطاليمان***) [١٢] ، تضمنت الغاء كافة أنواع الاحتكارات التي أعطيت للتجار البريطانيين ، وفرضت الاتفاقية رسوماً كمركية ثابتة مخفضة على الواردات (٥%) والصادرات (١٢%) و (٣%) على التجارة العابرة (الترانسيت) ، كما وقعت في السنة ذاتها اتفاقية مماثلة مع فرنسا ، ثم شملت معظم الدول الأوربية الأخرى ، و الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي (١٨٦١–١٨٦٢م) [١٣] ، وتشير في هذا الصدد الباحثة الإنكليزية كاثلين لانكلي ، وهي أحد المهتمات بدراسة الاقتصاد العراقي ، إلى أن تطبيق بنود هذه الاتفاقية أدى إلى تدفق السلع والبضائع الأوربية إلى الولايات العربية ومنها العراق بولاياته الثلاث [١٤] .

---

[١٠] أحمد الصوفي ، تأريخ المحاكم والنظم الادارية في الموصل ١٥٣٤– ١٩١٨ م (الموصل : ١٩٤٩م) ص ص٢١–٢٢ .

[١١] صالح قحطان ، " التشريع التجاري في العراق " مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٨ ، بغداد ، تشرين الاول ١٩٤١م ، ص ٦٠٤ .

[١٢] للمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية او ما يسمى في بعض المصادر بالمعاهدة ، ينظر :

-- *Standford Shaw And Ezel Karul Shaw , History Of Ottoman Empire And Modern Turkey (1808- 1975) , Vol. 2 , (New York : 1977) , P 50 .*

[١٣] بدر الدين السباعي ، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا ١٨٥٠–١٩٥٨م (دمشق : ١٩٦٧م) ص٩ .

[١٤] كاثلين م. لانكلي ، تصنيع العراق ، ترجمة : محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني (بغداد : ١٩٦٣م) ص٣٤ .

وأولى السلطان عبد العزيز (١٨٦١ – ١٨٧٦م) اهتماماً كبيراً بقطاع التجارة ضمن فرماناً أصدره في كانون الأول ١٨٧٤م دعا فيه الدوائر الحكومية إلى ضرورة الاهتمام بالتجارة وتطويرها في الممالك العثمانية كافة [١٥] . وتزايد اهتمام العثمانيون بقطاع التجارة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩م) ، اثر إعلان الدستور في ٢٣ كانون الثاني ١٨٧٦م ، حين عُدَّ التجارة بأنها : (***تشكل الجزء الأعظم من راحة ورفاه الرعية وعمران المملكة ، بل هي بمثابة روحها .. وأن توسعها وتوفيرها من أهم المهام المطلوب التزامها من قبل الحضرة السلطانية العليا***) [١٦] .

وما دمنا في صدد إصلاحات تلك الحقبة ، فلابد من الإشارة إلى عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩–١٨٧٢م) في العراق ، الذي قام بالعديد من الإصلاحات ، وادخل الكثير من معالم الحضارة الأوربية الحديثة [١٧] ، التي وضعت العراق على عتبة العصر الحديث [١٨] ، وأصبحت التجارة في العراق القطاع الأكثر حيوية في تلك الفترة ، وتحضى باهتمام السكان على المستويين الرسمي والشعبي ، مما كان لها الأثر الكبير على التطور الاقتصادي في العراق ، ورافق هذه الحقبة افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م [١٩] ، والتي كان لها آثارٌ سلبية وإيجابية

---

[١٥] جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦–١٩٠٩ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٧٥م) ص ٢٩٢ .

[١٦] الدستور ، مجموعة التنظيمات العثمانية ، ترجمة : نوفل نعمة الله نوفل ، المجلد ١ (بيروت : ١٨٨٤م) ص ١٩٢ .

[١٧] عن إصلاحات مدحت باشا في العراق ، ينظر :

. محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩–١٨٧٢م) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٨٩م) ص ١٠٠ وما بعدها .

[١٨] علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث ، ج٢ (بغداد : ١٩٧١م) ص ٢٣٥ .

[١٩] يشير الكاتب يوسف غنيمة في كتابه (تجارة العراق) عن تأثير فتح قناة السويس على تجارة العراق ما نصه : ((***إن هذا المشروع وحده احيا تجارتنا وربطها باوربا لا بل بعالم الحضارة باجمعه ، او بعبارة أخرى أنقلها عن بسمارك وهو قوله ان قناة السويس هي النخاع الشوكي في المملكة البريطانية ، ويحق لي القول هنا انها النخاع الشوكي في تجارة العراق ايضاً***)) ، ينظر :

. يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديماً وحديثاً (بغداد : ١٩٢٢م) ص ٨٩ .

علـى تجـارة العـراق الخارجيـة فـي آن واحـد [٢٠] ، وتشـعبت فـروع ونشـاطات التجـارة وتحـول الاقتصـاد العراقي من اقتصاد قائم على أساس (***إشباع الحاجات***) إلى إقتصاد قائم علـى أسـاس (***تحقيق الأرباح***) [٢١] .

ازداد الاهتمام بالدولة العثمانية من قبل الدول الأوربية أثناء القرن التاسع عشر ، وبدت تسـير بوضـوح فـي طريـق التـدهور والانحـلال ، اثـر مجموعـة متشـابكة مـن العوامـل الداخليـة والخارجية [٢٢] ، وفي الوقت نفسه كان التنافس شديداً من قبل الأوربيين في الحصول على الحظوة الأولى في الدولة العثمانية وفق ما سمي بـ (الامتيازات ***Capitulations***) [٢٣] ، والتي نظمت حياة وإقامة الأوربيين في ممتلكات الدولة العثمانية لمزاولة نشاطهم التجاري [٢٤] .

كمـا أصـبحت الـديون العثمانيـة إحـدى إفـرازات الامتيـازات الأجنبيـة ، فعنـدما حـاول العثمانيون النهوض ببلادهم بعد حرب القرم ، كانت خزانتهم خاوية ، فاخذوا يعقدون مـع الدول

---

[٢٠] ظهر الاثر السلبي لافتتاح قناة السويس على تجارة ولاية الموصل ، فقد ادى ذلك إلى تحول قوافل التجارة عن الولاية ، وكاد ينعدم تحكمها في المسالك البرية الافقية ، فتاخرت تجارتها وقلت مواردها ، مما ادى إلى تحول تجارة الموصل إلى بغداد بعد ان كان قبل افتتاح قناة السويس عن طريق حلب ، وبذلك كان ايجابياً على بغداد والبصرة ، ينظر :

- سيار كوكب الجميل ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية لولاية الموصل في العهد الجليلي ١٧٢٦-١٨٣٤م ، بحث في الحياة الاجتماعية للولايات العربية اثناء العهد العثماني ، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي ، ج١-٢ ، زغوان ، ١٩٨٨م ، ص٢٣٢ ؛ سعيد الديوه جي ، تجارة الموصل في اختلاف العصور (الموصل : ١٩٧٤) ص٢٤ .

[٢١] عبدالله الفياض ، " الزراعة والتجارة في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر " ، مجلة الاستاذ ، المجلد ١١ ، العدد ١١ ، بغداد ، ١٩٦٢-١٩٦٣م ، ص ٤٠٦ .

[٢٢] للمزيد من التفاصيل عن العوامل الداخلية والخارجية لتدهور الدولة العثمانية ، ينظر : فرنان ويليه ، الاسس التأريخية لمشكلات الشرق الاوسط ، تعريب : نجدة هاجر وطارق شهاب ، ط١ (بيروت : ١٩٦٠م) ، ص ٢٠ ومابعدها ؛ محمد انيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤م (القاهرة د/ ت) ص ١٦٥ وما بعدها

[٢٣] سر ريد بولاند ، بريطانيا والشرق الاوسط منذ اقدم العصور حتى عام ١٩٥٢ ، ترجمة : حسن احمد السلمان (بغداد : ١٩٥٦م) ص ٥٦ وما بعدها .

[٢٤] انيس ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٤-١٨٥ .

الغربية قروضاً بفوائد باهضة ، وتلك بدايات الاستعباد للدولة العثمانية مالياً [٢٥] ، وقد بلغت قيمة القروض قبل عام ١٨٧٤م نحو ٣٥٠٠ مليون فرنك ، وأجبرت الدول الغربية السلطان العثماني على إصدار (***مرسوم محرم***) في ٢٨ محرم / ٢٠ كانون الأول ١٨٨١م ، والذي نشأ وعه فيما بعد (إدارة الدَين العثماني العام) ، والتي أصبحت بمثابة نزيف ينزف في جسم الدولة العثمانية ، ولم يتوقف إلا بعد أن قامت تركيا الحديثة ، وقسمت هذه الديون
على الدويلات التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية [٢٦] .

وشهد عام ١٨٧٨م تحولات سياسية عديدة من قبل الدول الأوربية تجاه الدولة العثمانية ، وذلك بعد انعقاد مؤتمر برلين [٢٧] ، فبعد أن كانت كل من بريطانيا وفرنسا تؤيد الدولة العثمانية ضد الخطر الزاحف من روسيا القيصرية نحو البلقان والبحر الأسود ، تخلت هاتان الدولتان عن هذه السياسة بعد انعقاد المؤتمر ، وبذلك اتجهت الدولة العثمانية إلى فكرة التحالف مع ألمانيا ، والتي رحبت بهذا التحالف ، وتوج ذلك بزيارة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني للدولة العثمانية [٢٨] ، وظهر إلى الوجود هذا التقارب في مشروع خط برلين . بغداد ، الذي أجج التنافس الأوربي على الدولة العثمانية [٢٩] .

---

[٢٥] ابراهيم شريف ، الشرق الاوسط . دراسة لاتجاهات الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق (بغداد:١٩٦٥م) ص ٧٩ .

[٢٦] لم يكن مرسوم محرم مرسوماً من جانب واحد ، وانما كان نوعاً من الاتفاق بين الحكومة العثمانية ودائنيها ، ينظر :
ـ ز . ي. هرشلاغ ، مدخل إلى التأريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط ، ترجمة : مصطفى الحسيني (بيروت : ١٩٧٣م) ص ٨٦ وما بعدها .

[٢٧] للمزيد من التفاصيل عن هذا المؤتمر الذي عقد للفترة (١٣حزيران . ١٣ تموز ١٨٧٨م) ، ينظر :
. المحامي ، المصدر السابق ، ص ٦٧٨ وما بعدها .

[٢٨] للمزيد من التفاصيل عن التقارب العثماني الالماني ، ينظر :
ـ بان غانم احمد حياوي ، العلاقات العثمانية . الالمانية ١٨٨٢–١٩١٨م دراسة تأريخية ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل : ٢٠٠١ م) .

[٢٩] للمزيد ، ينظر :

كان وقع الامتيازات والديون والضمان بالكيلومترات والتنافس الأوربي ، السمة السائدة على الدولة العثمانية في الجانب الاقتصادي منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، لا بل أصبحت الدولة العثمانية وممتلكاتها العربية سوقاً للتصريف ، ثم إلى شبه مستعمرة للدول الأوربية الرأسمالية [٣٠] ، إذ إستمر الميزان التجاري في التدهور ، فبلغ العجز التجاري السنوي للدولة العثمانية للفترة (١٨٧٨-١٩٠٠م) يبلغ في المتوسط (١٠) مليون ليرة عثمانية ذهب[٣١] أي : ما يعادل (٥٠) مليون دولار ، وارتفع إلى الضعف في السنوات اللاحقة [٣٢] ، والجدول آلاتي يوضح العجز في التجارة الخارجية للدولة العثمانية للفترة ما بين (١٨٨٠-١٩١٣م) ، وبقيمة آلاف الليرات العثمانية الذهبية للبضائع فقط :

السنة	الواردات	الصادرات	العجز

. لؤي بحري ، سكة حديد بغداد ، دراسة في تطور دبلوماسية قضية سكة حديد يرلين . بغداد حتى عام ١٩١٤م (بغداد ١٩٦٧م) .

[٣٠] الضمان بالكيلومترات : انه عند منح امتياز لتشييد السكك الحديدية ، أن يكفل أرباحاً معينة لاصحاب الامتيازات ، ويتقاضونها عن كل كيلومتر ممدود ، وبذلك اصبح هذا الضمان احد الوسائل الرئيسة لنهب الدولة العثمانية وممتلكاتها العربية ، ينظر :

. لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ص٣٧٤-٣٧٦ .

[٣١] الليرة العثمانية : عملة نقدية تساوي (١٠٠) قرش ، والقرش هو احد العملات العثمانية الفضية ، وهو على نوعين قرش صحيح (صاغ) ، ويساوي (٤٠) بارة ، وقرش رائج يساوي (١٠) بارات ، واستخدم النوعين في سائر المعاملات التجارية ، والبارة هي احدى العملات الفضية العثمانية ، استخدمت كوحدة نقد قياسية للدولة العثمانية في اواخر القرن السابع عشر ، وهي جزء من الاربعين من القرش العثماني ، ينظر :

ـ حسين محمد القهواتي ، دور البصرة التجاري ١٨٦٩-١٩١٤م (بغداد : ١٩٨٢م) ، ص ٤٨٢ ؛ عماد عبد السلام رؤوف ، الموصل في العهد العثماني ، فترة الحكم المحلي ١٧٢٦-١٨٣٤م (النجف : ١٩٧٥م) ص٥٥٧ ؛ خليل علي مراد ، تأريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠م ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٥٧م) ص٤٤١ .

[٣٢] هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ١٠٢-١٠٣ .

١٨٨٠	١٧,٨٤٠	٨,٤٩٠	٩,٣٥٠
١٨٩٠	٢٢,٩١٤	١٢,٨٣٦	١٠,٠٧٨
١٩٠٠	٢٣,٨٤٦	١٤,٩٠٥	٨,٩٣٧
١٩١٠	٤٢,٥٥٦	٢٢.٠٨٠	٢٠,٤٧٦
١٩١١	٤٥,٠٦٣	٢٤,٩٠٩	٢٠,١٥٤
١٩١٢	٤٣,٥٥٠	٢٣,٩٢٠	١٩,٦٣٠
١٩١٣	٤١,٨٤٢	٢١,٦٩٠	٢٠,٢٤٢

لقد توقع أعداء الدولة العثمانية انهيارها قبل الحرب العالمية الأولى ، لما توالت عليها من النكبات والأزمات في مختلف النواحي الداخلية والخارجية ، إلا أن الدولة استمرت لا لأنها استطاعت أن تصد أعداءها ، بل لأنها أفادت من تنافسهم مع بعضهم البعض [٣٣] .

كما أدان الأوربيون المراسيم العثمانية الثلاث (منشور الكلخانة وخط همايون وأخيرا الدستور الذي أعلن في عام ١٨٧٦م) ، بأنها محض هراء قصدت الدولة العثمانية من وراءها إخفاء الضعف والتدهور الذي انتابها قياساً بالتقدم الأوربي في تلك الحقبة [٣٤] .

ومن الجدير بالذكر أن إعلان الدستور العثماني وضع تحت ضغط الدول الأوربية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، والذي علق العمل به [٣٥] ، كما شهدت هذه الفترة حدوث الحركة الارتجاعية في عام ١٩٠٩م ، وخلع السلطان عبد الحميد وتولي السلطان محمد رشاد الخامس العرش في ٢٧ أبريل من العام نفسه ، بينما تسلمت اثر ذلك جماعة الاتحاد والترقي إدارة الحكومة العثمانية ، التي كانت خزانتها خاوية ، والأوضاع المالية والاقتصادية تسير إلى

---

[٣٣] دانكورات روستو ، السياسة الخارجية للجمهورية التركية ، في روي مكريوس واخرون ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة : حسن صعب ، ط٢ (بيروت : ١٩٦٦م) ص ٥٧٦ .

[٣٤] عمر بن عبد العزيز عمر ، تأريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢م (الاسكندرية : د/ت) ص ص ٢٨١-٢٨٣ .

[٣٥] سليمان البستاني ، عبرى ذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، تحقيق : خالد زيادة ، ط١ (بيروت : ١٩٧٨م) ص ص٣٠-٣١ .

الانحدار والتدهور ، فضلاً عن أن الولايات العربية قبيل الحرب العالمية الاولى والدولة العثمانية بشكل عام كان يعمها الانتفاضات والأفكار القومية والتحررية ، وأحداث عديدة متشابكة على الصعيدين الداخلي والخارجي لا مجال لذكرها هنا (٣٦) .

بذلت عدة محاولات لتنظيم الشؤون الاقتصادية للدولة العثمانية ، وأدرك ذلك وزير ماليتها (جاويد بك) ، الذي وضع أول ميزانية للدولة وعلى النسق الأوربي ، وأعاد تنظيم نظام الكمارك ، كما سعت حكومة الاتحاديين إلى إصدار العديد من التشريعات والقوانين لمعالجة الوضع الاقتصادي والتجاري بالذات ، إلا أن قيام الحرب العالمية الاولى منع تلك الصحوة من الوصول إلى مرحلة التطبيق (٣٧) .

ويمكن القول أن الدولة العثمانية كانت تمر قبل الحرب العالمية الأولى بفترات عصيبة جداً ، مما كان لها الأثر الكبير على الجانب الاقتصادي ، والذي يمكن وصفه بالسبات الاقتصادي ، متزامناً مع التنافس الأوربي المتزايد على الدولة العثمانية وممتلكاتها العربية ، لذا فمن غير المعقول أن تنشط الحركة التجارية بين الولايات العثمانية ، ومنها العراق في ظل تلك الأزمات والمتغيرات .

ثانياً : العلاقات التجارية بين الولايات العراقية وبلاد الأناضول

تشير بعض المصادر إلى أن التاريخ الحديث للتجارة في العراق بدأ في عام ١٨٣١م ، إذ جلب العراق انتباه العالم بصورة خاصة ، نظراً لوفرة المواد الخام فيه وأهمية موقعه الجغرافي (٣٨) ، وكانت الميزة الأساسية لنشاط التجارة في تلك الحقبة هي التوسع السريع في تجارة

---

(٣٦) للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. المحامي ، المصدر السابق ، ص ٧٠٨ وما بعدها ؛لونسكي ، المصدر السابق ، ص ٣٩٤ وما بعدها ؛ .

(٣٧) زهير علي احمد النحاس ، تأريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩ ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل : ١٩٩٥م) ص ص ٢٩-٣٠ ؛ هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٣٨) د. ك. و(البلاط الملكي) ، التقارير المالية والاقتصادية (١٩٢٨-١٩٣٢م) ، الملف 311/1412 ، ص ١١٢ .

الصادرات العراقية إلى الأسواق الأوربية [٣٩] ، اثر التطور في وسائل النقل وفتح قناة السويس التي وفرت للمنتجات والمواد الخام في العراق الاتصال المباشر بالأسواق العالمية مثل مرسيليا ولندن [٤٠] .

كانت بريطانية من اكثر الدول الأوربية اتصالاً وحظوة في الهيمنة على تجارة العراق الخارجية ويليها ألمانيا والنمسا ثم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ثم بقية الدول الأخرى [٤١] وقد تطورت تجارة الصادرات العراقية ، وارتفعت قيمة الصادرات السنوية من (١٤٧,٠٠٠) ديناراً خلال الفترة (١٨٦٤-١٨٧١) إلى (٢,٩٦٠,٠٠٠) ديناراً خلال الفترة (١٩١٢-١٩١٣م) أي : بزيادة عشرين ضعفاً ، وكان معظمها يذهب إلى بريطانيا [٤٢] ، كما تحسنت تجارة الاستيرادات العراقية فارتفعت بما قيمته نحو ربع مليون دينار سنوياً أواسط القرن التاسع عشر [٤٣] ، رافقتها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق عامة ، واتجهت أنظار التجار الأوربيين

---

[٣٩] محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطورات الاقتصادية ١٨٦٤-١٩٥٨ ، ج١ (بيروت : ١٩٦٥م) ص٤٧٤ .

[٤٠] الكسندر أداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة : هاشم صالح التكريتي (البصرة : ١٩٨٢م) ص١٧٧ .

[٤١] في لائحة مكونة من (١٣) صفحة قدمها الممثل التجاري البريطاني في لندن إلى السلطان عبد الحميد الثاني ، اشار فيها إلى ((***ان الانكليز هم اكثر الممالك الافرنجية قياماً بابحاث فنية وتجارية وسياسية في العراق قياساً بتجارتهم مع باقي الممالك العثمانية ، لاسيما وان سياسة الانكليز كانت تنصب في البلاد التي كانوا يحكمونها على تسهيل الاعمال التجارية والشؤون المتعلقة بها ، وترغيب الناس وحثهم على ممارستها والاستمرار بها***)) ، الارشيف العثماني في استانبول (اوراق يلدز ، رقم الاوراق ٢٥٥ ، تأريخ الوثيقة ٢١ شباط ١٣١٣رومية . ١٨٩٧م ، ص ص ٢١٧١-٢١٧٣ ، نسخ مصورة محفوظة في وزارة الثقافة والاعلام العراقية .

[٤٢] مجلة لغة العرب ، ج١٠ ، بغداد ، نيسان ١٩١٤م ، ص ١٠٠ ؛ حسن ، التطور الاقتصادي ... ، ص ٤٧٤ . ويورد حسن القيمة بالدينار ، باحتساب قيمته تساوي (١١٠) قروش ، وهي تعادل باوناً استرلينياً ، ينظر الصفحة (١١٦) من المصدر نفسه .

[٤٣] محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية . العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى (بغداد : د/ت) ص١٢ .

إلـى جعل العراق كلـه منتجـاً للخامـات وسوقاً لمصـنوعاتهم محـاولين ربـط اقتصـاده بالاقتصـاد العالمي [٤٤] ، ينظر الملحق رقم (١) .

إن وصف حقبة ما بعد منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، بالانتعاش التجاري في العراق ليس مبرراً كافياً يجعلنا نتصور أن السياسة التجارية كانت تسير بصورة نموذجية ، إنما النقلة وحدها ، كانت سبباً في تحديد معالم النشاط التجاري الجديد الذي عم العراق في تلك الحقبة .

وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث لابد من التعرف على جذور العلاقات التجارية للعراق بشكل عام والموصل خاص وبين بلاد الأناضول ، فكما هو معروف أن للعراق علاقات تجارية قديمة مع البلدان المجاورة مثل الأناضول وبلاد فارس وبلاد الشام [٤٥] ، فقد كانت الموصل وديار بكر تشكل وحدة إدارية واحدة في عهد حاكم ألاق قوينلو حسن الطويل (١٤٥٣-١٤٧٨م) ، وبعد سيطرة العثمانيون على الموصل عام ١٥١٦م ، وبعد قيام ولاية ديار بكر اتخذت الموصل سمة سنجق عام ١٥١٨م [٤٦] .

وتشير المصادر التاريخية ومنذ السيطرة العثمانية على بغداد في عهد السلطان مراد الرابع في تشرين الثاني عام ١٦٣٨م ، إلى تزايد الأهمية الاقتصادية والتجارية لبلاد الأناضول بالنسبة للعراق وخاصة بين الموصل وديار بكر ، والتي أصبحت المنفذ الهام لتجارة الموصل ، وأحد مصادر ثروتها في العهد العثماني ، حيث كان جد الأسرة الجليلية عبد الجليل (١٦٢٠-١٦٨١م) ، والذي استقر في الموصل يمتهن التجارة بين الموصل وديار بكر [٤٧] . وبفضل هذا

---

[٤٤] ابراهيم خليل احمد ، " اوضاع الموصل الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى العقد الاول من القرن العشرين " ، مجلة ادآب الرافدين ، العدد (٧) ، الموصل ، تشرين الاول ١٩٧٦م ، ص ٢٣٤ .

[٤٥] د. ك. و(البلاط الملكي) ، التقارير المالية والاقتصادية (١٩٢٨-١٩٣٢) الملف 311/1412 ، ص ٣٧ .

[٤٦] نسيبة عبد العزيز عبد الحاج علاوي ، الادارة العثمانية في الموصل ١٨٧٩-١٩٠٨م ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل : ٢٠٠٢م) ص ١١ .

[٤٧] رؤوف ، المصدر السابق ، ص ص ٤٠-٤١ .

التواصل اصبح للعديد من تجار الموصل في أواخر القرن التاسع عشر علاقات ممتازة مع ديار بكر ، لا بل استوطن بعض من أفراد الأسر التجارية المعروفة بالموصل وديار بكر أمثال أسرة حمو القدو وأسرة الجادر وأسرة الحاج يونس ، فضلاً عن ذلك كان للعديد من التجار وكلاء تجاريون ، لكلا الطرفين يتولون متابعة الصفقات التجارية ، وحفظ حقوق التجار فيما لو حصل إختلاف بينهم [٤٨] .

ويشير أحد المهتمين بتاريخ الموصل وكان والده أحد تجار الفواكه والأثمار ، إن معظم العاملين بهذا النوع من التجارة كان لهم وكلاء تجاريون لاستلام وبيع المواد الغذائية والسلع التي تجلب من ديار بكر إلى الموصل بوساطة الاكلاك [٤٩] ، لاسيما الأثمار المجففة مثل الكشمش والمشمش واللوز والبلوط والبندق وحبة الخضراء ، فضلاً عن العسل والاجبان وأخشاب الوقود والبناء ورحى طحن الحبوب ، وكذلك القراب الخاصة بالاكلاك [٥٠] ، هذا فضلا عن بعض الصناعات المحلية من الأواني النحاسية التي اشتهرت بها مدينة ديار بكر ، وكذلك الحبوب والأقطان التي يعاد تصديرها إلى الأسواق العالمية [٥١] . وامتدت العلاقات التجارية لتشمل

---

[٤٨] النحاس ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

[٤٩] مفردها (كلك) وهي كلمة تركية معناها باللغة العربية الرمث او الطوف ، ويتشكل الكلك من اعمدة خشبية من اشجار الحور (الغرب او الاسبندار) ، تشد بعضها إلى البعض بوساطة حبال متينة على شكل مستطيل او مربع وتحمل على مجموعة من الازقاق او القراب المنفوخة والمصنوعة من جلود الاغنام او الماعز المدبوغة ، والمربوطة باحكام بقاعدة الكلك ، ويتراوح عددها ما بين (٢٠٠-١٠٠٠) زق او قربة ، وحسب مساحة وحجم الاكلاك التي تصل حمولتها احياناً إلى (٥٠) طن ، وقد اتخذ التجار الاكلاك واسطة رئيسة للنقل والمتاجرة ما بين ديار بكر وبغداد عبر الموصل حاملين مختلف السلع والمنتجات ، وتستغرق المدة نحو (٥) ايام ما بين الموصل وديار بكر ، و(١٥) يوماً ما بين الموصل وبغداد ، ينظر :
. ميجرسون ، رحلة متنكرة إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان ، ترجمة : فؤاد جميل ، ج١ (بغداد : ١٩٧٠م) ص ٩٠ ؛ ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠م ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ج١ (بغداد : ١٩٨٨م) ص٥٦ ؛ سهيل قايا ، " الكلك في مذكرات الرحالين الاجانب " مجلة التراث الشعبي ، العدد (٢) ، السنة الحادية عشر ، بغداد ، ١٩٨٠م ، ص ٧٥ وما بعدها .

[٥٠] احمد النيلة ، وهو مثقف موصلي معروف واحد المهتمين بتأريخ الموصل ، وهو من مواليد ١٩٠٩م ، وعمل مديراً للمكتبة العامة في الموصل للفترة من (١٩٣٠-١٩٦٩م) ، ينظر : النحاس ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

[51] *Great Britain , Admirality (Intelligence Department) : A Hand Book Of Mesopotamia , Vol. 1 , General (London : 1918) , P 28 .*

العديد من المدن مثل نصيبين وماردين وسعرت وجولميرك وجزيرة ابن عمر والأطراف القريبة منها ، فقد استوطن بعض صغار التجار بالموصل ونصيبين ومنهم عبد الباقي محمد صالح ومصطفى سليمان المعروف بالموصلي ، حيث كانا على اتصال مع سليم الحاج نعمان الدباغ أحد كبار تجار الموصل آنذاك ، فكان يرسل إليهم من الموصل أنواع التمور وأقمشة الخام ، والمنسوجات ، والأقمشة المصنعة ، والمواد الغذائية من سكر وشاي وقهوة ، وكان دفع أثمانها يتم بالآجل (٥٢) .

وكان لمعظم أهالي جزيرة ابن عمر وماردين علاقات تجارية وأواصر قربى ومصاهرة مع بعض أهالي الموصل ، وقد اتخذوا من الموصل مركزاً تجارياً رئيساً لنشاطاتهم يترددون على أسواقها باستمرار لأجل التمون وشراء حاجاتهم الضرورية منها ، ولا سيما في فصل الصيف حيث يتوافد غالبيتهم استعداداً لفصل الشتاء الذي تكثر فيه موجات البرد القارص ، وتساقط الأمطار وتراكم الثلوج على المناطق الجبلية ويؤدي ذلك إلى غلق الطرق وتوقف حركة الاتصالات والنقل ، وانعزال المنطقة عن الأطراف المحيطة بها (٥٣) .

أما العلاقات التجارية مع جولميرك والمناطق الغربية من بحيرة وان (***منطقة حكاري***) ، فقد كانت ضئيلة ، وذلك جراء عدم استتباب أوضاع الأمن وهيمنة قطاع الطرق ، وسلبهم للقوافل التجارية (٥٤) .

وشملت تجارة الموصل مع مدن وقرى جنوب شرق الأناضول في الغالب ، المنتجات المحلية العراقية المنقولة بالقوافل التجارية من بغداد إلى المدن التركية عبر الموصل والمحملة بأنواع التمور التي كانت تجلب من الخالص ومندلي ، وكذلك الجلود والمنتجات المحلية (٥٥) ، فضلاً عن المواد الغذائية المستوردة من الهند كأنواع التوابل والفلفل والهيل والكركم والليمون دوزي والسكر والشاي والقهوة ، التي كانت تستهلك كميات كبيرة منها في ديار بكر ، فقد قدرت قيمة

---

(٥٢) س. م. ش (الموصل) ، سجل ١٣١٥هـ / ١٩٠٨م ، نومرو ١٠٣ .

(٥٣) س. م. ش (الموصل) ، سجل ١٣١٥هـ / ١٩٠٨م ، سجل ١٣٢٤-١٣٢٦هـ / ١٩٠٨-١٩١٠م ، نومرو ١٣٧ .

(٥٤) س. م. ش (الموصل) ، سجل ١٢٨١ . ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥-١٨٦٦م ، نومرو ٢١١ .

(٥٥) د. ك. و(البلاط الملكي)، (قضية الموصل ١٩٢٤-١٩٢٥م) ، الملف 810/ 311 ، (تقرير باللغة الانكليزية حول الطرق والمسالك التجارية بين الموصل وتركيا) p. 3.

القهوة المصدرة إلى أسواق ديار بكر لعام ١٩١١م عن طريق الموصل بـ (١٠٠٠٠) باون إسترليني ، في حين كانت استيرادات الموصل السنوية تتراوح قيمته ما بين (٢٠٠٠–٤٥٠٠) باون [٥٦] . كما أشارت سالنامة الموصل (***التقويم السنوي للولاية***) إلى بعض المنسوجات القطنية والصوفية والحمص والرز والقطن التي كانت تصدرها الموصل إلى مدن ديار بكر وتبليس وارضروم [٥٧] .

أما صادرات الموصل إلى مدن جنوب الأناضول من المواشي والحيوانات الحية ، فقد أشارت سالنامة الموصل لعام ١٩١٢م ، إلى أن المعدل السنوي لصادرات المواصل من المواشي والحيوانات الحية قد بلغ نحو (٤٠٠٠) رأساً من الإبل و (١٥٠٠) رأساً من الجاموس إلى الأناضول و (٢٠٠٠) رأساً من البغال والحمير إلى ديار بكر وتبليس وارضروم ، و (٢٥٠) رأساً من الأغنام ، فضلاً عن الجلود الصفراء والحمراء وبعض الجلود المدبوغة إلى اورفة [٥٨] .

ويرتبط العراق بنوعين من الطرق أو المسالك هي المسالك البرية و المسالك النهرية [٥٩] ، فبالنسبة للأولى فكانت القوافل التجارية تسلك الطرق المحاذية لنهر دجلة الممتدة من الموصل حتى بلاد الأناضول ، غير أن هذا لا يلغي وجود طرق سالكة مهمة بديلة عنها ، ولعل أهمها :

١. طريق الموصل . مسكنة . اسكي موصل . تل عوينات . تل كوجك . نصيبين ، ومنها يتفرع إلى مسلكين الأول يصل إلى ماردين والثاني إلى ديار بكر [٦٠] ، ومنها يمتد الطريق إلى سيفريك . جيرغر . حسن المنصور . مرعش غازي عينتاب . تل حمدون . ادنة . جولك . اركلي . قرة بينار . إسماعيل . قونية . آق شهر . اسكي شهر . ازنيق . ازميت . استانبول . ومنها إلى أوربا [٦١] ، ويعد هذا الطريق من اقصر الطرق وأسهلها

---

[56] *Ahand Book Of Mesopotamia , P 211 .*

[٥٧] سالنامة ولاية الموصل (موصل ولايتي سالنامة سي رسمسيدر) لعام ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م ، ص ٩١ .

[٥٨] سالنامة ولاية الموصل لعام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م ، ص ٩١ .

[٥٩] النحاس ، المصدر السابق ، ص ٧ .

[٦٠] د. ك. و(البلاط الملكي)، (قضية الموصل ١٩٢٤ –١٩٢٥م) ، الملف 810/ 311 ، (تقرير باللغة الانكليزية حول الطرق والمسالك التجارية بين الموصل وتركيا) p 4 .

[٦١] سيار كوكب الجميل ، حصار الموصل الصراع الاقليمي واندحار نادر شاه (الموصل : ١٩٩٠م) ص ٢٤٨ .

، إلا انه كان محفوف بالمخاطر التي كانت تتعرض لها القوافل التجارية من اللصوص وقطاع الطرق ورجال القبائل .

٢. طريق الموصل . تلعفر . سنجار . عبور نهر الخابور . راس العين . اورفة . ومنها إلى طرق تجارية غير آمنة من عمليات سلب ونهب اللصوص وقطاع الطرق ورجال القبائل .

٣. طريق الموصل . تلكيف . فايدة . دهوك . العمادية . اورماد . كانار . زيني ابروي . ومنها إلى الأناضول ، وهذا الطريق قليل الاستخدام نظراً لوعورة مسالكه الجبلية ، ولسقوط الأمطار والثلوج بكثافة على مدار ستة اشهر سنوياً ، مما يتسبب بغلق وتعطيل حركة النقل والمواصلات في منافذه [٦٢] .

٤. طريق الموصل . نينوى . بعويزة . فلفيل . سميل (عبور نهر دجلة) . ميديات . حسنكيف . ماردين . سيوره رك . ديار بكر . ارغني . خربوت . مازكرد . ارضروم . باطوم . ومن ثمة يرتبط بموانئ البحر الأسود .

٥. طريق الموصل . نينوى . عبور وادي الخوصر . خورسباد . جروان . عين سفني . مرقد الشيخ عادي . رباط . جولميرك . قوجان . هاتفداغ . عمر قره . باش قلعة . ديره . خوشاب . نوركاغ وان . بايزيد . ارارات . اريفان . قره باغ . تفليس . ترانس قوقازيا ، يمتد منها إلى موسكو ، ومن ثمة إلى بيترسبرغ ، ويعد هذا المسلك من الطرق المهمة التي ربطت الموصل بشمال الأناضول وأرمينيا ، ومن ثم روسيا [٦٣] .

أما المسالك النهرية بين العراق وبلاد الأناضول ، فتعَّد الاكلاك اقدم وسيلة نقل من وسائل النقل النهري الشائعة منذ القدم ، وكانت تُّعَد يومئذ وسيلة نقل جيدة لنقل البضائع التجارية

---

[٦٢] د. ك. و(البلاط الملكي)، (قضية الموصل ١٩٢٤ –١٩٢٥م) ، الملف 810/ 311 ، (تقرير باللغة الانكليزية حول الطرق والمسالك التجارية بين الموصل وتركيا) p 4 .

[٦٣] الجميل ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

والمسافرين وبأقل الخسائر الممكنة [٦٤] ، وقد نشط النقل النهري بالاكلاك أبان العهد العثماني ، مما أزاد من أهمية المدن ، وعمل على توسيع مصادر ثروتها الاقتصادية [٦٥] .

وتقسم المسالك النهرية العامودية إلى ثلاث مراحل رئيسة [٦٦] المرحلة الأولى ، وتنطلق بدايتها من ديار بكر إلى الموصل ، ومعظم العاملين فيها هم من سكان ديار بكر وجزيرة ابن عمر والبعض من أهالي الموصل ، وكانت محطة الرسو في الموصل هي ((***شريعة القلعة***)) [٦٧] ، ثم تأتى المرحلة الثانية من الموصل إلى تكريت ،والمرحلة الثالثة إلى بغداد ، أما عدد المناطق التي يمر عبرها المسلك النهري انطلاقاً من ديار بكر وحتى بغداد ، فكانت على النحو التالي :

ديار بكر . جزيرة ابن عمر . الموصل . حمام العليل . المصايد . القيارة . الخانوكة . قلعة الشرقاط . الزوية . تكريت . الدور . سامراء . أطلال القادسية . الكاظمية . ألا عظمية . مدينة بغداد [٦٨] .

ومن معوقات المسالك النهرية العامودية ومشاكلها ، عدم ثبات مستوى مياه نهر دجلة على حد معين [٦٩] مع وجود عوائق طبيعية كالشلالات والصخور التي يمكنها تمزيق الازقاق أو القراب [٧٠] ، كما كانت تؤثر فيه الرياح القوية التي غالباً ما تؤدي إلى انقلاب أحمال الاكلاك ،

---

[٦٤] بييردي فوصيل ، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤-١٩١٤م ، ترجمة : اكرم فاضل (بغداد : ١٩٦٨م) ص ٣٢ .

[٦٥] رؤوف ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

[٦٦] سعدي علي غالب ، " النقل والمواصلات " ، في موسوعة حضارة العراق ، ج٢١ (بغداد ١٩٨٥م) ص ص ٢٦٦-٢٦٧ .

[٦٧] شريعة القلعة : وهي المنطقة الغربية من الجسر العتيق (جسر نينوى) او ما يسمى شط القلعة ، والذي يعرفه الموصليون الان ببيت المقام العراقي .

[٦٨] النحاس ، المصدر السابق ، ص ص ٩-١٠ .

[٦٩] جريدة الموصل ، العدد (١٥٩٩) ، في ٦ تموز ١٩٢٩ م .

[٧٠] رحلة مدام ديو لافوا إلى كلدة . العراق سنة ١٨٨١م ، ترجمة : علي البصري ، مراجعة : مصطفى جواد ورواء البصري (بغداد : ١٩٥٨م) ص٥٢ .

وتسببها بخسائر كبيرة [٧١] ، هذا إلى جانب تعرضها إلى هجمات وتحرشات اللصوص ، وقطاع الطرق ومعظمهم من البدو [٧٢] .

كما لعب الموقع الجغرافي دوراً مهماً وأساسياً في تطور ورواج تجارة الموصل ، واتصالها بباقي الأقاليم [٧٣] ، كما منحها موقعها الجغرافي حرية التعامل التجاري مع اكثر من طرف ومنفذ تجاري ، وهذا ما يفسر هيمنة النشاط التجاري للموصل على باقي النشاطات الاقتصادية الأخرى [٧٤] . ويصفها ياقوت الحموي قائلاً : ((***هي محط الركبان ، ومنها يقصد إلى جميع البلدان ، فهي باب العراق ، ومفتاح خراسان ، ومنها يقصد إلى أذربيجان ، وكثيراً ما سمعت أن بلاد الدنيا العظام ثلاث : نيسابور ، لأنها باب الشرق ، ودمشق لأنها باب الغرب ، والموصل لان القاصد إلى الجهتين قل ما لا يمر إلا بها ، ويقول عنها أيضا : وما عدم من شيء من الخيرات في بلد من البلدان إلا ووجد فيها***)) [٧٥] .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن طرق المواصلات في العراق بشكل عام والموصل بشكل خاص ، كانت متأخرة جداً لا بل معدمة ، فقد كانت مناطق متعددة في العراق تعيش في عزلة ، وانفراد بعضها عن البعض الآخر ، فيستهلك كل جزء ما ينتجه محلياً ، ولا يستطيع تصدير الفائض من إنتاجه ، ولا ينكر ما لطرق المواصلات من أهمية في تطور أي بلد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، فقد ظل العراق مدة طويلة منعزلاً عن العالم في ظل السيطرة العثمانية [٧٦] ، وبالتالي قل التعامل التجاري بينه وبين البلدان المجاورة له ، وخاصة بلاد الأناضول التي ترتبط معه بأقل شبكة مواصلات قياساً بالبلاد الأخرى المجاورة [٧٧] .

---

[٧١] ميجرسون ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

[٧٢] فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

[٧٣] النحاس ، المصدر السابق ، ص ١١ .

[٧٤] علي شاكر علي ، ولاية الموصل في القرن السادس عشر ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل : ١٩٩٢ م) ص١٨٤ .

[٧٥] سعيد الديوه جي ، تأريخ الموصل ، ج١ (الموصل : ١٩٨٢م) ص ٤٢٨ .

[٧٦] جاسم محمد الخلف ، جغرافية العراق . الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، ط٣ (القاهرة : ١٩٦٥م) ص ٣٣٣ .

[٧٧] شاكر خصباك واخرون ، جغرافية العراق ، (بغداد : ١٩٦٠ م) ص١٦٨ .

والجدول الآتي يوضح تجارة الولايات العراقية الثلاث مع الممالك الأخرى في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى [٧٨] .

أولا : تجارة البصرة

الممالك	الواردات (النسبة المئوية)			الصادرات (النسبة المئوية) [٧٩]		
	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
بريطانيا	٨١,٨	٨١,٨	٧٧,٩	-	-	-
ألمانيا	٣١,١	١،١٠	١٦,٣	-	-	-
روسيا	٣.٢	٣,٣	٣,٦	-	-	-
بلاد الأناضول	١,٨	٠.٠٧	٠.٠٥	-	-	-

ثانياً :تجارة بغداد

الممالك	الواردات (النسبة المئوية)			الصادرات (النسبة المئوية)		
	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
بريطانيا	٤٥,١	٥٠,١	٤٥,١	٤١,٥	٣٠,٧	٣٢,٦
الهند	٢٧,٨	٢٣,٦	١٩,٦	٤,٨	١٧,١	٤
ألمانيا	٣,٤	٤,١	٥	٥,٤	٩,٥	٦,٢
النمسا	٨,٧	٧,٣	٩,١	-	-	-
بلجيكا	٦,٩	٦,٣	١١,٢	-	-	-
فرنسا	-	-	-	١٦,٦	٢٤	١٩,٤
أمريكا	-	-	-	١٤	١٣	١٨,٤
الصين	-	-	-	١٢	٦	٨

ثالثاً : تجارة الموصل [٨٠]

---

[٧٨] طه الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق (بغداد : ١٩٣٠م) ص٥٨ وما بعدها .

[٧٩] لا توجد احصائيات دقيقة عن صادرات البصرة ، وكانت هذه الصادرات تنحصر بالتمور والرز والسمن .

[٨٠] يتضح من خلال الجدول الاخير اهمية مركز تجارة الموصل مع بلاد الاناضول قياساً بالممالك الاخرى .

الممالك	الواردات (النسبة المئوية)			الصادرات (النسبة المئوية)		
	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢
بريطانيا	٢٦	٢٠	٢٨	٢٨	٤٧	٣٨
الهند	٢٥	٢٤	٢٣	٥	٧	٦
الممالك الأجنبية الأخرى	٣١	٣٢	٣١	٨	١٢	١٢
موانئ ومراكز تركية	١٨	٢٤	١٨	٥٩	٣٤	٤٤

المبحث الثاني : اثر الحرب العالمية الأولى على العلاقات التجارية بين الولايات العراقية وبلاد الاناضول

اندلعت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) ، ودخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول الوسط (***ألمانيا و إمبراطورية النمسا . المجر***) ضد دول الوفاق (***بريطانيا . فرنسا . روسيا القيصرية . ثم الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩١٧م***) ، وأدى دخولها الحرب إلى وقف التبادل التجاري بينها وبين الدول الأخيرة [٨١] .

وأسهمت الحرب العالمية الأولى والحروب التي سبقتها (***حروب البلقان ١٨٧٥-١٨٧٨م***) [٨٢] و (***الحرب التركية الإيطالية ١٩١١-١٩١٢م***) [٨٣] بشلل فعال في إصابة

---

[٨١] خليل علي مراد ، " تجارة الموصل في العهد العثماني " ، في موسوعة الموصل الحضارية ، ج٤ (الموصل :١٩٩٢ م) ص٢٧٧ .

[٨٢] للمزيد من التفاصيل عن حروب البلقان ، ينظر :

ـ محسن حمزة حسن العبيدي ، الازمة البلقانية ١٨٥٧-١٨٧٨م دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الاوربية ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية في جامعة الموصل (الموصل : ٢٠٠٠م) ص ٦٠ وما بعدها .

[٨٣] للمزيد من التفاصيل عن الحرب التركية الايطالية ، ينظر :

اقتصاد الدولة العثمانية بالشكل الكامل [٨٤] ، وكان تصاعد حالة العجز في الميزانية العثمانية مؤشراً معبراً عن ذلك في تلك الحقبة [٨٥] .

أقحمت الولايات العثمانية والعربية خاصة إلى الحرب الكبرى التي استهدفت تقسيم العالم ومناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية الكبرى ، وكتب في هذا الصدد السكرتير الثاني للحزب الشيوعي الروسي (***لينين Lenin***) في عام ١٩١٧م قائلاً : (***كان من دواعي الحرب التطاحن في سبيل إعادة اقتسام العالم بين فئتين جبارتين اكثر جبروتاً لأصحاب المليارات ، وهما الفئة الانكلو . فرنسية ، والفئة الألمانية***) ، وقد استخدم الطرفان المتحاربان أراضي وقواعد وطرق المواصلات والموارد الطبيعية والبشرية للولايات العربية التابعة لهما [٨٦] . فكان دخول القوات البريطانية العراق عن طريق الفاو عند مدخل شط العرب في تشرين الثاني ١٩١٤م ، اثر إعلان بريطانية الحرب على الدولة العثمانية في أعقاب قصف السفينتين (***ياوز وميدلي***) في ميناء سيواستبول [٨٧] ، وبذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العراق الحديث أبان الاحتلال البريطاني للعراق .

تعددت دوافع الاحتلال البريطاني للعراق [٨٨] وأصبحت العمليات العسكرية مشهداً مألوفاً في المدن العراقية من الجنوب باتجاه الشمال بين القوات العثمانية وقوات الاحتلال البريطاني [٨٩] .

ـ افراح ناثر جاسم حمدون ، السياسة العثمانية في ليبيا ١٨٣٥-١٩١٣م ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل : ٢٠٠١م) ص ١٣١ وما بعدها .

[٨٤] سعاد حسن جواد ، التطورات الاقتصادية والسياسة والداخلية في تركيا في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد ة:١٩٨٩م) ص ٢٩ .

[٨٥] بلغ العجز في الميزانية العثمانية في سنوات الحرب العالمية الاولى على النحو التالي وبالليرة العثمانية : ١٩١٤ ـ١٩١٥م (٣٣,١٠٢,٠٠٠) و ١٩١٥-١٩١٦م (٤٣,٢٠٩,٠٠٠) و ١٩١٦-١٩١٧م (٥٧,٧٨١,٠٠٠) و١٩١٧-١٩١٨م (٨٥,٢٢٦,٠٠٠) و١٩١٨-١٩١٩م (٩٤,٥٠٩,٠٠٠) ، ينظر :
. احمد علي ، التطور الاقتصادي في تركيا (باريس : ١٩٨١م) ص ٧١ .

[٨٦] لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٣٦-٤٣٧ .

[٨٧] الارشيف العثماني ، ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول ، الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية (١٥٢٥-١٩١٩) ، ترجمة : خليل علي مراد وعلي شاكر علي (الموصل : ١٩٩٥م) ، نسخة خطية مصورة في ارشيف مركز دراسات الموصل ، ص ٤٥ .

[٨٨] للمزيد من التفاصيل عن دوافع الاحتلال البريطاني للعراق ، ينظر :
. متي عقراوي ، العراق الحديث ، ترجمة : مجيد خدوري ، ج١(بغداد : ١٩٣٦ م) ص٢٩ وما بعدها .

وتشير المصادر التاريخية إلى التغلغل الاقتصادي لبريطانيا في العراق منذ التسعينات من القرن التاسع عشر، بإفتتاح(***البنك العثماني الإمبراطوري*** ***Ottoman Bank Empire***) وهو مجموعة مالية بريطانية . فرنسية في بغداد والبصرة والموصل ، فضلاً عن افتتاح (***إ يسترن بنك*** ***Eastern Bank***) وهو مؤسسة بريطانية في بغداد عام ١٩١٢ ، وقد اصبح هذان المصرفان يسيطران على الأمور المالية في العراق [٩٠] .

ومنذ أن وطأت أقدام البريطانيين ارض العراق ، حاولوا أن يجمعوا حولهم طبقة من المنتفعين، وقد وجدوا ضالتهم في بعض التجار والمتعهدين الذين جنوا أموالا كثيرة [٩١] ، واثر تركز الأموال بأيدي هذه الفئة ، تخلفت الفعاليات التجارية في داخل السوق العراقية ، ووسمت بالانحطاط والتدهور ، وقد وصف لونكريك البصرة بأنها انتعشت مادياً ، وأشار إلى زيادة الرخاء في العمارة ، ويقصد بهم هؤلاء المنتفعون [٩٢] .

ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى تنامي وتوسع نفوذ اليهود في العراق في الجانب التجاري ، خلال هذه الحقبة منذ بدء الاحتلال البريطاني للعراق ، ويعود ذلك إلى المصالح المشتركة بين اليهود والبريطانيين [٩٣] .

كما تصف لانكلي الجهود الكبيرة التي بذلتها القوات البريطانية المحتلة لمساعدة الزراعة في العراق خلال الحرب ، وكان الباعث لذلك ينحصر في أمرين ، الأول ضمان انشغال سكان

---

[٨٩] الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية ، المصدر السابق ، ص ٤٥ وما بعدها .

[٩٠] كتب النائب العراقي في البرلمان العثماني (اسماعيل حقي بابان زادة) مقالاً عن البصرة في ٢٦ كانون الاول ١٩١٠م نشر في جريدة (طنين ***Tanin***) التركية ، في اثناء زيارته الوحيدة للبلاد قائلاً عن الهيمنة البريطانية للعراق : ((***إن جلت بنظرك في البصرة ، يصدمك فوراً الف شيء يرتبط بانكلترا ، وتشعر مدى العمق الذي انغرست فيه مخالب النفوذ الانكليزي في لحم بلاد ، ان الحمالون انفسهم كيفوا لهجتهم مع الافاظ البحرية ، والتقنية الاخرى التي عربت عن الانكليزية وحذّفت وصرفت***)) ، ينظر :

. حنا بطاطو ، العراق . الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية حتى قيام الجمهورية ، ترجمة : عفيف الرزاز ، الكتاب الاول ، ط١ (بغداد : ١٩٩٠م) ص٢٧٩ .

[٩١] علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث ، ج٥ (بغداد : ١٩٧١ م) ص ٢١ .

[٩٢] لونكريك ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٧–١٥٨ .

[٩٣] يوسف رزق الله غنيمة ، نزهة المشتاق في تأريخ يهود العراق (بغداد : ١٩٢٣م) ص ١٨١ .

البلاد في قضايا غير الحرب ، والثاني تقليل الحاجة لاستيراد المواد الغذائية ، كما فعلت الشيء نفسه في تشجيع الصناعة المحلية ، وفي تقليص اعتمادها على البضائع المستوردة [٩٤] .

لقد تدهورت التجارة العراقية بشكل خاص وقطاعات الاقتصاد الأخرى أثناء الحرب العالمية الأولى والسنوات التي تلتها ، فقد سعى البريطانيون إلى فتح أبواب تجارة العراق من اجل ضمان مصالحهم وتوطيد أركان أطماعهم الاستعمارية ، من خلال ربط عجلة التجارة العراقية بأسواقهم [٩٥] ، فقد توقفت تجارة التصدير العراقية اثر النقص الحاصل في وسائط النقل البحرية ، فضلاً عن تزايد الطلب على المنتجات الغذائية ، وخاصة الحبوب من قبل القوات البريطانية ، وبذلك انحصرت الصادرات العراقية على التمور والأصواف وبنطاق ضيق قياساً لما كانت عليه من قبل الحرب [٩٦] ، وكان ذلك نتيجة لتراكم معظم هذه الصادرات في المخازن وتعذر بيعها على الرغم من هبوط أسعارها هبوطا فاحشا أثناء الحرب ، بحيث أصبحت أوطأ من الأسعار الجارية في البلاد التي صدرت إليها تلك المواد ، مع الإشارة إلى قلة الاموال النقدية أثناء الحرب [٩٧] .

لقد سرت أخبار إعلان الحرب في الولايات العثمانية ، وانقطع وارد الأموال من أوربا ، وتعرضت الحياة الاقتصادية وتجارة المرور نحو بلاد فارس والاناضول إلى كارثة ، اثر تعطيل خط البصرة التمويني ، الأمر الذي أدى إلى تراكم الحبوب والتمور والأصواف المعدة للتصدير ، فضلا عن تعاظم نقص المنتجات والمنسوجات والأدوات والحاجات الضرورية المستوردة ، فشلّت

---

[٩٤] لانكلي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧–٤٨ .

[٩٥] اسماعيل نوري مسير الربيعي ، تأريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية الاولى في جامعة بغداد (بغداد: ١٩٨٩) ص٣٤ .

[٩٦] تشير احدى التقاريرالتجارية في العراق لعام ١٩٢٠م ، ان صادرات الاصواف خلال الحرب العالمية الاولى بلغت : عام ١٩١٦م (٣٤٣ / ١٦ بالة) ، عام ١٩١٧م(٠٦٣ / ١٣ بالة) ، عام ١٩١٨م (٥٠٠ / ٢٧ بالة) ، وبما ان الرطل يساوي ٥٧٠ غرام فان (زنة البالة ٦٣٦ رطلا × ٥٧١ غرام يساوي ٣٦٣ كيلوغرام) . اما صادرات التمور لنفس الفترة بلغت في عام ١٩١٧م(٨٥,٠٠٠ طن) وعام ١٩١٨م (٨٠,٠٠٠ طن) ، سعر الطن الواحد يعادل (١٠٥,٠٠)دينار تقريبا ، ويعادل حاليا (١٠٥,٠٠٠) دينار . نقلاً عن : حسن ، التطور الاقتصادي ...، ص٩٨ .

[٩٧] د. ك. و(البلاط الملكي) ، التقارير المالية والاقتصادية (١٩٢٨–١٩٣٢) ،الملف 311/412، ص ١١٣ .

الحركة التجارية في وسط وشمال العراق ، وصاحب ذلك الشلل إصدار العملة الورقية [٩٨] ، التي فقدت قيمتها ، اثر احتكار الذهب ، وغدت الحياة المدنية اكثر اضطراباً واقل تحملاً ، وازدادت تعقيدا بزيادة الضغط على الاقليات بظهور المئات من اللاجئين الأرمن ، نتيجة المذابح التي أتوقعها الأتراك بهم في الأناضول خلال الأعوام ١٩١٥ / ١٩١٦ [٩٩] .

وفي سنوات الحرب العالمية الأولى ، اصبح العراق ، ولا سيما ولاية بغداد في حالة انتعاش قياسا إلى بقية الولايات العثمانية ، فقد تقاطر التجار من جميع الأصقاع العثمانية إلى بغداد ، من اجل شراء ما يلزمهم من البضائع ، واثر سقوط ولاية البصرة بين البريطانيين وانقطاع المواصلات بينها وبين بغداد ، أصبحت بغداد افضل من ذي قبل ، فلقد كان في حوزتها المقادير الوافية من الأموال والبضائع التي كانت تصدر عادة إلى بلاد فارس [١٠٠] ، فازدادت أرباح تجارها كثيرا ، حتى سقوطها في عام ١٩١٧ م، فعادت العلائق بينها وبين البصرة إلى شانها السابق ، وأخذت تجارتها بالتنامي والازدهار [١٠١]

ويذكر يوسف غنيمة أن قيمة صادرات العراق عن طريق ميناء البصرة كانت في عام ١٩١٧ م (٨٦٥ / ٢٨٧ / ١٢) روبية [١٠٢] ، وبلغت في عام ١٩١٨ م (١٣,٤٩٠,٨٩١)

---

[٩٨] اصدرت الدولة العثمانية العملة الورقية لمعالجة تدهور القوة الشرائية اثناء الحرب ، فاصبحت الورقة النقدية في الموصل مثلاً من فئة (١٠٠ قرش) لاتصرف في الاسواق باكثر من (١٠ قروش) ، ينظر :

. ابراهيم خليل احمد ، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨-١٩٢٢م ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٧٥ م) ص ٢٠٨ وما بعدها .

[٩٩] لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

[١٠٠] ازدادت صادرات بغداد إلى شمال بلاد فارس في السنوات الاولى للحرب ، بسبب انقطاع طريق قفقاسيا مع بلاد فارس ، ينظر :

ـ د. ك. و (البلاط الملكي) ، التقارير المالية والاقتصادية (١٩٢٨-١٩٣٢) ، الملف311/1412 ص ص١١٣-١١٤ .

[١٠١] المصدر نفسه ، ص ١١٣ .

[١٠٢] الروبية : ذكرت المصادر استخدام الروبية في التعامل التجاري في البصرة في القرن الثامن عشر ، وهي عملة هندية ، ولذلك سميت بروبية سوارات ، وكانت الروبية تساوي (٤) لارى في النصف الاول من القرن السابع عشر ، أو ما يساوي (٢٠٠) هشتي ، واللاري عمله فضية ضربت في بغداد والبصرة منذ القرن السادس عشر من اجل التجارة مع الخليج العربي ، ولم يكن شكل اللاري مثل بقية النقود بل كان عبارة عن سلك من الفضة مبسوط من الوسط ومطوياً إلى طاقين ، وكان اللاري يساوي (٥٠) هشتي عام ١٦٣٨م ، وقد قدرت قيمته بشلن واحد ، اما الهشتي فهي عملة مضروبة من النحاس ، وهي تساوي (سدس) البارة أي كل (٦) هشتي يساوي بارة واحدة ، والروبية تعادل (٧٥) فلساً من العملة العراقية ، ينظر :

ـ مراد ، تأريخ العراق ... ، ص ٤٤٧ وما بعدها .

روبية [١٠٣] ، أما في ولاية الموصل ، فأغلقت الكثير من المحال التجارية أبوابها ، وشلت النشاطات الاقتصادية للولاية ، وأدى الغزو البريطاني للعراق أواخر عام ١٩١٤م إلى توقف مبادلات الموصل التجارية مع جنوب العراق ، واقتصرت على بعض المدن المجاورة مثل حلب [١٠٤] ، وقد تراجعت التجارة مع الأخيرة ، بسبب فقدان وسائل النقل (الدواب) ، التي استولت عليها السلطات العثمانية للأغراض العسكرية إلى جانب فقدان الأمن على الطرق الرئيسية للتجارة [١٠٥] ، فانقطعت عن أسواق الموصل ورود الحاجيات الضرورية من منافذ دول الوفاق كالسكر والأدوية وأعواد الثقاب والأقمشة الأجنبية ، وازدادت الرسوم الكمركية على بعض المواد بنسبة(١٠٠ %) ، وعلى اثر ذلك اغلق كمرك الموصل أبوابه ، وكثرت عمليات السطو والنهب من لدن الجنود الأتراك وممثلي الحكومة [١٠٦] ، فضلا عن تزايد الطلب الواسع للجيش العثماني على المواد الغذائية المحلية ، وأصبحت الموصل خلال سنوات الحرب قاعدة إعاشة وتمويل للفيلق الثاني عشر[١٠٧] .

ومما زاد في تفاقم الأوضاع لجوء السلطات العثمانية إلى فرض ضريبة المجهود الحربي ، اثر إعلان الحرب لضرورات تموينية بالدرجة الأولى ، كما اجتاحت الموصل مجاعة رهيبة بارتفاع أسعار الحبوب ، وغدا توافد المئات [١٠٨] من المهاجرين القادمين في منطقة جنوب شرق الأناضول (حكاري . ديار بكر) إلى الموصل شيئا مألوفا ، رافقها تفشي الأوبئة والأمراض ، وتزايدت أعداد الأموات في تلك الحقبة [١٠٩] .

---

[١٠٣] غنيمة ، تجارة العراق ...، ص ١٣٠ .

[١٠٤] حسن ، طلائع الثورة ... ، ص ١٤٤ .

[١٠٥] جريدة العرب ، العدد ٨، ١٠ كانون الثاني ١٩١٨ .

[١٠٦] بهنان وديع اوغسطين ، الايام العمياء والناس الحمقى ، ماسي الموصل الحدباء خلال الحرب الكونية الاولى الشعواء (بغداد : د/ ت) ص ١٤٨ .

[١٠٧] احمد ، ولاية الموصل ... ، ص ٢٠٦ .

[١٠٨] تشير بعض المصادر إلى ان عدد المهاجرين الارمن إلى ولاية الموصل ونواحيها بلغ حوالي (٨٠) الف مهاجر ، مصطحبين معهم اغنامهم وحيواناتهم وما يملكون من نقود ومتاع ، ينظر :
. عبد العزيز القصاب ، من ذكرياتي ، ط١ (بيروت : ١٩٦٢م) ص١٨٦ .

[١٠٩] النحاس ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

تقدمت قوات الاحتلال البريطاني نحو شمال العراق ،واحتلت كركوك في أيار ١٩١٧م [١١٠] ، وكانت تلك القوات في طريقها إلى الموصل ، أعلنت هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م بين الدولة العثمانية ودول الوفاق [١١١] ، وفي ٣٠ تشرين الثاني من نفس العام بدأت القوات البريطانية بالزحف نحو الموصل ، واصبح العراق بولاياته الثلاث خارج السيطرة العثمانية ، وتحت الاحتلال البريطاني في٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨م ، بعد أن أقصى البريطانيون جميع الموظفين الأتراك خارج حدود ولاية الموصل [١١٢] .

أن اهتمام بريطانيا بالعراق أثناء الحرب العالمية الأولى يمكن إيجازه في عدة نقاط منها :

١. النفط ، الذي تعتمد عليه بريطانيا ودول أوربا الغربية اعتماداً كبيراً .
٢. المصالح التجارية ، تنمية تجارتها مع العراق بحيث أصبحت الأولى بين الدول المصدرة اليه والمستوردة منه ، فضلاً عن مصالح الشركات البريطانية ، واحتكار المصارف المالية للعراق .
٣. الموقع الجيو ستراتيجي ، يعد موقع العراق جزء مهم في الطريق الموصل إلى الهند (*درة التاج البريطاني*) [١١٣] .

أصبحت تجارة العراق أبان الحرب العالمية الأولى تتراوح بين الركود الازدهار ، ففي عام ١٩١٤ م ، وقبيل اندلاع الحرب كانت التجارة في أزمة خانقة ، إذ أن مستودعات التجار مملوءة بالبضائع ، فضلا عن انعدام الثقة المالية بالتجار ، وهبوط أسعار البضائع ، ومع نشوب الحرب اغرق العراق بوابل من الأرباح الكثيرة ، وذلك لانقطاع سبل المواصلات عن بلاد الشام وبلاد

---

[١١٠] عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

[١١١] فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلوماسية العراقية . الانكليزية . التركية وفي الراي العام (بغداد : ١٩٥٥م) ص٢ .

[١١٢] الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية ، المصدر السابق ، ص ص ٤٩-٥٠ .

[١١٣] محمد توفيق حسين ، عندما يثور العراق . دراسة في تأريخ العراق الحديث ، ط١ (بيروت : ١٩٥٩م) ص ص ٩٤-٩٥.

فارس وبلاد الأناضول ، فاستمد تجار هذه البلاد بضائعهم من مستودعات العراق المشحونة [114] .

وفي الوقت نفسه سعى الألمان إلى توسيع تجارتهم مع بغداد بعد احتلال البصرة من قبل البريطانيين ، ولم ينقطع الطلب على البضائع المخزونة في بغداد من قبل البلدان المجاورة ، فبلغت الأرباح مبلغاً عظيماً ، وازدهرت تجارة بغداد ازدهاراً لم يعرف له مثيلاً في تاريخ تجارة العراق [115] .

أما تجارة الموصل أبان الحرب العالمية الأولى ، فقد انتابها قدر كبير من التدهور والشلل نظراً لعوامل كثيرة أهمها حالة النفير العام ، ولجوء السلطات العثمانية إلى وضع يدها على أموال المواطنين لسد حاجات جيشها ، الأمر الذي اضطر تجار الموصل على بيع بضائعهم بأي ثمن تفادياً لمصادرتها ، وكان لتسديد الضرائب التي فرضت على التجار إثر إعلان الحرب دافعاً آخر دفع التجار إلى البيع السريع والحصول على الأموال ، وبذلك توقفت الأعمال التجارية ، وتهافت الناس على المصارف لسحب ودائعهم منها [116] .

كما أدى فقدان الأمن في الطرق التجارية إلى تدهور التجارة الموصلية ، فقد داب قطاع الطرق على مهاجمة القوافل التجارية وسلب أموالها ، وأشار مصدر إلى حوادث السلب بقوله : ***((وكان خالي الأول يعمل لأبي في تجارته وفي إحدى سفراته في تجارة بين ماردين والموصل وخلال الحرب العالمية الأولى ، وبينما هو في طريق عودته من ماردين إلى الموصل في قافلة يحمل ثمن ما باعه لأبي في ماردين ، داهمت القافلة عصابة من قطاع الطرق ، ويظهر انهم***

---

(١١٤) الياهو دنكور ، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، موسوعة سنوية ادارية اجتماعية اقتصادية تجارية زراعية مصورة (بغداد : ١٩٣٦م) ص ص ٩٨٣-٩٨٤ .

(١١٥) افتتح الالمان شعبة (***للدج بنك Doich Bank***) أي البنك الالماني في بغداد ، وبقي يعمل حتى دخول البريطانيين إلى بغداد ، وانفقت البعثة الالمانية العسكرية مبالغ طائلة من الذهب والفضة ، مما نشط الحركة التجارية في بغداد ، فقد بلغت اسعار السكر (٧) اضعاف ، وورق السيكائر (٢٠) ضعفاً ، وصبغ الانيلين (٥٠) ضعفاً ، اما المنسوجات فازدادت نحو (٤-٥) اضعاف ، ينظر :

. المصدر نفسه، ص ٩٨٤ .

(١١٦) احمد ، ولاية الموصل .. ، ص ١٧٧ .

كانوا على علم بما يحمل ، فسلبوا المال وضربوه وساعده بعض أفراد القافلة على الرجوع إلى الموصل)) [١١٧] .

وتسبب غلق طريق البصرة التجاري في إلحاق أضرار كبيرة في الحياة الاقتصادية في شمال العراق ، وفي تجارة الترانسيت إلى بلاد فارس والأناضول ، وأدى غلق الطريق أيضا إلى تراكم العفص والحبوب والصمغ وعرق السوس والأصواف وغيرها من المنتجات المعدة للتصدير ، فضلاً عن تعاظم نقص المنسوجات والغزل والأقمشة والأصباغ والسكر والورق والصابون والشخاط ، وبذلك شلت الحركة التجارية [١١٨] .

تدهورت الحالة الاقتصادية لولاية الموصل أبان الحرب العالمية الأولى ، وخاصة التجارية منها [١١٩] ، فقد أوقفت الحرب تجارة الصادرات والواردات واقتصرت على الهند فقط [١٢٠] ، فقد حاول البريطانيون تنظيم العلاقات التجارية للموصل بعد الاحتلال ، ولا سيما تلك التي تربطها مع بغداد ، فاشترطوا على البضائع والسلع التي كانت تصل إلى الموصل من أوربا وبلاد فارس والأناضول في طريقها إلى بغداد ، ان تكون مزودة بوثائق تثبت استيفاء الرسوم عنها [١٢١] .

كان التسلط الأجنبي للدولة العثمانية (الجانب التركي منها) اجتماعياً واقتصادياً ومالياً يتزايد يوماً بعد أخر قبل الحرب وخلالها ، فقد اصبح الاستقلال الاقتصادي مفقوداً ، لا سيما أن المشاريع الوطنية والضرائب كانت تسيطر عليها (***إدارة الديون العمومية العثمانية***) ، وخطوط

---

[١١٧] ذو النون ايوب ، مذكرات ذو النون ايوب ، القسم الاول ، ذكريات الطفولة ، ط١ (فينا : ١٩٨٠م) ص ٣١ .

[١١٨] نوري عبد الحميد العاني ، " الحصارات الاقتصادية التي واجهها العراق في النصف الاول من القرن العشرين " ، مجلة ام المعارك ، العدد ٢٢ ، بغداد ، ٢٠٠٠م ، ص٤٩ ؛ لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ وما بعدها .

[١١٩] اوغسطين ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ ؛ للمزيد من التفاصيل عن أوضاع ولاية الموصل الاقتصادية أبان الحرب العالمية ، ينظر :

ـ زاهر سعد الدين شيث قاسم ، ولاية الموصل ابان الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨ ، دراسة في اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية في جامعة الموصل (الموصل : ٢٠٠١م) ص ١١٩ وما بعدها .

[١٢٠] جميل دلالي ، الترياق لعلة العراق (بغداد : ١٩٢٥م) ص٨١ ؛ الديوه جي ، تجارة الموصل،...ص٢٧ .

[١٢١] جريدة الموصل ، العدد ١٠ ، ١٦ كانون الاول ، ١٩١٨م .

السكك الحديدية للدولة في أيدي الأجانب ، وكذلك حال المناجم والكمارك ، ولم يكن في تركيا مشروع صناعي وطني حر ، وكانت نشاطات التصدير والاستيراد في أيدي أجنبية ، أو عناصر غير تركية ، باستثناء البنك الزراعي وتحت سيطرة الرساميل الأجنبية [١٢٢] .

إنتهجت بلدان شرق المتوسط عموماً ، والبلاد العربية وخصوصاً ، سياسات تجارية مستقلة عشية الحرب ، ففي الوقت الذي ازداد ارتباطها الاقتصادي بالدول الأوربية على حساب العلاقات التجارية الوثيقة التي سادت فيما بينه بينها انحلال الدولة العثمانية ، وبذلك تحولت الاقتصادية العربية والتركية معاً إلى اقتصادات متنافسة بدلاً من أن تكون متكاملة ، فغدت تصدر منتجات أولية متماثلة إلى حد كبير ، فضلاً عن المواد الخام كما أصبحت سوقاً للبضائع الأجنبية [١٢٣] .

حملت الحرب العالمية الأولى المجتمع الشرقي مرة أخرى إلى الاتصال المباشر مع العالم الغربي ، وجاء الدور الأول على شكل صدام عسكري مع استخدام (***الجهاد***) كسلاح من جانب العثمانيين في دعاياتهم المعادية للفرنسيين والبريطانيين ، ثم من جانب الشريف حسين في مكة ، ودعوته إلى التمرد لصالح الحلفاء ضد العثمانيين ، ومع نهاية الحرب اكتسب الاتصال طبيعة جديدة ، إذ سيطر الغربيون سياسياً واقتصادياً على المنطقة من جهة ، وهيمنة الأفكار الغربية ومحاولات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي على المنطقة من جهة أخرى [١٢٤] .

إن مؤشرات الفراق بين العرب والأتراك بعد الحرب تعد علامة مميزة بعد علاقة دامت أربعة قرون ، فقد انحسر الوجود العثماني إلى حد كبير قبيل الحرب ، ولم يكن قد تبقى من الدولة العثمانية الفسيحة سوى ما هو واقع شرقي شبه جزيرة سيناء ، وفي بلاد الشام والعراق ، وشبه الجزيرة العربية أي : المناطق المتاخمة لتركيا مقر الدولة العثمانية . وإذ كانت ظروف الحرب قد أخرجت الأتراك من تلك المناطق المتبقية من الدولة العثمانية في البلاد العربية ، فان

---

[١٢٢] فواد شمالي ، تركيا الحديثة (بيروت : ١٩٣٩م) ص ٢٨ .

[١٢٣] وليام هيل ، " العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية . العربية " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٥ ، بيروت ، تشرين الثاني ١٩٨٢ م ، ص ص ٧٠-٧١ .

[١٢٤] هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

كل الظروف تشير إلى تدهور العلاقات العربية التركية ، ومساهمة العرب في التخلص من الوجود التركي خلال الحرب [١٢٥] .

ويشير أحد المهتمين بتاريخ الأتراك في العراق إلى رأي آخر عن العلاقات بين العرب والأتراك قائلاً : ((***إن العرب لم يقوموا بثورتهم الكبرى على الأتراك بل قاموا بها على إدارة الدولة العثمانية الغاشمة ، وان الأتراك هم كانوا أيضا متبرمين وغير راضين بما قام به حكام الدولة العثمانية من الظلم وهي منهارة على وشك الانهيار***)) [١٢٦] .

ظهرت أربعة أنماط من الحكومات على أطلال الدولة العثمانية المنهارة وهي :

١. دول حرة من الناحية النظرية وبدرجات مختلفة من الاستقلال الفعلي ، وهي بلاد فارس وتركيا ومصر واليمن والعربية السعودية .
٢. حواضر شبه الجزيرة العربية ، التي كان غالبيتها مرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا .
٣. المستعمرتان البريطانيتان في قبرص وعدن .
٤. مناطق الانتداب من الفئة (أ) التي تعهدت الدول المنتدبة عليها بإعدادها للحكم الذاتي خلال وقت قصير نسبياً ، وهي فلسطين وشرق الأردن والعراق تحت الانتداب البريطاني ، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي [١٢٧] .

وعلى الرغم من أن معاهدة (***سيفر Severes***) في عام ١٩٢٠ م ، أنهت كيان الدولة العثمانية ، ولم تبق للأتراك إلا مدينة القسطنطينية مع ضاحيتها ، والقسم الأعظم من شبه جزيرة الأناضول (آسيا الصغرى) [١٢٨] ، إلا أن تركيا لم تقع تحت ظروف اقتصادية قاسية طويلاً ، سواء استيطانية أو انتدابية ، كتلك التي عانى منها العرب طويلاً ، والتي شغلتهم عن تعزيز

---

[١٢٥] يونان لبيب رزق ، العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين (القاهرة :١٩٩١-١٩٩٣م) ص٢١١ .

[١٢٦] شاكر صابر الضابط ، تأريخ الصداقة بين العراق وتركيا (بغداد : ١٩٥٥ م) ص ص ١٣٣-١٣٤ .

[١٢٧] هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٢١٣ .

[١٢٨] بيير رونوفن ، تأريخ القرن العشرين ١٩٠٠- ١٩٤٨م ، تعريب : نور الدين حاطوم (دمشق : ١٩٥٩م) ص ١٠٧ .

دورهم التاريخي في ترتيب أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والقومية والنهضوية على مدى تاريخ طويل [١٢٩] .

بينما إستفاق الأتراك بعد انهيار الدولة العثمانية وسقوطها إذ غيرت تركيا مسار تاريخها وهويتها بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وما بعدها ، واختارت أن تقطع صلاتها مع المشرق العربي ، وتتوجه صوب أوربا [١٣٠] ، مما كان له الأثر الكبير على سير العلاقات العربية التركية في تلك الفترة .

وقد يبدو غريباً أن يطلق على العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية وتركيا وصف ((***الاقتصاد السياسي***)) ، غير أن المتابع لتلك العلاقات منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، يظهر وبما لا يترك مجالاً للشك أن تلك العلاقات تلونت بعوامل سياسية اكثر من العوامل الاقتصادية ، سواء في ظل الدولة العثمانية أو في ظل الدولة التركية الحديثة فيما بعد ، ويمكن القول أن العوامل السياسية قد وجهت العلاقات الاقتصادية بين العرب والأتراك [١٣١] .

كما وجه البعد الجغرافي علاقات العرب بدول الجوار من غير العرب ، فادى ذلك إلى ولادة العديد من المشاكل المزمنة في العلاقات بين الطرفين ، اثر ترسيم الحدود بين تركيا والعراق وسوريا ، وفي مراحل تاريخية متأخرة وعلى وجه التحديد في القرن العشرين ، بعد قرون من التواصل الجغرافي قي ظل الدولة العثمانية [١٣٢] .

إن العلاقات العربية . التركية كان يمليها حس ملئ بالمرارة بين الأتراك ، والخط العلماني للدولة التركية الحديثة ، والبلاد العربية في ظل التسلط الاستعماري في صيغة الانتداب ، لذا

---

[١٢٩] سيار كوكب الجميل ، " مؤشرات التحديث في المجتمع التركي المعاصر " ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، ملفة ٤ ، ص ١١ .

[١٣٠] كينيث ماكينزي " تركيا في مرحلة انتقالية " ، عرض وتعليق : محمد عيسى الشرقاوي ، مجلة الراية ، العدد ١٩٣٨ ، قطر ، ٢٦ اذار ١٩٨٦م ، ص ٢٦ .

[١٣١] رضا عبد الحسين غالي القريشي وعبد المنعم السيد علي ، " العلاقات الاقتصادية العربية التركية واقعاً وتوقعاً " دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات دول الجوار الجغرافي ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، ملف ٥٨ ، ص ١٩٢ .

[١٣٢] عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافي ، ط١ (بيروت : ١٩٨٧م) ص ص ٤٦-٤٧ .

كانت العلاقات المباشرة بين العرب والأتراك مستحيلة ، إن لم نقل معدومة [١٣٣] ، وقد انعكست هذه الحالة على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا بعد الحرب العالمية الأولى .

ومما هو جدير بالذكر ، أن العلاقات التجارية بين العراق وبلاد الأناضول (***تركيا***) قبل الحرب العالمية الأولى كانت افضل من سنوات الحرب وما بعدها ، فتشير النسب المئوية لتجارة الموصل الخارجية مع الدول الأخرى إلى تربع تركيا على المركز الثاني بعد بريطانيا [١٣٤] ، على الرغم من أن الميزان التجاري مع هذه الدول كان سلباً للعراق وإيجابيا لتلك الدول ، تأثرت العلاقات التجارية بين العراق وتركيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بعدة عوامل منها :

١. عدم استقرار الأوضاع السياسية في شمال العراق والتحركات العسكرية التركية هناك [١٣٥] .
٢. هجمات الأتراك والعشائر الموالية لهم على الاكلاك المحملة بالبضائع التجارية ، وعلى الطرق التجارية بين زاخو والموصل [١٣٦] .
٣. القيود التي فرضتها السلطات البريطانية المحتلة على التجارة العراقية مع تركيا ، حيث عينت نقاط تفتيش نهرية في منطقة فيشخابور ، وبرية في منطقة حكنة لتسجيل السلع القادمة من ديار بكر والجزيرة وماردين ونصيبين ، بوجوب حصول التجار على اذونات رسمية بالمتاجرة بها في الأسواق العراقية مقابل فرض رسوم كمركية عليها بمقدار (١١%) [١٣٧] .

---

[١٣٣] احسان غوركان ، تركيا في الجيوسياسية الجديدة واثارها في مستقبل العلاقات العربية – التركية ، في اورهان كولوغلو واخرون ، العلاقات العربية التركية . حوار مستقبلي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ (بيروت :١٩٩٥م) ص ٥٩٩ .

[١٣٤] بلغت النسبة المئوية للواردات والصادرات العراقية مع الدول الاخرى قبل الحرب كما يلي :

بريطانيا		الهند		فرنسا		سوريا		تركيا(*)	
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
٣٧	١٨,٥	٤	١٠	٨	١٦	٦	٢٣	٣٦	٣

نقلاً عن : شارل عيساوي ، التأريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠-١٩١٤م ، ترجمة : رؤوف عباس حامد ، ط١(بيروت :١٩٩٠م) ص٢٢٨ .

[١٣٥] لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ وما بعدها .

[١٣٦] النحاس ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

[١٣٧] جريدة الموصل ، العددان ٧٦-٧٧ ، ٩-١٠ حزيران ١٩١٩م .

٤. عدم استقرار الأوضاع الداخلية في تركيا أبان حرب الاستقلال التركية ١٩١٩-١٩٢٢م [١٣٨] .

٥. التوتر الذي ظل قائماً بين العراق وتركيا جراء مطالبة الأخيرة بولاية الموصل ، والتي عرفت فيما بعد بـ (مشكلة الموصل) [١٣٩] .

كما كان لانعزال المدن العراقية بعضها عن البعض الآخر ، الأثر الكبير على الاقتصاد العراقي ، وعلاقاته التجارية الخارجية ، فقد بقيت الموصل مدة غير قليلة ، ولأسباب عسكرية بعزلة عن الأوساط التجارية العالمية والبلاد المجاورة ، وحتى مع العاصمة بغداد ، وسائر المدن العراقية الأخرى ونظراً لعدم وجود الطرق المنتظمة للمواصلات ، مما كان له الأثر الكبير على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا في تلك الحقبة [١٤٠] .

كان لابد للعلاقات التجارية بين العراق وتركيا أن تتأثر بالعوامل السالفة الذكر ، والأحداث التي مرت على البلدين أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها . كما نشير بهذا الصدد إلى قلة الإحصائيات والجداول الدقيقة عن التبادل التجاري بين البلدين ، مما يؤكد الفتور التجاري بينهما ، فضلاً عن حداثة وبساطة الاقتصاد العراقي والتركي في تلك الحقبة .

---

[١٣٨] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. حنا عزو بهنان ، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣م ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٨٩م) .

[١٣٩] سنتطرق إلى هذه المشكلة فيما بعد .

[١٤٠] دنكور ، المصدر السابق ، ص ٩٨٦ .

المبحث الثالث : الوضع الاقتصادي وتأسيس دولتي العراق وتركيا

أولا : المملكة العراقية .

ظهر الكيان السياسي للعراق إلى الوجود بعد أن عهد الحلفاء ووضعه تحت الانتداب البريطاني ، وذلك استناداً لما جاء في معاهدة (***سيفر***) ، والتي نصت على فصل العراق عن الدولة العثمانية ، والاعتراف به دولة مستقلة بشرط أن تتولى أدارتها دولة منتدبة [١٤١] ، طبقاً لما نصت عليه المادة (٢٢) من معاهدة (***فرساي Farsai***) والموقعة في ١٨ حزيران ١٩١٩م من قبل الدول الظافرة في الحرب العالمية الأولى [١٤٢] .

وفي حزيران ١٩٢٠م قامت الثورة العراقية ضد الانتداب البريطاني ، وكان من ابرز نتائجها السياسية ، إقناع بريطانيا في إعادة النظر في أسلوب حكمها للعراق ، كما قرر مؤتمر القاهرة الذي عقد في آذار ١٩٢١م أن يكون فيصل بن الحسين ملكاً على العراق ، فبويع في ٢٣ آب ١٩٢١م ، اثر استفتاء نظمته السلطات البريطانية في العراق ، وتشكلت أول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني في تشرين الأول ١٩٢١م [١٤٣] .

---

[١٤١] عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية .التركية ١٩٣٢-١٩٥٨ (الموصل : ١٩٨٦م) ص ١٨ .

[١٤٢] رونوفن ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

[١٤٣] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

اتسم الاقتصاد العراقي في تلك الفترة بأنه اقتصاداً متخلفاً [١٤٤] ، إذ انه كان اقتصاداً وحيد الجانب ، ويعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة من حيث قوة العمل الموظفة فيه أولا ، ومن حيث نسبتها إلى الدخل القومي ثانياً [١٤٥] ، كما اتسم بأنه بدائياً بأساليبه ودوافعه ، فالأساليب القديمة الموروثة منذ اقدم العصور ، هي التي تستخدم في عمليات الإنتاج والتسويق [١٤٦] ، وعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي ، إلا انه ظل يعاني من التخلف ، وظلت النظم المتأخرة كنظام ملكية الأرض ، وتخلف وسائل الإنتاج وكثرة الأراضي البور ، سمات بارزة لازمت هذا القطاع [١٤٧] .

أما السمة الثالثة فكانت سمة (التبعية الاقتصادية) [١٤٨] ، فقد عمقت السياسة البريطانية التناقضات بين القوى الاجتماعية في العراق ، وعملت على تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد إنتاج إلى اقتصاد استهلاك ، وقامت بتصدير رؤوس الأموال والاستثمارات ، فضلاً عن تأسيس البنوك وتقديم القروض لكي تضمن جعل العراق سوقاً للبيع وتابعاً يزودها بالمواد الخام الأولية [١٤٩] .

سيطرت الشركات البريطانية منذ احتلال العراق على التجارة الخارجية للعراق سيطرة تامة ، رافقها انعدام المنافسة الأوربية وتحطيم التجارة الوطنية ، فقد جاء في تقرير رئيس البنك الشرقي البريطاني رداً على الأوساط المطالبة بانسحاب الجيوش البريطانية من العراق في عام

---

[١٤٤] ناطق السكوني ، مدى التقدم الاقتصادي في العراق (بغداد :١٩٦٠م) ص٣.

[١٤٥] سعيد عبود السامرائي ، اقتصاديات العراق (بغداد : ١٩٧٠م) ص ٩ .

[١٤٦] محمد جواد العبوسي ، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق . القطاع الزراعي ، ج١ (القاهرة : ١٩٥٨م) ص ٢ .

[١٤٧] عماد احمد الجواهري ، تأريخ مشكلة الاراضي في العراق ، دراسة في التطورات العامة (بغداد : ١٩٧٨م) ص ٩٢ .

[١٤٨] التبعية الاقتصادية : هي خضوع اقتصاد متخلف لاقتصاد متقدم ، بحيث يكون الاول خاضعاً جزئياً او كلياً في سيره للتغيرات التي تحدث في الثاني ، او القرارات التي تصدر عنه ، للمزيد من التفاصيل ، ينظر : . هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال (بغداد : ١٩٧٧م) ص ص ٢١-٢٢ .

[١٤٩] أ. م. منتشاشفيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة : هاشم صالح التكريتي (بغداد : ١٩٧٨م) ص ٢٠١ .

١٩٢١م ((***إن شركاتنا تستحوذ على اكثر من عشرة ملايين باون من المستوردات العراقية ، وشركاتنا الأخرى تلعب الدور الأكبر في صادرات العراق التي نتوقع أن تأخذ بالازدياد ، ثم أن شركات الشحن البريطانية تنقل هذه التجارة وتلك ، وأخيرا فان بنوكنا تمول كل تجارة العراق الخارجية***)) [١٥٠] .

لقد كان للاحتلال ثم الانتداب البريطاني أن اخضع العراق إلى سياسة الباب المفتوح [١٥١] ، في التجارة مع الدول الأعضاء لعصبة الأمم ، ثم دخلت الولايات المتحدة الأمريكية إليهم في اتفاق خاص ، الأمر الذي أدى إلى عرقلة التكوين الاقتصاد للعراق ، اثر إصرار تلك الدول وعلى رأسها بريطانيا في إيجاد سوق لمنتجاتها في العراق ، الذي كان عاجزاً عن مكافحة تلك السياسة ، وأدت تلك السياسة أيضا إلى شل قوة المساومة لدى العراق مع البلاد الأخرى ، وتنظيم تجارة الاستيراد والتصدير ، وأخيرا كان لتلك السياسة أثرا كبيراً في تأخر نشوء الصناعة العراقية [١٥٢] .إن هذه السياسة وغيرها من المصالح الغير معلنة ، جعلت بريطانيا تفرض هيمنتها على العراق ، وتفرض القوانين والأنظمة والاتفاقيات عليه [١٥٣] ، فقد كان الحاكم الملكي البريطاني هو المرجع الأعلى للإدارة المالية [١٥٤] ، بوجه عام في عام ١٩٢٠م ، وكان

---

[١٥٠] نقلاً عن : سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاداب جامعة بغداد (بغداد : ١٩٩٤م) ص ٣٤ .

[١٥١] سياسة الباب المفتوح : نصت المادة (١١) و(١٦) من المعاهدة العراقية البريطانية في ١٠/١٠/١٩٢٢م على حدود مبدأ اولى الدول برعاية الواجب اتباعه في العراق ، ينظر :

. مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية (القاهرة : ١٩٤٩م) ص ص ٣٢-٣٤ .

[١٥٢] عبد الرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق (بغداد : ١٩٥٥م) ص ص٨٣-٨٤ .

[١٥٣] سلمان ، التطورات الاقتصادية .. ، ص ٣٤ .

[١٥٤] يوضح الجدول التالي الوضع المالي للعراق في ظل النصف الاول من الانتداب البريطاني (وبحساب الروبيات) :

العام	المصارفات	الواردات	النقصان	الزيادة
١٩٢١-١٩٢٢	٥٧٢,١٣	٥٢٨,٢٥	٤٣,٨٨	....
١٩٢٢-١٩٢٣	٤٨٥,٨٢	٤٧٤,٦٧	١١,١٥	٨٥,١٥
١٩٢٣-١٩٢٤	٤٢٤,١٦	٥٠٩.٤١	....	٦٢,٤٨
١٩٢٤-١٩٢٥	٤٦٤,٨٥	٥٢٧,٣٣	......	٦٧,٦٤
١٩٢٥-١٩٢٦	٥١٣,٣٨	٥٨١,٠٢		

يمارس سلطته في الجباية والصرف بواسطة السكرتير المالي ، وسكرتير الواردات ، السكرتير التجاري الذي أنيطت به إدارة الكمارك [١٥٥] .

مثلت ظاهرة اختلال الميزان التجاري ، مشكلة واضحة في بنية الاقتصاد العراقي خلال النصف الأول من الانتداب ، فكان العجز واضحاًُ بين اقيام الاستيراد والتصدير ، ويمكن تعليل هذه الظاهرة بحداثة الدولة ، وقلة خبرة أجهزتها الإدارية المتخصصة ، وافتقارها للبنى الأساسية ، وتخلف أنماط الإنتاج على الصعيدين الزراعي والصناعي [١٥٦] ، ومن متابعة حالة الميزان التجاري للتجارة الخارجية للعراق يتضح وجود (ميزان تجاري غير ملائم) كل سنة بغير استثناء ، ويلاحظ أن نسبة العجز فيه إلى مجموع تجارتي الاستيراد والتصدير ، كانت في حدها الأقصى ، وهي (٥٦%) في عام ١٩٢٠م ، ثم هبطت باطراد حتى بلغت حدها الأدنى (٢٦%) في عام ١٩٢٣م ، ثم أصبحت تتراوح بعد ذلك بين الحد الأدنى وبين (٣٩%) في عام ١٩٢٦م ، باستثناء أعوام قليلة زادت فيها عن الحد الأخير [١٥٧] ، والجدول في الملحق رقم (٢) يوضح ذلك .

ومن هذا الجدول يلاحظ أن العجز للأعوام (١٩٢٠-١٩٢٣م) يعود إلى عدة عوامل هي :

١. تناقص الحاجة إلى السلع المستوردة ، بإشباع حاجة السوق المحلية بعد فراغها أثناء الحرب العالمية الاولى ، وتضاؤل عدد القوات الأجنبية التي كانت تستهلك جزء اً منها ، وكثرة مبيعات مخلفات هذه القوات في السوق المحلية .
٢. تزايد التصدير بتضاؤل استهلاك الجيوش الأجنبية للمنتجات المحلية .
٣. تضاؤل القوة الشرائية بسبب هبوط النفقات العسكرية والسياسية ، وسحب جزء من المتداول ببيع المخلفات ، وضخامة عجز الميزان التجاري في الأعوام الثلاثة الأولى .

ينظر : هنري أ. فوستر ، تكوين العراق الحديث ، نقلة إلى العربية : عبد المسيح جويدة ، ج١٢ (بغداد : ١٩٣٩م) ص٤١٧ .

[١٥٥] جميل ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

[١٥٦] الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

[١٥٧] جميل ، المصدر السابق ، ص ص ١٤١-١٤٢ .

أمـا زيـادة العجـز بعـد ذلـك فـي بعـض الأعـوام ،فقد كـان يعـود لظـروف اسـتثنائية ، أو عوامل جعلت تلك الزيادة زيادة صورية ، واهم تلك العوامل للفترة (١٩٢٣-١٩٢٦م) هو رداءة المواسم الزراعيـة أو هلاك المواشـي بسبب سوء الاحوال الجويـة أو الفيضـانات أو تفشـي الأوبئـة الزراعيـة أو الحيوانيـة ، وقد كـان ذلك ملحوظاً بصـفة خاصـة خـلال عـامي ١٩٢٥و ١٩٢٦م ، حين تحول تصدير الحبوب إلى استيرادها [١٥٨] .

وتميـزت تجـارة العـراق الخارجيـة فـي تلـك الفتـرة بتربـع بريطانيـا علـى تجـارتي الاسـتيراد والتصـدير مـن والـى العراق ثم الهنـد وبقيـة الممالـك الأخـرى ، والملحـق رقـم (٣) يوضـح ذلـك ، وتمثلت معظم استيرادات العراق من بريطانيا على الأقمشة بأنواعها ، والآلات ومواد البنـاء ، أمـا الهنـد فكانـت الاسـتيرادات تشـمل البـن والشـاي والصـابون ، بينمـا بقيـت صـادرات العـراق الرئيسـة تنحصر فغي التمور والجلود والأصواف [١٥٩] .

بينمـا تميـزت تجـارة العبـور (الترانيسـت) خـلال النصـف الأول مـن الانتـداب ، بـالهبوط والتضاؤل بعد ازدهارها في عهد العثمانيين ، وذلك نتيجة طبيعة لتطور الأحوال العامة في إيران ، وهي البلاد التي تقوم على تجارتها الخارجية كيان تجارة العبور العراقية ، إذ نشطت إيران الحديثة في إصلاح المرافق العامة ومن بينها طرق المواصلات [١٦٠] .

وقد بلغت قيمة البضائع المستوردة والمصدرة برسم التوسط (الترانسيت) كما يلي :

العام	القيمة
١٩٢٥	٥٨,٨١١,٨٨٣ روبية
١٩٢٦	٥٧,١٥٣,٤٧٧ روبية

---

[١٥٨] جميل ، المصدر السابق ، ص ص ١٤٢-١٤٣ .

[١٥٩] عبد الوهاب حمدي النجار ، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ط١ (بغداد : ١٩٦٨م) ص ٨٧ .

[١٦٠] جميل ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

أما قيمة ما صدر من العاق وما أعيد تصديره ماعدا البضائع التي مرت من العراق برسم الترانسيت فقد بلغت :

العام	القيمة
١٩٢٥	٥٠.٢٩٣,٧٨٣ روبية
١٩٢٦	٤٦,٠٨٩,٢٢٩ روبية [١٦١]

إن قيمة اكبر بضاعة في تجارة الترانسيت هي السجاد والأقمشة ، والشاي والمعادن ، والمكائن والآلات ، وأخيرا الفواكه الجافة . أما الممالك التي تشتغل بتجارة التوسط فهي إيران أولا ونسبتها (٢٩,٧٦%) ، ثم الهند ونسبتها (١٣,١٠%) ، ثم سوريا وتركيا وبلجيكا وأمريكا والبلاد الأخرى [١٦٢] .

بدأت الحكومة العراقية تشعر بالخطر المحدق بتجارة الترنسيت منذ عام ١٩٢٤ م ، فبادرت إلى تسير الأحكام المتعلقة بهذه التجارة ، واتخاذ التدابير المؤدية إلى وقايتها ، ولذلك شرعت قانون الترانسيت التجاري رقم ٤٥ لعام ١٩٢٤م [١٦٣] .

وسعت الحكومة منذ العشرينات إلى تنشيط التجارة الداخلية والخارجية عن طريق تحسين وسائل النقل والمواصلات البرية والبحرية ، والدعاية التجارية ، وتشجيع إقامة المعارض التجارية للسلع والمنتجات المحلية ، فضلاً عن أجرائها المفاوضات مع البلدان المجاورة ، بهدف تحسين التبادل التجاري ، وإقامة افضل العلاقات التجارية المتطورة معها [١٦٤] .

إن جهود الحكومة العراقية كانت حثيثة في نهضة العراق الاقتصادية ، وترتيب الأوضاع الداخلية ، وتسوية العقبات مع دول الجوار ، إلا أن الهيمنة الاستعمارية البريطانية على العراق

---

[١٦١] الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٩٠ –٣٩١

[١٦٢] الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ٣٩٥ .

[١٦٣] جميل ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

[١٦٤] هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٣٤١ .

، كانت هي التي تسير الأمور الداخلية والخارجية ، وفقاً لما تتطلبه مصالحها ورغبات الدول الكبرى في الامعان بتجزئة البلاد العربية ، وابتزاز مواردها وفق سياسة (***فرق تسد***) .

ويشير الدكتور مظفر حسين جميل إلى نقطة جديرة بالاهتمام والملاحظة ، لقد كان لأشراف بريطانيا على علاقات العراق التجارية بالدول المختلفة إشرافا فعالاً ، غير انه كان نافعاً في أحوال متعددة ، إذ أوجد التزامات على الدول الأخرى ، ما كانت لتوجد لولا ارتباط العراق ببريطانيا برباط الانتداب ، فكان في ذلك حسنة جبت بعض سيئات نظام الباب المفتوح ، وعادلت كفتي ميزان الالتزامات بين العراق وبعض الدول [١٦٥] .

ساهمت الحكومة العراقية وبالتعاون مع المشرفين البريطانيين في معالجة مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية وخططها ، والتي شملت الإسكان والتشريع العمالي وتوطين العشائر ، وتصفية المستنقعات ،ومقاومة الأمراض ومساعدة الزراعة ، واستغلال المواد الخام ، والأعداد لإنشاء البنوك [١٦٦] الزراعية والوطنية ، وتشجيع الإنتاج والصادرات والمواصلات ، كان هذا بالطبع برنامجا أوسع ، واقل تحديداً لبلد ما يزال يفتقر إلى الموارد الكافية ،والأفراد المؤهلين ، ومتخلف في هيكلية المؤسسات ، ولم تذهب هذه المحاولات إلى ابعد من الدراسات والتوصيات والوعود [١٦٧] .

ولم تكن لمعظم أحزاب وجمعيات تلك الحقبة برامج اقتصادية تنم عن فلسفة اقتصادية واجتماعية ، ولا أهداف إصلاحية بعيدة المدى ، وان مناهجها عموماً كانت متشابهة ، وأكدت على ضرورة استقلال العراق التام ، ولم تتناول معالجة القضايا الاقتصادية ، على الرغم من دعوة معظمها إلى الاهتمام بالزراعة والصناعة [١٦٨] ، في حين لم تتطرق تلك الأحزاب والجمعيات إلى التجارة في معالجة القضايا الاقتصادية .

---

[١٦٥] جميل ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

[١٦٦] ان فكرة تاسيس المصرف الزراعي الصناعي تعود إلى عام ١٩٢٤م ، والاهتمام الذي اولاه الملك فيصل الاول للقطاع الزراعي في العراق ، وافتتح المصرف رسمياً في ٢ حزيران عام ١٩٣٦م في عهد الملك غازي ، ينظر :

. دنكور ، المصدر السابق ، ص ١٠١٦ .

[١٦٧] هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ ؛ لانكلي ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

[١٦٨] خالدة ابلال صالح محمد ، المسالة الاقتصادية في مناهج ونشاط الاحزاب السياسية العراقية ١٩٤٦-١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل : ١٩٩٥م) ص ١٢ .

لقد كان الانقسام الديني والقومي من بين الأسباب الحاسمة للافتقار إلى الاستقرار السياسي في العراق [١٦٩] ، وساهم النظام الملكي في عدم الاستقرار وتأخير الوضع الاقتصادي ، حيث كان النزاع المزدوج بين العشائر والمدن من جهة وما بين العشائر نفسها من جهة أخرى ، حول الأراضي السهلية المنتجة للغذاء على ضفتي دجلة والفرات . وبالتزام الملكية للعشائر والمشايخ جعلها تصبح عامل تخلف اجتماعي وبالتالي اقتصادي في العراق ، وتكتفي بالإشارة إلى أن معظم الطرقات الموجودة في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلاد ، وكانت تنطلق من بغداد ومراكز أخرى مثل الموصل وكركوك ، اما الجنوب فارتبط بطرق ترابية ، كما بقيت مناطق الإنتاج الزراعي غير مرتبطة بشبكة الطرق الرئيسية [١٧٠] .

واتبع المندوب السامي البريطاني والملكية في العراق في دعم رؤساء العشائر ، نظام المعونات والهدايا النقدية ، وقد طبق هذا الأسلوب بالذات مع رؤساء العشائر الرحل ، ففي عام ١٩٢٦م تلقى عجيل الياور الشيخ الاعلى لعشيرة شمر مبلغاً قدره (***١,٦٨ لك ما يعادل ١٢,٦٠٠ دينار***) وتلقى فهد بن حظل من العنزة (***١,٤٤ لك ما يعادل ١٠,٨٠٠ دينار***) مقابل خدمات مقدمة وكمكافأة على حمايتها للطرق البرية ، كانا هما يهددانها ويجعلانها خطرة ، كما سمح المندوب السامي البريطاني وبشكل مؤقت لأحد مشايخ شمر باستيفاء (***الخوة***) [١٧١] ، من القوافل والسيارات غير المحروسة التي تمر على الطريق المتجه نحو سوريا ، كما تمتع

---

[١٦٩] هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٢٩٩ .

[١٧٠] بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٤٢ وما بعدها .

[١٧١] الخوة : أو (الخاوة) في الاصطلاح المحلي ، ماخوذة عن الاخوة ، أي : القوم المتحابين ، وهي تختلف عن (الخاوة) القائمة على فرض الهيمنة والسطوة والخالية من الود والمحبة ، والتي لا تكون إلا بعد قتال في حرب أو غزو أو تهديد ، وهي تمثل الامتهان لطرف ما ، وتحولت بمرور الزمن إلى (خوة) ، بفعل توطيد العلاقات بين الاطراف المختلفة تكتنفها الالفة والمحبة ، اما في العرف فهي تعني ضريبة تدفعها العشائر والقوافل التجارية التي تدخل ديرة العشيرة طوعاً أو كرهاً ، وبالنسبة للعشائر تمثل مقدار معين من الاغنام أو النقود ، وكذلك بالنسبة للقرى التي فرضت عليها دفع كميات معينة من الحبوب من (٢-٩) طغارت سنوياً ، وتدفع جميعها إلى شيوخ شمر ليتقاسموها فيما بينهم ، وكل حسب نصيبه ، ينظر :
- احمد عويدي العبادي ، مقدمة لدراسة العشائر الاردنية ١٩٢١-١٩٨٤، ط١ (عمان : ١٩٨٤م) ، ص ١٩١ ؛ عبد الجبار الراوي ، البادية ، ط٢ (بغداد : ١٩٤٩م) ص ص١٢٥٦-١٢٦ .

رؤساء العشائر الحائزين على الأراضي على امتياز آخر هو إعفائهم من ضريبة الأملاك [(١٧٢)]
.

ويشير الكاتب لونكريك عن وضع العراق تحت الانتداب البريطاني الأول للفترة (١٩٢١-١٩٢٦م) ، بأنها قد حققت أحلام العراقيين ، وبمساعدة بريطانيا على كل المستويات من لدن موظفيها لدين يحملون عقلية التطور للقرنين التاسع عشر والعشرين [(١٧٣)] . بينما يشير الكاتب معمر العدواني إلى هذه الفترة قائلاً ومخاطباً البريطانيين : ((***لقد أحدثتم الهوة العميقة بيت الشعب وحكومته ، واوجدتم هذا التفاوت بين أبناء الوطن الواحد ، فافترقوا فرقتين متعاديتين متناحرتين ، فرقة ناعمة مترفة لا تعرف في أي وجه تصرف الأموال ، التي درت عليها اخلاف الاستعمار ، وفرقة تكدح وتشقى ، ولا تكاد تحصل على ما يسد رمقها .. .. وسلوك استعماركم هذا صرح للشعب العراقي عن حقيقة ناصعة ، هي أن رجال الحكم هؤلاء طوع بنانكم ، وان هم إلا لآلات تحركها أيديكم ، فتستخدمونها في تحقيق رغباتكم ومآربكم .. .. هذا بعض ما حل بساحتنا من جراء استعماركم ، فكيف لا احقد عليه وعليكم***)) [(١٧٤)] .

من هذين الرأيين المتناقضين يمكن القول أن أحداث العراق في تلك الحقبة ، لم تكن وليدة الانتداب فقط ، بل هي الشعور الوطني القومي للشعب العراقي من شماله إلى جنوبه ، ولم تكن ثورة العشرين إلا تعبيراً صادقاً لهذا الشعور ضد المحتل ، واصبح العراق مما سبق محكوماً في تبعيته الاقتصادية لبريطانيا ، فكان ذلك متمثلاً في التجارة الخارجية للعراق شاخصاً على ذلك ، مما أدى إلى عقم التجارة العراقية مع بقية الدول الأخرى ، والذي انعكس سلباً على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا في تلك الحقبة .

[(١٧٢)] بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

[(١٧٣)] للمزيد من التفاصيل عن هذه الاحلام ، ينظر :
. لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ وما بعدها .

[(١٧٤)] معمر العدواني ، إلى الحليفة غضبي (بغداد : ١٩٤٨م) ص ١٦ وما بعدها .

ثانياً : تركيا الحديثة

بعد انتصار الحلفاء على ألمانيا وحلفائها ، نكثوا بوعودهم للعرب اثر ما عرف باتفاقية (***سايكس . بيكو Sixis Bicco***) ، اما الأتراك الذين كانوا يظنون انهم بتوقيعهم الهدنة مع الحلفاء على الأقل سيحتفظون بمنطقة آسيا الصغرى ، لكنهم فوجئوا باليونانيين ، وقد احتلوا منطقة ازمير ، بدعم وإسناد بريطانيا ، كما احتل الحلفاء العاصمة استانبول ، واقاموا فيها حكومة موالية لهم ، ولم يكتفُ بذلك بل أعطوا وعوداً للأكراد والأرمن بتأسيس دول لهم مستقلة عن الأتراك [١٧٥] .

بدأ الشعور الوطني لدى الأتراك الذين أنهكتهم الحروب مشلولاً ، وفي وقت قصير ما لبث الشعور الوطني للأتراك أن تحرك ، ولاسيما لدى أولئك الذين يقاتلون في جبهات مختلفة ، ومنها الجبهة السورية ، وشاهدوا فقدان الأراضي التي كانوا يعدونها أراضي تركية [١٧٦] ، ومنهم (***مصطفى كمال اتاتورك Mustafa Kemal Ataturk***) [١٧٧] .

---

[١٧٥] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

[١٧٦] ويليه ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .

[١٧٧] مصطفى كمال (١٨٨١-١٩٣٨م) : ولد في مدينة سالونيك اليونانية ، ودخل في السلك العسكري وتدرج في الرتب والمناصب ، حتى قاد فرقة مشاة خلال الحرب العالمية الاولى ، ذاع صيته في قيادة المعارك ، وقادالزمرة العسكرية السياسية في رفض التوقيع على معاهدة سيفر عام ١٩٢٠م ، كما قاد المقاومة العسكرية الشعبية ضد الغزو اليوناني . الحليف ، الغى الخلافة واعلن تاسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م ، وانتخب رئيساً لجمهورية ، وكانت توجهاته علمانية ، ولقب بـ (***اتاتورك Ataturk***) ابو الاتراك ، وعرف بميله الكبير للغرب ، ينظر :

لقد كان ظهور مصطفى كمال ، قائداً قومياً لتركيا ، الذي احبط تلك المحاولات ، بعد نجاحه في جمع القوى الوطنية التركية تحت قيادته ، فطرد اليونانيين ، وقضى على محاولات الأكراد والأرمن ، وأسس الدولة التركية الحديثة ، كما رفض التوقيع على معاهدة سيفر ١٩٢٠م ، وعقد معاهدة صداقة مع روسيا السوفيتية عام ١٩٢١م ، ومعاهدة منفصلة مع فرنسا ، التي اعترفت بمطالبه الإقليمية (١٧٨) ، وكسب تأييد إيطاليا (١٧٩) .

انتهت حرب التحرير التركية في ١٩ أيلول ١٩٢٢ م بهزيمة اليونانيين ، ولتبدأ مرحلة جديدة من كفاح الشعب التركي في سبيل استقلاله ، إلا وهي مرحلة الكفاح السياسي والاقتصادي (١٨٠) .

اشترك في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢م وفد الدولة التركية الجديدة برئاسة (***عصمت اينونو*** ***Ismet Inonu***) (١٨١) مع وفود الدول في مؤتمر الصلح الذي عقد في ((***لوزان***) ، وانتهى المؤتمر بتوقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣م ، والتي وضعت أسس استقلال تركيا الجديدة ، وفي ٩ آب أسس حزب الشعب الجمهوري ، وفي ٢٩-٣٠ تشرين الأول عام ١٩٢٣م

-- *Lord . Kinross , Ataturk , The Rebirth Of Anation Weldenfeld And Nicolson (London : 1970)*

(١٧٨) السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ص ١٧-١٨ .

(١٧٩) قدم بكير سامي بك وزير الخارجية التركي تنازلات اقتصادية كبيرة للدول الاوربية في مؤتمر لندن عام ١٩٢١م ، حيث يكون للفرنسيين الافضلية في مشروعات التنمية الاقتصادية في المناطق التي انسحبت == == منها فرنسا ، ووافقت ايطاليا على مساندة مطالب الاتراك في المؤتمر ، فيما يتعلق باستعادة تراقيا وازمير ، مقابل ان تحصل من القوميين الاتراك على استثمارات اقتصادية ، ينظر :

. فيروز احمد ، " الاقتصاد السياسي للكمالية " في نوبار هوفسبيان واخرون ، تركيا بين الصفوة البيرقراطية والحكم العسكري ، ترجمة : مجدي عبد الهادي (بيروت : ١٩٨٥م) ص ١٠٩ .

(١٨٠) جاسم محمد شطب ، التطورات الاقتصادية والسياسة الداخلية في تركيا ١٩٣٣-١٩٣٩م ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٩٠م) ، ص ١ .

(١٨١) عصمت اينونو (١٨٨٤-١٩٧٣م) : سياسي وعسكري محترف ، وهو من اقرب اصدقاء اتاتورك ورفيقه ، وتولى رئاسة اركان حرب الجيش التركي اثناء حروب الاستقلال ضد اليونانيين (١٩١٩-١٩٢٢) ، ومثل تركيا في مؤتمر لوزان ١٩٢٣م ، وتولى رئاسة الوزراء بين عامي (١٩٢٥-١٩٣٧م) ، وهو ثاني رئيس للجمهورية التركية بعد وفاة مصطفى كمال اتارتورك (١٩٣٨-١٩٥٠) ، ينظر :

- *Ismail . H. Token , Ismet Inonu (Ankara : 1946) , Pp 10-20 .*

أعلن قيام الجمهورية التركية ، وانتخب مصطفى كمال رئيساً لها ، ولقب فيما بعد بـ (***اتاتورك***) [182] .

اقتنع اتاتورك أنه لا العثمانية ولا الجامعة الإسلامية ، ولا حتى الطورانية قادرة على تقديم الأسس التي تدعم بناء قيام دولة عصرية ، قادرة على حل المهمات الماثلة أمام تركيا [183] .

لقد ورث الكماليون اقتصاداً متهرئاً يعاني من الضعف والتخلف والانحلال ، فكان بمثابة ارث مرهق للدولة التركية الجديدة ، وكان للحروب الاخيرة دوراً كبيرا في اصابة اقتصاد الدولة بالشلل الكامل [184] ، ثم جاءت حرب الاستقلال الوطنية (١٩١٩-١٩٢٣م) لتزيد الامر تفاقماً إذ غدت معظم الحقول والمزارع مهجورة والمصانع معطلة ، والاسواق مغلقة ، وأصاب اكثر المدن التركية الكثير من التخريب والدمار ، ويؤكد الكاتب التركي فليح رفقي اتوي ذلك بقوله : إن أنقرة كانت تعَّد مدينة عامرة في عام ١٩١١م اكثر منها في عام ١٩٢٣م [185] ، ومما زاد من حدة تفاقم الوضع الاقتصادي النقص الكبير في راس المال الضروري لعملية التنمية ، إذ كانت المصارف الأجنبية وذوو رؤوس الأموال الخاصة يعزفون عن استثمارها داخل تركيا الحديثة ، والأكثر من ذلك إن تركيا تفتقر إلى القوى العاملة المدربة مهنياً التي تحتاجها عملية التنمية، فضلاً عن احتكار التجارة بأيدي مجموعات عرقية غير تركية من الأرمن واليونانيين [186] ، واستدعى ذلك جهوداً جبارة للسيطرة على الوضع الاقتصادي المتردي ، والنهوض به من قبل قادة الحركة الكمالية [187] .

كما ورث الكماليون مجتمعاً كئيباً يحس بالمرارة ، فلم يروا في حروب التحرير إلا استمراراً للحروب السابقة ، لذا رأت الحكومة أن مهمتها الأولى كانت في الدفاع عن الاقتصاد

---

(١٨٢) جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر خياط (بغداد : ١٩٥٩) ص ص ١٦٧-١٦٨ ؛ شمالي ، المصدر السابق ، ص ٣٦-٣٧ ؛ السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

(١٨٣) نبيل حيدري ، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥ (بيروت : د/ ت) ص ص ٢١-٢٢ .

(١٨٤) علي ، التطور الاقتصادي ... ، ص ٧١ .

(185)*Falih Rifki Atay , Cankaya (Istanbul : 1984) , P 450 .*

(١٨٦) شطب ، المصدر السابق ، ص ٢ .

(187)*Atay , Op. Cit. , Pp 450-452 .*

ضد المنافسات الأوربية ، ومنذ آذار ١٩٢٢م ، أوضح مصطفى كمال اتاتورك بان الدولة لم تكن قادرة على حماية اقتصادها من الأجانب منذ عهد التنظيمات العثمانية ، إذ غدت القدرة التركية على المنافسة معطلة بقيود الامتيازات الأجنبية (***الاتفاقيات والمعاهدات***) والتي أعطت التجار الأجانب امتيازات اقتصادية منها ، التعريفات الكمركية الواطئة ، وقد أوضحت الحكومة التركية ، بأنها لن تقبل بهذا الوضع ، وأنها تصر على حريتها في فرض التعريفات الكمركية [١٨٨] .

أدركت القيادة الكمالية بأنها يجب أن تتخلى عن الإرث الاقتصادي السيئ للدولة العثمانية (***التي لم تكن اكثر من مجرد حرس لرأس المال الأجنبي ، ولم تعد سوى مستعمرة للأجانب***) ، على حد قول مصطفى كمال [١٨٩] ، ومع ذلك فقد رحب بدخول رأس المال الأجنبي إلى البلاد مرة أخرى ، بقوله : ((***نحن مستعدون على تقديم كافة التأمينات اللازمة لراس المال الأجنبي مع مراعاة شروط قوانيننا .. . وان تكون نتيجته فائدة للطرفين***)) ، لذلك بات واضحاً بان تركيا سوف تنتهج الطريق الرأسمالي في تطورها الاقتصادي ، على الرغم من المساعدات الروسية التي تلقتها أثناء وبعد حرب التحرير ، وقد كرست ذلك مقررات مؤتمر ازمير الاقتصادي ، والتي وضعت الخطوط الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة التركية الحديثة [١٩٠] .

عقد أول مؤتمر اقتصادي في ١٧ شباط ١٩٢٣م في مدينة ازمير وحضر المؤتمر مصطفى كمال ومحمد عزة بوزكوت وزير الاقتصاد و (١١٣٥) مندوباً من المزارعين والتجار والصناعيين والعمال ، فضلا عن حضور النساء ، وألقى مصطفى كمال كلمة بمناسبة افتتاح المؤتمر ، أكد فيها الاهتمام بالاقتصاد التركي من اجل : ((***بناء تركيا الحديثة ورفعها إلى مستوى عال من التقدم الذي تستحقه***)) [١٩١] ، وتم إقرار الميثاق الاقتصادي في المؤتمر ، الذي دعا لتحديد نشاط الشركات الأجنبية وتطوير التجارة وإنشاء البنوك ، وتطوير الصناعة

---

[١٨٨] فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة : سلمان داؤد الواسطي وحمدي حميد الدوري ، ط١(لندن :١٩٩٣م) ص ٦٥ وما بعدها .

[١٨٩] احمد ، الاقتصاد السياسي .. ، ص ١١١ .

[١٩٠] شطب ، المصدر السابق ، ص ٢.

[١٩١] بهنان ، المصدر السابق ، ص ص ١٣١-١٣٢ .

الوطنية ، وقد أصبحت هذه المقررات أساس السياسة الاقتصادية التي اتبعها الكماليون . يتضح من هذه المقررات إن المؤتمر لم يحدد سياسة واضحة ، لذلك ظلت تركيا تتخبط في سياستها الاقتصادية في السنوات التالية بين المبادرات الخاصة ، والتدخل الحكومي المحدود ، بهدف إقامة رأسمالية الدولة [١٩٢] .

بعد أن اطمأنت بريطانيا وفرنسا لنتائج مؤتمر ازمير ، عندها وقعت معاهدة لوزان بين الطرفين ، وقد وقع الطرفان ملحق اقتصادي للمعاهدة في ٢٤ تموز ١٩٢٣م ، وعلى الرغم من المكاسب الاقتصادية الكبيرة التي حصلت عليها تركيا ، كإلغاء ديون الحرب العثمانية ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية [١٩٣] ، إلا أن المعاهدة فرضت شروطاً ثقيلة ، وبقي الاقتصاد التركي الفتي ينوء بحملها ، كمسالة الدَّين العثماني [١٩٤] ، وبقاء التعريفة الكمركية على البضائع المستوردة على ما كانت عليه في عام ١٩١٦م ، سارية المفعول لمدة خمس سنوات أخرى ، مع مراعاة التباين الحاصل في سعر الصرف للعملات الأجنبية للدول المؤتمرة في لوزان إزاء الليرة التركية [١٩٥] .

مرت السياسة الكمالية بمرحلتين ، الأولى فترة العشرينات ، والثانية فترة الثلاثينات ، وركزت الأولى على إعادة تعمير البلاد من آثار الحرب عن طريق المبادرات الخاصة ، والتدخل الحكومي المحدود أساسا بوسائل إدارية وتشريعية [١٩٦] ، فجاء الاهتمام أولا بالقطاع الزراعي ، كما لعب المصرف التجاري ، ومصرف الصناعة والمعادن دوراً مباشراً في التطور الصناعي ،

---

[١٩٢] نوري عبد الحميد العاني ، السياسة الاقتصادية في تركيا بين مناهج الاحزاب الوطنية والضغوط الاجنبية (١٩٤٥-١٩٦٠) ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، ملفة ٢٧ ، ص ٢ .

[١٩٣] عمصت باشا ، خطبه واقواله السياسية والاجتماعية ، ترجمة : عبد العزيز خانجي ، ط١ (القاهرة : ١٩٣٤م) ص ص ٩٦-٩٧ .

[١٩٤] تم تقليص الديون العثمانية على تركيا إلى (٧) ملايين جنيه إسترليني فقط ، بعد أن كانت اكثر من (٨٥) مليون ، ينظر :

. هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

[١٩٥] علي ، التطور الاقتصادي ... ، ص ٨٢ .

[١٩٦] هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

واستفادت البرجوازية التركية كثيراً من إعانات ومنح الدولة والامتيازات الأخرى ، ولم تستخدمها في الإنتاج الصناعي بل استخدمتها في المرابـاة والتجارة [١٩٧] .

إن اهتمام الحكومة التركية بالصناعة يأتي ضمن إطار البرنامج الدعي للانفتاح على مظاهر وأساليب الحياة الغربية ، ويتفق عدد من الباحثين على هذه الرأي ، إذ أكد الباحث (وليم سبنسر **William Spencer**) هذا الرأي بقوله : ((***إن سعي الأتراك نحو التصنيع مبعثه رغبتهم في أن يبرهنوا بان تركيا دولة أوربية ، وليست أرضا للفلاحين الآسيويين***)) [١٩٨] ، ويؤيد الباحث (هيدلي كوك **Hedley V. Cooke**) ذلك بقوله : ((***كان الاهتمام بالتصنيع يعني بالنسبة للزعماء الأتراك تحقيق مكانة مرموقة في العالم الغربي وتألقا في عيون الغرب***)) [١٩٩] .

حاولت الحكومة التركية أن تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية من خلال تبني الاحتكارات الصناعية والزراعية ، كاحتكار التبغ والكحول والشخاط والسكر والملح ، وقد حققت بعض النتائج الإيجابية ، ولكنها لم تخل من بعض الجوانب السلبية ، فقد أسهمت الاحتكارات في سد نسبة معينة من الحاجة المحلية ، بعد أن كانت تغطى بالكامل من المستوردات الأجنبية ، فعلى سبيل المثال كانت تركيا تحصل على كل ما كانت تحتاجه من
السكر ، والبالغ (٦٠) ألف طن سنوياً من الخارج ، فعندما وضع السكر تحت الاحتكار الحكومي تم إنشاء معملين في (***اوشاك والبولو***) في عام ١٩٢٥م ، فانتجا في عام ١٩٢٦م ما مجموعه (٥٧٠) طن [٢٠٠] .كما احتكرت الدولة العديد من الاستثمارات والمزروعات والصناعات الزراعية ، مثل القطن والأفيون والبطاطا والأثمار والزيتون والفستق [٢٠١] .

---

[١٩٧] تأسس المصرف التجاري باسم (مصرف العمل) في ٢٦ آب ١٩٢٤م برأسمال قدره (مليون ليرة تركية) ، وتم إنشاء مصرف الصناعة والمعادن في عام ١٩٢٥م برأسمال قدره (٢٤٢,٩٠٨) ليرة تركية ، للمزيد من التفاصيل ينظر :
. جواد ، المصدر السابق ، ص ص ٤٢-٤٣.

[198] *William Spencer , Political Evolution In The Middle East (New York : 1962) P 72 .*

[199] *Hedley V. Cooke , Challenge And Response In The Middle East (New York : 1952) P 263 .*

[٢٠٠] جواد ، المصدر السابق ، ص ص ٤٣-٤٤ .

[٢٠١] للمزيد من التفاصيل عن الاحتكارات التركية للقطاعين الزراعي والصناعي ، ينظر :

وعلى الرغم من الجهود الواسعة التي بذلتها الدولة لدعم التنمية في الصناعة والزراعة التركية خلال العشرينات ، فان التنمية الرأسمالية فشلت في التوصل إلى النتائج المطلوبة لإنعاش الاقتصاد التركي ، ويرجع ذلك لوجود ثلاث عقبات رئيسة :

١. مقاومة الملاكين في مناطق كانت فيها مصالحهم مهددة بالتوسع الصناعي .
٢. فشل التحول المتوقع للعملاء الأتراك إلى رأسماليين صناعيين .
٣. الشروط الغير مواتية لمعاهدة (*لوزان*) النافذة المفعول منذ عام ١٩٢٥م وحتى عام ١٩٢٩م ، وذلك لملاصقة تركيا لأقاليم دول هذه المعاهدة ، والتي من خلالها استمر الأتراك بالالتزام بالامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية من قبل الدولة العثمانية قبل عام ١٩١٤م [٢٠٢] .

لم يتغير الاقتصاد التركي كثيراً بالمقارنة مع عام ١٩١٤م ، فقد استمرت استثمارات الرعايا الأجانب وكانت موضع تشجيع ، وظلت تجارة الاستيراد والتصدير تحت سيطرة الشركات الأجنبية [٢٠٣] ، ويعد البنك العثماني ، الذي يشترك في ملكيته البريطانيون والفرنسيون من أقوى المؤسسات المالية الأجنبية في تركيا [٢٠٤] .

إن التطور المحدود الذي شهدته الصناعة التركية ، وتذبذب الإنتاج الزراعي خلال تلك الحقبة ، أدى إلى انعكاسات بارزة على الوضع الشامل للتجارة الخارجية ، التي كانت تعاني من تدني واضح في مستواها العام ، وكان استمرار العجز في الميزان التجاري بعد عام ١٩٢٣م مؤشراً واضحاً على ذلك [٢٠٥] .

. شمالي ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ وما بعدها .

[٢٠٢] بيرج بير بيروكلو ، تركيا في ازمة ، من راسمالية الدول إلى الاستعمار الجديد ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات (بغداد : ١٩٨٣م) ص ص ٤٩-٥٠ .

[٢٠٣] ففي عام ١٩٢٤م وبعد معاهدة لوزان ، كانت هناك (٩٤) شركة أجنبية برأسمال مستثمر يبلغ حوالي (٦٣) مليون جنيه إسترليني مازالت تعمل في تركيا ، وكانت تشمل (٧) شركات سكك حديدية و(٦) شركات تعدين و (٢٣) مصرفاً ، و(١١) امتيازاً بلدياً ، (١٢) منشأة صناعية ، و(٣٥) منشاة تجارية ، وكان اغلب راس المال ألماني (٤٥,٤%) يليه فرنسي (٢٥%) ثم بريطاني (١٦,٩%) ينظر :
. هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

[٢٠٤] ساجلار كيدر ، " تركيا الحديثة " في نوبار هوفسبيان واخرون ، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، ترجمة مجدي عبد الهادي (بيروت : ١٩٨٥م) ص٢١ .

[٢٠٥] الجدول التالي يوضح حالة التجارة التركية الخارجية ، وحالة العجز بالليرة التركية :

وقد أثقلت الحكومة التركية كاهل الشعب بمجموعة من الضرائب محاولة منها لموازنة ميزانية الدولة ، وتغطية حالة العجز فيها ، والجدول التالي يوضح ذلك و(بالليرة التركية) :

العام	إيرادات الضرائب
١٩٢٣	٢٠,٥١٣,١٨٦
١٩٢٤	٢٨,٧٦٢,٦٥٨
١٩٢٥	٣٤,٧٢٠,٧٢٤
١٩٢٦	٣٩,٧٥٠,٠٠٠

وقد تحققت تلك الموازنة فعلاً في ميزانية عام ١٩٢٦ بفضل هذه الإيرادات المتزايدة ، والجدول التالي يوضح حالة العجز في الميزانية التركية قبل عام ١٩٢٦ و(بالليرة التركية):

العام	الإيرادات	المعدومات
١٩٢٤	١٢٩,٢١٤,٦١٠	١٤٠,٤٣٣,٣٦٩
١٩٢٥	١٥٣,٠٤٦,٨٥٤	١٦٦,٩٥٣,١٢٧
١٩٢٦	١٩٠,٨٨٠,١٥٤	١٨٩.٤٠٧,٧٦٤[٢٠٦]

وبما أن تركيا بلاداً زراعية اكثر مما هي صناعية ، فقد كانت صادراتها في عام ١٩٢٤ م من الإنتاج الزراعي والحيواني تشكل (٧٢,٦%) من مجموع الصادرات الكلية ، وهي (***التبغ بأوراقه ، أعناب ، قطن ، تين ، صوف وشعر حيوانات أخرى ، البندق ، الأفيون ، البيض ،***

العام	الواردات	الصادرات	العجز
١٩٢٣	١٤٤,٧٠٠٠٠٠	٨٤,٦٠٠,٠٠٠	٦٠,١٠٠,٠٠٠
١٩٢٤	١٩٣,٦٠٠,٠٠٠	١٥٨,٨٠٠,٠٠٠	٣٤,٨٠٠,٠٠٠
١٩٢٥	٢٤١,٦٠٠.٠٠٠	١٩٢,٤٠٠,٠٠٠	٤٩,٢٠٠,٠٠٠
١٩٢٦	٢٣٤,٦٠٠,٠٠٠	١٨٤,٤٠٠,٠٠٠	٥٠,٢٠٠,٠٠٠

ينظر :

. شمالي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٦-٥٧ .

[٢٠٦] نقلاً عن : جريدة البلاغ ، تقارير القنصلية المصرية في ازمير ، القاهرة ، ٢٩ حزيران ١٩٢٧ م .

الشياه الحية والماعز) [٢٠٧] ، وكانت اكثر الصادرات التركية إلى إيطاليا ثم المملكة المتحدة ، فرنسا ، الولايات المتحدة ، هولندا ، سوريا واليونان ، بينما كان الحجم الأكبر من الاستيرادات من إيطاليا ثم المملكة المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة ، هولندا ، روسيا ، سوريا ومصر في عام ١٩٢٤م [٢٠٨] .

نشرت جريدة (ملليت ***Millyet***) مقال بقلم الكاتب التركي فالح رفقي بك بعنوان " ***الأيمان بالانقلاب*** " جاء فيها : ((***إن الأصوات ترتفع في كل مكان من أوربا في البحث عن الانقلاب التركي***)) ، كما نشرت جريدة (***الطان Altan***) مقال جاء فيها : ((***لقد محت عظمة الرقي والتقدم الذي أدركته تركيا تقاليد الملكية والنظام القديم من روح الشعب***)) ، وقالت جريدة (***جورنال إيطاليا JOURNAL ITALIA***) أيضا : ((***إن سياسة مصطفى كمال بعيدة عن الارتباط بالدول الأجنبية ، فهي سياسة تركية بحتة وان تركيا بأحداثها هذا الانقلاب العظيم تُعَّد الدولة الوحيدة .. . ولقد أصبحت اليوم نموذجاً للعرب والمسلمين***)) ، كما نشرت جريدة (***اكسبوت فرانسز Export Francis***) مقالة جاء بها : ((***إن الانقلاب الذي حدث في تركيا هو انقلاب حقيقي ، وان تركيا لم تعد دولة شرقية ، بل هي أمام مدنية مادية أنشأها الغازي في بلاده .. .***)) ، وملخص هذه المقالات تدل على أن القوم يعدون أنفسهم ، وقد انسلخوا عن الشرق نهائياً واصبحوا غربيين تماماً [٢٠٩] .

لقد أثار إعلان مصطفى كمال ، ومن فوق صخرة الذكريات (***تشنقاي***) مقر الرئاسة التركية في عام ١٩٢٤م مشاعر أوربا ، حينما قال : ((***إن تركيا غيرت مسار تاريخها ، وهويتها ، لقد اختارت أن تقطع صلاتها بالمشرق العربي ، وتتوجه صوب أوربا***)) ، لكن الحقيقة لم تتغير بالنسبة لتركيا ، هي أنها تعدُّ نفسها جزءً من أوربا ، وهي حقيقة جغرافية لا شك

---

[٢٠٧] مؤسسة الإحصاءات الحكومية ، تركيا وتجارة العالم الخارجي ، ترجمة : زيدان مال الله الهواس ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، نيسان ١٩٩٦م ، ملفة ٨٤ ، ص ص٢-٣ .

[٢٠٨] مؤسسة الإحصاءات الحكومية ، أرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، نيسان ١٩٩٦م ، ملفة ٨٤ ، ص ص٧-٩ .

[٢٠٩] مجلة الشرق الأدنى ، " تركيا ليست من الشرق . هكذا يقول كاتب تركيي " ، العدد (٤١) السنة الأولى ، القاهرة ، ١٩٢٨م ، ص ص١٩-٢٠ .

في ذلك ، ولكن تركيا بحكم تاريخها الطويل ، وتراثها الحضاري والفكري إسلامية الهوية ، على الرغم من علمانية الدولة [٢١٠] .

إن سمة السياسة الخارجية لتركيا هي شدة خضوعها للمتغيرات الداخلية والخارجية ، والتي انعكست على علاقات تركيا مع المشرق العربي والغرب [٢١١] ، وتشير كل الأدبيات التي تتناول اتجاهات السياسة التركية وتكاد تجمع على أن محاولة شد تركيا نحو الغرب ، على مستوى الفكر والتطور ، تمثل قاسماً مشتركاً لخيارات النخبة الحاكمة منذ مطلع عهد تركيا الحديثة ، وقد سن الدستور التركي فقرة تنص على أن (***تركيا دولة ديمقراطية علمانية***) ، وجرت مساع حثيثة وقسرية أحيانا ، للتخلص من كافة الرموز التقليدية الشرقية والإسلامية ، بدءاً من البناء المؤسسي للدولة ، وانتهاءً بالملبس الخارجي لرجل الشارع ، وانحازت النخبة الحاكمة إلى سلوك السبل الاقتصادية والسياسية ضمن خطط اقرب ما تكون إلى الغرب ، على الرغم من جذورها العميقة إلى الشرق [٢١٢] .

بعد هذه الكتابات والتعليقات كيف يمكن أن تكون العلاقات التجارية بين العراق وتركيا في ظل توجهات تركيا نحو الغرب ، وهيمنة الغرب على العراق ، المتمثلة ببريطانيا العظمى بالتأكيد ستكون سلبية في تلك الحقبة .

---

[٢١٠] إضبارة رقم (٤٣) ، " سياسة تركيا الخارجية " ، أرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، د/ ت ، دون ارقام صفحات .

[٢١١] نبيه الأصفهاني ، " تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي " مجلة السياسة الدولة ، العدد (٥٢) ، القاهرة ، ١٩٧٨م ، ص ٩٢ .

[٢١٢] محمد خالد الأزعر ، " العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية "، مجلة شؤون عربية ، العدد (٧٤) ، بيروت ، حزيران ١٩٩٣م ، ص ١٣١ .

المبحث الرابع : مشكلة الموصل وأثرها على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا

إن استقراء طبيعة التطورات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وحتى تكوين دولتي العراق وتركيا ، يوضح النتاج المعقد في التكوين السياسي الحديث والمعاصر لكلا البلدين ، لعوامل فرضتها وصنعتها ظروف داخلية وخارجية ، وانعكست على العلاقات العراقية . التركية ، وبدورها على التبادل التجاري بينهما .

لقد واجه العراق منذ تكوينه الحديث ، مشكلة لها أبعادها السياسية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية ، ألا وهي مشكلة الموصل (٢١٣) ، فقد شغلت هذه المشكلة حيزاً واسعاً ومهماً مؤثراً في الدبلوماسية العراقية البريطانية التركية آنذاك ، بعد مطالبة تركيا بضم هذه الولاية واعتبارها جزءً لا يتجزأ منها ، استناداً لما جاء في مقررات الميثاق الوطني التركي (٢١٤) .

تفاقمت هذه المشكلة بعد الحرب العالمية الأولى ، نتيجة لاندحار الدولة العثمانية وزوالها ، وقيام مملكة العراق تحت الوصاية البريطانية ، ومما هو جدير بالذكر أن ولاية الموصل كانت واقعة تحت النفوذ الفرنسي حسب اتفاقية (***سايكس . بيكو***) (٢١٥) ، ولكن فرنسا تنازلت عنها لبريطانيا بعد إعادة النظر في هذه الاتفاقية (٢١٦) .

---

(٢١٣) ظهرت بوادر هذه المشكلة منذ عقد هدنة موندرس عام ١٩١٨م بين الحلفاء والدولة العثمانية ، ينظر :
-Turk–Arap Munasebetleri, Iki Tarafin Bakis Acisindan Ircica(Istanbul:2000)P126 .

(٢١٤) السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

(٢١٥) عبد شاطر عبد الرحمن المعماري ، سياسة تركيا الإقليمية بين الحربين العالميتين ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة الموصل (الموصل : ١٩٩٥م) ص ٤٢ .

(٢١٦) وعلى اثر الاتفاق الدولي بين (لويد جورج ***Lloyd George***) و (كليما نصو ***Clemenceau***) حول ضم جنوب كردستان (ولاية الموصل) إلى النفوذ البريطاني ، وإخراجها من دائرة النفوذ الفرنسي ، تم التنازل عنها رسميا بعد توقيع اتفاقية (سان ريمو ***San Remo***) في ٢٥ نيسان من عام ١٩٢٠م ، لقاء تعهد لويد جورج وباقتراح منه منح فرنسا ٢٥% من اسهم امتياز استثمار نفط ما بين النهرين ، وهي حصص المانية في (الشركة التركية الالمانية البريطانية) التي حصلت على الامتياز من السلطان العثماني قبيل الحرب ، كما

ارتبط قيام هذه المشكلة وتطورها بحقيقتين ، الأولى بشرية في وجود أقلية تركية يعتد بها في المنطقة التي ادعت تركيا بتبعيتها لها ، والثانية يمكن تسميتها اقتصادية (النفط) [٢١٧] .

ويشير لويد جورج في البيان الذي ألقاه في مجلس العموم البريطاني قبل توقيع معاهدة أو اتفاقية سان ريمو في ٢٥ آذار ١٩٢٠م ، ورداً على الحملة البرلمانية المطالبة بجلاء بريطانيا عن العراق قائلاً : ((***ربما تخلينا عن البلاد العراقية كلها ، لكني لا أفهم الحكمة من انسحابنا من الجزء الأهم الذي يبشر بالخير العميم ، فولاية الموصل ذات موارد عظيمة ، لان فيها رواسب نفطية غنية ولعلها أغنى الموارد في العالم .. . فماذا سيحصل لو خرجنا منها***)) [٢١٨] .

أما الجانب التركي فقد أشار نص الميثاق الوطني التركي إلى دمج ولاية الموصل ، من حدود جبل حمرين شرقي نهر دجلة ، إلى الفتحة غربي دجلة ضمن الدولة التركية ، وإزاء تشبث بريطانيا بولاية الموصل والعراق ، تبنى مصطفى كمال سياسة مناوئة لبريطانيا في المناطق التي كانت تحتلها ، لاسيما المجاورة منها لتركيا ، فكان يرسل البرقيات إلى العراق محرضاً الأهالي والوجهاء على حمل السلاح ضد البريطانيين [٢١٩] .

اتسمت العلاقات العراقية . التركية ، ومنذ نشأت المملكة العراقية وحتى عام ١٩٢٦م ، بالعداء والجفاء ، حيث لم يكن هناك اتصال مباشر بين الحكومتين ، مع الإشارة إلى أن بريطانيا

نصت الاتفاقية على تقسيم الانتدابات فاستأثرت فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان ، وانيط انتداب فلسطين والعراق ببريطانيا ، ولكن بقي مسكوتاً عن ولاية الموصل نظراً للادعاء التركي ، ينظر :

. جرجيس فتح الله ، يقضة الكرد ، تأريخ سياسي ١٩٠٠-١٩٢٥ ، ط١ (اربيل : ٢٠٠٢م) ص ١٩٧ .

[٢١٧] جريدة العالم العربي في ١٦ اذار ١٩٢٧م ؛ رزق ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .

[٢١٨] فتح الله ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

[٢١٩] اثر تولي الملك فيصل الاول لعرش العراق ، ارسل الكماليون السيد (احمد السنوسي) إلى شمال العراق ، وقاموا بتوزيع المنشورات التي وجدت طريقها إلى مختلف انحاء ولاية الموصل ، واجزاء اخرى من العراق ، وكان طابعها العام يدور حول الدعوة إلى الجامعة الاسلامية ، وكانت نية الكماليون ان يتولى السيد احمد السنوسي نيابة عنهم حكم المنطقة الشمالية من العراق ، وان يكون ملكاً على ما يسمى بـ (العراق الاعلى) ، على ان تكون عاصمة مملكته المزعومة الموصل ، وانهم من اجل ذلك وضعوا قواتهم المرابطة على الحدود مع العراق بامرة (نهاد باشا) من اجل مساعدة السنوسي ، ينظر :

. المعماري ، المصدر السابق ، ص ص ٤٣-٤٤ .

كانت المسيرة للشؤون الخارجية للعراق ، بينما زادت تركيا من حربها الدعائية ، ثم طورتها في بعض الأحيان إلى استخدام القوة العسكرية تجاه العراق [٢٢٠] .

فقد نجح الأتراك في إغراء بعض زعماء الأكراد في منطقة راوندوز للتعاون معهم في اختراق حدود العراق ، لكنهم صدوا من قبل القوة الجوية البريطانية والشرطة العراقية ، وبعض رجال العشائر ، وفي عام ١٩٢٢م تحركت قطعات عسكرية تركية على الحدود وقامت بأعمال عدائية في المنطقة ، حتى أن الملك فيصل الأول توجه بنفسه إلى المنطقة لتهدئة الموقف ، وشكر الأهالي على محاربة الدعاية والتجاوزات التركية في تلك الأزمة [٢٢١] .

كما أشار متصرف لواء الموصل عبد العزيز القصاب أمام الملك فيصل الأول أثناء زيارته للموصل في ١٢ كانون الأول ١٩٢٤م قائلاً : ((***إن الاضطرابات الأخيرة التي حدثت على الحدود الشمالية ، قد زالت والحمد لله بهمة القوات الوطنية ، والمساعدة البريطانية ، وان كان قد لحق بسكان القرى من جراء ذلك بعض الأضرار من قبل الأتراك ، ولاسيما الحملة النسطورية التي اضطرت إلى الالتجاء داخل البلاد ، فذلك سيمحى أثره في القريب .. . وقد أسسنا المخافر اللازمة لصيانة الحدود في النقاط الأمامية من منطقتي زاخو والعمادية***)) [٢٢٢] ، وكانت لزيارة الملك الأخيرة تأثير حسن جداً في نفوس أهالي الموصل في تلك الفترة [٢٢٣] .

ولم يكتف الأتراك بالأعمال الدعائية والحشود العسكرية على حدود ولاية الموصل ، بل تغلغلوا بين أهالي الولاية نفسها وازدادت دعاياتهم ، مستفيدين في هذا المضمار من خدمات

---

[٢٢٠] نوري عبد الحميد خليل واسامة عبد الرحمن الدوري ، "العلاقات العراقية . التركية ، النشأة ودور النفط ١٩٢١-١٩٣٢م " ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، ملفة ٣٠ ، ص ٢ .

[٢٢١] خليل والدوري ، المصدر السابق ، ص ٣ ؛ المعماري ، المصدر السابق ، ص ص ٤٤-٤٦ .

[٢٢٢] القصاب ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

[٢٢٣] وعد اهالي الموصل الملك فيصل الاول بانهم سيجاهدون في سبيل عروبة الموصل ، وانهم سينظمون مضابط ومذكرات يقدمونها إلى اللجنة الدولية في عصبة الامم ، تتضمن شجبهم لمطالب الاتراك ، وتنادي ببقاء ولاية الموصل ضمن الوحدة العراقية ، وكان من بين هؤلاء مصطفى الصابونجي وحبيب افندي العبيدي وعبد الغني افندي النقيب وامين بك الجليلي ، ينظر :
. فتح الله ، المصدر السابق ، ص ص٤٤٠-٤٤١ ؛ القصاب ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٨ .

طائفة من أبناء كركوك الباقين في عاصمة الدولة التركية ، وكان من بينهم شاعر وصحفي معروف اخذ يوجه الرسائل الخاصة والمنشورات العامة إلى مواطني الولاية [٢٢٤] .

وفي الوقت نفسه أعادت هذه المشكلة النشاط السياسي إلى هذه الولاية وتشجيع أهاليها على تأليف الأحزاب والجمعيات السياسية لحشد الرأي العام ومكافحة الدعايات التركية ، فتالف حزب الاستقلال العراقي في ١١ أيلول ١٩٢٤م ، وأكد منهاج الحزب على الاستقلال التام للمملكة العراقية في حدودها الطبيعية ، أما المنهج الأساس لجمعية الدفاع الوطني عن ولاية الموصل التي تأسست في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٥م ، فلم يختلف كثيراً عن الأول ، وفي مطلع مايس ١٩٢٥ م أجيز الحزب الوطني العراقي برئاسة احمد أيوب الجليلي ،وأكد منهاجه على التمسك بالوحدة العراقية ، وطلب الاستقلال التام [٢٢٥] .

وأسهمت بعض العشائر والقبائل التي تركت العراق إلى تركيا مثل البو حمد ، والبعض من عشائر شمر في الاغارة على أطراف الموصل ، مدعومة بالجهود العسكرية التركية غير المنظورة ، بينما كانت في الشمال تجري تحركات عسكرية تركية ، وكان واضحاً منها الضغط والتهديد المستمر لإبقاء المنطقة قلقة سياسياً [٢٢٦] .

وازداد تشبث تركيا بضم الموصل إليها ، عندما أدركت أهمية النفط ، وراحت تساوم شركات النفط الأجنبية والأطراف الدولية لمساعدتها في تحقيق ذلك مقابل منحها امتياز النفط [٢٢٧] ، وحصلت بريطانيا على معلومات تؤكد على أن الفرنسيين اتصلوا بالأتراك عارضين

---

(٢٢٤) ابو خلدون ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٤١ ، ط١ (بيروت : ١٩٦٧م) ص٤٨٩ .

(٢٢٥) محمد ، المصدر السابق ، ص ص١٥-١٦ .

(٢٢٦) رجاء حسين حسين خطاب ، العراق بين عام ١٩٢٢-١٩٢٧ ، دراسة في تطور العلاقات العراقية . البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الراي العام ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد: د/ ت) ص١٨١.

(٢٢٧) اعترضت الولايات المتحدة بشدة على اتفاقية سان ريمو التي استثنتها من نفط العراق ، وتبادلت الاتهامات مع بريطانيا ، للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. صلاح منتصر ، " الاستراتيجية البترولية الامريكية والشرق الاوسط " مجلة السياسة الدولية ، العدد(٢٢) ، السنة السادسة ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٠م ، ص ص١١-١٣ ؛ ويليه ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

إمدادهم بالسلاح دعماً لهم في حربهم مع اليونان ، وذلك مقابل بعض الامتيازات ومنها امتياز نفط الموصل ، كما استغل الأتراك اهتمام الدول الكبرى بالنفط في مؤتمر لوزان ، لكسب هذه الدول إلى جانبها فصرح عصمت اينونو في المؤتمر أن وجهة نظر حكومته في موضوع النفط هي : ((***أن لا يحرم العالم من نفط الموصل بعد عودتها إلى تركيا***)) [٢٢٨] .

بقيت الأوضاع مضطربة بين العراق وتركيا حتى انعقاد مؤتمر لوزان تحت إشراف عصبة الأمم ، فأوفدت الحكومة العراقية كلاً من جعفر العسكري وتوفيق السويدي ، كمراقبين في المؤتمر إلى جانب الوفد البريطاني ، وقد اشترطت العصبة في قرارها إلى تسوية قضية الحدود العراقية التركية ، بان يتفق كلاً من بريطانيا وتركيا على حلها بمباحثات ثنائية خلال عام واحد ، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق يحال النزاع إلى مجلس العصبة [٢٢٩] .

وفي ١٩ مايس ١٩٢٤م بدأت المباحثات بين الجانبين التركي والبريطاني وسميت تحت اسم (***مؤتمر الخليج***) ، وأثيرت نفس المواضيع السابقة ، وقرر العصبة تشكيل لجنة لغرض الاطلاع على آراء أهالي الموصل من خلال لجنة الاستفتاء ، وترأس اللجنة الكونت (تلكي ***Teleki***) [٢٣٠] .

بقيت اللجنة مدة شهرين تطوف في شمال العراق ، ورفعت بعد عودتها تقريراً إلى عصبة الأمم اقترحت فيه إبقاء ولاية الموصل ضمن العراق ، كما وضعت لذلك شروطاً أهمها أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني ولمدة (٢٥) عاماً [٢٣١] .

باءت محاولات تركيا لانتزاع الموصل بالفشل ، اثر قرار عصبة الأمم في إبقاء الموصل ضمن العراق ، وبذلك صعدت تركيا موقفها المعادي للعراق ، ودعت المجندين لخدمة العلم ، وحشدت قوات كبيرة في جزيرة ابن عمر [٢٣٢] ، وعقدت تركيا اتفاقية مع الروس في ١٧ كانون

---

[٢٢٨] نوري عبد الحميد خليل ، التأريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢ ، ط١ (بيروت : ١٩٨٠م) ص١٢٠ ؛ خليل والدوري ، المصدر السابق ، ص٣ وما بعدها ؛ المعماري ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

[٢٢٩] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

[٢٣٠] الموصل وكركوك ، المصدر السابق ، ص ص ٥٤-٥٥ ؛ فتح الله ، المصدر السابق ، ص ٣٢٥ .

[٢٣١] الموصل وكركوك ، المصدر السابق ، ص ص٥٦-٥٨ ؛ المعماري ، المصدر السابق ، ص ٥٣؛ خطاب ، المصدر السابق ، ص ص١٨٢-١٨٣ ؛ عقراوي ، المصدر السابق ، ص ص٥٥-٥٦ .

[٢٣٢] خليل والدوري ، المصدر السابق ، ص ٧ .

الأول عام ١٩٢٥م ، نصت على حياد كلا الطرفين في حالة وقوع أي اعتداء على أي منهما ، وذلك جواباً من تركيا على عصبة الأمم وقرارها ، مما يوحي بان تركيا على وشك شن حرب ضد العراق [٢٣٣] .

ومن جانبهم وضع البريطانيون الأتراك تحت سياسة الترغيب والتهديد ، فقد أشارت الصحافة البريطانية إلى أنه في حالة وقوع تصادم بين تركيا وبريطانيا بسبب ولاية الموصل ، فلن تبق إيطاليا واليونان وحتى بلغاريا دون تدخل ، بل ستجد فيها فرصة مفيدة في تحقيق أطماعها في آسيا الصغرى [٢٣٤] . كما عرضت بريطانيا على تركيا من جهة أخرى قرضاً بمبلغ (٢٠) مليون جنيه مع تخفيف كبير للديون العثمانية السابقة [٢٣٥] .

ولم يجد العراق من بد سوى الرد على تلك التهديدات التركية ، فأعلن الملك فيصل الأول ((***إن فصل ولاية الموصل عن العراق سوف يكون ضربة مخيفة ، وربما مهلكة ، وان ذلك يستوجب نفقات أخرى للاستعدادات العسكرية***)) . كما تم الإعلان فوراً عن أن قوة من الجيش العراقي سوف تزداد (٨) آلاف رجل إلى (٢٠) ألف [٢٣٦] .

ولابد من الإشارة في خضم هذه المشكلة ، أن الحكومتين التركية والبريطانية تقدمتا بحجج عديدة في مؤتمر لوزان ، وما يهمنا من هذه الحجج الاقتصادية ، والتي تدلل على أهمية ولاية الموصل في العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، فقد قدمت تركيا إلى المؤتمر مذكراتها التي تذكر فيها : ((***لما كانت مدينة وولاية الموصل تقعان عند نقطة تقاطع كل العراق المرتبطة باناضوليا وسورية وإيران ، فأهميتها عظيمة جداً لمواصلات جنوب أناضوليا مع إيران وسورية ، وتزداد أهمية الأرض للمواصلات بين مختلف أجزاء أناضوليا الجنوبية ، فهنا تتقاطع الطرق التي تربط بين السليمانية وكركوك من جهة ، وبين ديار بكر واورفة وبدليس وسعرت وغيرها من جهة أخرى***)) [٢٣٧] .

---

[٢٣٣] امين شاكر واخرون ، تركيا والسياسة العربية ، من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء اتاتورك (القاهرة : د/ ت) ص ١١٧ .

[٢٣٤] المعماري ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

[٢٣٥] فاضل حسين ، مؤتمر لوزان واثاره في البلاد العربية ، ط٢ (بغداد :١٩٦٧م) ص ٥٦ .

[٢٣٦] خليل والدوري ، المصدر السابق ، ص ٨ ؛ وللمزيد من التفاصيل عن مشكلة الموصل ، ينظر : حسين ، مشكلة الموصل ... ، ص٢٥ وما بعدها .

[٢٣٧] فتح الله ، المصدر السابق ، ص ٦١٠ .

بينما قدمت بريطانيا مذكراتها إلى المؤتمر تنفي فيه الحجج الاقتصادية للجانب التركي ، فقد عرض اللورد كرزن في مؤتمر لوزان المذكرة البريطانية قائلاً : ((***إن منفذ تجارة التصدير في ولاية الموصل إلى العراق وعبر أراضيه ، والى سورية بمدى اقل من الأول ، وان التجارة بين سوريا والموصل غير ذات أهمية***)) [٢٣٨] .

أدركت تركيا عدم قدرتها على مجابهة عصبة الأمم ، والتحديات والاغراءات البريطانية ، فاضطرت إلى الدخول في مفاوضات مع بريطانيا والعراق ، انتهت بتوقيع معاهدة ثلاثية بين العراق وتركيا وبريطانيا في ٥ حزيران ١٩٢٦م ، اعترفت بموجبها تركيا ببقاء الموصل جزء من العراق ، والتنازل عن ادعاءاتها بها بمقابل ١٠% من عائدات نفط الموصل لمدة (٢٥) عاما ،وإقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين [٢٣٩] .

لم تهدأ الادعاءات التركية حول عائدية ولاية الموصل ، إذ أن الأتراك وقبل توقيع المعاهدة عقد المجلس العسكري الأعلى برئاسة مصطفى كمال اتاتورك في أنقرة لبحث مشكلة الموصل ، وامكان طلب المساعدة العسكرية من روسيا عند الضرورة ، لكن المجلس لم يحبذ دخول القوات الروسية إلى تركيا ، وقرر عدم محاولة ضم الموصل بالقوة ، مع ذلك فقد أعلن اتاتورك ((***إن ولاية الموصل تركية ، ولا شيء يستطيع أن يغير هذه الحقيقة على رؤوس الحراب ، إننا نريد ولاية الموصل على كلا جانبي نهر دجلة ، وإننا سواء كان هناك انتداب أم غير انتداب سوف لن نتخلى عن هذا الرأي***)) ، وأشارت جريدة (**جمهوريت Gumhuriyet**) في مقال لها ومهددة أيضا : ((***إننا نعرف كيف نستعيد بأيدينا الخاصة الموصل التركية***)) [٢٤٠] .

وركزت الحكومة التركية في مؤتمر لوزان على الحجج الاقتصادية في شرعية وتبعية ولاية الموصل لتركيا ، فقد أشارت المذكرة التركية إلى أهمية مدينة الموصل وولاية الموصل للمواصلات بين تركيا وإيران ، فإذا ضمت الموصل إلى العراق فكيف تؤمن العلاقات التجارية والمواصلات بين هذين البلدين المسلمين في رأي الحكومة البريطانية . وكان جواب اللجنة

---

[٢٣٨] فتح الله ، المصدر السابق ، ص ٦٠٨ .

[٢٣٩] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ص٢٢-٢٣ .

[٢٤٠] خليل و الدوري ، المصدر السابق ، ص ٨ .

المشرفة على مؤتمر لوزان إن البضائع المصدرة من تركيا إلى إيران تمر بالأراضي العراقية ، فستكون الحكومة العراقية ملزمة بتطبيق قرارات مؤتمر (برشلونة) ، حول حرية المرور وتامين كل تسهيلات النقل ، ولم تجبى أي رسوم على البضائع [٢٤١] . ويبدو أن مشاركة الوفد البريطاني في الدفاع عن الموصل ، كان بالمرصاد للحجج التركية وتفنيدها .

ولم تكن مشكلة الموصل العقبة الوحيدة في العلاقات العراقية التركية في تلك الفترة ، فقد أثيرت قضية الخلاف العراقي السوري . التركي على مياه دجلة والفرات ، وهي من اكثر القضايا المدعاة للإثارة والتوتر بين تركيا وجارتيها العربيتين (***العراق وسوريا***) ، خاصة بعد أن أضحت المياه ثروة مطلوبة ، لا يمكن تجاهل نقصها مع ازدياد الحاجة إليها في المجالات المختلفة . وأساس المشكلة هنا عدم وجود قواعد قانونية واضحة وملزمة يرجع إليها لتسوية النزاع ، وقد عقدت المعاهدة الفرنسية . البريطانية في ١٣ كانون الأول ١٩٢٠م حول استخدام مياه دجلة والفرات ، والتي نصت على : ((***تشكيل لجنة مشتركة مع تركيا وسوريا (فرنسا) والعراق (بريطانيا) لمعالجة المشكلات الخاصة بمياه النهرين ، وبخاصة في حال بناء منشات هندسية في أعاليهما***)) [٢٤٢] .

إن الحدود السياسية الجنوبية لتركيا مع كل من العراق وسوريا ، أملتها عقدة الحلم الإمبراطوري لتركيا ، وعلى الرغم من الإجحاف اللاحق بالعرب من جراء اتفاقيات ترسيم الحدود ، فان تركيا تعدها حدود إذعان كرسها الحلفاء عند خطوط الانسحاب العثماني من الولايات العربية المسلوخة عن الإمبراطورية في نهاية الحرب العالمية الأولى ، وبموجب هذه الحدود غير الطبيعية تعد المنطقة العربية جنوبي هذه الحدود ((***ساقطة عسكرياً***)) ، بالمصطلح العسكري ، لا تتوافر لها أية ضمانات دفاعية طبيعية ، وتشكل اسهل طرق الاختراق في حالة الحرب [٢٤٣] .

لم تكن الحكومة العراقية مطمئنة لما تضمنته معاهدة عام ١٩٢٢م بين العراق وبريطانية من قيود ثقيلة ، وتبين لهم بأنها لا اكثر من تحوير لصك الانتداب ، الذي كانت بريطانيا

---

[٢٤١] فتح الله ، المصدر السابق ، ص ٦١٦ .

[٢٤٢] خورشيد حسين ولي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب (دمشق : ١٩٩٩م) ص ١١ ، نقلاً عن : شبكة الانترنيت

-- *WWW. AWN – Daw .Org* .

[٢٤٣] علي احسان باغيش ، " اشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية . العربية " ، في اورهان كولوغلو واخرون، العلاقات العربية . التركية ، حوار مستقبلي ، ط١ (بيروت : ١٩٩٥م) ص ص٢١٧-٢١٨ .

العظمى قد أعدته لعصبة الأمم ، وتزامن مع ذلك ظهور مشكلة الموصل بين العراق وتركيا ، الأمر الذي أدى إلى أن يمدد أجل الانتداب إلى (٢٥) عاماً بموجب معاهدة عام ١٩٢٦م ، وبناءً على اقتراح لجنة الحدود لحل مشكلة الموصل [٢٤٤] .

وتزامن مع المشكلة الأخيرة بين العراق وتركيا ، مشكلة أخرى لها إبعادها المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط ، إلا وهي المشكلة الكردية [٢٤٥] ، ولاسباب جغرافية تتعلق بتوزيع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة هي العراق وتركيا وإيران ، مع وجود أعداد منهم في سوريا ولبنان وأرمينيا وأذربيجان ، وكذلك لاسباب أمنية ، فقد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية فيما بعد ، تهم كل من العراق وسوريا وإيران وتركيا ، كما أضحت لها أبعاد غربية في منطقة الشرق الأوسط [٢٤٦] .

ويضاف إلى هذه المشاكل ، المشكلة الاثورية ، والتي كان لها أدوار ثانوية في العلاقات العراقية . التركية لا مجال لذكرها هنا [٢٤٧] .

ومن جراء هذه المشاكل المتعددة بين العرب والأتراك في تلك الحقبة ، أخذت العلاقات الاقتصادية العربية . التركية تتضاءل ، فقد تضاءلت مثلاً العلاقات التجارية بين المدن مثل اورفة ، عينتاب ، وحلب واسكندرون ، وبين انطاكية وحلب ، وبين المدن العراقية الشمالية ، ومدن الأناضول في الجنوب الشرقي [٢٤٨] .

---

[٢٤٤] مجيد خدوري ، تحرير العراق من الانتداب (بغداد : ١٩٣٥م) ص٦ .

[٢٤٥] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

- حنا عزو بهنان ، " الحركة الكردية في تركيا ١٩٢٧–١٩٣٨م " ، في خليل علي مراد واخرون ، القضية الكردية في تركيا وتاثيرها على دول الجوار ، وحدة البحوث التأريخية في مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل (الموصل : ١٩٩٤م) ص٤٦ وما بعدها ؛ حنا بهنان ، " الحركة الكردية في تركيا ١٩١٨–١٩٢٥م " ، بحث مقدم إلى مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل (الموصل د/ ت) ص ٦ وما بعدها .

[٢٤٦] ولي ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

[٢٤٧] للمزيد من التفاصيل عن المشكلة الاثورية ، ينظر :

- عامر سلطان قادر مصطفى الاسحاقي ، العراق وعصبة الامم ١٩٢٠–١٩٣٩ ، دراسة تأريخية ، رسالة ماجدستير مقدمة إلى كلية التربية في جامعة الموصل (الموصل : ٢٠٠٠م) ص٦٦ وما بعدها .

[٢٤٨] بطرس لبكي ، " العلاقات الاقتصادية العربية . التركية الراهنة " ، في اورهان كولوغلو واخرون ، العلاقات العربية . التركية ، حوار مستقبلي ، ط١ (بيروت : ١٩٩٥م) ص١٢٤ .

أثرت المشكلات السابقة الذكر ، والعراق تحت الانتداب البريطاني ، وفي ظل سياسة الباب المفتوح المفروضة عليه ، فضلاً عن سياسة الاقتصاد المغلق التي اتبعتها تركيا الكمالية على العلاقات العراقية . التركية ، والتي انعكست بدورها على العلاقات التجارية بين البلدين .

فمن غير المعقول أن تكون هذه العلاقات التجارية إيجابية في تلك الفترة ، بل كانت سلبية ، فقد انشغل كل من العراق وتركيا بتنظيم الأمور الداخلية ، والكفاح ضد السيطرة الأجنبية ، كما كان لعدم استتباب الأمن والاستقرار ، وكثرة عمليات السلب والنهب للطرق والقوافل التجارية ، فضلاً عن مشكلات الحدود ، والمتمثلة بمشكلة الموصل والأكراد والاثوريين دورٌ كبيرٌ في جفاء التبادل التجاري بين البلدين .

يضاف إلى ذلك أن البلدان فقي طور النمو الاقتصادي ، ويصنفان من الدول الزراعية بالدرجة الأولى ، إذ أن اعتمادهما على المحاصيل الزراعية والانتاج الحيواني في التجارة الخارجية ، والصناعات المحلية البدائية ، حتم على البلدين أن يصبحا سوقاً للمواد الأولية ، ومستقبلين للبضائع الأجنبية اكثر من مصدرين لهما . فكلا البلدين يعاني من العجز في الميزان التجاري وسيطرة الرأسمال الأجنبي على مفاصل الاقتصاد الوطني ، مع الإشارة إلى تدني الوضع الاجتماعي والمعاشي والتفاوت الطبقي ، والتعدد الطائفي والقومي في العراق .

كما نشير في هذا الصدد إلى الإجراءات الكمالية في بداية تكوين تركية الحديثة ، وتأثيرتها المماثلة على الوضع الاجتماعي والانقلاب التركي ، أو ما يسمى بالتحديث والتوجه نحو الغرب ، إحدى المسببات الرئيسة في فتور العلاقات التجارية ، لا بل حتى السياسية بين البلدين ، وبقاء الحذر والتوجس بين العرب والأتراك بشكل عام ، والعراق وتركيا بشكل خاص .

الفصل الثانـي

: العلاقات التجارية بين العراق وتركيا للفترة

(١٩٢٦. ١٩٤٥م)

المبحث الأول : العراق وتركيا بعد انفراج مشكلة الموصل ومعوقات التجارة

المبحث الثانـي : الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣م وانعكاساتها على العلاقات التجارية بين البلدين

أولا :اثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي ١٩٢٩-١٩٣٣م .

ثانيا : اثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التركي (١٩٢٩- ١٩٣٤م).

ثالثاً : المعاهدة التجارية العراقية . التركية عام ١٩٣٢م .

المبحث الثالث : بوادر النهوض الاقتصادي وانعكاسه على العلاقات التجارية العراقية. التركية (١٩٣٢-١٩٣٩م)

أولا : الأوضاع الاقتصادية في العراق (١٩٣٢-١٩٣٩م)

ثانياً : الأوضاع الاقتصادية في تركيا (١٩٣٢-١٩٣٩)

المبحث الرابع : العلاقات التجارية العراقية. التركية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)

مركز تموين الشرق الأوسط **The Middle East Supply Center**

قانون الإعارة والتأجير **Lend – Lease Act**

الفصل الثانـي

العلاقات التجارية بين العراق وتركيا للفترة(١٩٢٦. ١٩٤٥م):

مع ان مشكلة الموصل قد انفرجت ، واصبح الطريق سالكاً امام قيام تجارة حقيقية متطورة بين العراق وتركيا،إلا ان الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣م ، القت بظلالها على هذه العلاقات ومن الطبيعي ان يتأثر اقتصاد البلدين بها، إلا انهما اقدما على عقد معاهدة تجارية بينهما سنة ١٩٣٢، وسرعان ما بدأت عوامل نهوض اقتصادية تنعكس على علاقاتهما التجارية ، وجاءت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) لتعزز ذلك كما سنرى .

المبحث الأول : العراق وتركيا بعد انفراج مشكلة الموصل ومعوقات التجارة

أخذت العلاقات العراقية التركية بعد معاهدة لوزان، تدخل تدريجيا في طور ودي وطبيعي ، اثر زوال الخلاف حول الموصل بعد قرار عصبية الأمم عام ١٩٢٥م، بعائدية الموصل للعراق ، وقبلت تركيا القرار بعد عام من صدوره [٢٤٩].وإرضاء لها لم يرد ذكرما لاستقلال الأكراد أو حكمهم الذاتي ، وكذاك عدم السماح للاثوريين المبعدين منها أثناء الحرب العالمية الأولى بالعودة إلى مواطنهم في تركيا [٢٥٠] .

وكانت تركيا من أوائل الدول الاقليمية التي أعلنت اعترافها الرسمي بالعراق في عام ١٩٢٧م ،بعد زوال الخلافات الحدودية بينهما وتوقيع معاهدة الحدود الثلاثية وحسن الحوار بين العراق وتركيا وبريطانيا عام ١٩٢٦م [٢٥١] وكانت الحدود المشتركة بين العراق وتركيا البالغة نحو (٣٨٩) كيلو مترا ،قد تحددت بموجب معاهدة ٥ حزيران ١٩٢٦م في أنقرة [٢٥٢] وثبتت من عصبة الأمم عام ١٩٢٧م بلجنة مؤلفة من العراقيين والأتراك والبريطانيين، وهي تبدأ من مصب رافد الخابور بنهر دجلة شمال قرية فيشخابور امتدادا من وسط الخابور إلى ملتقاه برافد الهيزل غرب زاخو، تاركة الضفة الشمالية لتركيا والضفة الجنوبية للعراق [٢٥٣] .

---

[٢٤٩] روستو ، المصدر السابق ، ص٥٨٠ ،

[٢٥٠] لنشو فسكي ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ ،

[٢٥١] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

[٢٥٢] حميد السيد عمر ، العراق والبلاد المجاورة (بغداد : ١٩٤٤م) ص٢ .

[٢٥٣] مجلة الشرق الأدنى ، " المفاوضات العراقية البريطانية وعلى أي محور تدور " العدد (٦)، السنة الأولى ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ص١٨ ، الخلف ، المصدر السابق ، ص ص٤٤٣ - ٤٤٤.

جرت مناقشات بعد تثبيت الحدود بين الجانبين حول الأمن الحدودي وقضايا التجارة وتنظيم الترانسيت وتجارة الحدود ومكافحة التهريب، فضلا عن استخدام المياه المشتركة [٢٥٤] ومن الثابت أن العلاقات العراقية . التركية كانت هي الأفضل بين تركيا وجارتها الأخرى ، وفي الواقع فان الأتراك يكنون احترما خاصا للعراق ويعدونه الجسر أو البوابة الرئيسة لمد علاقاتهم مع الأقطار العربية الأخرى [٢٥٥] .

شهدت تجارة العراق بشكل عام تقدما ملحوظا ،وغدت العاصمة بغداد تشكل القلب التجاري للعراق ، حيث تستورد احتياجات العراق الرئيسية من السلع والبضائع الأجنبية وتصدر عن طريقها معظم صادرات الألوية العراقية .فيما اختصت الموصل بتصدير الحبوب والمواشي والحيوانات الأخرى التي تلقى روجا في البلاد المجاورة ،أما المنتجات الحيوانية من الأصواف والجلود والمصارين فكان لها أسواقا خارجية ثابتة في أنحاء أوربا والولايات المتحدة الأمريكية [٢٥٦] بينما اختصت البصرة بتمورها وميناها الذي يربط العراق بالتجارة الدولية (ما وراء البحار) ، وكان تجار الموصل يتزودون عبر اتصالاتهم مع تجار البصرة بالمعلومات التفصيلية عن حركة الأسواق العالمية فيما وراء البحار ،ولاسيما حول أسعار الأصواف والجلود [٢٥٧] .

ولم يكن انطلاق النشاط التجاري بين العراق وتركيا ، سمة هذه الحقبة ، فالعراق وتركيا دولتان فتيتان ، فالأول ما يزال تحت سلطة الانتداب البريطاني ، والثانية تتخبط في هاجس الدول الشرقية والغربية ومحكومة في ظل توجهات اتاتورك . ولكن يمكن القول أن انفراج مشكلة الموصل بين البلدين اسهم في بناء اللبنة الأولى لانطلاق النشاط التجاري مجددا .دخلت العلاقات العراقية . التركية طورا جديدا من الود والولاء منذ معاهدة عام ١٩٢٦م ، فقد صدرت الإرادة الملكية بتعيين (صبيح بك نشأت) مندوب الحكومة العراقية لدى شركة النفط ، ممثلا سياسيا للعراق في أنقرة [٢٥٨] ، وسبقت الحكومة التركية هذه الإرادة ، حيث أوفدت إلى بغداد

---

[٢٥٤] محمود علي الداؤود ، " العرب وتركيا ، العلاقات العربية ، . التركية والعوامل المؤثرة فيها " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٥) ، السنة الخامسة ، بيروت ، تشرين الثاني ١٩٨٢ ، ص٦٤ .

[٢٥٥] هناك مثل تركي شائع عن العراق : ((***ليس هنالك اغلى من حليب الام ، كما انه ليس هنالك مدينة اجمل من بغداد***)) ، ينظر :

ـ محمود علي الداؤود ،" تركيا والخليج العربي " مجلة المنار ، العدد (١٣/ ١٤) ، القاهرة ، كانون الثاني / شباط ١٩٨٦ ، ص ص ٢٣.٢٢ .

[٢٥٦] مير بصري ، مباحث في الاقتصاد العراقي (بغداد : ١٩٤٨) ص٢١٠ .

[٢٥٧] س . م. ش (الموصل) ، سجلات مراسلات التاجر داوؤد الحاج سليم الصواف لعام ١٩٢٩ ، ص٩٦ .

[٢٥٨] مجلة الشرق الادنى ، " انتعاش الصلات السياسية والاقتصادية بين العراق وتركيا " ، العدد (١٤) ، السنة الاولى ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، ص ١٣ .

(طلعت بك قايا) بصفته قنصلاً عاماً لها ، وباشر مهام أعماله في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٧م [٢٥٩] .

شرع المسؤولون العراقيون في بحث الحالة التجارية مع تركيا وسبل تطويرها ، لاسيما غرفة تجارة الموصل [٢٦٠] في جلستها المنعقدة في ١٢/٢٠ /١٩٢٦م ، فقد نظمت الغرفة تقريراً رفعته إلى وزارة المالية مرفقاً بجدولين يضمان اقيام الصادرات والواردات المختلفة من تركيا واليها قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها ، مبنية وموضحة بالأدلة والأرقام النقص الكبير والتراجع الذي طرأ على الحركة التجارية مع تركيا ، وقد نوه عن هذا التقرير المندوب السامي البريطاني في العراق ، عند تقديمه التقرير المرفوع إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة في العراق لعام ١٩٢٧م [٢٦١] .

وطلبت الفرقة من وزارة المالية اتخاذ التدابير التالية لتحسين وتنشيط العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ،وإعادتها إلى سابق عهدها ومنها :

١. تأسيس مواصلات برقية وبريدية بين البلدين
٢. إيصال السكك الحديدية انطلاقا من كركوك إلى نهاية الحدود العراقية التركية ، وربط خط بغداد الكبير بخط نصيبين مع الشرقاط ، وهذه المسالة معلقة لحين حسم ملكية السكك الحديدية بين الحكومة العراقية وبريطانيا .
٣. إصلاح طرق السيارات ريثما يتم تسوية مشكلة الخطوط الحديدية .
٤. فتح معاملات الترانسيت للصادرات والواردات حرة أمام التجار ، لما ينجم من الفوائد الجمة بمرور السلع والأموال من العراق .
٥. فتح تجارة الترانسيت مع تركيا وبقية الدول المجاورة ، وتأسيس قسم في الموصل مع وجوب التأشير على البيانات عند آخر نقطة من الحدود العراقية التركية ، لتسهيل استيفاء الرسوم واستخلاص الكفالات .

---

[٢٥٩] جريدة اللواء ، العدد (١) ، ٢٠ مايس ١٩٢٨ ؛ دنكور ،المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

[٢٦٠] للمزيد من التفاصيل عن غرفة تجارة الموصل ، ينظر :

_ صلاح عريبي عباس شهيب ، غرفة تجارة الموصل ١٩٢٦-١٩٦٤م ، دراسة تاريخية اقتصادية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية في جامعة الموصل (الموصل : ٢٠٠١ م) .

[٢٦١] مجلة الشرق الادنى ، " تجارة العراق الخارجية ، ونصيب انكلترا منها " ، العدد (٢٦) ، السنة الاولى ، القاهرة ، ١٩٢٨، ص ١٣ .

٦. الكشف عن الأموال الواردة بالرزم البريدية إلى العراق ، وإجراء ترسيمها في الموصل ، وقد أجابت دائرة الكمارك على هذا الطلب وقامت بتطبيقه منذ ١٢ آب ١٩٢٨م.
٧. ضرورة الإسراع بعقد اتفاقية كمركية مع تركيا مع وضع أسس ثابته للرسوم التي يتقاضاها الجانبان .
٨. استردا د الرسوم الكمركية عن المواد الخام التي ترد من تركيا وغيرها من الدول ، بعد صنعها وتحضيرها في الموصل عند تصديرها إلى تركيا وسواها .
٩. استرجاع رسوم الكمارك المفروضة على السلع المستوردة من أوربا والهند وأمريكا عند تصديرها إلى البلاد الأجنبية .
١٠. إصدار القرارات الفاعلة لدوائر الكمارك بوجوب التساهل مع التجار بالقدر المستطاع [٢٦٢] .

ترك انقطاع الصلات السياسية بين العراق وتركيا قبل معاهدة عام ١٩٢٦م الحدودية ، آثاراً اقتصادية سلبية على شمال العراق وشرق وجنوب شرق بلاد الأناضول (***شرق تركيا***) ، فقد كانت الأخيرة تصدر بضائعها من أصواف وجلود وأثمار وبقول يابسة وكثيراء وعفص وغير ذلك إلى أوربا والهند واليابان ، عن طريق العراق الذي كانت أسواقه حافلة بالحاصلات والبضائع التركية ، وكذاك البصرة كانت ميناء طبيعيا لولايات الأناضول الشرقية ،تستورد عن طريقه أهم ما تحتاج إليه من الأقمشة والأدوات والالآت ، بينما كانت الموصل ملتقى الطرق ومحط القوافل التجارية بين البلدين [٢٦٣] .

ولاحتدام التوتر بين العراق وتركيا حول مشكلة الموصل أقيمت الحواجز المانعة من الطرفين التي حالت دون عودة العلاقات إلى طبيعتها ، وكادت الأناضول تختنق بحاصلاتها ، وقد أثبتت هذه القطيعة أن الأتراك مهما بالغوا في مد السكك الحديدية ومهما حالوا في تحويل وجهة تجارة الأناضول من الموصل والبصرة إلى ميناء طرابزون (***شمال تركيا على ساحل البحر الأسود***)، فلم يتمكنوا من بلوغ أهدافهم الاقتصادية ، فان الطبيعية لم تقاوم اتجاه التجارة التركية إلى الهند واليابان وأوربا مباشرةً ، إلا إذا كان بطريق البصرة التي هو اقصر الطرق المؤدية بين الشرقين الأدنى والأقصى ، لذلك ما كادت لجنة الحدود أن تنجز تخطيط التخوم بين البلدين ، حتى

---

[٢٦٢] جريدة العالم العربي ، العدد (١٧١٨) ، ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩م .
[٢٦٣] مجلة الشرق الادنى ، المصدر السابق ، العدد (١٤) ، ص ١٣ .

تدفقت على أسواق الموصل الحاصلات التركية ، واندفع التجار العراقيون إلى الأناضول ببضائعهم التي لا يستغني عنها سكان شرقي الأناضول [٢٦٤] .

كما اسهم تدهور النقل والمواصلات بين البلدين في جفاء التبادل التجاري ، حيث كان لانعزال الموصل عن الأوساط التجارية العالمية والبلاد المجاورة وحتى المدن العراقية دور كبير في ذلك [٢٦٥] ، فقد أشارت تقارير غرفة تجارة الموصل لهذه المسالة مرات عديدة ، وقدمت المقترحات لمعالجتها [٢٦٦] ، وقد نوه فريق من تجار الموصل ذوي العلاقة بتركية من الصعوبات التي يلاقونها من عدم وجود مستودع للكمرك في ((***شريعة القلعة***)) ، لوضع أموالهم التجارية المستوردة من تركية ، مما كان يلحق تلك الأموال بالأضرار من جراء الرطوبة والأمطار لحين نقلها إلى دوائر الكمارك والمكوس المركزية ، فضلاً عن مصاريف النقل الباهضة لهذه الأموال ، كما أن إسهام الحكومة العراقية في وضع عدد من العراقيل والموانع أمام التجار العراقيين [٢٦٧] ، لتحول دون دخولهم إلى بلادها الشرقية ، مما حدا بفرقة تجارة الموصل التدخل في الامر والاتصال بالجانب التركي لتسهيل مرور التجار العراقيين [٢٦٨] .

على الرغم من ذلك فان الاعتبارات كثيرة في رغبة البلدين لإنعاش النشاط التجاري بينهما ، فلم يقتصر نشاط الحكومتان على إنشاء الطرق المعبدة ، وإزالة معوقات التجارة ، بل اتخذت مناحي أخرى ، فالعراق اتصل بريدياً لأول مرة عبر المراسلات البرقية مع تركية ، بينما المفاوضات جارية مع المسؤولين العراقيين والأتراك من جهة ، وإحدى الشركات البريطانية من جهة أخرى ، لإنشاء خط جوي بين استانبول وبغداد ، بما يحقق ازدهار حركة السياحة والتجارة بينهما ، فضلاً عن مشروع آخر لتوسيع شبكة سكك الحديد ، يخدم تلك الحركة في إيصال خط بغداد الموصل الحديدي بخط نصيبين [٢٦٩] .

سارت السياسة الخارجية لتركيا ، وفق مبادئ وخطط غربية ترمي إلى التفاهم مع دول المشرق والمغرب ، وحل المشاكل والخلافات ، وتوطيد العلاقات معها ، لتتفرغ للإصلاح الداخلي وتثبيت

---

[٢٦٤] جريدة العالم العربي ، العدد (١٧١٨) ، ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩م .

[٢٦٥] دنكور ، المصدر السابق ، ص ٩٨٦ .

[٢٦٦] جريدة البلاغ ، العدد (٢٨٣) ، ٩ أيار ١٩٣٣م ..

[٢٦٧]اصدرت الحكومة التركية في عام ١٩٢٦م ، قانوناً ينص على رفع الضريبة الكمركية من البلاد التي لم تعقد معاهدة تجارية مع تركيا إلى ثمانية اضعاف ، نقلاً عن : رزق ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥.

[٢٦٨]جريدة العالم العربي ، العدد (١٧١٨) ، تشرين الثاني ١٩٢٩ م .

[٢٦٩] مجلة الشرق الادنى ، المصدر السابق ، العدد (١٤) ، ص ١٤ .

أركان تركيا الحديثة [٢٧٠] ، والمستوحاة من شعار اتاتورك ((***سلام في الوطن سلام في العالم***)) [٢٧١] .

وكان من المضامين والأهداف الإصلاحية ، تثبيت كيان تركيا الاقتصادي ، وجعلها بلداً صناعياً ، وخلق روح العمل والابتكار في النفوس ، لذا كانت النهضة الإصلاحية شاملة ، لكل مرافق الحياة وبأقل وقت ممكن ، ولتحقيق ذلك وضعت أسس لخطط تعاونية من قبل الوزارات المختلفة ، وقررت الحكومة التركية اتباعها وهي :

١. الاحتفاظ بتوازن الميزانية العامة للدولة .
٢. الحصول على وفر في الميزان التجاري .
٣. إنجاز التزامات الحكومة ووعودها بلا قيد أو شرط ، ودفعها لتعهداتها والتزاماتها .
٤. إزالة كل العوامل التي تضعف الثقة في الاعتماد على العملة التركية .
٥. المحافظة على المواثيق وتثبيت المشاريع التجارية التركية .
٦. تحويل الدوائر الحكومية إلى مؤسسات تجارية تساعد المشاريع الفردية وتراعي المصلحة العامة [٢٧٢] .

يُعَّد عام ١٩٢٧م ، بداية التنمية الاقتصادية الحقيقية في تركيا ، فقد شكل قانون تشجيع الصناعة الصادر في ٢٨ آبار عام ١٩٢٧م بؤرة التشريع الصناعي ، فضلاً عن الاهتمام الكبير في مجال زراعة الحبوب ، ومع حلول عام ١٩٣٠م ، اصبح بمقدور تركيا أن تستغني عن استيراد القمح ، وغدت مصدرة للحبوب لمعظم الأعوام المقبلة ، وذلك بفضل التحسينات التي ادخلها الاحتكار الحكومي في قطاعي الزراعة والصناعة ، فقد وصل إنتاج التبغ في عام ١٩٢٧م إلى (٧٠) ألف طن [٢٧٣] .

أما في قطاع التجارة ، فقد شكلت الحكومة التركية مجلساً خاصاً للشؤون الاقتصادية سمي بـ (***المجلس الاقتصادي الأعلى***) ، وضمت إليه كبار الاقتصاديين ومهمته البحث في كل ما يختص في هذه الشؤون ، وافتتح المجلس نشاطه برئاسة رئيس الوزراء عصمت اينونو ، وبدا

---

[٢٧٠] مجلة الشرق الادنى ، " سياسة تركيا الخارجية " ، العدد (١١) ، السنة الاولى ، القاهرة ، ١٩٢٧م ، ص ٨ .

[٢٧١] محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول – قلق الهوية وصراع الخيارات ، ط١ (بيروت : ١٩٩٧م) ص ٢٤ .

[٢٧٢] عارف ظاهر ، " الظواهر الاصلاحية في تركيا الكمالية " ، مجلة الاعتدال ، العدد (٧) ، السنة الرابعة ، النجف ، كانون الاول ١٩٣٧م ، ص ٣٦٧ .

[٢٧٣] هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٨-٢٢٩ .

أعماله وشكلت لجانه ، فقد وضعت لجان الشؤون الكمركية المبادئ التي تقوم عليها التعريفة الكمركية الجديدة التي قررت الحكومة تطبيقها بعد انتهاء القيود الكمركية [٢٧٤] ، التي وضعتها معاهدة لوزان على تركيا ، وهي ترمي إلى حماية الإنتاج الزراعي والصناعي من المزاحمة الأجنبية ، وتوجيه السياسة الكمركية في إنعاش الاقتصاد التركي [٢٧٥] ، وفي عام ١٩٢٩م انتهت تلك القيود ، لذا أصدرت الحكومة التركية تشريعات جديدة بشأن الضرائب الكمركية والباهضة على السلع المستوردة لضمان أهدافها الاقتصادية ، فأخضعت تجارتها الخارجية لمبدأ التعامل بالمثل ، وذلك يمنح الدول المتاجرة معها ذات التسهيلات التي تمنحها لبضائعها المصدرة ، وقد سجلت التجارة الخارجية لتركيا تحسناً ملحوظاً بعد عام ١٩٢٩م ، إذ سيطرت على تدفق البضائع والمواد المستوردة من الخارج [٢٧٦] ، والجدول الآتي يوضح ذلك (بالليرة التركية) [٢٧٧] :

العام	الواردات	الصادرات	الوفر في الميزان التجاري
١٩٢٧	٢١١,٣٠٠,٠٠٠	١٥٨,٤٠٠,٠٠٠	٥٢,٩٠٠,٠٠٠-
١٩٢٨	٢٢٣,٥٠٠,٠٠٠	١٧٣,٤٠٠,٠٠٠	٤٩,٩٠٠,٠٠٠-
١٩٢٩	٢٥٦,٢٠٠,٠٠٠	١٥٥,٢٠٠,٠٠٠	١٠١,٠٠٠,٠٠٠-
١٩٣٠	١٤٧,٥٠٠,٠٠٠	١٥١,٤٠٠,٠٠٠	٣,٩٠٠,٠٠٠+

أسهمت التشريعات الكمركية في فتور العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، إذ منعت تركيا دخول التمور العراقية إلى أراضيها ، وذلك لحماية منتجاتها الزراعية ، اثر التشابه الكبير بين السلع والمنتجات الزراعية بين البلدين [٢٧٨] ، وخاصة الفواكه المجففة التي تنتجها تركيا ولا سيما

[٢٧٤] فرضت معاهدة لوزان على تركيا انه لا يجوز تغيير الرسوم الكمركية لمدة خمس سنوات من تاريخ سريانها ، ينظر :

. سعيد سنو ، تركيا الكمالية (بيروت :١٩٣٨م) ص٦٥ وما بعدها .

[٢٧٥] مجلة الشرق الادنى ، " سياسة تركيا الكمركية تقوم على حماية الانتاج " ، العدد(٤٠) السنة الاولى ، القاهرة ، ١٩٢٨م ، ص ١١ .

[٢٧٦] شطب ، المصدر السابق ، ص ص ٤٣-٤٤ .

[٢٧٧] شمالي ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

[٢٧٨] م. م. ع ، الاجتماع الاعتيادي الحادي عشر ، الجلسة التاسعة ، ١٠ شباط ١٩٣٦م .

التين [٢٧٩] ، فقد كان العراق يصدر إلى تركيا كميات كبيرة من التمور ، لكنها بدأت بالهبوط بعد عام ١٩٢٨-١٩٢٩م ، كما هو موضح في الجدول الآتي :

العام (المالي)	الكمية (بالطن)	القيمة (بالدينار)
١٩٢٦-١٩٢٧	٨٧١	١١٦٥٠
١٩٢٧-١٩٢٨	١٩٢٠	١٧٦٢٠
١٩٢٨-١٩٢٩	٦٨٦	٦١٨٧

تدهورت تجارة التمور العراقية كثيراً ، جراء فرض الحكومة التركية في عام ١٩٢٩م رسماً كمركياً باهضاً قدره (٢٤) ليرة تركية عن كل (١٠٠) كيلو من التمور ، أي : ما يساوي (٤٠ فلساً عن كل كيلو غرام) على ما يرد إلى بلادها من هذا المنتوج ، وقد فاوضت الحكومة العراقية الحكومة التركية حول تخفيض الرسم الكمركي على أهم صادرات العراق [٢٨٠] .

حرصت الحكومة العراقية على تنشيط العلاقات التجارية مع تركيا ، ففي افتتاح البرلمان العراقي في ١٦تموز ١٩٢٥م [٢٨١] ، أشار الملك فيصل الأول في خطابه عن علاقات العراق مع الدول المجاورة قائلا : ((***لم تأل حكومتنا جهدا في توسيع نطاق التمثيل الخارجي ، لما في ذلك تعزيز مركزنا السياسي ، وتوثيق الروابط الودية مع الدول الأجنبية وحفظ مصالح العراقيين في بلادنا ... وأشار إلى تركيا بعد تبادل الممثلين الدبلوسبين ... فازدادت العلاقات بين الدولتين تحسناً أوجب المسرة والاغتباط***)) [٢٨٢] .

ولم تقف جهود الحكومة العراقية عن دراسة ومعالجة جوانب التنمية في السياسة التجارية وتشجيع الإنتاج الوطني ، إن حماية الزراعة والصناعة لم توضع موضع التنفيذ ، إلا عند تطبيق قانون تعريفه الرسوم الكمركية رقم (٣٠) لعام ١٩٢٧م ، وتعديلاته في عام ١٩٣٠م ، كما مثل هذا القانون نقطة تحول في السياسة التجارية العراقية ، والتي ارتكزت على تشجيع المستوردات من البضائع الإنتاجية عن طريق خفض رسوم الاستيراد المفروضة عليها ، وعلى تقليص المستوردات غير الضرورية للبضائع الاستهلاكية عن طريق رفع رسوم الاستيراد عليها)

---

[٢٧٩] مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، " قضية الضرائب الداخلية والقيود الكمركية الاجنبية " ، المجلد الخامس ، بغداد ، حزيران ١٩٦٩م ، ص ٧٩ .

[٢٨٠] مجلة غرفة تجارة بغداد " تصدير التمور العراقية إلى تركيا " ، العدد(١) ، السنة الثانية ، بغداد ، كانون الثاني ١٩٣٩م ، ص ص٥٢-٥٣ .

[٢٨١] عدنان سامي نذير ، دور نواب الموصل في البرلمان العراق خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨م ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل :١٩٩٣م) ص٥٦ .

[٢٨٢] مجلة الشرق الادنى ، " علاقات العراق مع الدول المجاورة " ، العدد(٣٢) ، السنة الاولى ، القاهرة ، ١٩٢٨م ، ص٢٠ .

[٢٨٣] . أما رسوم الصادرات فقد خضعت لفئة رسوم مقدارها (١%) مع استثناء الصادرات الرئيسية التالية :

١. التمور : فقد لحقتها فئة (٣%) ، إذ استغل تصدير التمور لتحقيق مورد مالي كبير للدولة
٢. الحنطة والشعير والرز : أعفيت من رسوم التصدير إطلاقا ، استنادا لتصدير هذه المحاصيل أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٣٣.١٩٢٩م .
٣. الخيول والمصارين : أخضعت لرسوم مركبة ، لصعوبة تثمين الأولى ، وإخضاع الثانية لرسوم الإنتاج [٢٨٤] .

وعلى الرغم من هذه القوانين والتشريعات من قبل الحكومة العراقية ، إلا أن العجز في الميزان التجاري للعراق كان واضحا ، ويفوق العجز في الميزان التجاري لتركيا ، والجدول الآتي يوضح ذلك (بالآلف الدنانير):

العام	الواردات	الصادرات	العجز	نسبة العجز
١٩٢٧	٧,٧٥٦	٤,٥٢٢	٣,٢٣٤	%٢٦
١٩٢٨	٧,١٢٣	٤,٠٦٩	٣,٠٥٤	%٢٧
١٩٢٩	٧,٣٦٦	٤,٠٦٨	٣,٢٩٨	%٢٩
١٩٣٠	٥,٣٥٢	٢,٧٣١	٢,٦٢١	%٣٢

إن زيادة العجز في هذه الأعوام يعود إلى عوامل وظروف استثنائية متعددة منها ، رداءة المواسم الزراعية ، أو هلاك المواشي بسبب سوء الأحوال الجوية ، أو الفيضانات أو الأوبئة ، فضلاً عن استيرادات شركات النفط ، وآثار الأزمة العالمية ١٩٢٩م [٢٨٥] .

ويمكن متابعة حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا للأعوام (١٩٢٦-١٩٣٢) من الجدول التالي وبحساب (***آلاف الدنانير العراقية***) [٢٨٦] :

---

[٢٨٣] حسن ، التطور الاقتصادي .. . ، ص ص ٣٥٧-٣٥٩ .

[٢٨٤] جميل ، المصدر السابق ، ص ص ٩٠-٩١ .

[٢٨٥] جميل ، المصدر نفسه ، ص ص ١٤٢-١٤٣ .

[٢٨٦] سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق (بيروت : ١٩٣٨م) ص٤٢١ .

العام	المستورد من تركيا	المصدر إلى تركيا	الترانسيت من تركيا	الترانسيت إلى تركيا
١٩٢٦-١٩٢٧	٤٥	٣٠	-	٧,٥
١٩٢٧-١٩٢٨	٧٩	٣٠	-	٤
١٩٢٨-١٩٢٩	٧٥	٣٠	-	٧,٥
١٩٢٩-١٩٣٠	٩٠	٣٢	-	-
١٩٣٠-١٩٣١	٦٧,٥	٣٧,٥	-	-
١٩٣١-١٩٣٢	٦٠	١٥	-	٤

يظهر مما سبق أن التبادل التجاري بين العراق وتركيا ،كان يصب في مصلحة الأخيرة اكثر من العراق ، وان هذا التفوق التجاري كان مصحوبا بخطط وبرامج اقتصادية مدروسة في تركيا افضل من العراق ، فقد تحسنت طرق الموصلات في تركيا ، وكذلك المعامل القطنية حتى بلغت منتجاتها عام ١٩٣٢م نحو (٩,٠٥٥,٠٠٠) كيلو غرام ، كما وانخفضت اقيام السكر المستورد من الخارج من (١٥,٠٠٠,٠٠٠) ليرة تركية عام ١٩٢٣م إلى (٣,٠٠٠,٠٠٠) ليرة تركية عام ١٩٣٢م ، وكذلك كميات الأسمنت المستورد من (٦٥,٠٠٠) طن عام ١٩٢٧م إلى (٢,٣٠٠) طن للعام ذاته ، فيما ارتفع الإنتاج المحلي لهذه المادة من (٢٤,٠٠٠) طن عام ١٩٢٣م إلى (١٢٩,٠٠٠) طن عام ١٩٣٢م ، وانخفضت كميات الصابون المستورد أيضا من (٢,٦٧٥,٠٠٠) كيلو غرام إلى (٢٥,٠٠٠) كيلو غرام عام ١٩٣٢م . وبذلك شهد الميزان التجاري التركي تحسناً ملحوظاً ، بعد ما كان الصادر عام ١٩٢٦م نحو (١٨٦,٤٠٠.٠٠٠) ليرة تركية ، والوارد نحو (٢٣٤,٦٠٠,٠٠٠) ليرة تركية ، اصبح في عام ١٩٣٢م يشير إلى (١٠١,٢٠٠,٠٠٠) ليرة تركية الصادر ، و(٨٥,٩٠٠,٠٠٠) ليرة تركية للوارد ، كما صاحب هذا التفوق في الميزان التجاري تنظيم العديد من الموانئ التجارية التركية. [٢٨٧]

إن ميل الميزان التجاري ضد مصلحة العراق يبدو واضحا مع معظم دول العالم منها تركيا (ينظر ملحق رقم ٤) ، بينما ميله مع مصلحة العراق كان مع دول معينة ، ويبدو أن عناصر العجز في الميزان التجاري للعراق قد نشأ نتيجة المتاجرة مع بعض الدول الصناعية المتقدمة ، يقابلها تاخر الصناعة المحلية العراقية ، وكذلك المتاجرة مع الدول الزراعية ويقابلها أيضا العجز في بعض فروع الإنتاج الزراعي للعراق .أما بقية الميزان التجاري فقاصرة على عدد يسير من

---

[٢٨٧] مجلة الحاصد ،" الجمهورية التركية في عشر سنوات ، خطوات جبارة في مضمار التقدم والعمران " ، العدد (١٥) ، السنة الساسة ،المجلد لسنة ١٩٣٦م ، بغداد، ٦ اب ١٩٣٦م ،ص٣ .

الدول الزراعية ، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية ،وبسبب رئيسي هو انفراد العراق بأكبر قسط من إنتاج التمور في العالم [٢٨٨].

رغم السلبية الواضحة في العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، إلا أنها افضل مما كانت عليه قبل تسوية مشكلة الموصل ، إذ اصبح بإمكان تجار العراق بموجب الوضع الجديد ممارسة نشاطاتهم التجارية بكامل الحرية مع الجانب التركي ، بشروط قيام الحكومة العراقية تقديم التسهيلات اللازمة لتجار المدن التركية الواقعة قرب الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا ، فضلا عن الاستفادة من طريق الموصل التجاري في تصدير حاصلاتهم وبضائعهم إلى الخارج ، واستيراد احتياجاتهم الضرورية من السلع والبضائع المحلية المستوردة عبر الأسواق العراقية [٢٨٩] .

بقيت أهمية الموصل مميزة في العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، ومرتبطة بعدم التكافؤ في النهضة الاقتصادية لتركيا ، فعلى الرغم من أن تركيا بلد مساحته نحو (٤٥٠) كيلو متر مربع تقريبا ومتنوع جغرافياً وإقليميا ، إلا أن التباين الاقتصادي والاجتماعي يسود هذا البلد ، إذ أن منطقة بحر ايجة إلى الغرب والمنطقة المحيطة باستانبول إلى الشمال الغربي تُّعد اكثر المناطق رخاء وتأثراً بالغرب ، في حين أن الشرق والجنوب الشرقي اكثر فقرا واقل تأثرا بالغرب ، فضلا عن قلة خصوبة الأرض ، والصناعة حرفية ، والأمية منتشرة على نطاق واسع ، إضافة إلى التباين الاجتماعي وعدم المساواة في المدخولات وتركيز ملكية الأرض بيد الإقطاعيين بخلاف مناطق الغرب حيث تسودها الملكيات الصغيرة والرقي والتقدم ،[٢٩٠] لذلك بقيت هذه المناطق بحاجة إلى منفذ تجاري يوازي مستواها المعاشي والاجتماعي ،فكان شمال العراق (***الموصل***) المنفذ الوحيد لها .

إن تدشين التجار العراقيين أبواب التجارة في الأسواق التركية ، واجه صعوبات ناجمة عن الضرورات التي فرضتها تطبيقات أحكام الإدارة العرفية في المقاطعات التركية الواقعة جنوب شرق تركيا ، حول المنطقة الممتدة من ديار بكر وماردين إلى الحدود الإيرانية [٢٩١] ، ونظرا للأوضاع السابقة الذكر لهذه المناطق فقد شهدت اضطرابات وحركات مسلحة ،حيث شهدت

---

[٢٨٨] اهم الدول التي يميل الميزان التجاري معها في مصلحة العراق هي (الولايات المتحدة الامريكية ، شبه الجزيرة العربية [بلاد العرب] الجزائر ، استراليا ، مصر) ، ينظر :

. جميل ، المصدر السابق ، ص ص ١٤٤-١٤٥ .

[٢٨٩] التقرير الرسمي المرفوع إلى عصبة الامم عن احوال الادارة العراقية سنة ١٩٢٦م ، تعريب : محمد عطا عوم (بغداد : ١٩٢٨م) ص ٢٢ .

[٢٩٠] لوسيل دبليو بيفنسر ، ازمة السياسة التركية ، ترجمة : حسن نعمة سعدون (بغداد : د/ ت) ص ٢٥ .

[٢٩١] جريدة صدى الجمهور ، العدد (١٦) ، ١٤ نيسان ١٩٢٧م .

المنطقة اندلاع حركة كردية مسلحة اثر فشل حركة الشيخ (***سعيد بيران***) عام ١٩٢٥م [٢٩٢] ، وتجدد الاضطرابات للفترة ١٩٢٧-١٩٣٢م ، وحدثت مواجهات عنيفة بين الأكراد والحكومة التركية التي طبقت سياسة تضييق الخناق على مدينة ماردين وديار بكر وغيرها ،علاوة على تخريب معظم القرى في مديات وجزيرة ابن عمر [٢٩٣] .

تسببت هذه الاضطرابات في عرقلة النشاطات التجارية بين العراق وتركيا ، وقد واجه تجار شمال العراق ولاسيما تجار الموصل صعوبات ومشكلات خلال عمليات تصديرهم البضائع ، والأموال التجارية التي كانت تضم الأقمشة وبعض السلع الأوربية المستوردة والخيول والتمور والمنسوجات والغزول المحلية إلى المدن الواقعة شمال الجزيرة الفراتية كديار بكر وماردين وسيواس ، وادى ذلك إلى عدم مواصلة نشاطاتهم التجارية ،وقد انسحبت هذا على بقية تجار الموصل المتعاملين مع الأكراد القاطنين قرب الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا [٢٩٤] ، اثر اضطراب الأحوال الأمنية على الحدود هنالك [٢٩٥] ، وأسهمت كذلك الضرائب المتعددة التي كان الأتراك يستوفونها بصورة عشوائية في عزوف عدد كبير من تجار الموصل لاجتياز الحدود باتجاه المدن التركية [٢٩٦] .

بينما أدى سماح الحكومة العراقية من جانبها للتجار الأتراك والعراقيين معاً ، بجلب المحاصيل والمنتجات والسلع المختلفة من تركيا ، وأهمها البقوليات والفواكه والأثمار المجففة والكشمش والزبيب والأصواف احياناً والمواد الغذائية ، المتنوعة وغيرها من المواد الأولية الضرورية ، فضلا عما كان يدخل العراق من الأغنام والمواشي ، إلى انتعاش تجار الموصل والحركة التجارية في

---

[٢٩٢] بهنان ، الحركة الكردية في تركيا ١٩١٨-١٩٢٥م ، ص١٦ وما بعدها .

[٢٩٣] بهنان ، الحركة الكردية في تركيا ١٩٢٧-١٩٣٨ م ، ص٥١ وما بعدها .

[٢٩٤] كانت بعض العشائر الكردية القاطنة هنالك ، قد اتخذت من اسواق الموصل مراكز تجارية رئيسة لها ، مثل عشيرة (الكويان) وبعض بطون عشيرة (الارتوشي) ، وقبيلة (الاورمار) و (نوفي) و(نيرفا) و(رايكان) ، فكانوا افرادها يتاجرون مع الموصل ويرعون اغنام اهاليها ، كما استوطن بعضهم في عدد من المحلات الشعبية في الموصل مثل محلة الميدان والقليعات التي سكنها اكراد سناط والكويان ، ينظر :

ـ د. ك .و (البلاط الملكي) ، مسألة الموصل ١٩٢٤-١٩٢٥م ، الملف 311/813 ؛ فرقد علي الجميل " موسم احضار المؤنة واكلاتها في الموصل " ، مجلة التراث الشعبي ، العدد(٩) ، السنة الثالثة ، بغداد ، ١٩٧٢م ، ص ٨٠٠ .

[٢٩٥] التقرير الرسمي المرفوع إلى عصبة الامم عن احوال الادارة العراقية سنة ١٩٢٦ ، ص ص ٢٢-٢٤ .

[٢٩٦] جريدة الموصل ، العدد(١٣٠٤) ، ١٦ شباط ١٩٢٧م .

الموصل من خلال هذا السماح ، لبيع مختلف السلع الأوربية ، وتصريف الفائض التجاري من السلع ، وأجراء عمليات المقايضة التجارية مع التجار الأتراك [٢٩٧] .

وفي غضون ذلك تطورت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كما أشرنا ، وفي عام ١٩٢٩م جرى ترحيب رسمي وشعبي للوفد التركي الذي زار الموصل ، من اجل الإسهام في تمتين الأواصر والعلاقات السياسة والاقتصادية بين العراق وتركيا [٢٩٨] . كما شهدت الموصل في أيلول ١٩٣٠م افتتاح أول قنصلية تركية كان من بين مهامها الإسهام في تطوير العلاقات التجارية بين العراق وتركيا [٢٩٩] .

إن الرغبة في تذليل العقبات بين البلدين تعد حقيقة وهمية ، فالعراق لم يزل تحت سلطة الانتداب البريطاني ، وتركيا مستسلمة لتوجهات اتاتورك نحو العلمانية والتوجه نحو الغرب ، وإزالة كل ما هو شرقي . ومن متابعة سير العلاقات التجارية بين البلدين في هذه الفترة يظهر ميل الجانب العراقي اكثر من التركي في تذليل المعوقات التجارية ، على الرغم من تداخل هذه العلاقات بالترابط التاريخي والجغرافي والأمني ، ومن ثم ميل تركيا نحو العراق اثر تنامي أهمية النفط للاقتصاد التركي .

---

[٢٩٧] كانت المنتجات التركية تلقى طلبات مستمرة في العراق ، وكان بعضها يعاد تصديره إلى الاسواق الخارجية حيث كان العراق بمثابة وسيط تجاري بين تركيا والبلدان الاجنبية ، ينظر :

. م. ج. غ. ت (الموصل) الجلسة (٩٠) ، ١١ اب ١٩٢٧م .

[٢٩٨] جريدة الموصل ، العدد(١٥٥٦) ، ٤ شباط ١٩٢٩م .

[٢٩٩] م. ج.غ.ت (الموصل) ، الجلسة (٤١٨) ، ٢٤ ايلول ١٩٣٠م .

المبحث الثاني : الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣م وانعكاساتها على العلاقات التجارية بين البلدين

أولا :اثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي ١٩٢٩-١٩٣٣م .

عانت المجتمعات الرأسمالية منذ عام ١٨٢٥م من أزمات اقتصادية متعددة ، ومنذ العام ١٨٧٥م اتخذت الأزمات الرأسمالية طابعاً عالمياً ، وذلك بحكم التطور الذي طرأ على العلاقات المتبادلة بين بلدان العالم المختلفة ، وكانت أوربا تؤلف البؤرة الرئيسة لمعظم الأزمات الاقتصادية ، بينما تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مركز انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية ، وبدأت هذه الأزمة بتدهور الأوراق المالية في سوق نيويورك في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٢٩م ، وانتقلت آثارها إلى أوربا والى معظم بلدان العالم الرأسمالي ، وتشابكت آثار هذه الأزمة بشكل خطير بعد تدهور الانشطة الصناعية والمالية والزراعية والتجارية [٣٠٠] .

ونتيجة لارتباط السوق العراقية بالأسواق الرأسمالية العالمية وخاصة الأسواق البريطانية ، فقد استمرت آثار الأزمة الاقتصادية في العراق للفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م ، وبحكم الهيمنة البريطانية على التجارة الخارجية للعراق ، فقد تأثرت المدن العراقية الثلاث بهذه الأزمة ، ففي بغداد برزت ظاهرة الركود والكساد التجاري والإفلاس المالي ، إثر توقف حركة الاستيرادت إلى العراق [٣٠١] . أما في البصرة فكانت أسعار الحنطة عام ١٩٣٠م اقل من أجور نقلها من المناطق الشمالية إليها ، كذلك أجور الخزن لانتظار التصدير أعلى من أجور البضاعة نفسها ،نتيجة لرخص أثمان السلع والبضائع في الأسواق العالمية .

وزادت من مضاعفات الأزمة في تجارة التصدير العراقية عوامل داخلية منها رداءة أصناف الحبوب والجلود والأصواف والتمور ، فضلا عن قساوة الأحوال الجوية وصاله الغلة

---

(٣٠٠) كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ط١ (بغداد : ١٩٨٧م) ، ص ص٨٧-٨٨ ؛ رونوفن ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(٣٠١) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٩ . ١٧٠ .

وهلاك المواشي ، وما أصاب أشجار النخيل من وباء حشرة الغبار عام ١٩٣٢م [٣٠٢] ، يضاف إلى ذلك أن أسعار الشعير قد تدهورت في عام ١٩٢٩م ، لا بل عم هبوط الأسعار سائر الحاصلات الزراعية الأخرى فكان يتراوح في صيف ١٩٣٠م ، ما بين (٤٠% .٥٠%) من معدل أسعار السنة السابقة [٣٠٣] .

أما في الموصل فقد هبطت أسعار الحبوب بشكل كبير أثناء الأزمة ، ففي عام ١٩٣١م أصبحت وزنة [٣٠٤] الحنطة الموصلية من النوع الجيد تباع بـ (٦) أنات [٣٠٥] والشعير بـ (٣) أنات . [٣٠٦] أما تجارة الحيوانات فلم تسلم من تلك الأزمة ،فقد كان تجار الموصل يصدرون الأبقار والجواميس إلى مصر عن طريق سوريا نحو ما يقارب (٢٠) ألف رأساً ، وتجلب هذه التجارة أرباحا كثيرة للعراق تصل إلى المليون روبية ، ولكن حكومتي تركيا وسوريا ضربتا هذه التجارة في الصميم وذلك بمنعها عبور هذه الحيوانات بدعوى وجود الأمراض فيها ، وأدى هذا

---

[٣٠٢] الخلف ، المصدر السابق ، ص ٣٦٦ .

[٣٠٣] محمد عويد محسن الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩ . ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٨٨م) ص ص ١١ . ١٢.

[٣٠٤] الوزنة : وحدة وزن تساوي (١٠) حقق استانبولية ، أي : (٣٤٢ ، ١٣) كيلوغرام ، والحقة الاستانبولية أو الرطل الاستانبولي يساوي وزنها (١٠) اوقيات ، وتساوي (٤٠٠) درهم ، وتساوي (١,٢٩٣) كيلو غرام ، وهي مما اقتبسه الموصليون في وزن بعض الاشياء مثل الحبوب والسكر والشاي والقهوة والعسل والليمون دوزي ، وكذلك النحاس وغيرها ، وتسمى الحقة الموصلية بالحقة الكبيرة ، وتساوي (١٦) اوقية ، كما تسمى الوزنة في الموصل بـ (المن) الموصلي ، أو المن البقالي الكبير ، ويساوي (٦,٥) اقة أو حقة موصلية (الحقة الكبيرة) ، وقد اختلف اهالي الموصل في حساب المن أو الوزنة الموصلية ، فمنهم من يقول انه يساوي (١٣,٨٣٢) كيلو غرام بحساب وزن الاوقية يساوي (١٣٣) غرام ، واخرون يقولون انه يساوي (١٣,٥٢٠) كيلو غرام بحساب وزن الاوقية يساوي (١٣٠) غرام ، واخرون يقولون انه يساوي (١٣,٣١٢) كيلو غرام بحساب وزن الاوقية يساوي (١٢٩,٣) غرام ، ينظر :

. شاكر صابر الضابط ، الكيل والميزان والقياس في المدن العراقية في القرن التاسع عشر (بغداد : ١٩٦٤م) ص ٤ ؛ سعيد الديوة جي ، بحث غير منشور عن انواع الموازين ، ص ٣ ؛ جريدة الموصل ، العدد (١٥٤٦) ، ٢ كانون الثاني ١٩٢٩م .

[٣٠٥] الآنة : أو آنة (*Anna*) جمعها أنات ، وهي عملة هندية معدنية من النيكل ، وتساوي ١/١٦ من الروبية ، وكل آنة تساوي اربع بية (*Pice*) وهي عملة معدنية من النحاس ، واخيراً البابة (*Pie*)، وهي عملة معدنية تساوي ٣/١ البية ، ويطلق اهل الموصل على الآنة ، وباللهجة العامية (العانة) ، ينظر :

. عبد الرحمن الجليلي ، النظام النقدي في العراق (مصر : ١٩٤٦م) ص ١٠٨ .

[٣٠٦] جريدة العراق ، العدد (٣٢٧٩) ، ١٠ كانون الثاني ١٩٣١م.

إلى أضرار بالغة في هذه التجارة. [٣٠٧] كما لم تسلم تجارة الأغنام والحيوانات الأخرى من تداعيات تلك الأزمة والإجراءات الوقائية للدول المجاورة للعراق ، فضلا عما كان يفرض في العراق على الأغنام والأبقار والجمال المصدرة إلى الخارج عن طريق الجزيرة . سوريا ، ما يعرف بـ (***الخوة***) من قبل شيوخ وعشائر شمر ومنهم الشيخ عجيل الياور ، مما أدى إلى رفع برقية إلى الحكومة العراقية من قبل تجار واعيان وأهالي الموصل يطلبون فيها رفع هذه الضريبة القسرية [٣٠٨] ، وقد عرضت هذه البرقية على مجلس النواب العراقي ، وتم الاتفاق على إلغائها في عام ١٩٣٢م [٣٠٩].

أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي بشكل عام ، وتعرضت البلاد إلى كساد تجاري وضيق اقتصادي أرهقا الناس جميعا ، فضلاً عن الميزانية العامة للبلاد التي كانت تعاني من صعوبات دفع النفقات اليومية ورواتب الموظفين [٣١٠] ، فقد جاء في تقرير غرفة تجارة بغداد ، إن قيم البضائع المستوردة (***بما في ذلك إرساليات الحكومة***) ، واقيام البضائع المصدرة (***لا يدخل ضمنها البضائع المارة***) خلال الأعوام ١٩٣١-١٩٣٤م كما يلي :

الأعوام	البضائع المستوردة	البضائع المصدرة
١٩٣١-١٩٣٢	٤,٧٩٨,٣٦٣	٣,٣٩٧,١٥٥
١٩٣٢-١٩٣٣	٦,٢٣٠,٦١٤	٢,٦٠٦,٩٩٤
١٩٣٣-١٩٣٤	٦,٠٢٤,٩٥٤	٢,٨٤٠,٠٠٥
المجموع	١٧,٠٥٣,٩٣١دينار	٨,٨٤٤,١٥٤ دينار

وبعد تنزيل مجموع اقيام الصادرات من مجموع اقيام المستوردات تكون النتيجة أن العراق قد خسر من ثرواته الوطنية نحو (٨,٢٠٩,٧٧٧) دينار ، وقد نشر هذا التقرير في جريدة فتى العراق ، وتحت عنوان : (***العراق يسير نحو الإفلاس ، الأرقام هي التي تتكلم***) [٣١١] .

ورافقت الأزمة الاقتصادية العالمية في العراق ، ارتباكات مالية ناتجة عن تقلب الأسعار العالمية لنظم الواردات والصادرات ، فقد كان العجز المالي للعراق ، والمبني على اساس الروبيات كما يلي :

---

[٣٠٧] جريدة العراق ، العدد (٢٩١٥) ، ٨ تشرين الثاني ١٩٢٩م .

[٣٠٨] ومن الذين رفعوا هذه البرقية : قاسم الديوه جي ، محمود آل زكريا ، هاشم الحاج يونس ، ينظر : . جريدة العالم العربي ، العدد (٢١٨٠) ، ٢٣ نيسان ١٩٣١م .

[٣٠٩] جريدة العراق ، العددان (٣٥٦٠، ٣٥٦٢) ، ١٥ و١٧ كانون الاول ١٩٣١م .

[٣١٠] سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ، ط١ (النجف : ١٩٧٣م) ص ١٣١ .

[٣١١] جريدة فتى العراق ، العدد(٧٧) ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٤ م .

العام	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢
العجز	٣٣,٦٩	٣١,٦٢	٢١,٧١

وقد طرأ تغيير إيجابي على الوضع المالي للعراق عام ١٩٣٢م ، فالخطط الاقتصادية البعيدة المدى التي وأقرتها الوزارة السعدية الأولى (٢٣ آذار ١٩٣٠-١٩ تشرين الأول ١٩٣١م) [٣١٢] ، خففت العجز المالي نوعاً ما ، فأصبحت الواردات تزيد على المصارفات فضلاً عن استحقاق ملكيات النفط في عام ١٩٣٣م [٣١٣] .

أُغرق الاقتصاد العراقي مع بداية الثلاثينات بالمنتجات الرخيصة (***خصوصاً المصنوعة في اليابان***) ، في حين كان العراق لا يملك الحرية الكاملة في اتخاذ الخطوات المناسبة للرد أو الحماية الاقتصادية ،وفي الوقت الذي كانت معظم صادراته تستوعبها بريطانيا ، والتي اشترت في عامي ١٩٣١/١٩٣٢م نحو ما يقرب ٦٠% من حبوبه ، و٧٠% من جلوده ، و٩٠% من قطنه الخام ، و٣٠% من تموره المجففة (***فيما عدا النفط***) ، كما اشتكى التجار العراقيين من البضائع الروسية واليابانية التي أغرقت السوق العراقية ، ، بينما لم تكن تشتري منه إلا القليل جداً ، فاليابان مثلاً استورد منها العراق سلعاً قطنية وحريرية بقيمة (١٤) مليون روبية في عامي ١٩٣١/١٩٣٢م ، بينما كان كل ما استوردته اليابان هو (١٩١) صندوق من التمر المجفف ، كذلك فرضت ألمانيا رسوماً كمركية عالية على الاذرة العراقية لمنع المنافسة مع الاذرة الألمانية ، فيما فرضت إيران قيوداً على العملة الأجنبية في تجارتها مع العراق ، وأخيرا حذفت بريطانيا اسم العراق من قائمة (البلدان ذات الأفضلية الأولى) في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية [٣١٤] .

ضعفت القوة الشرائية للسكان في العراق ، مما أوجد فائضاً إنتاجيا لدى المزارعين ، وحملهم هذا على عدم حصاد مزروعاتهم وترك حقولهم ، لا بل إن البعض من التجار ترك ما يملكه من منتوجات زراعية لياكلها الدود [٣١٥] . وليس غريب أن يطلق فلاحو جنوب العراق على سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية اسم ((***سنة اللوعة***)) فيما أطلق عليها فقراء كردستان اسم ((***سالي كرانيكه***)) أي : ((***سنة الغلاء***)) [٣١٦] .

---

[٣١٢] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣ ، ط٤ (بيروت : ١٩٧٤م) ص ص ٩-١١ .

[٣١٣] فوستر ، المصدر السابق ، ص ٤١٨ وما بعدها .

[٣١٤] هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢ .

[٣١٥] كمال مظهر احمد ، " العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣" ، مجلة افاق عربية ، العدد (٧) ، بغداد ، ١٩٨٣م ، ص ٢٢ .

[٣١٦] احمد ، صفحات من ... ، ص ٩٩ .

ومن ناحية أخرى أسهمت جملة عوامل في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية على العراق منها ، تحول العديد من المزارعين بين إنتاجي الحنطة والشعير وفق متطلبات وأسعار كل من الحاصلين ، وجودة موسمي عامي ١٩٣٠-١٩٣١م الزراعي مع وفرة حاصلات الحبوب والتمور ، فضلاً عن تزايد الطلب على التمور العراقية من البلدان ذات القدرة الشرائية المنخفضة مثل الهند ، وظهرت أولى التدابير والإجراءات الوقائية للإنتاج الزراعي من قبل الحكومة العراقية في تلك الفترة من الأزمة الاقتصادية وهي :

١. إلغاء رسوم التصدير عن الحنطة والشعير والرز عام ١٩٣٠م ، وإلغاء رسم مكس المصارين عام ١٩٣١ ، فضلا عن تخفيض رسوم تصدير التمور إلى ثلثها عام ١٩٣٢م .
٢. تسليف المزارعين لشراء النفط الأسود اللازم لتشغيل المضخات ، مع ضمان قروضهم لدى المصارف .
٣. التجاوز عن جزء من الضرائب الزراعية لعامي ١٩٣٠و١٩٣١م ، وإطالة مدة تأجيل هذه الضرائب .
٤. تشريع قانون استيفاء رسوم الاستهلاك من المحصولات الزراعية .
٥. تخفيض أجور النقل بالميناء أو السكك الحديدية [٣١٧] .

وفي العام الثاني من عمر الأزمة (١٩٣٠-١٩٣١م) تفاقمت آثارها على العراق ، شأنه في ذلك شأن معظم الدول المجاورة له ، ولا سيما المرتبطة بعجلة الاقتصاد البريطاني والغربي ، ففي عام ١٩٣١م ألغت بريطانيا الغطاء الذهبي للباون [٣١٨] ، واوجدت ما عرف بالكتلة الإسترلينية ، والتي تحول الباون بموجبها إلى أساس في التبادل لعملات الدول التابعة لبريطانيا ، أو المرتبطة بها بما في ذلك مستعمراتها ، وتركت هذه في العراق آثار كبيرة في تأجيل إصدار العملة العراقية الجديدة محل الروبية الهندية ، فضلاً عن انتشار تهريب الذهب إلى خارج العراق [٣١٩] .

كما اتخذت شركات النفط العاملة في العراق مجموعة من الإجراءات للضغط على الحكومة العراقية ، محاولة منها لشطب جزء كبير من موارد العراق النفطية ذهباً ، بحجة إلغاء الغطاء الذهبي للباون ، يضاف إلى ذلك أن الحكومة الإيرانية في تلك الأزمة امتنعت عن تحويل أثمان البضائع إلى التجار العراقيين ، فضلاًَ عن تدهور تجارة الترانسيت العراقية مع إيران ، الأمر الذي ترك أثرا سلبياً ومباشراً على مصالح الكثير من التجار العراقيين والاقتصاد العراقي [٣٢٠] .

---

[٣١٧] جميل ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢ .

[٣١٨] الباون : عملة انكليزية ، ويطلق عليها ايضاً (الجنيه الاسترليني) ، وتعادل (٢,٣٥٠) دينار عراقي .

[٣١٩] احمد ، صفحات من ...، ص ص ١٠٠-١٠١ .

[٣٢٠] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

لم تقف الحكومة العراقية موقف المتفرج في معالجة الأزمة الاقتصادية وأثارها الجسيمة على العراق ، فخلال زيارة الملك فيصل الأول إلى أوربا عام ١٩٣٠م ، واطلاعه على آثار الأزمة العالمية هنالك ، وضع جملة من الملاحظات والمقترحات التي دللت على امتلاكه تصوراً اقتصادياً ، ويخلص إلى نتيجة مفادها ((***انه لا فرق بين القواعد العسكرية والقواعد الصناعية ، فالأولى تعني السيطرة العسكرية ، والثانية تعني السيطرة المالية .. .***)) [٣٢١] .ويتضح موقف الحكومة أيضا من التقرير الذي رفعه رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى الملك فيصل الأول في ٢٦ آذار ١٩٣٠م جاء فيه : ((***إن الموقف الاقتصادي يدعو إلى القلق ويحتاج عناية كبرة لتحديد الخسائر الناجمة عن هبوط الأسعار .. .***)) [٣٢٢] .

وأشار خطاب العرش في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٠م ، إلى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على مفاصل العراق الاقتصادية حيث أكد : ((***إن الضائقة الاقتصادية والمالية المستحكمة بالعالم انتابت قطرنا المحبوب على صورة لا تذكر لها مثيلا في السنين الغابرة ، لقد تنازلت أسعار المنتوجات وتعذر إصدارها ، وتضاءلت مقدرة البلاد على الاستيراد فتناقصت بذلك إيرادات الدولة ، واصبح الموقف يتطلب المعالجة بسرعة واهتمام***)) [٣٢٣] .

أصدرت الحكومة العراقية القوانين والتشريعات لمعالجة الأزمة الاقتصادية في العراق ، فقد صدر قانون ضريبة الرواتب [٣٢٤] ، إزاء العجز الحاصل في ميزانية الدولة ، وعدم تمكنها من دفع رواتب الموظفين ، والذي اعتبرته أجراء مؤقتاً [٣٢٥] ، كما أصدرت قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني [٣٢٦] ، وأقدمت الوزارة السعدية الأولى على إلغاء وزارة الزراعة والري في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠م ، موضحة بذلك تحقيق سياسة الاقتصاد في نفقات الدولة في تلك الأزمة [٣٢٧] ، وضمن نفس السياسة طالبت بعض الوزارات العراقية بإنهاء

. المصدر نفسه ، ص ١٠٢ وما بعدها .

[٣٢١] نقلاً عن : الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

[٣٢٢] م. و. و (ملفات وزارة المواصلات والاشغال) ، ت٤١٥ ، الملفة ١٧ / ٢/٩ ، رقم الوثيقة (٥٢) .

[٣٢٣] الحسني ، المصدر السابق ، ص ٧٦.

[٣٢٤] نص تفاصيل هذا القانون نشر في جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٩٣٢) ، ٨ كانون الاول ١٩٣١م .

[٣٢٥] م. و. و (ملفات وزارة المواصلات والاشغال) ، ت٤١٥ ، الملفة ١٧ / ٢/١٩ ، رقم الوثيقة (٨٩) .

[٣٢٦] الدليمي ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

[٣٢٧] الحسني ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

خدمات ((*وكلاء التاج*)) [٣٢٨]- ، لأنها تكلف الخزينة مبالغ طائلة ، ولم تجرؤ الحكومة العراقية على القيام بإجراء من شانه أن يمس رواتب الموظفين البريطانيين ، أو الاستغناء عنهم [٣٢٩] .

كان لإهمال الحكومة العراقية لتوصيات اللجنة الوزارية التي شكلت في ٢٦ آذار ١٩٣٠م والخاصة بمعالجة الأزمة الاقتصادية ، وعدم طلب أراء ومقترحات الغرف التجارية ، أن استدعت الحكومة العراقية الخبير البريطاني (هلتون يانغ **Hilton Yaung**)للاستفادة من آرائه وخبرته ، وكأن الخبرة والدراية موجودة عند الأجانب فقط ، وقدم يانغ تقريره في حزيران عام ١٩٣٠م [٣٣٠] ، وكان تقريره يصب في خدمة المصالح الاستعمارية بإيحائه عقد القروض الخارجية ، وقد دعا أيضا إلى تخفيض النفقات ، ولقي هذا التقرير استحسانا من الملك فيصل الأول ، وطبقت الحكومة العراقية بعض ما جاء فيه من آراء وتوصيات [٣٣١] .

وفي ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٣٠ ، قدم الملك فيصل الأول تقريراً اقتصادياً إلى مجلس الوزراء العراقي يتضمن مجموعة من التوصيات منها ، إجراء تخفيض في النفقات وإلغاء بعض الدوائر ، وفعلاً ألغيت وزارة الزراعة في شباط عام ١٩٣١م بدمجها مع وزارة المواصلات بعد تغيير اسمها إلى وزارة الاقتصاد [٣٣٢] . وطبقت الحكومات العراقية المتعاقبة ما جاء في تقرير الملك فيصل الأول ، من تخفيض عام في عدد الموظفين والرواتب ، وتعديل قانون العملة العراقية وغيرها من الإجراءات الأخرى [٣٣٣] .

وبدورها قدمت غرفة تجارة الموصل عدة مقترحات من اجل التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية على العراق ، وتشجيع تجارة التصدير العراقية ، فقد دعت إلى مراقبة شركات الملاحة التي تحتكر عمليات النقل في ميناء البصرة ، والحد من مضاعفة أجور الشحن مع بدء موسم التصدير ، الأمر الذي يقف عقبة في طريق المصدرين ، كما دعت إلى عقد الاتفاقيات التجارية

---

[٣٢٨] وكلاء التاج أو (مؤسسة وكلاء التاج البريطاني للمستعمرات) : مهمتها تزويد المستعمرات بكل ما تحتاجه من معدات ولوازم بريطانية مقابل اجور معينة ، ودفع رواتب الموظفين البريطانيين نيابة عن الحكومة العراقية ، وربط السوق العراقية ببريطانيا .

[٣٢٩] نوري عبد الحميد ، " خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية ١٩٢٩-١٩٤١ " ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد (٢٢) ، بغداد ، ١٩٨٢م ، ص ١٧٦ .

[٣٣٠] م. و. د (ملفات وزارة الداخلية) ، ت٦٦٣ ، الملفة ٢٠ / ١٦٠ (تقرير السير هلتون يانغ في حزيران ١٩٣٠) ص ١ .

[٣٣١] علي خليل احمد البياتي ، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٩٠م) ص ٧٠ وما بعدها .

[٣٣٢] وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١م ، (بغداد : ١٩٣٢م) ص ١٢٧ .

[٣٣٣] البياتي ، المصدر السابق ، ص ٧٠ وما بعدها .

مع الدول المجاورة [٣٣٤] ، وساهم مؤتمر الغرفة التجارية الأول الذي عقد في ٢٣ حزيران ١٩٣٠م في تقديم المقترحات والإجراءات لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية [٣٣٥] ، واكدت نتائج المؤتمر على حماية المنتوجات الوطنية من مزاحمة البضائع المستوردة ، وتخفيض الرسوم على المواد النصف خام التي تستورد من الخارج وتصنع في العراق [٣٣٦] .

---

[٣٣٤] جريدة البلاغ ، العدد (٢٣٨) ، ٩ ايار ١٩٣٣م .

[٣٣٥] شهيب ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

[٣٣٦] جريدة الاوقات البغدادية ، العدد (٥٥٥٤) ، ٤ تموز ١٩٣٠م .

ثانيا : اثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التركي (١٩٢٩-١٩٣٤م .

وكما في العراق فان تركيا لم تنجو من تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية ، فقد شهدت مع بدايات عام ١٩٣٠م اخطر أزمة مرت بها منذ تأسيس الجمهورية ، حيث كانت أزمة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية تركت آثارا سلبية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لتركيا .

وتكمن أحد أهم الأسباب الداخلية للازمة في تركيا ، أن الزعماء الأتراك الذين ارسوا أسس البناء الأولى للدولة ، اعتقدوا أن عملية التطوير والتحديث تتعلق بالدرجة الأولي بالآخذ بمعالم النظام الرأسمالي الغربي والسير في ركابه ، دون الأخذ بنظر الاعتبار إمكانيات تركيا بوصفها دولة نامية ، فتركيا حتى نهاية القرن العشرين لم تتجاوز عتبة التخلف [٣٣٧] .

أما الأسباب الخارجية فهي مرتبطة بالأسباب الداخلية ، فتعزى بالدرجة الأولى إلى اتباع تركيا النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي في توجيه وتحديث البلاد منذ العشرينات [٣٣٨] ، والاندماج بالسوق الغربية ، وأصبحت تركيا بموجب ذلك وبحكم إمكانياتها سوقاً مصدرة للمواد الأولية ، وبعض المحاصيل الزراعية ، ومستوردة للبضائع المصنعة ، وقد وصفت السياسة الخارجية لتركيا من قبل إحدى الصحف التركية بأنها : ((***إن السياسة الخارجية التركية ترمي إلى مصادقة الدول الأجنبية وفي مقدمتها انكلترا ، لان المشاريع الاقتصادية التي تريد تنفيذها تحتاج إلى أموال طائلة ، لا يمكن أن تجدها إلا في أسواق إنكلترا***)) [٣٣٩] .

لقد كان تأثير الأزمة الاقتصادية على تركيا بمثابة الكارثة ، حيث شهدت المحاصيل الزراعية هبوطاً حاداً اثر على معيشة معظم الفلاحين ، مثلما اثر هبوط اسعار المنتجات الصناعية على معيشة العمال [٣٤٠] . وعانت التجارة التركية كثيراً بسبب انخفاض قيمة الصادرات والواردات ، فكان هبوط أسعار المنتجات الزراعية سبباً في هبوط قيمة التجارة الخارجية من (٢٢٤) مليون ليرة تركية عام ١٩٢٨م إلى (١٧٠) مليون ليرة تركية في عام ١٩٣٣م ، كما تأثر ميزان المدفوعات للبلاد نظراً لشحة العملات الصعبة ، فقد انخفضت قيمة الواردات من (٢٥٦,٣) مليون ليرة تركية قبل الأزمة إلى (٧٤,٧) مليون ليرة تركية في عام ١٩٣٣م [٣٤١] ، بينما

---

[٣٣٧] جواد ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

[٣٣٨] هادي الجاوشلي ، دول العالم . دراسة موجزة . لسلطات الدولة الدستورية التنفيذية والتشريعية والادارية والنظم السياسية والاقتصادية ومبادئ عامة قانونية والهيئات والمنظمات الدولية والمشاكل الدولية في العالم (بغداد : ١٩٨٦م) ص٢٣٠ .

[٣٣٩] جواد ، المصدر السابق ، ص ص ٥٩-٦٠ .

[٣٤٠] احمد ، صنع تركيا ... ، ص٢٢١ .

[٣٤١] شطب ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

انخفضت قيمة الصادرات من (١٥٥,٢) مليون ليرة تركية قبل الأزمة إلى (٩٦,٢) مليون ليرة تركية في عام ١٩٣٣م [٣٤٢] ، والجدول الآتي يوضح ذلك :

العام	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
الواردات	٢٥٦,٣	١٤٧,٥	١٢٦,٧	٨٥,٩	٧٤,٧
الصادرات	١٥٥,٢	١٤٧,٢	١٢٧,٣	١٠١,٣	٩٦,٢

يعد عام ١٩٢٩م نقطة تحول في الاقتصاد التركي ، ذلك الاقتصاد المغلق من جوانب متعددة ، فقد تعرضت الحسابات التجارية التركية لعجز خطير منذ إعلان الجمهورية ، وفيما بعد أحدثت الأزمة الاقتصادية العالمية خسائر كبيرة ازدادت مع سرعة تدهور أسعار المنتجات الزراعية والصناعية ، مما كان له الأثر على تدهور العائدات التجارية التركية ، والتي كانت تعاني من التدهور منذ عام ١٩٢٦م ، وفي الوقت نفسه انقطعت القروض التجارية الأجنبية والمساهمة في بناء الاقتصاد التركي أثناء الأزمة ، مما جعل الحكومة التركية تتخبط وتبحث وتحاول كل السبل الممكنة للخروج من هذه الازمة ، والسيطرة على اقتصاد الدولة [٣٤٣] .

ففي المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجمهوري [٣٤٤] ، الذي عقد في مايس عام ١٩٣١م ، أضيف ركنان إلى الأركان الأربعة السابقة للحزب ، هما الانقلابية (***الثورية***) والدولتية (***الاتاتية***) [٣٤٥] ، واصبحت هذه الأركان ، أو المبادئ تسمى السهام الستة في شعار حزب الشعب

---

[٣٤٢] سيار كوكب الجميل ، العرب والأتراك والانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، ط١ (بيروت : ١٩٩٧م) ص ٢١٦ .

[٣٤٣] كيدر ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

[٣٤٤] حزب الشعب الجمهوري *Cumhuriyet Halak Partisi*(***جمهوريت خلق بارتي سي***) : اسس مصطفى كمال اتاتورك حزب الشعب (***خلق فرقة سي***) في ٢٠ تموز عام ١٩٢٣م ، أي : قبل اعلان الجمهورية في ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٢٣م ، وقد نشأ هذا الحزب عن جمعية الدفاع عن الاناضول والروميلي ، والتي تشكلت اثناء انعقاد مؤتمري ارضروم وسيواس من قبل قادة الحركة الوطنية التركية ، تبنى حزب الشعب الجمهوري الفلسفة الاتاتوركية كما يرويها (***شوكت ايدمير***) احد المنظرين للاتاتوركية وهي تقوم على ثلاث مبادئ رئيسة رفض الاستعمار ورفض الراسمالية الاجنبية والدعوة إلى السيادة الشعبية . استمر نظام الحزب الواحد في تركيا للفترة من ١٩٢٣م وحتى عام ١٩٤٥م ، عندها بدات مرحلة تعدد الاحزاب السياسية ، ينظر :

ـ ابراهيم خليل احمد ، " الاحزاب السياسية في تركيا " ، في ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة (الموصل : ١٩٨٨م) ص ١٥٧ وما بعدها ؛ ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا ، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر (الموصل : ١٩٩٢م) ص ٢٤٥ وما بعدها ؛ لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

[٣٤٥] الدولتية : تعني بالتركية (***دولت جلك*** ***Devletcitik***) ، وسميت بالسياسة(الاتاتية) وتعني بالفرنسية (***ETAT***) أي الدولة ، وهذا المصطلح يعني توظيف قوة الدولة والقطاع الخاص معاً في احداث تنمية اقتصادية بالتركيز

الجمهوري [٣٤٦] ، لا بل أصبحت الدولتية ركنا مهما في منهاج الحزب وسياسة الدولة الاقتصادية [٣٤٧] .

وعلى الرغم من أن تركيا بلداً زراعياً ، فان الخطة الاقتصادية العامة كانت تصبطغ بطابع التصنيع المطلق ، وهي نتاجاً طبيعيا لمبدأ الدولتية ، أو ما يسمى بالسياسة الاتاتية الجديدة لمواكبة التحديث التركي واللحاق بالتطور الأوربي ، وقد تطلب ذلك تضحيات جمة من الشعب التركي للوصول في المستقبل القريب للاستقلال والتطور الاقتصادي [٣٤٨] .

فقد ظهرت آثار الأزمة الاقتصادية على المجتمع التركي بشكل واضح ، ووقع عبء ذلك على كاهل الفئات الفقيرة من الفلاحين والعمال والفئات الكادحة والمتوسطة الأخرى ، بسبب الكساد الاقتصادي العام وتدني أسعار الإنتاج الصناعي والزراعي ، الأمر الذي أدى إلى الهجرة الكبيرة للفلاحين إلى المدن الرئيسية ، والانخراط في صفوف العمال غير المهرة ، مما أدى إلى البطالة وتدني أسعار قوة العمل ، وقد اثر ذلك بشدة في البناء الاجتماعي والاقتصادي ومرافق الحياة في تركيا كافة [٣٤٩] .

وفي عام ١٩٢٨م ، نشرت روسيا خططها الاقتصادية (***الخطة الخمسية الأولى***) ، والتي شكلت نقطة تحول هامة في الاقتصاد الاشتراكي الحديث ، وحتى في البلدان التي لم تتقبل النظام الشيوعي . بينما كانت تركيا تراقب ، وتتابع سير الأحداث في روسيا بمشاعر وهواجس متداخلة ، نظرا للازمة الاقتصادية القاسية التي ألحقت الغرب ، وعدم تأثر روسيا بها ، وكان الأتراك معجبين بالتجربة الروسية من جهة ، ويتوجسون خيفة جارهم القوي ، بسبب توتر العلاقات بين الامتين في الماضي من جهة أخرى ، كما أن اتاتورك كان يخشى انتشار الأفكار الشيوعية في تركيا [٣٥٠] .

على المشاريع الاقتصادية ، وتشديد الرقابة على الصادرات والواردات ، وفرضت ضرائب كمركية عالية على الواردات ، وادخل الأتراك هذا المبدأ تماشياً مع ظروف الأزمة الاقتصادية ، ينظر :

. مركز البحوث والمعلومات ، الاحزاب السياسية في تركيا (بغداد : ١٩٨٥م) ص ٢٤ ؛ احمد ، صنع تركيا .. ، ص ٢٢١ ؛ هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ ؛ شطب ، المصدر السابق ، ص ٣٠ ؛ جواد ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

[٣٤٦] السهام الستة في شعار حزب الشعب الجمهوري هي (جمهورية ، ملية ، شعبية ، دولتية ، علمانية ، انقلابية) ، ينظر :

. محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة (بيروت : ١٩٤٦م) ص ١٦٠ وما بعدها .

[٣٤٧] العاني ، السياسة الاقتصادية ... ، ص٣ .

[٣٤٨] لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

[٣٤٩] شطب ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

[٣٥٠] هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

لم تكن التأثيرات الاشتراكية واضحة في الاقتصاد التركي في الأعوام الأولى من الحكم الجمهوري ، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية ، وما أحدثته من اضطراب وأزمة في الغرب ، وعدم تأثر الاقتصاد الروسي بها ، رسخ الاعتقاد لدى بعض الأتراك بصواب السياسة الاقتصادية الروسية [٣٥١] ، وكان لزيارة رئيس الوزراء عصمت اينونو ، ووزير الخارجية التركي توفيق رشدي آراس للعاصمة موسكو في مايس ١٩٣٢م ، مغزى كبير في هذا الاتجاه ، حيث تعهدت روسيا بعد المفاوضات الثنائية ببيع تركيا الآلات والمعدات ، التي تنمي قطاعها الصناعي على أن تسدد قيمتها بأقساط تدفع على شكل مواد عينية من الخامات التركية (***تبادل سلعي***) ، ولمدة عشرين عاما [٣٥٢] . وكانت تركيا قد أبرمت مع روسيا معاهدة الحياد والصداقة في عام ١٩٢٥م ، تلتها معاهدة تجارية في عام ١٩٢٩م ، وتوثقت العلاقات التركية الروسية اثر الأزمة الاقتصادية العالمية بشكل كبير ، وتوجت بتوقيع اتفاقية القرض الروسي لتركيا في عام ١٩٣٢م [٣٥٣] .

دفعت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ، تركيا إلى الاقتراض من دول أخرى قبل القرض الروسي ، فقد حصلت في عام ١٩٣٠م على قرض منحته إياها شركة (***ايفان - كوجر***) ، الامريكية - السويدية مقداره (١٠) ملايين دولار ، وبفائدة مقدارها (٦,٥%) ولمدة (٢٥) عاماً ، مقابل منح تركيا الشركة المذكورة امتياز احتكار صناعة وبيع الشخاط [٣٥٤] ، وبذلك تحققت مقولة اللورد كيرزون في مؤتمر لوزان عندما خاطب الأتراك ((***آجلاً أو عاجلا ستعودون إلى طرق بابنا وطلب المساعدة***)) [٣٥٥] ، فضلاً عن ذلك حصلت تركيا على قرضٍ آخر قدمته إيطاليا مقداره (٣٠٠) مليون ليرة إيطالية ، لمعادلة الميزانية العامة ولصالح الدائنين الإيطاليين في مجلس إدارة الديون العثماني ، ولصالح المشاريع العمومية [٣٥٦] .

قدرت الأموال اللازمة لإنعاش الحالة الاقتصادية في تركيا بنحو (٢٠) مليون ليرة تركية ، بناءاً على التقرير الذي أعده المجلس الاقتصادي الأعلى في تركيا ، والذي شكل في أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية [٣٥٧] .

---

[٣٥١] لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٤ – ١٧٥ .

[٣٥٢] عبد الفتاح ابراهيم ، على طريق الهند (بغداد : ١٩٣٥م) ص ص ٣٠٦ –٣٠٧ .

[٣٥٣] الجميل ، العرب والأتراك ... ، ص ١٩ ؛ العاني ، السياسة الاقتصادية ... ، ص ٥ .

[354] *Cook , Op. Cit. , p 69 .*

[٣٥٥] حكمت ققلجميلي ، مسائل الثورة في العالم الثالث ، تعريب : ف. لقمان (بيروت : ١٩٨١م) ص ص ١٩–٢٠ .

[٣٥٦] شطب ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

[٣٥٧] جريدة الموصل ، العدد (١٧١٧) ، ٢٤ حزيران ١٩٣٠م .

يبدو أن الإخفاق الذي لازم السياسة الاقتصادية التركية في مطلع الثلاثينيات ، قد اسهم في استفحال الأزمة الاقتصادية ، على الرغم من مناداتها بالاتاتية ، مما دفع حكومة عصمت اينونو ، وحزب الشعب الجمهوري وعلى رأسهم اتاتورك ، إلى إيجاد وسائل ارتباط بين الحكومة والحزب من جهة ، والشعب من جهة اخرى ، من خلال التركيز على العوامل القومية ، وتعزيز الشعور بالذات ، والاهتمام بدراسة التاريخ التركي واللغة التركية ، اللذان يعدان من أهم وسائل الحكومة لتكريس الشعور القومي ، ففي ١٥ نيسان ١٩٣١م تأسست (جمعية التاريخ التركي **Turk Tarih Kurumu**) ، وفتحت (***بيوت الشعب*** ***Halk Evleri***) في ١٣ شباط ١٩٣٢م ، وفي (١٤) مدينة تركية [٣٥٨] .

واتخذت الحكومة التركية تدابير أخرى لحماية الاقتصاد من تأثيرات الأزمة الاقتصادية ، وابتداءً من العام ١٩٣٠م ، حيث عملت على تقليص استيراداتها واقتصارها على الضرورية منها ، لإيجاد التوازن بين الصادرات والواردات ، كما حددت تجارتها الخارجية على أساس المقايضة ، وعقدت جملة معاهدات تجارية مع عدد من البلدان [٣٥٩] .

طرأ تقدم واضح على الصادرات التركية قياساً بالمستوردات خلال الشهور الأولى من عام ١٩٣٠م جراء هذه التدابير [٣٦٠] ، والجدول الآتي يوضح ذلك ، وبحساب آلاف الليرات التركية :

العام	قيمة الصادرات	قيمة المستوردات	العجز أو الفائض
١٩٢٩	١٥٥,٢٢٠,٠٠٠	٢٥٦,٢٩٦,٠٠٠	١٠١,٠٧٦,٠٠٠-
١٩٣٠	١٤٧,١٨٠,٠٠٠	١٤٧,٥٥٢,٠٠٠	٣٧٢,٠٠٠+
١٩٣١	١٢٧,٢٧٥,٠٠٠	١٢٦,٦٦٠,٠٠٠	٦١٥,٠٠٠+
١٩٣٢	١٠١,٣٠٤,٠٠٠	٨٥,٩٨٠,٠٠٠	١٥,٣٢٤,٠٠٠+
١٩٣٣	٩٦,١٦٨,٠٠٠	٧٤,٦٧٥,٠٠٠	٢١,٤٩٣,٠٠٠+

إن مجمل الإجراءات السابقة كانت تصب في خلق توازن تجاري ، لكنها في نفس الوقت كانت على حساب الفئات الاجتماعية الفقيرة للشعب التركي ، ويعبر أحد الباحثين الأتراك عن ذلك

---

[٣٥٨] شطب ، المصدر السابق ، ص ص ٣١-٣٢ ؛ ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٣٠٨ ؛ شمالي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٥-١٠٦ .

[٣٥٩] عقدت تركيا عدة معاهدات تجارية مع روسيا في ١١ كانون الاول عام ١٩٢٩م ، المانيا في ١ ايار ١٩٣٠م ، جيكوسلوفاكيا وسويسرا في شباط ١٩٣١م ، وجميعها مبنية على مبدأ المقايضة ، ينظر :
. جواد ، المصدر السابق ، ص ص ٧٦-٧٧ .

[٣٦٠] بيروكلو ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

بأنها جاءت بفضل ((*شد الأحزمة على البطون*)) [٣٦١] . إذ أن عملية تحجيم الاستيرادات التركية كانت تعني حرمان عموم الشعب التركي من بعض احتياجاته الضرورية ، فقد أحجمت الحكومة التركية في عام ١٩٣٠م مثلاً عن استيراد الشاي والقهوة ، فلجأ الكثيرون منهم مكرهين إلى استعمال البابونج وزهور الأناضول بديلاً عنهما ، وفي العام نفسه أنشأت الحكومة التركية (***جمعية التقشف والاقتصاد الوطني***) [٣٦٢] ، بينما قام اتاتورك شخصياً بخلع الزي الأوربي المستورد ، وارتدى الملابس المصنوعة محلياً ، وقلده عصمت اينونو ونواب المجلس الوطني لتشجيع الصناعة المحلية [٣٦٣] .

استدعت الحكومة التركية الخبير المالي الألماني (***الهر مولر Hirr Muller***) ، لدراسة حالة البلاد الاقتصادية وتقديم التقارير عن أسباب الأزمة الاقتصادية في تركيا ، ووضع الأخير تقريره مشيراً إلى تخبط السياسة الاقتصادية للحكومة التركية (الأنانية) ، وتقصير المؤسسات الحكومية في وضع الحلول الجدية للمشاكل المزمنة التي يعاني منها اقتصاد البلاد ، ولم يرق هذا التقرير أهواء الحكومة التركية ، فاستقدمت خبيراً ألمانيا آخر هو (***الهر مورف Hirr Morph***) ، إلا أن مصيره لم يختلف عن سابقه [٣٦٤] .

من الواضح أن المسؤولين الأتراك تجنبوا إظهار حقيقة الحالة الاقتصادية المتردية في البلاد ، على أمل انفراجها قريباً ، كما التزمت الصحافة الرسمية الصمت حيال ذلك [٣٦٥] . إلى جانب ذلك فان الرأي العام التركي كان منشغلاً في التقارب التركي الروسي ، والذي أثمر أيضا عن وصول وفد من الخبراء الروس المتخصصين في التنمية الاقتصادية إلى تركيا برئاسة البروفسور (***اورلوف Orloff***) في آب ١٩٣٢م ، والذي أفاد المسؤولين الأتراك بتقديمه العديد من الدراسات ، والاستشارات الاقتصادية ضمن تقريره المقدم إلى مجلس الوزراء التركي [٣٦٦] .

---

[٣٦١] قفلجميلي ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

[٣٦٢] جواد ، المصدر السابق ، ص ص ٨٢-٨٤ .

[٣٦٣] جريدة الاوقات البغدادية ، العدد (٥٥٥٢) ، ٢ تموز ١٩٣٠م .

[٣٦٤] جواد ، المصدر السابق ، ص ص ٨٠-٨٢ .

[٣٦٥] مجلة الرابطة الشرقية ، " حالة الشرق اليوم " ، العدد (١) ، السنة الثالثة ، القاهرة ، ١٥ تشرين الاول ١٩٣٠م ، ص ٥ .

[٣٦٦] ونتيجة للتقارب التركي . الروسي ، حصلت تركيا على قرض صناعي مقداره (٨) ملايين دولار ، أي : ما يعادل (١٦) مليون ليرة تركية ، وافتتحت من اجل ذلك القرض وكالة روسية في تركيا تحت اسم (***توركستروخ Turkstroch***) لادارة عمليات وتبعات القرض ، ينظر :

كانت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية لرد تأثيرات وانعكاسات الأزمة الاقتصادية ، تبدو للوهلة الأولى وكأنها حققت نجاحات ملموسة ، من خلال زيادة حجم الصادرات على الواردات في التجارة الخارجية ، إلا أن هذه السياسة في الواقع كانت هروباً من الازمة وليس معالجتها ، وجاء التقوقع الاقتصادي بنتيجة عكسية على الحياة الاقتصادية لتركيا ، بدليل انخفاظ مستوى المعيشة ، وتدني القوة الشرائية للفرد التركي ، وارتفاع مستوى الأسعار ، بل وازدادت حدة الأزمة ، وتضاعفت الافلاسات المالية في الأسواق التجارية التركية ، وظهرت السلع والبضائع المغشوشة وحل الخداع والاحتيال والغش محل راس المال . ومما زاد في الأمر سوءاً انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي ، نتيجة لاجتياح الجراد للمزروعات في تلك الفترة ، بالإضافة للهجرة من الريف إلى المدينة وازدياد البطالة ، وتشريع قوانين التقشف ، فضلاً عن تدهور العملة التركية مما حدى بالحكومة إلى إصدار عملة جديدة وبمقدار (٣) ملايين ليرة تركية ، وذلك لتسديد العجز الحاصل جراء القروض ، وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية ، وفشل السياسة الاتاتية في السيطرة على الاقتصاد الوطني [٣٦٧] .

لقد كانت استجابة المسؤولين الأتراك للازمة الاقتصادية ، استجابة نفعية(***براغماطيقية***) مبنية في جزء منها على ملاحظات اتاتورك وتقديره للموقف الاقتصادي لتركيا ، من خلال جولاته في البلاد في عامي ١٩٣٠م و١٩٣١م ، حيث اطلع بشكل مباشر على الظروف القاسية التي كان يمر بها معظم أبناء الشعب التركي ، ويعيش تحت وطأتها ، مما اجبره على البحث عن وسائل أخرى لتحسين الوضع العام ، حتى وان أدى ذلك إلى تبني ستراتيجية جديدة للتنمية ، ثم تبنى تلك الستراتيجية تحت اسم (***الدولتية أو الاتاتية***) [٣٦٨] ، على الرغم من فشلها فيما بعد .

بعد استعراض الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على كل من الاقتصاد العراقي والتركي ، لابد من الإشارة إلى حجم التبادل التجاري بين البلدين في تلك الأزمة ، فقد تدهورت حركة المبادلات التجارية بشكل واضح منذ عام ١٩٢٩ م ، وفي عام ١٩٣٠ م لم يصدر العراق إلى تركيا سوى ما قيمته (٢٣١٧٩) روبية ، أي : ما يعادل (٢٧٣٨,٥) دينار ، شملت تصدير بعض الحيوانات [٣٦٩] ، وفي عام ١٩٣٢م أصبحت حركة التبادل التجاري بين البلدين غير

. الجميل ، العرب والأتراك ... ، ص ٢١٩ .

[٣٦٧] للمزيد من التفاصيل عن انعكاسات الأزمة الاقتصادية في تركيا ، ينظر :

. جواد ، المصدر السابق ، ص ٧٨ وما بعدها .

[٣٦٨] احمد ، صنع تركيا ... ، ص ٢٢١ .

[٣٦٩] د. ك. و (الداخلية) ، الديوان ، تقارير شهرية من متصرف لواء الموصل عام ١٩٢٩م و ١٩٣٠م و ، الملف 32050/9621 .

جديرة بالذكر ، فقد بلغ عدد القوائم التجارية بين البلدين (٧) قوائم فقط ، وبقيمة (١٠٠٠) دينار ، في حين كانت الموصل وحدها في العشرينات تصدر إلى تركيا من الأقمشة والخيول والحبوب والتمور بآلاف الدنانير ، ويعزى ذلك إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية ، وما تبعها من كساد تجاري عالمي ، والى القوانين الصارمة التي وضعتها الحكومة التركية ذاتها ، وعدم إبرام معاهدة تجارية بين البلدين [٣٧٠] ، فضلاً عن تبني تركيا منذ مطلع الثلاثينات الدولتية للسيطرة على الاقتصاد التركي .

وبالإمكان الاطلاع على طبيعة العلاقات التجارية بين العراق وتركيا خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية من الجدول الآتي (القيمة والنسبة المئوية بآلاف الدنانير العراقية) [٣٧١] :

البلدان	الاستيرادات				الصادرات			
	القيمة		النسبة المئوية		القيمة		النسبة المئوية	
	١٩٣٢-١٩٣٣	١٩٣٣-١٩٣٤	١٩٣٢-١٩٣٣	١٩٣٣-١٩٣٤	١٩٣٣-١٩٣٤	١٩٣٤-١٩٣٥	١٩٣٣-١٩٣٤	١٩٣٤-١٩٣٥
المملكة المتحدة	٢,١٧٩	٢,٠٢٧	٣٤,٩٢	٣٣,٦٤	٩٠١	١١,٦٥	٣١,٣٥	٢٧,٨
اليابان	٤٢٥	٧٠٦	٦,٨١	١١,٧٢	-	-	-	-
إيران	٤٤٨	٤٤١	٧,١٨	٨,٣٢	٢٠٨	٢٠٨	٧,٢٤	٦,١٤
الهند	٧٧٢	٥٣٦	١٢,٣٧	٨,٩٠	٢٩٢	٣١٦	١٠,١٦	٧,٣٤
الولايات المتحدة	٣٢٥	٤٣٥	٥,٢١	٧,٢٢	٣٦١	٣٣٧	١٢,٥٦	٧,٨٤
سوريا	١٥٧	٤٣	٢,٥٢	٢,٣٧	٢٦١	٤٢٠	٩,٠٨	٩,٧٧
مصر	٢٥	٩٧	٠,٤٠	١,٦١	٣٤	١١٢	١,١٨	٢,٦٠
(*) تركيا	٤٨	٤٥	٠,٧٧	٠,٧٥	٤٢	٣٦	٠,٩٧	٠,٨٤

ومن الأرقام المبنية في هذا الجدول ، يتضح ضآلة التبادل التجاري بين العراق وتركيا في السنوات الأخيرة للازمة الاقتصادية العالمية قياسا إلى البلدان الأخرى ، إذ أن التشابه بين اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط يفسر المستوى المتدني للتجارة بين العراق والأقطار والمجاورة بشكل عام ، وتركيا بشكل خاص .

---

[٣٧٠] تقرير غرفة تجارة الموصل لسنة ١٩٣٢م المنشور في جريدة البلاغ ، العدد ٢٣٩ ، ٢٢ ايار ١٩٣٣م .

[٣٧١] دنكور ، المصدر السابق ، ص ٩٩٨ وما بعدها .

ثالثاً : المعاهدة التجارية العراقية ـ التركية عام ١٩٣٢م .

وأبان الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٢م) جرت أحداث هامة في العراق ، فقد أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها عليه ، والموافقة على دخوله عصبة الأمم كعضواً في مجتمع الدول المستقلة التي تتمتع بكامل سيادتها ، ويقرن استقلال العراق عادة بدخوله عصبة الأمم في ٣٠

تشرين الأول ١٩٣٢م ، واكتسابه العضوية فيها ، واعتبر هذا الحدث وما ترتب عليه من إنهاء الانتداب رسمياً دليلا على تحرر العراق من السيطرة البريطانية المباشرة [٣٧٢] .

غدت العلاقات العراقية التركية اكثر وداً وتقارباً ، بعد زوال مشكلة الموصل عام ١٩٢٦م ، وكانت الرغبة لدى الجانبين واضحة ، فقد بادت تركيا ، كأول دولة تعترف المملكة العراقية رسمياً عام ١٩٢٧م ، إلى إقامة تمثيل دبلوماسي مشترك عام ١٩٢٩م ، وتم تعيين وزيرين مفوضين في كل من بغداد وانقرة ، فمثل العراق في هذا المنصب (***صبيح نشأت***) ، بينما مثل تركيا (***طاهر لطفي***) ، وجرت عدة اجتماعات ومباحثات بين الطرفين لعقد معاهدة تجارية ، وكانت رغبة تركيا في عقد اتفاقيتي الإقامة والترانسيت إلى جانب المعاهدة التجارية ، على أساس معاملة الأمم الأكثر حظوة [٣٧٣] ، كونها بلد قريب وجار للعراق .

وقبل البحث في المعاهدة التجارية بين البلدين ، لابد من الإشارة إلى دور النفط وأهميته في نشأت العلاقات العراقية التركية ما بين عامي ١٩٢١-١٩٣٢م ، فقد توضحت هذه العلاقة بمرحلتين متميزتين ، الأولى تمت منذ تأسيس المملكة العراقية وحتى عام ١٩٢٦م ، ولم يكن هناك اتصال مباشر بين الحكومتين ، إذ أن بريطانيا هي المسيرة للشؤون الداخلية والخارجية للعراق ، بينما اتخذت تركيا خلالها موقفاً عدائياً إزاء العراق بسبب مشكلة الموصل ، لا بل وصل إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق مكاسبها الإقليمية ، وبعد حسم هذه المشكلة من قبل عصبة الأمم وانهاء المشاكل الحدودية بين البلدين ، وتوقيع المعاهدة الثلاثية بين العراق وتركيا وبريطانيا في عام ١٩٢٦م [٣٧٤] ، تبدأ المرحلة الثانية ما بين عامي ١٩٢٦-١٩٣٢م ، واصبح الموقف التركي في هذه المرحلة يميل إلى الاعتدال ، ثم تطور فيما بعد إلى التمثيل الدبلوماسي وعقد الاتفاقيات ، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت تركيا تطمح إلى الحصول على منافع اقتصادية ، بعد تنامي أهمية النفط في العراق ، وان تكون لها حصة من نفط الموصل بالذات ، ولم تستقر العلاقات بين البدين على أسس الصداقة وحسن الجوار ، إلا بعد تسلم تركيا مورداً مالياً من نفط العراق مقداره (١٠%) ابتداءً من العام ١٩٣١م [٣٧٥] .

---

[٣٧٢] وميض جمال عمر نظمي واخرون ، التطور السياسي المعاصر في العراق (بغداد : ١٩٨٥م) ص ١٨١ .

[٣٧٣] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧-٢٨ .

[٣٧٤] رياض نجيب الريس ، " الأتراك قادمون ٢٠٠٠ـ ارمن اكراد عرب : الاستدارة نحو الشرق " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٣٥) ، السنة السابعة ، ٢٣ تموز ١٩٨٣م ، ص ٢٩ .

[٣٧٥] للمزيد من التفاصيل عن دور النفط في العلاقات العراقية التركية ، ينظر :

. خليل والدوري . المصدر السابق ، ص ١ وما بعدها .

كما سبق عقد المعاهدة التجارية ، خطوات ومبادرات عديدة من قبل الجانبين العراقي والتركي ، وأشارت الصحف والمجلات في كلا البلدين إلى ذلك ، ولأهمية الموصل بين العراق وتركيا ، باعتبارها الطريق الوحيد للتجارة بينهما ، قررت تركيا تأسيس وكالة قنصلية لها في الموصل لتسهيل الإجراءات التجارية بين البلدين [٣٧٦] .

وأعلن العراق رسمياً أن جلاله الملك فيصل الأول سيزور تركيا زيارة خاصة في أواخر أيلول من عام ١٩٣٠م ، ولما علمت الحكومة التركية عزم ملك العراق على القيام بزيارة خاصة لها ، أبدت اغتباطها ، واقترحت أن تكون هذه الزيارة رسمية ، فوجه الرئيس التركي دعوة رسمية لجلالة ملك العراق [٣٧٧] ، وقد أمر مصطفى كمال الحكومة التركية أن تعد جناحاً خاصةً لجلالة ملك العراق في (***قصر دولمة باغجة***) ، ووصل في تلك الفترة سفير العراق الجديد لدى تركيا (***ناجي شوكت***) ، وصرح للصحافة التركية بأن الحكومة العراقية عاملة يداً واحدة مع الحكومة التركية في سبيل تطهير الحدود من أعمال الشقاوات واستتباب الأمن ، وأضاف إلى ذلك انه سيقابل مصطفى كمال اتاتورك لدى وصول أوراق اعتماده [٣٧٨] .

وأفادت الأنباء الواردة من تركيا ، أن الحكومة التركية عقدت اتفاقاً مع إحدى الشركات البريطانية حول فتح طريق بري للسيارات بين العراق وتركيا ، ليتسنى للمسافرين القادمين من أوربا الوصول إلى العراق مباشرةً ، دون المرور بسوريا و لبنان ، مما سيؤدي إلى انتعاش الحركة التجارية بين العراق وتركيا [٣٧٩] ، وقد أشارت الصحف المحلية إلى تقدم المفاوضات بين البلدين لعقد معاهدة تجارية بينهما في اقرب فرصة ممكنة [٣٨٠] .

وصرح المندوب السامي البريطاني (***هنري دوبس Henry Dobs***) في لندن عن التقارب العراقي التركي قائلاً : ((***إن العلاقات بين البلدين على احسن ما يرام وربما يتأتى ذلك من وضعية الحدود السورية ، ومن إعجاب الحكومات العربية برئيس الجمهورية الكمالية ، ومن النظام الحقيقي الذي تظهر دلائله في العراق ، الأمر الذي حمل الأتراك على التقرب إلى العراقيين ،وتأسيس علاقات ودية بين البلدين***)) [٣٨١] .

---

[٣٧٦] جريدة الموصل ، العدد (١٧٤٦) ، ١٩ ايلول ١٩٣٠ م .

[٣٧٧] ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤م ، ط٢ (بيروت : ١٩٧٥م) ص ٩٣ .

[٣٧٨] جريدة الموصل ، العدد (١٧٤٦) ، ١٩ ايلول ١٩٣٠ م .

[٣٧٩] جريدة الموصل ، العدد (١٧٥٠) ، ٣ تشرين الاول ١٩٣٠ م .

[٣٨٠] جريدة الموصل ، العدد (١٧٥٣) ، ١٣ تشرين الاول ١٩٣٠ م .

[٣٨١] جريدة الموصل ، العدد (١٥٧٠) ، ٣ نيسان ١٩٢٩ م .

كما أشارت مجلة الشرق الأدنى في مقال لها إلى عودة علاقات الصداقة والولاء بين العراق وتركيا ، بعد أن حسمت معضلة الحدود مما ستعود بأفضل الفوائد والمنافع على البلدين ، لا سيما بعد إيصال مشروع خط بغداد . الموصل الحديدي بخط نصيبين وبدء المفاوضات التمهيدية ، لتعوض خسارة العراق الفادحة بانتقال التجارة الإيرانية تدريجيا عن طريق خانقين . قصر شيرين إلى طريق بوشهر . المحمرة ، اثر شروع إيران بإنشاء السكة الحديدية الكبرى لربط موانئ الخليج العربي بموانئ بحر قزوين ، وافادت المجلة إلى أن ما يفقده التاجر العراقي في همدان وكرمنشاه واصفهان وسلطان اباد سيجد أضعافه في ديار بكر ووان وتبليس وحكاري [٣٨٢] .

وكانت غرفة تجارة الموصل قد أشارت هي الأخرى في تقريرها لسنة ١٩٣٢م ، عن الأزمة الاقتصادية في المدن العراقية ، وأنها لم تزل ضاربة اطنابها ، لعدم ظهور أي بادرة تحسن في الأحوال الاقتصادية العالمية طيلة عام ١٩٣٢م ، وقد ازدادت استحكاماً في الأسواق المحلية إلى درجة لم يعد في المقدور تحملها وخصوصاً في الموصل ، لأسباب سبق التنويه عنها في بقاء الموصل في عزلتها عن الأوساط التجارية ، وعدم ربطها بالبلدان المجاورة ومنها تركيا [٣٨٣] .

وأشار تقرير آخر لغرفة تجارة الموصل لسنة ١٩٣٢م أيضا ،حول نشاط تجارة الموصل مع تركيا في السابق ، وانه أهم ما يعول علية سكان هذه المدينة ، وقد أخذت هذه التجارة تتناقص عاماً بعد آخر إلى أن أصبحت غير جديرة بالذكر ، ولم يعد يصدر إلى تركيا سوى الأقمشة القطنية والخيل ، وقد انقطع أيضا تصدير الأخيرة إليها في منتصف عام ١٩٣٢م ، وذلك لمنع الحكومة التركية استيرادها ، ويشير التقرير أيضا إلى عدم إبرام المعاهدة التجارية الكمركية بين العراق وتركيا ، فضلاً عن القيود والقوانين الصارمة التي وضعتها الحكومة التركية في وجه الصادرات العراقية ، لذا فان إبرام المعاهدات التجارية الكمركية مع البلدان المجاورة أصبح ضرورة لا يمكن بدونها إنعاش التجارة العراقية بشكل عام ، وتجارة الموصل مع تركيا بشكل خاص [٣٨٤] .

بدأت العلاقات السياسية بين العراق وتركيا تسير سيراً إيجابيا ، بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية العراقي نوري السعيد إلى أنقرة في أيلول ١٩٣٠م ، وجرت مباحثات ثنائية مع رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو ووزير الخارجية التركي توفيق رشدي آراس [٣٨٥] ، تناولت عدداً من القضايا منها :

---

[٣٨٢] مجلة الشرق الادنى ، المصدر السابق ، العدد(١٤) ، ص ١٤ .

[٣٨٣] جريدة البلاغ ، العدد (٢٣٨) ، ٩ أيار ١٩٣٣م .

[٣٨٤] جريدة البلاغ ، العدد (٢٣٩) ، ١٢ أيار ١٩٣٣م .

[٣٨٥] المعماري ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

١. قضية الأمن على الحدود العراقية التركية ، وحركات التمرد والمشاكل القائمة في منطقة (بارزان) العراقية .
٢. تحركات القوات العراقية المزمع إجراؤها خلال موسم الربيع على الحدود المشتركة بين البلدين .
٣. الاتفاقية الضمنية بين العراق وتركيا وبريطانيا حول استثمار النفط العراقي ، بالاتفاق مع شركة نفط العراق البريطانية .
٤. العاهدة الاقتصادية (التجارية) العراقية التركية المزمع عقدها .
٥. الاتفاقية العدلية التي عقدتها الحكومتان العراقية والتركية [٣٨٦] .

أثمرت زيارة الوفد العراقي إلى أنقرة في تطور العلاقات الثنائية بين البلدين ، وتركت أثرا كبيراً في نفوس المسؤولين الأتراك ، الذين عبروا عن ارتياحهم لتطوير العلاقات ، وإشادتهم بالعراق وممثليه الدبلوماسيين في تركيا . ففي المؤتمر الثالث لحزب الشعب الجمهوري في ١٠ أيار ١٩٣١م ، أشار مصطفى كمال في خطابه حول الصلات القائمة بين العراق وتركيا بقوله : ((***إن علاقات تركيا مع العراق جارية بإخلاص ، وهي تستند إلى رغبتها في السلم والتعاون***)) وكرر ذلك في خطابه أمام المجلس الوطني التركي في تشرين الثاني ١٩٣١م قائلاً : ((***إن الحكومة التركية لا تزال تبذل قصارى جهدها في تدعيم العلائق بين العراق تركيا***)) [٣٨٧] .

وبناءً على الدعوة الرسمية من الرئيس التركي ، وصل الملك فيصل الأول إلى تركيا في ٦ تموز ١٩٣١[٣٨٨] ، ورافقه في هذه الزيارة كل من رستم حيدر (***وزير المالية ووكيل رئيس الوزراء***) ، والمرافق تحسين قدري ، وعدد من أفراد حاشيته الملكيه . أقلت الوفد العراقي طائرة خاصة ، رافقها إلى حلب أربع طائرات من سلاح الجو العراقي ، حيث استقبله هناك وفد تركي رفيع المستوى رافقه بالقطار إلى أنقرة ، فاستقبل استقبالاً منقطع النظير ، وكان على راس المستقبلين الرئيس التركي ، وبعد ثلاثة أيام من الاحتفالات ومظاهر التكريم ، جرت مباحثات رسمية بين الجانبين حول العلاقات الاقتصادية [٣٨٩] ، وشروط الإقامة بين البلدين ، والملحق

---

[٣٨٦] صبحي ناظم توفيق ، تركيا التحالفات السياسية . ميثاق سعد اباد . معاهدة الصداقة السوفيتية ، في وثائق الممثليات العراقية في استانبول وانقرة ١٩٣٠-١٩٥٣م ، ط١ ، وثيقة رقم (١) (بغداد : ٢٠٠٢) ص ٤١ وما بعدها .

[٣٨٧] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨-٢٩ .

[388] *TURK – ARAP , Op Cit. P 143* .

[٣٨٩] يعقوب الخوري ، دليل المملكة العراقية " تاريخي . اداري . تجاري . صناعي . زراعي . مصور " (بغداد : ١٩٣٥م) ص ١٧ .

رقم (٥) يوضح تجنس عدداً من الأتراك الجنسية العراقية ، ومنحهم الرواتب التقاعدية حسب قانون التقاعد العراقي المعدل رقم (٥١) لعام ١٩٢٩م [٣٩٠] .

وفي أحد الولائم الفخمة خاطب اتاتورك ضيفه قائلاً : ((***إننا نشعر بعواطف الود والولاء لأصدقائنا وجيراننا العراقيين ، ولا نشك أن زيارتكم هذه تزيد العلاقات والروابط قوة ومتانة ، وان الجمهورية التركية التي تحصر مساعيها من اجل السلام بينها وبين جيرانها ، لتتمنى للعراق السائر في طريق الرقي والازدهار كل السعادة والرفاهية ، إذ أن ما بين تركيا والعراق من روابط وعوامل جغرافية واقتصادية ، ومصالح مشتركة ما يقرب الأمتين ، ويوطد بينهما أسس الصداقة والولاء***)) . ورد الملك فيصل الأول بخطاب جاء فيه : ((***نحن مشتركون في وجوب توثيق هذه الروابط التي تفضلتم دولتكم بالتنويه عنها ، ومتى ذكرت هذه الحقيقة أكون أعربت عن شعور أمتي ، وقبل أن اختم كلامي أرى من الواجب أن افصح عن سروري لاخراج زيارتي هذه من حيز التصور إلى حيز العمل***)) [٣٩١] .

وصدر في نهاية الزيارة في كل من بغداد وأنقرة بلاغ مشترك في ١٣ تموز عام ١٩٣١م ، تضمن اتفاق الجانبين على الشروع في مفاوضات ثنائية لعقد اتفاقية تجارية ، ومعاهدات حسن الجوار ، وتامين حفظ الأمن والنظام على الحدود ، وأكد الجانبان على وجوب التمسك بمبدأ عدم إفساح المجال لأية محاولة ترمي إلى الإخلال بأمن البلدين [٣٩٢] .

وقبل بدء المفاوضات حول عقد الاتفاقيات بين البلدين ، وتأكيداً لحسن النية ، أسرعت وزارة المالية العراقية بتحويل مبلغ قدره (٤٠) ألف جنيه إسترليني في ١٦ تموز ١٩٣١م إلى البنك العثماني لامر الوكالة التركية في أنقرة ، عن حصة تركيا من الدفعة الأولى من المبلغ الذي تسلمه العراق من شركة نفط العراق عام ١٩٣١م [٣٩٣] .

وتوجت الجهود الدبلوماسية للبلدين فيما بعد ، في زيارة وزير الخارجية العراقي نوري السعيد لانقرة مطلع عام ١٩٣٢م،وتم خلالها توقيع معاهدتي الإقامة وتسليم المجرمين في٩كانون

---

[٣٩٠] الحكومة العراقية (وزارة العدلية) مجموعة القوانين والانظمة الصادرة خلال سنة ١٩٢٩م (بغداد : ١٩٢٩م) ص ٢٥٧ .

[391] *TURK – ARAP , Op Cit. P 144 .*

[٣٩٢] الحسني ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .

[٣٩٣] خليل والدوري ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

الثاني١٩٣٢م[٣٩٤]، والمعاهدة التجارية في١٠كانون الثاني من العام نفسه[٣٩٥]،وتم التصديق عليها في العراق وفق القانون رقم(١٦)لعام١٩٣٢م[٣٩٦] ، [ينظر الملحق رقم (٦)] .

أكد الجانبان العراقي والتركي على مسالة الأمن الحدودي ، لما له من أهمية مشتركة ، اثر تزايد نشاط المتمردين لسنوات عديدة ، والمتنقلة بين الحدود الجغرافية المتشابكة بين البلدين [٣٩٧] ، وقد أكدت الوثائق العراقية إلى جدية الإجراءات الأمنية المشتركة من قبل الشرطة العراقية والجندرمة التركية ، ضد قطاع الطرق من (***الكويانيين***) على الحدود العراقية التركية [٣٩٨] .

يعد الاتفاق التجاري الأكثر أهمية من المعاهدة ، في توجيه العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، فقد اتفق الوفدان العراقي والتركي على أن يمنح الطرفان إحداهما للآخر معاملة الدولة الأفضل في ممارسة النشاط التجاري ، لا سيما رسوم الصادرات والواردات الترانسيت والخزن ، حيث تقرر عدم استيفاء العراق أي رسوم على المنتجات التركية تخالف الرسوم المفروضة على باقي الدول الأجنبية ، فضلاً عن عدم استيفاء الطرفين أي رسوم على الصادرات تختلف عن السلع والبضائع المصدرة إلى الدول الأجنبية [٣٩٩] . وإزاء ذلك أجرى العراق تخفيضات كمركية على الصادرات التركية الواردة إليه من العفص والأخشاب (الاحطاب) ، والاغنام والماعز مقابل الامتيازات التي تعهدت تركيا بتطبيقها على صادرات التمور العراقية [٤٠٠] ، إذ أن الحكومة التركية كانت تعدها من الكماليات ، وان التمور بأسعارها الزهيدة تؤثر على تجارة الزبيب والتين التركي ، فوضعت الحكومة التركية عليه رسماً مقداره (٢٤) ليرة تركية عن كل مائة كيلو غرام من التمر أي : ما يعادل (٤٠) فلساً للكيلو غرام الواحد [٤٠١] . أما الحكومة العراقية فقد التزمت

---

(394) *YASAR CANATAN , TURK – IRAK MUNASEBETLERI (1926-1958) (ANKARA : 1996) Pp. 36-45 .*

(395) *Ibid , pp. 46-48 .*

(٣٩٦) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (١١١٤) ، ٤ نيسان ١٩٣٢م .

(٣٩٧) السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٣٩٨) د. ك. و (البلاط الملكي) ، وزارة الطيران ، ١٨٣/٢٣ ، وثائق لندن ، ملفة رقم (٥٤) شمال ووسط كردستان ، وثيقة محفوظة في ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، اضبارة (١١) أ " الاكراد في تركيا " .

(٣٩٩) جريدة فتى العراق ، العدد (٢١) ، ١٢ أيار ١٩٣٤م .

(٤٠٠) ناظم الزهاوي ، " تطور تجارة العراق الخارجية " ، مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الثاني ، آذار ١٩٥٤م ، ص ٩ .

(٤٠١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، " تصدير التمور العراقية إلى تركيا " ، العدد(١) ، السنة الثانية ، كانون الثاني ، ١٩٣٩م ، ص ٥٣ .

بوضع رسوم محددة مقدارها (١١%) على الصادرات التركية الآنفة الذكر ، وذلك لحاجة العراق لها [٤٠٢] .

ومن اوجه التقارب التجاري بين العراق وتركيا بعد عقد معاهدة عام ١٩٣٢م ، أن بادرت الحكومة العرقية بتقديم تسهيلات واسعة للتجارة التركية عبر موانئ البصرة ، وقامت الحكومة التركية بالمثل فقدمت موانئها المطلة البحر المتوسط والبحر الأسود ذات التسهيلات للتجارة العراقية [٤٠٣] .

ويمكن القول أن حل مشكلة الموصل وقضايا الحدود المشتركة ، قد دفعت العلاقات العراقية التركية نحو آفاق جديدة ، فقد شعر المسؤولون في كلا البلدين بضرورة تناسي الماضي ، وفتح صفحات جديدة من الصداقة والتعاون ، بما يعزز مصالح البلدين على الصعيدين السياسي والاقتصادي [٤٠٤] .

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل التبادل التجاري محدوداً بين العراق وتركيا ، لا بل أخذت تجارة الصادرات والواردات بين البلدين تتناقص سنوياً ، وتغلب عليها حالات الفتور والجمود [٤٠٥] ، ويمكن إجمال أسباب ذلك إلى سيطرة وأحكام الحكومة التركية على التجارة الخارجية ، وحرصها على حماية إنتاجها الوطني ، للتشابه الكبير في فروع الإنتاج الزراعي والحيواني مع العراق ، وصعوبة المواصلات ، وعدم وجود خطوط للسكك الحديدية حتى مطلع عام ١٩٣٨م ، حيث تم ربط الموصل بسوريا وتركيا بخط قطار طوروس ، فضلاً عن وضع العراقيل أمام التجار والمسافرين العراقيين لدخول تركيا ، إلى جانب اختلاف الأوضاع الحدودية والأمنية ، لوجود قطاع الطرق ، الأمر الذي كان يهدد أمن وسلامة التجار وأموالهم [٤٠٦] .

يتضح مما تقدم أن العلاقات التجارية بين العراق وتركيا لم تتعدى مرحلة التطبيق والعمل سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي ، على الرغم من أن العراق كان اكثر جدية في ذلك ، إذ

---

[٤٠٢] جريدة البلاغ ، العدد (١٦٣) ، ٢٢آذار ١٩٣٢م .

[٤٠٣] جريدة فتى العراق ، العدد (١١٩) ، ٢٦ نيسان ١٩٣٥م .

[٤٠٤] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠-٣١ .

[٤٠٥] لاحظ البحث من خلال جرد عدد من الصحف والجداول والتقارير لغرف التجارة العراقية للفترة من ١٩٢٦-١٩٣٢م ، فتور وجمود حركة الصادرات والواردات بين الموصل والمدن التركية ، وقد تعودت بعض الصحف والتقارير في نشراتها الشهرية ، أو الاسبوعية كتابة العبارة التالية حول التبادل التجاري بين العراق وتركيا ((***لم تزل حركة الصادرات والواردات في غاية الجمود مع تركيا***)) .

[٤٠٦] النحاس ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

بقيت الكثير من المقترحات والتوصيات والاتفاقيات حبراً على ورق ، ويشير الدكتور زهير النحاس إلى محدودية التبادل التجاري بين العراق وتركيا ، وكأن تركيا فقط هي التي تضع العراقيل في وجه التجار العراقيين ، بل أن العراقيل موجودة في الطبيعة الجغرافية والتباين الطبقي والاجتماعي ، فضلاً عن التنوع القومي والطائفي للبلدين .

المبحث الثالث : بوادر النهوض الاقتصادي وانعكاسه على العلاقات التجارية العراقية التركية (١٩٣٢-١٩٣٩م)

كان للتطورات السياسية والاقتصادية التي واكبت العالم ما بين الحربين العالميتين ١٩١٨-١٩٣٩م ، قد دعمت انتهاج بعض من دول العالم الثالث ، ومنها العراق وتركيا سياسات منفصلة وبأطر مختلفة ، فقد كانت جهود اتاتورك في علمانية وتحديث تركيا ، تعني إنها أدارت ظهرها لجيرانها العرب والمسلمين ، فلم يكن هناك الحافز السياسي لقيام روابط اقتصادية وثيقة ، ومع صدور الحماية الكمركية عام ١٩٢٩م ، وبدء الخطط الخمسية للتنمية عام ١٩٣٤م ، اصبحت السياسة التركية تتسم بطابع اكثر استقلالية ، بينما كانت البلدان العربية بشكل عام ، والعراق بشكل خاص ، تسير ضمن توجهات الدول الغربية التي تتحكم باقتصاديات العالم العربي ، ولم يكن من مصلحتها تنمية الترابط الاقتصادي بين البلدان العربية وغيرها من دول العالم الثالث [٤٠٧] ، مما انعكس سلباً على العلاقات العراقية التركية وفي مختلف المحاور .

وعلى الرغم ن عقد المعاهدة التجارية بين العراق وتركيا في ١٠ كانون الأول ١٩٣٢م ، إلا أن شروط المعاهدة لم تنفذ بالشكل الصحيح ، فقد جاء عقد المعاهدة في شطرين ، أعلن أحدهما في ٢٠ شباط ١٩٣٢م ، وابرم في ٨ أيار ١٩٣٤م [٤٠٨] ، وبقي الأخر سرياً مكوناً من كتب رسمية متبادلة بين الحكومة العراقية والتركية ، وقد نص على تعهد الحكومة العراقية بخفض رسوم الاستيراد بمقدار الثلث ، عن ما يرد من تركيا من العفص والاخشاب والأغنام والماعز ، بينما تعهدت الحكومة التركية بخفض رسوم الاستيراد بمقدار الثلث أيضا عن ما يرد من التمور العراقية ، فضلاً عن تعهدها بتعيين حصة استيراد مقدارها (١٧) ألف دينار لتمور موسم عام ١٩٣٢م ، وكان من المتوقع أن يؤدي الاتفاق بشطريه إلى خفض معدل الزيادة النسبي الذي تخضع له الحاصلات العراقية في تركيا من (٨) إلى (٥) ، والى عدم تعرض الحاصلات المذكور آنفا لوطأة نظام الحصص التركي [٤٠٩] ، بصورة اشد مما تتعرض له حاصلات الدول الأخرى ،والى انتعاش التمور العراقية من جراء تخفيض الرسوم عنها ، وزيادة قيمة المستورد منها خلال عام ١٩٣٢م ، ومما يلاحظ أيضا ، أن مبدأ أولى بالرعاية المنصوص عليه بالشطر المعلن من الاتفاق ، لم يكن كافياً لأحداث تغييرات عملية على معاملة السلع العراقية في تركيا ،

---

[٤٠٧] هيل ، المصدر السابق ، ص ص ٧٠-٧١ .

[٤٠٨] جريدة فتى العراق ، العدد (٢١) ، ١٢ أيار ١٩٣٤م .

[٤٠٩] عمل الأتراك بنظام الحصص ، وهو نظام دابت تركيا بموجبه ان لا تستورد اكثر مما يستورد منها ، ابتداءً من العام ١٩٣١م ، لمعادلة التجارة الخارجية ، والحفاظ على ميزان المدفوعات بشكل متوازن والتوسع في مجال الصناعة ، ومعادلة المعدات التي تحتاجها الصناعة بما تنتجه البلاد من الغلات الزراعية والمواد الخام ، ينظر : جريدة الاخاء الوطني ، ٧ تشرين الثاني ١٩٣٤م .

ولاسيما فيما يتعلق برسوم الاستيراد (*الفاحشة*) المفروضة على استيراد التمور ، فضلاً عن التشدد في تطبيق نظام الحصص في تركيا بعد عام ١٩٣١م [٤١٠] .

أخلَّ كلا البلدين في تنفيذ الشطر السري من الاتفاق ، وخاصة في تخفيض رسوم الاستيراد ، فقد خفضت الحكومة العراقية رسوم العفص والأخشاب والماعز بموجب القانون رقم (١٩) لعام ١٩٣٢م [٤١١] ، والقانون رقم (٦٤) لعام ١٩٣٢م [٤١٢] ، ثم أقرت الرسوم المخفضة على هذه السلع في التعريفة الكمركية الجديدة بالقانون رقم (١١) لعام ١٩٣٣م[٤١٣] . غير أن هذا التخفيض قد ورد بشكل عام ، وسرى على ما يستورد من السلع المذكورة من تركيا وغيرها ، فتذرعت الحكومة التركية به ، وامتنعت عن تنفيذ التزاماتها تجاه العراق بتخفيض الرسوم على التمور وزيادة حصة استيراداتها ، وهكذا خاب الاتفاق في تحقيق أغراضه الإيجابية ، وخسر العراق جراء ذلك جزءاً من تحصيل رسوم الاستيراد دون مقابل [٤١٤] .

والواقع إن سيطرة الحكومة التركية الشديدة على التجارة الخارجية ، وحرصها البالغ على حماية إنتاجها القومي وتوسيعه ، والتشابه الكبير في فروع الإنتاج الزراعي والحيواني بين العراق وتركيا ، فضلاً عن صعوبة المواصلات بين البلدين ، وتوجهات تركيا نحو الغرب ، كلها كانت عقبات متداخلة أمام الحركة التجارية بين البلدين ، وتوقف تذليل معظمها على مشيئة البلد الآخر ، وللدلالة على ذلك ، يمكن متابعة استيرادات وصادرات العراق مع الجارة تركيا خلال الفترة (١٩٣٠-١٩٣٧م) [٤١٥] ، وبحساب آلاف الدنانير العراقية :

العام	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
الاستيرادات	٦٨	٦٠	٤٨	٤٥	٤٩	٣١	٢٩	٣١
الصادرات	٣٨	١٥	١١	٤٢	٣٥	٨	٩	٤

كان التبادل التجاري بين العراق وتركيا مقتصراً على سلع وبضائع محدودة تتراوح بين المنتجات الزراعية والحيوانية ، وبعض البضائع الأوربية المنتقلة بالترانسيت بين البلدين ، علماً أن أهم ما يستورده العراق من تركيا يشمل : الأغنام ، الماعز ، الأخشاب (الاحطاب) ، العفص ، والفواكه

---

[٤١٠] جميل ، المصدر السابق ، ص ص ٣١٥-٣١٦ .

[٤١١] جريدة الوقائع العراقية ، العدد (١١٠٤) ، ٢١ مارت ١٩٣٢ م .

[٤١٢] مجموعة القوانين والانظمة العراقية الصادرة لسنة ١٩٣٢م ، ص ٣٦٢ .

[٤١٣] جريدة الوقائع العراقية ، العدد (١٢٤٥) ، ٢٩ نيسان ١٩٣٣م .

[٤١٤] جميل ، المصدر السابق ، ص ٣١٦.

[٤١٥] المصدر نفسه ، ص ٣١٧ . ويلاحظ التفاوت الكبير في استيرادات العراق من تركيا قياساً إلى صادراته ، مما يعلل سلبية التبادل التجاري مع تركيا في تلك الفترة .

المجففة ، بينما شملت أهم صادرات العراق إلى تركيا على : حيوانات النقل [٤١٦] ، والسلع الأجنبية وأهمها الأقمشة القطنية [٤١٧] ، فضلا عن التمور التي تدهورت صادراتها إلى تركيا في الثلاثينات تدهوراً كبيراً قياسا لما كانت عليه في العشرينات [٤١٨] ، كما يوضح الجدول الآتي :

العام	١٩٢٧/١٩٢٦	١٩٢٨/١٩٢٧	١٩٢٩/١٩٢٨
الكمية (بالطن)	٨٧١	١٩٢٠	٦٨٦
القيمة (بالدينار)	١١٦٥٠	١٧٦٢٠	٦١٨٧

العام	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
الكمية (بالكيلو)	٥٠٠	١٢٠	٣٣٩٠
القيمة (بالدينار)	٦٠٠٠	١٠٠٠	٢٤٠٠٠

إن الجفاء في العلاقات التجارية بين العراق وتركيا في الثلاثينات ، يعود إلى تطبيق كلا البلدين للبرامج والخطط الاقتصادية ، فضلاً عن الأحداث والتطورات في المنطقة ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الاطلاع على الخطط والبرامج الاقتصادية لكلا البلدين أبان الثلاثينات .

أولا : الأوضاع الاقتصادية في العراق (١٩٣٢-١٩٣٩م)

مع ظهور بوادر انتهاء الأزمة الاقتصادية العالمية في العالم الغربي عام ١٩٣٢م ، ولا سيما في بريطانيا ، بدأ الانتعاش الاقتصادي يعود إلى العراق ، الأمر الذي يعكس مدى ارتباط العراق بعجلة الاقتصاد البريطاني ، فمنذ ربيع عام ١٩٣٢م ، اخذ بعض التحسن يطرأ على أسعار

[٤١٦] اشترت تركيا (١٦) راساً من الخيل ، اثر وصول مدير تحسين جنس الحيوانات من تركيا صلاح الدين بك ، ويرافقه نور الدين بك إلى العراق لشراء الخيول العربية الاصيلة ، ينظر :
. جريدة البلاغ ، العدد (٣١٠) ، ٦ شباط ١٩٣٤م .

[٤١٧] جميل ، المصدر السابق ، ص ٣١٧ .

[٤١٨] مجلة غرفة تجارة بغداد ، " تصدير التمور العراقية إلى تركيا " ، العدد (١) ، السنة الثانية ، بغداد ، كانون الثاني ١٩٣٩م ، ص ص ٥٢-٥٣ .

المنتوجات الزراعية والحيوانية ، وعلى حركة تصديرها إلى الأسواق الخارجية [٤١٩] ، فاستعادت التجارة الخارجية العراقية مكانتها بعد زوال الأزمة الاقتصادية العالمية ، وشهدت انتعاشاً جديداً بدأ بعام ١٩٣٣م [٤٢٠] .

وكان العراق قد شهد عام ١٩٣٢ م نقلة كبيرة في تأريخه السياسي ، تمثل بزوال الانتداب البريطاني ودخوله مرحلة الاستقلال ، بعد قبوله كدولة مستقلة لها كيانها السياسي في عصبة الأمم ، وإزاء ذلك تحسن الوضع الاقتصادي والمالي للعراق ، مما كان له الأثر الإيجابي في تحسن تجارته الخارجية [٤٢١] .

أخذت الأوضاع الاقتصادية بالتحسن تدريجياً مطلع عام ١٩٣٣م ، وازدادت تجارة الاستيراد العراقية ، إثر إزدياد استيرادت شركات النفط الأجنبية للمعدات والآلات ، وتنامي نفقاتها ، فادى ذلك إلى تزايد دخل الدولة العراقية ، وتسربت هذه إلى دخل الفرد العراقي عن طريق التوسع في نفقات المصالح الحكومية ، والمشاريع العامة ، حتى أصبحت إيرادات شركات النفط من أهم ما استجد في تاريخ العراق الحديث [٤٢٢] . أما تجارة التصدير العراقية فهي الأخرى ازدهرت ، اثر تزايد دخل الفرد العراقي ، وميزانية الدولة ، وازدياد الطلب على المواد الأولية والغذائية والحيوانية والكمالية ، وفي السياق نفسه شهدت تجارة الترانسيت العراقية تحسناً كبيراً .

ومما يلاحظ في هذا التطور أن التحسن في الوضع الاقتصادي للعراق أبان الثلاثينات ، لم يكن نتيجة التطور في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة كماً ونوعاً ، حيث لم يصل إلى المستوى الاقتصادي الذي قطعته الدول الأخرى [٤٢٣] ، إذ بقي العراق مقيداً بسياسة الباب المفتوح مع دول عصبة الأمم ، التي ألزمت العراق حيالها بالمادة الحادية عشر من تصريح عام ١٩٣٢م ، والتي تنص على : ((***أن يمنح أعضاء العصبة أولى الدول بالرعاية بشرط التبادل لمدة عشرة أعوام من تاريخ دخوله العصبة***)) [٤٢٤] .

---

[٤١٩] احمد ، صفحات من ...، ص١١٥ .

[٤٢٠] الجليلي ، محاضرات في ... ، ص ٣١ .

[٤٢١] جميل ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

[٤٢٢] السامرائي ، مقدمة في ... ، ص ص ١٤٠-١٤١.

[٤٢٣] الدليمي ، المصدر السابق ، ص ١٩

[٤٢٤] الخلف ، المصدر السابق ، ص ٣٦٧ ؛ جميل ، المصدر السابق ، ص ٣٠٨ .

حاول الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣م) جاهداً في بناء دولة عراقية مستقرة خالية من المشاكل والاضطرابات ، ومعززاً أوضاعها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، لتكون موازية قدر المستطاع لجارتيها تركيا وإيران ، إلا أن هذه الرغبة الوطنية اصطدمت بالمصالح الأجنبية ، لا سيما البريطانية منها ، والتي حجمت دور العراق وإبقاءه متخلفاً وضعيفاً في كافة المجالات ، وجاءت وفاة الملك المفاجئة في عام ١٩٣٣م ، لتزيد وضع العراق سوءً وتعقيداً [٤٢٥] .

وشهد العراق في تلك الحقبة تتويج الاميرغازي ملكاً على العراق (١٩٣٣-١٩٣٩م) ، وخلال حكمه شهد العراق اضطرابات وانتفاضات عشائرية ،وانقلابات عسكرية متعددة ، أدت إلى دخول الجيش معترك السياسة ، وفرض سيطرته على الحياة السياسية في العراق ، وكان الملك غازي شاباً يافعاً وقليل الخبرة ، فترك إدارة شؤون البلاد إلى مجلس الوزراء ، ورجال النخبة الحاكمة ، الذين كانوا يتنافسون على السلطة وإرضاء بريطانيا يحاولون [٤٢٦] ، فانعكست هذه الأوضاع على الاقتصاد العراقي، الأمر الذي أدى إلى عدم ثبات التخطيط الاقتصادي في الثلاثينات [٤٢٧] .

لقد كان الوضع الاقتصادي والمالي للعراق متدهوراً عقب انتهاء الوصاية البريطانية ، فأدى ذلك إلى توالي العجز في الميزان التجاري ، وتضاؤل موارد تجارة الترانسيت ، فضلاً عن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ، وتداعياتها على تجارة التصدير العراقية ، يضاف إلى ذلك زخم سداد الديون العامة [٤٢٨] على خزينة الدولة العراقية [٤٢٩] ، إلا أن اكتشاف النفط في العراق عام ١٩٢٧م وبكميات تجارية ، يُعَّد نقطة البداية في الاقتصاد العراقي نحو التقدم والنمو ، على الرغم من أن العراق لم يبدأ الإنتاج إلا في عام ١٩٣٤م ، وكان هناك خطان من خطوط أنابيب النفط بوشر العمل بهما لتصل إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ، وقد تطلب ذلك توظيف أموالا كبيرة قدرت بملايين الدولارات ، وبلغت الطاقة السنوية لكل منهما نحو (٢,٢) مليون طن [٤٣٠] ، وبذلك إزدادت عائدات الحكومة العراقية من الشركات الأجنبية ، وبفضل ذلك تمكنت

---

[٤٢٥] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ٣٢.

[٤٢٦] صالح احمد العلي واخرون ، العراق في التأريخ (بغداد : ١٩٨٣م) ص ص ٦٨٢-٦٨٣ .

[٤٢٧] الدليمي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٠-٤٢ .

[٤٢٨] نشر مرسوم تسوية حصة العراق من الديون العثمانية لعام ١٩٣٠م في جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٨٤٦) ، ٣١ مارت ١٩٣٠م .

[٤٢٩] السامرائي ، مقدمة في ... ، ص ص ١٤٦-١٤٧ .

[٤٣٠] هيئة الامم المتحدة ، التطورات الاقتصادية في الشرق الاوسط بين عام ١٩٤٥وعام ١٩٥٤ ، ملحق للتقريرالاقتصادي العالمي من ١٩٥٣ -١٩٥٤ ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (نيويورك : ١٩٥٥م) ص ٨٥ .

الحكومة من الشروع بالخطط والبرامج الاقتصادية ، وإنعاش القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية ، ولو بشكل محدود [٤٣١] ، والجدول التالي يوضح واردات العراق المالية من شركات النفط للفترة (١٩٢٧–١٩٣٢م) ومقارنتها مع الفترة (١٩٣٢–١٩٣٧م) وبحساب الدينار العراقي :

السنة المالية	الواردات	السنة المالية	الواردات
١٩٢٧–١٩٢٨	٧,٨٧٥	١٩٣٢–١٩٣٣	٦٩٤,١٧٢
١٩٢٨–١٩٢٩	١٢,٣٧٥	١٩٣٣–١٩٣٤	٥٧٤,٧٨٧
١٩٢٩–١٩٣٠	١٣,٨٧٥	١٩٣٤–١٩٣٥	١,٠٤٦,٩٧٢
١٩٣٠–١٩٣١	١٤,٨٥٠	١٩٣٥–١٩٣٦	٨٩٠,٧٨٣
١٩٣١–١٩٣٢	٨٩٩,٩٢٥	١٩٣٦–١٩٣٧	٩٣٢,٣٢٤

بينما بلغت واردات السنة المالية (١٩٣٨–١٩٣٩م) نحو (٢,٠٢١,٤٩٠) دينار ، من قبل (***شركة إنماء النفط البريطانية British Oil Development Co.***) و (***شركة استثمار البصرة Basrah investment Co.***)و (***شركة نفط الرافدين Al – Rafidain Oil Co.***) و (***شركة نفط خانقين Khanaqin Oil Co.***) [٤٣٢] ، ويتبين من الجدول مدى هيمنة التسلط الأجنبي على مقدرات العراق .

وضمن توجهاتها في بناء الاقتصاد العراقي ، وضعت الحكومة تعريفة كمركية جديدة لعام ١٩٣٣ [٤٣٣] ، استهدفت غايتين ، الأولى تنظيم التجارة العراقية وحمايتها ، والحد من البضائع الأجنبية التي تغزو أسواق العراق وتزاحم منتجاته ، والثانية تامين مورد مالي ثابت للدولة ، وقد روعيت النقاط التالية في التعريفة الكمركية العراقية :

١. فرض رسوم باهضة على استيراد البضائع الكمالية والممتازة رغبة في تحديد استهلاكها في العراق .
٢. وضع رسوم مرتفعة على استيراد البضائع الأجنبية التي تنتج البلاد ما يماثلها لكي تحمي البضائع المحلية من المزاحمة .

---

[٤٣١] عوني بكر صدقي واخرون ، جغرافية العراق ، ط١ (بغداد : ١٩٥٨م) ص٥٥ .

[٤٣٢] عبد الحميد بلال ، الجغرافية الاقتصاية وشؤون العراق التجارية والاقتصادية (بغداد : ١٩٤٥م) ص٢٣٢ .

[٤٣٣] وضع قانون التعريفية الكمركية الجديدة لعام ١٩٣٣م ، لجنة تالفت في بغداد من خبيرين اختيرا بواسطة عصبة الامم ، هما الهولندي (***J. Van Der Pual***) والدانماركي (***A. C. Johnson***) يساعدهما كبار موظفي وزارات المالية والاقتصاد والمواصلات ، نقلا عن : جميل ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

٣. تشجيع الصناعة الناشئة والزراعة بإعفاء ما تحتاج إليه من الآلات والأدوات واللوازم من الرسوم الكمركية .

٤. تشجيع تجارة التصدير بعدم فرض أية رسوم كمركية على البضائع المصدرة بوجه عام [٤٣٤] .

إن إجراءات الحكومة العراقية ، ودخول النفط كرافد جديد في بناء الاقتصاد العراقي ، كانا لهما أثرا كبيراً في إنعاش قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة إبان الثلاثينات ، وهيأت صناعة النفط الفرصة لتطوير العراق من ناحيتين ، الأولى استخدام الأيدي العاملة من العراق وتدريبها ، والثانية دفع العوائد المالية للحكومة ، على الرغم من إخفاق الأخيرة في عملية إنفاق العوائد في الخطط الخمسية الاقتصادية ، اثر غياب الخبرة والدراسة في القرارات الموضوعة ، وتعرضها للتعديلات المستمرة ، فقد تغيرت القرارات الموضوعة خمس مرات ما بين عامي ١٩٣١و١٩٣٩م [٤٣٥] .

اتجهت الحكومة العراقية نحو التخطيط الاقتصادي ، اثر الاتفاق بينها وبين شركة نفط العراق المحدودة عام ١٩٣١م [٤٣٦] ، ووضعت أولى خططها الخمسية بين عامي (١٩٣١-١٩٣٥م) ، وخصص مبلغ قدره (٣,٢١٠,٠٠٠) دينار ، وجرى تغطية هذا المبلغ من عائدات النفط ، لكن العمل بهذه الخطة توقف ، وقد الغيت عام ١٩٣٤م . ووضعت الحكومة خطتها الخمسية الثانية (١٩٣٤-١٩٣٨م) ، وخصص اعتماد مقداره (٣,٢٣٧,٠٠٠) ديناراً ، واعتمدت في تمويل هذه الخطة ، فضلاً عن عائدات النفط على (الصندوق النقدي) التابع للدولة [٤٣٧] .

---

[٤٣٤] بلغت نسبة واردات الكمارك والمكوس إلى مجموع أيرادات الدولة للعام (١٩٢٩- ١٩٣٠م) المالي (٧٩ ، ٤٧%) ، بينما بلغت النسبة للعام (١٩٣٨- ١٩٣٩م) المالي (٢٥، ٥٨%) ، ينظر :
. بلال ، المصدر السابق ، ص ص ٥٣ ـ٥٥ .

[٤٣٥] لانكلي ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٨-١٢٩ .

[٤٣٦] صودق على هذا الاتفاق ضمن القانون العراقي رقم (٤٥) لعام ١٩٣٢م ، بعد استقلال العراق ودخوله عصبة الامم ، ونصت المادة العاشرة منه على دفع شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة (B. O. D.) إلى الحكومة العراقية مبالغ نقدية (بالليرة الانكليزية ذهباً) بمنزلة بدل ايجار مطلق ، وعلى شكل دفعات سنوية تسلم في بداية كل سنة ، ينظر :
. جريدة الوقائع العراقية ، العدد (١١٣٥) ، ٢٩ مايس ١٩٣٢م .

[٤٣٧] سعيد عبود السامرائي ، التنميةالاقتصادية في العراق (بغداد : ١٩٦٩م) ص ص ٩١-٩٢ .

ومما يؤخذ على الخطتان انهما لم يركزا على القطاع التجاري بشكل مباشر ، إنما كان التركيز على القطاعين الزراعي أولا ثم الصناعي ، على اعتبار أن تطور هذين القطاعين يؤدي إلى تطور وانتعاش التجارة .

ولم يمضي عام على تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ، حتى تم إصدار الخطة الثلاثية (١٩٣٥ – ١٩٣٧م) بعد فشل الثانية ، وتم رصد مبلغ مقداره (٧٦١,١٨٠) دينار [٤٣٨] ، كما أصدرت الحكومة العراقية ثلاث خطط أخرى للتنمية الاقتصادية ، وهي الخطة الخمسية الثالثة (١٩٣٦–١٩٤٠م) والخطة الخمسية الرابعة (١٩٣٧–١٩٤١م) والخطة الخمسية الخامسة (١٩٣٨–١٩٤٢م) ، والملاحظ في هذه الخطط أنها متشابه في معالجاتها الاقتصادية ، وعدم الصرف الفعلي للمبالغ المخصصة لها بشكل دقيق [٤٣٩] ، فضلاً عن عدم استغلال عائدات النفط واستثمارها بالشكل الأمثل لتنمية الاقتصاد العراقي بما يحقق الطموح [٤٤٠] .

وساهمت الحكومة بافتتاح المصرف الزراعي الصناعي عام ١٩٣٥م ، والذي تمثلت أعماله في مجالي الزراعة بالدرجة الأولى ثم الصناعة ، فضلاً عن عمليات التسليف والتوسط ، وقد خصصت الحكومة العراقية للمصرف مبلغاً مقداره (١٥٠,٠٠٠) دينار [٤٤١] ، وضمن إجراءاتها الاقتصادية خصصت الحكومة مبلغاً قدره (١٧٧,٧٠٠) دينار لصيانة ميناء البصرة التجاري ، وتطويره لخدمة التجارة الخارجية للعراق [٤٤٢] ، وفي السياق ذاته عقدت الحكومة العراقية العديد من الاتفاقيات التجارية خلال تلك الفترة منها ، مع السويد وألمانيا عام ١٩٣٥م ، وفلسطين عام ١٩٣٦م ، مصر والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٨م ، وأخيرا مع البرازيل عام ١٩٣٩م ، ومما يؤخذ على هذه الاتفاقيات أنها قائمة على أساس الدول الأولى بالرعاية [٤٤٣] .

ازدهرت التجارة الخارجية للعراق مع دول العالم ، فقد ازدادت تجارة الاستيرادات بشكل كبير مع تزايد الطلب على البضائع والسلع الأجنبية ، في حين بقيت تجارة الصادرات . عدا النفط . على

---

[٤٣٨] تم صرف مبلغ قدره (٢٥٠,٦٠٠) دينار فقط من المبلغ الاجمالي المخصص لهذه الخطة ، ينظر :
. جريدة الوقائع العراقية ، العدد (١٤٣٥) ، ١١ تموز ١٩٣٥م .

[٤٣٩] السامرائي ، التنمية الاقتصادية ... ، ص ص ٩٢–٩٤ .

[٤٤٠] عبد الرحمن البزاز ، صفحات من الامس القريب (بيروت : ١٩٦٠م) ص ٢٤ .

[٤٤١] جريدة الوقائع العراقية ، العدد (١٤٥٩) ، ٢٦ أيلول ١٩٣٥ م ؛ هيئة الامم المتحدة ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

[٤٤٢] مجموعة القوانين والاناظمة العراقية لسنة ١٩٣٥ م ، قانون الاعمال الرئيسية لادارة ميناء البصرة رقم (٤٧) لسنة ١٩٣٥م ، ص ص ١٨٣–١٨٥ .

[٤٤٣] محمد صالح الخناق ، " اتفاقات العراق التجارية " ، مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (٣) ، السنة الاولى ، بغداد ، آذار ١٩٥٦م ، ص ١٥ .

عهدها السابق لبقاء العراق بلداً زراعياً بوجه عام ، وزيادة استهلاك المنتجات الزراعية محلياً ، فضلاً عن ضيق القطاع الصناعي وتأخره حتى كاد إنتاجه يقتصر على الاستهلاك الداخلي دون التصدير إلى الخارج [٤٤٤] .

ولعل أهم ما طرأ على التجارة الخارجية للعراق إبان الثلاثينات ، وعلى تجارة الاستيرادات بالذات ، هو ازدياد قيمة الاستيرادات من اليابان [٤٤٥] ، إذ أصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد الدول المصدرة للعراق ، في حين بقيت الهيمنة البريطانية في مقامها الأول [٤٤٦] ، بينما ظل التبادل التجاري بين العراق وتركيا على جموده [ينظر الملحقان رقم (٧) و(٨)] .

ومن الجدول التالي يمكن تحديد نوع الصادرات والواردات بين العراق وتركيا في ظل الجمود التجاري بينهما ، ما بين عامي ١٩٣٥-١٩٣٦م [٤٤٧] .

المستورد من تركيا	القيمة بالدينار	النسبة المئوية	المصدر والمستورد المصدر إلى تركيا	القيمة بالدينار	النسبة المئوية
الأغنام	٨,٢٥٠	١٣,٣٢	أقمشة قطنية	٣,٤٢٠	٦,٨٧
الخشب وفحم الخشب	٦,١٤٦	١,٩٤	البغال	٢,٢٤٢	٣٣,٧١
نباتات وأثمار عنبية وجوزية	٣,٢١٥	٢٠,٣٢			

[٤٤٤] محمود فهمي درويش واخرون ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠(بغداد : ١٩٦١م) ص ٧٥٠ .

[٤٤٥] اصدرت الحكومة العراقية قانون الكمارك رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٦م ، الذي قضى بتقيد استيراد اهم البضائع اليابانية الرائجة في الاسواق العراقية ، بشرط تصدير (١٥%) من قيمتها من المنتوجات العراقية (عدا النفط) إلى اليابان ، ينظر :

.درويش واخرون ، المصدر السابق ، ص ٧٥١ .

[٤٤٦] جميل ، المصدر السابق ، ص ٣٥١ .

[٤٤٧] حمادة ، المصدر السابق ، ص ٦٠٤ .

الماعز	٢,٧٨٢	٢٧,٧٦			
الجوز	١,٤٤٢	٧,٣٤			
مجموع قيمة الأصناف الخمسة	٢١,٨٣٥		مجموع قيمة الصنفين	٥,٦٦٢	
قيمة مجموع المستورد من تركيا	٣١,٩٣٣		قيمة مجموع المصدر	٨,٤٩٤	
نسبة قيمة الأصناف الخمسة	%٦٨,٣٨		والمستورد المصدر إلى تركيا		
			نسبة قيمة الصنفين	%٦٦,٦٦	

يتضح من الجدول هذا ضآلة التبادل التجاري بين العراق وتركيا ، ومحدودية البضائع والسلع المتبادلة ونوعيتها ، فضلاً عن تأثيرات الإجراءات الكمركية لكلا البلدين ، على الرغم من عقد المعاهدة التجارية .

إضافة لما سبق ، فان الأوضاع السياسية للعراق لم تكن مستقرة في منتصف الثلاثينات ، مما كان لها أثرا سلبياً كبيراً على الاقتصاد العراقي والعلاقات مع تركيا ، فقد كانت تركيا تراقب الوضع الداخلي للعراق عن كثب ، وأبدت عدم ارتياحها لما يجري ، وحاولت التدخل في شؤونه ، وإبداء الرأي والمشورة . فخلال الجلسة الخاصة التي عقدت في أنقرة بين الرئيس التركي ووزير الخارجية العراقي نوري السعيد ، وناجي شوكت وزير العراق المفوض في أنقرة ، جرى الاتفاق أن يتعاون نوري السعيد مع وزارة ياسين الهاشمي ***(١٧ آذار ١٩٣٥-٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م)*** ، والتي شهدت جملة من المشاكل الداخلية ، منها قضية الأميرة (***عزة***) ، وتمرد الأكراد في شمال العراق ، وعشائر الفرات الأوسط في الجنوب ، أخيرا المشكلة الأهم ، تدخل الجيش في السياسة ، حسب تصريح حكمت سليمان خلال وجوده في استانبول صيف عام ١٩٣٥م [٤٤٨] . نفذ الانقلاب (***بكر صدقي***) في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م [٤٤٩] ، وعد أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق المعاصر ، واستقبلت الحكومة التركية أخبار الانقلاب بقلق بالغ [٤٥٠] ، وابلغ وزير الخارجية التركي توفيق رشدي آراس الوزير التركي المفوض في بغداد ، إن الحكومة التركية

---

[٤٤٨] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

ـ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤ ، ط٤ (بيرت : ١٩٧٤م) ص ٨٠ وما بعدها ؛ السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٢-٣٤ .

[٤٤٩] للمزيد من التفاصيل عن انقلاب بكر صدقي ، ينظر :

ـ صفاء عبد الوهاب مبارك ، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ، ممهداته واحداثه ونتائجه ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٧٣م) .

[٤٥٠] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

تهتم في هذه الظروف باستقرار الأوضاع السياسية في العراق ، والاحتفاظ بصداقة بريطانيا [٤٥١] .

وعلى الرغم من شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في أعقاب انقلاب ١٩٣٦م ، إلا أن التقارب العراقي . التركي اخذ يزداد تطوراً ، فضلاً عن تبادل الوفود والزيارات الرسمية ، وخاصة زيارة ناجي الأصيل وزير الخارجية العراقي إلى تركيا في ٢١ نيسان ١٩٣٧م ، وتم بحث القضايا المشتركة ، ومنها تمديد أحكام الفصل الثاني من المعاهدة (***العراقية . التركية . البريطانية***) ، والموقع عليها في ٥ حزيران ١٩٢٦م ، والتي انتهى أمدها في ١٨ تموز ١٩٣٦م [٤٥٢] .

أبدت الأوساط السياسية والصحافة التركية اهتماماً بالغاً باجتماع وزير الخارجية العراقي مع الرئيس التركي ، مشيدةً بتوجهات السياسة العراقية وعلاقات الصداقة بين البلدين [٤٥٣] ، واستكمالاً للمباحثات قام وفد تركي برئاسة وزير الخارجية التركي توفيق رشدي آراس بزيارة للعراق في ٢٢ حزيران ١٩٣٧م [٤٥٤] ، وجاء في البلاغ الرسي الختامي الذي صدر بعد الاجتماعات مع بكر صدقي ، التأكيد على متانة العلاقات الثنائية ، وتطابق السياسة إزاء القضايا المختلفة ، والتأكيد على رغبتهما في أن تسود علاقات حسن الجوار بينهما والدول المجاورة [٤٥٥] .

إن اهتمام تركيا بالأوضاع السياسية والداخلية للعراق ، كان سمة تلك الحقبة ، فقد توسطت تركيا لإنهاء الخلاف القائم على الحدود بين العراق وايران ، وتمكنت من حسمه ، وأرسلت تقريراً بنجاحها في هذه الوساطة إلى عصبة الأمم في جنيف [٤٥٦] ، وفي نفس السياق كان الأتراك يرون في رئيس الوزراء الجديد حكمت سليمان ، وتعامله معهم اكثر من التعامل مع الدول العربية ، بل كان متأثرا بالتجربة الكمالية وزميله بكر صدقي ، إذ أن الأتراك كانوا يعارضون خطط حكومة ياسين الهاشمي ، ونهجها القومي في إقامة تحالف مع سوريا وفلسطين ، ويحبذون إقامة العراق بالتحالف مع السعودية واليمن ، وقد أعلن ذلك صراحةً وزير الخارجية التركي قائلاً

---

[٤٥١] طه الهاشمي ، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣ ، ط١ (بيروت : ١٩٦٧م) ص١٣٩ .

[٤٥٢] الحسني ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص ص ٢٧١ -٢٧٢ .

[٤٥٣] سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي ، العلاقات العراقية . التركية ١٩٥٨-١٩٦٨، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٩٨م) ص ١٤ .

[٤٥٤] توفيق ، وثيقة رقم (١٢) ، ص ص ٨٢-٨٤ .

[٤٥٥] طالب مشتاق ، اوراق ايامي ١٩٠٠-١٩٥٨ ، ط١ (بيروت : ١٩٦٨م) ص ٢٤٦ ؛ مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

[٤٥٦] جريدة فتى العراق ، العدد (٩١) ، ١٥ كانون الثاني ١٩٣٥م ؛

Canatan , Op. Cit . , P 59 .

: ((***إن على العراق أن يهتم بالبلاد العربية في الجنوب قبل الاهتمام بما في الشمال ، إذ يجب تامين الظهر***)) ، وهذا الموقف يتلاءم مع مصالح تركيا ، واهتمامها بالمنطقة ، لان اقتطاع لواء الاسكندرونة ، يتعارض مع خطة الهاشمي بإقامة حلف بين العراق وسوريا [٤٥٧] ، وجاء الاهتمام أيضا ضمن المساعي التركية لإنهاء
الخلافات في المنطقة ، وتأميناً لعقد الميثاق التحالفي الشرقي [٤٥٨] ، والذي عرف بميثاق ((***سعد آباد***)) [٤٥٩] .

أبدت الحكومة التركية مخاوفها فيما يخص علاقاتها مع العراق ، اثر مقتل بكر صدقي في ١١ آب ١٩٣٧م في مطار الموصل ، حيث كانت تعلق آمالا على حكومة حكمت سليمان المؤيدة لسياسة التقارب مع تركيا ، إلا أن ناجي شوكت الوزير العراقي المفوض في أنقرة ابلغ وزير خارجية تركيا ، إن أي وزارة تتولى الحكم في العراق ، لن تغير السياسة الودية تجاه تركيا ، وان ((***سياسة العراق الخارجية هي عين السياسة التي سنها الملك فيصل الأول ، المتضمنة الحفاظ على الصلات الودية مع بريطانيا وتركيا وإيران والسعودية وسائر الممالك الشرقية*** [٤٦٠] ***، وان حكومته ستقدم بأسرع ما يمكن ، إلى مجلس النواب لوائح المعاهدات الجديدة الموقعة مع إيران ، ومع دول ميثاق " سعد آباد " للمصادقة عليها***)) [٤٦١] .

بلغت العلاقات العراقية . التركية اوجها في عام ١٩٣٧م بعقد ميثاق سعد آباد [٤٦٢] ، والذي علقت عليه إحدى الصحف العراقية : ((***إن الاتفاقية لدليل واضح على استمرار العراق وتركيا على نيا تهم السلمية .. . إن الغاية من الاتفاقية خير دليل على رغبتهم في تامين السلم***

---

[٤٥٧] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٧-٣٨ .

[٤٥٨] توفيق ، وثيقة رقم (٢) ، ص ص ٤٩-٥٠ .

[٤٥٩] للمزيد من التفاصيل عن ميثاق سعد اباد ، ينظر :

. نادية محمد خضير ، ميثاق سعد اباد ودور العراق فيه ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية (القاهرة : ١٩٨٦م) ؛

Ismail Soysal , Studies On Turkish – Arab Relations , 1973 Saadabad Pact (Istanbul : 1988) .

[٤٦٠] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٠-٤١ ؛ التكريتي ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

[٤٦١] صدر قانون تصديق ميثاق سعد اباد رقم (١٨) لعام ١٩٣٨م ، والذي نص على : ((***لجلالة ملك العراق . بموافقة مجلس الاعيان والنواب . تصديق ميثاق سعد آباد الموقع عليه بين العراق وافغانستان وايران وتركيا في قصر سعد آباد (طهران) في اليوم الثامن من شهر تموز عام ١٩٣٧م***)) ، للاطلاع على نص ميثاق سعد اباد ، ينظر :

. جريدة الوقائع العراقية ، العدد (١٦٢٠) ، ٢٢ آذار ١٩٣٨ م .

[462] *Canatan , Op. Cit. , P P 56-57 .*

والأمن في الشرق الأدنى بضمانات إضافية ضمن ميثاق عصبة الأمم ، وان يساعدوا بهذه الوساطة على تامين السلم العالمي)) [٤٦٣] .

لم تكن الدول الكبرى ببعيدة عن تأييد ومباركة الميثاق ، وبالذات بريطانيا ، فلم يكن الباعث من ذلك التكتل الخطر الإيطالي وحده [٤٦٤] ، وإنما أريد به نوع من التكتل غير المباشر في حالة وقوع اعتداء من الشمال ، لا سيما من قبل الاتحاد السوفيتي ، وبذلك اكتملت السلسلة التي يراد منها حماية الشرق الأوسط ، وكفالة الأمن فيه ، إذ عقدت تركيا وبريطانيا اتفاقاً عام ١٩٣٩م ، وكذلك مع فرنسا ، ثم أصبحت معاهدة ثلاثية ، وضمنت بذلك كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بطريقة غير مباشرة وسائل حماية لمصالحها في الشرق الأوسط ، من خلال ارتباطها بمعاهدات واتفاقات مع بلدان الشرق الأوسط [٤٦٥] .

استمرت العلاقات التجارية بين العراق وتركيا على جمودها، على الرغم من التقارب الكبير ضمن ميثاق سعد آباد ، ويمكننا القول أن أهداف الميثاق كانت إيجابية في الجانب السياسي والمعنوي لكل من العراق وتركيا ، بينما كانت سلبية في الجوانب الاقتصادية . ويمكن متابعة التبادل التجاري بين البلدين لأعوام ١٩٣٨و١٩٣٩م ، أي بعد ميثاق سعد آباد ، وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية [ينظر الملحق رقم (٩)] ، الذي يوضح تجارة العراق مع دول العالم [٤٦٦] .

ثانياً : الأوضاع الاقتصادية في تركيا (١٩٣٢-١٩٣٩)

كان للازمة الاقتصادية العالمية ، وعدم تأثر الاتحاد السوفيتي بها ، أن رسخ الاعتقاد لدى بعض الأتراك بصواب التخطيط الاقتصادي القائم في الاتحاد السوفيتي ، فبدأت الحكومة التركية مع بداية الثلاثينات ، بانتهاج الاقتصاد المخطط في معالجة آثار الأزمة التي انتهت في عام ١٩٣٤ [٤٦٧] .

---

[٤٦٣] نقلاً عن : رزق ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

[464] *Canatan , Op. Cit. , P 58 .*

[٤٦٥] راشد البراوي ، مشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط (القاهرة : ١٩٥١م) ص ص ٣٠-٣١ .

[466] *IRAQ EEVIEW OF COMMERCIAL CONDITIONS , HIS MAJESTY S STATIONERY OFFICE (LONDON : 1945) P 28 .*

[٤٦٧] العاني ، السياسة الاقتصادية ... ، ص ٥ .

وفي نفس العام بدأت الحكومة في تنفيذ خطتها الخمسية الأولى عام ١٩٣٤م ، إذ عدت تركيا أول دولة من بلدان العالم الثالث تتبع التخطيط الاقتصادي [٤٦٨] ، والذي ركزت فيه على التصنيع المطلق [٤٦٩] ، إلا أن الدور الذي اضطلعت به الحكومة التركية لدعم القطاع الزراعي ، كان من أولويات منهاجها الخاص بالإصلاح الزراعي في معالجة :

أول: توطين المهاجرين الأتراك الوافدين إلى البلاد ضمن اتفاقية تبادل السكان بين تركيا واليونان .

ثانيا : توفير الأرض للفلاحين المحرومين منها ، والذي تحقق ما بين عامي ١٩٣٤-١٩٣٨م [٤٧٠] .

كما وضعت الحكومة التركية بعد تبنيها الدولتية عام ١٩٣١م ، برامج وخطط اقتصادية لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية ، مستفيدة من الخبرة السوفيتية والألمانية والمجرية والأمريكية والبريطانية ، فأقرت مشروع السنوات الأربع لتطوير الزراعة ، ومشروع السنوات الثلاث لتطوير الصناعات التعدينية ، وبرنامج العشرة سنوات لتطوير الطرق ، وبرنامج الخمس سنوات لتطوير الصناعات التحويلية ، لم تكن هذه البرامج دقيقة ، فقد قدرت متطلبات البرنامج الأخير للأعوام ١٩٣٣-١٩٣٧م مبلغاً قدره (٤٤) مليون ليرة تركية ، إلا أن الذي انفق فعلا (١٠٠) مليون ليرة تركية دون أن تستكمل متطلبات هذا البرنامج [٤٧١] .

لم يكن القطاع التجاري غائباً عن التخطيط الاقتصادي ، فقد اهتمت الحكومة بتحويل التجارة من أيدي الشركات الأجنبية ، ورعاية الدولة من الأرمن واليونانيين واليهود إلى الأتراك ، وفرضت ضرائب عالية على هذه الشركات ، وأسست مجمعات تعاونية وشركات تامين تجارية ، بل أن البعض دعا إلى تقليد التجربة السوفيتية في ميدان التجارة ، واحتكار الدولة لهذا القطاع ، إلا أن هذه الدعوات واجهت معارضة شديدة اضطرت الدولة معها إلى السماح للشركات الأجنبية بالدخول إلى تركيا [٤٧٢] ، وعقد القروض المانحة والاتفاقات التجارية مع الدول الأجنبية [٤٧٣] ، واهتمت الحكومة أيضا ضمن هذا السياق بتطوير وسائط النقل والموانئ التجارية [٤٧٤] .

---

[468] *Cook , Op. Cit. , P259 .*

[٤٦٩] لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

[٤٧٠] عماد احمد الجواهري ، " توجيه سياسة الاصلاح الزراعي في تركيا ١٩٢٣-١٩٨٠م " ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، ملفة ٢٥ ، ص ص٣٠-٣١ .

[٤٧١] اقتصاد تركيا ، ارشيف معهد الدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية ، بغداد ، الملف ٣١٢/٥١ ، ص ١٢ .

[٤٧٢] العاني ، السياسة الاقتصادية ... ، ص ص ٨-٩ .

وأسـهمت المصـارف الرسمية التـي تـديرها الحكومـة التركيـة فـي التقدم الاقتصـادي ، فقد اصـدر (***المصـرف المركـزي***) العملـة الورقيـة ، ووكلت لـه مهمـة الأشراف علـى جميـع الخطـط الماليـة ، واختص (***مصرف سومر***) بتمويل الصناعات الجديدة التي تملكها الدولة ، بينما اهتم (***مصرف آيتـي***) بشـؤون التعـدين ، فيمـا اشـرف علـى الأعمـال التجاريـة (***مصـرف آيشـن***) ، واخيـراً (***المصـرف الزراعـي***) ، وهـو اقـدم هـذه المصـارف ، وكـان يمـول ويسـاعد المـزارعين والمنتجين الأتراك ، كمـا أسـهمت الحكومـة فـي تشـجيع التجـارة الخارجيـة بعقد اتفاقـات للتبـادل التجـاري ، واقامة المعارض (***معرض ازمير العالمي***) وتأسيس الغرف التجارية ، وزيادة القروض الأجنبية لدعم الاقتصاد التركي [٤٧٥] ، وصرح وزير الاقتصاد التركي (***جلال بايار Gelal Bayar***)[٤٧٦] ((***إن الحكومـة عازمـة علـى أن تستغل إنتـاج المعامل التركيـة فـي صنـع كل شـيء يمكـن اسـتثماره اقتصـادياً***)) ، ولتشـجيع المصـنوعات التركيـة ، ولتحقيـق ميـزان تجـاري إيجـابي ، فرضت الرسـوم الباهضـة علـى الـواردات الأجنبيـة ، وبيعت المصـنوعات الوطنيـة بأثمـان رخيصـة لتنافس غيرها من المصنوعات الأجنبية [٤٧٧] .

---

[٤٧٣] بادرت تركيا في عام ١٩٣٨م بتوقيع معاهدة تعاون اقتصادي مع بريطانيا ، ومعاهدة تحالف مع فرنسا عام ١٩٣٩م ، والتي سهلت لها السيطرة على هاتاي (الاسكندرونة العربية) ، ينظر :

ـ محمود علي الداؤود ، " ملامح العلاقات التركية مع الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية " ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، ملفة ٣٣ ، ص ٢ .

[٤٧٤] صبرية احمد لافي ، النقل في تركيا ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، سلسلة الدراسات التركية رقم (١٨) ، بغداد ، ١٩٨٥م .

[٤٧٥] لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

[٤٧٦] جلال بايار *Gelal Bayar*(١٨٨٤–١٩٨٧م) : اسمه محمود جلال ، رجل سياسة وادارة ، ولد في (جامليك *Camlik*) جنوب شرق بحر مرمرة ، وشارك في حرب الاستقلال ، عين وزيراً للنافعة وكالةً عام ١٩٢٠م ، ثم وزيراً للخارجية وكالة عام ١٩٢٢م في الحكومة المؤقتة ، شارك في مفاوضات (لوزان *Luzan)* ، ثم عين وزيراً للاعمار والاسكان عام ١٩٢٤م ، ومؤسساً لاكبر المصارف التركية (مصرف العمل) ، ووزيراً للاقتصاد منذ عام ١٩٣٢م ، ومشرفاً على تاسيس معامل الصناعات السكرية في عموم تركيا ، كلف بتشكيل الوزارة عام ١٩٣٧م ، وعرف بكونه ليبراليا ميالاً للتقارب مع الغرب ، فاز في انتخابات عام ١٩٥٠م ، واصبح رئيساً ثالثا للجمهورية ==

==التركية خلفاً لعصمت اينونو ، وهو اول شخص مدني يشغل هذا المنصب ، ينظر :

. مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفاءه ، ط١ (بيروت : ١٩٨٢م) ص ٢٦٥ ؛ المرجة ، المصدر السابق ، ص ٣٩١ ؛ توفيق ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

[٤٧٧] ظاهر ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .

إن الارتفاع بمستوى الإنتاج الصناعي وإنعاش القطاع الزراعي ، وتزايد القيود المفروضة على الاستيرادات وتشجيع الصادرات ، ساهم في تحسين ميزان المدفوعات ، إذ أن تركيا اتبعت سياسة تجارية منفردة خاصة بها مبنية على الجمع بين المقايضة ، نظام التصفية والتعويض [٤٧٨] ، مما ورط وطوق الاقتصاد التركي ، وجعله معتمداً على أسواق معينة وخاصةً الأسواق الألمانية [٤٧٩] .

والجدول التالي يوضح التحسن في الميزان التجاري التركي (بملايين الليرات التركية) [٤٨٠] :

العام	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
الاستيرادات	٨٦,٨	٨٨,٨	٩٢,٥	١١٤,٣	١٤٩,٨	١١٨,٢
الصادرات	٩٢,١	٩٥,٩	١١٧,٧	١٣٨,٠	١٤٤,٩	١٢٧,٤
العجز – الفائض +	+٥,٣	+٧,١	+٢٥,٢	+٢٣,٧	–٤,٩	+٩,٢

أما في الجانب التجاري ، فقد وضعت الحكومة التركية مجموعة من الجداول التجارية ، والتي أعلنت عن تطبيقها في كانون الثاني ١٩٣٧م ، ولمدة سنة واحدة وهي كالآتي :

الجدول الأول : يحتوي على البضائع التي يمكن استيرادها من جميع الأقطار .

الجدول الثاني : يحتوي على كل البضائع التي يمكن استيرادها من الأقطار التي لها مع تركيا حسابات تصفية أو ما يماثلها .

الجدول الثالث : يحتوي على البضائع التي تستورد من الأقطار ذات الموازنة التجارية الحسنة أو لها اتفاقات للتصفية .

الجدول الرابع : يحتوي على البضائع التي يمكن استيرادها من الدول التي تعطي البضائع التركية امتيازاً خاصةً ، وفق اتفاقيات التصفية المتبادلة ، أو ما يماثلها من الاتفاقيات .

الجدول الخامس : يحوي البضائع التي يمنع استيرادها وفق نظام الاستيراد [٤٨١] .

ونظراً لضيق المصادر المالية لتركيا ، فقد اتجهت إلى القروض الأجنبية لإنجاز البرامج الاقتصادية ، حيث بلغت تكاليف الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٣٨م (١١٢) مليون ليرة تركية

---

[٤٧٨] نظام التصفية والتعويض : يعني ربط شحنة معينة بشحنة استيراد معينة بحيث يستخدم عائد الاولى في دفع ثمن الثانية طبقاً لتنظيمات الحكومة وموافقتها لكل حالة .

[٤٧٩] هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

[٤٨٠] بيروكلو ، المصدر السابق ، ص ص ٨٤–٨٥ .

[٤٨١] مقالة منشورة بقلم جلال بايار في مجلة الاعتدال ، " السياسة الاقتصادية في تركيا " ، ترجمة : عارف ظاهر ، العدد (٦) ، السنة الرابعة ، النجف ، تشرين الاول ١٩٣٧ ، ص ص ٣٠٤. ٣٠٥ .

، بينما كلفت الخطة الخمسية الأولى نحو (٤٤) مليون ليرة تركية [٤٨٢] ، وظهرت نتائج هذه الخطط في ترجيح كفة الصادرات على الواردات في التجارة الخارجية ، فيما تصدرت ألمانيا البلدان المصدرة إلى تركيا والمستوردة منها ، حيث استوردت (٥١%) من مجموع ما تصدره تركيا ، وتصدر اليها (٤٥%) من مجموع ما تستورده تركيا ، تليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم بريطانيا وفرنسا ، وذلك بفضل القروض ، ونظام المقايضة والتعويض [٤٨٣] .

و تراءت ثمار الخطة الخمسية الأولى في مجال الصناعة بشكل واضح في نهاية الثلاثينات ، فقد ارتفعت آثمان الواردات التركية من (٢,٧) مليون دولار في عام ١٩٣٤م إلى (٥) مليون دولار في عام ١٩٣٨م [٤٨٤] ، وظهرت معامل الورق والحرير الصناعي ، والخزف الصيني ، والزجاج والمواد الكيمياوية ، والفولاذ ، والاسمنت والصابون ، ومعاصر لزيت الزيتون ، والطحين ، ومعامل التعليب ومصاف للسكر [٤٨٥] ، وقد أنجزت العديد من المشاريع إلا أن الحرب العالمية الثانية أعاقت تقدم مشروع الخمس سنوات الثاني عام ١٩٣٨م ، فضلاً عن عدم اكتشاف النفط في تركيا ، والذي عد بمثابة خيبة أمل للحكومة التركية في بناء اقتصادها ، مما جعلها تتوجه نحو القروض والمقايضة [٤٨٦] .

إن تركيا وبلدان العالم الثالث بأعتبارها بلدان مستقبلة لرأس المال الخارجي والتكنولوجيا الغربية ، لم يكن لديها الكثير لتبادلهُ ، ومن هنا لم يكن هناك مجال لإقامة تعاون وثيق معها ، أما في الثلاثينات فان النفط خلق ثروات مالية في إيران والعراق ودول عربية أخرى ، فأخذت تركيا تنوع في اتصالاتها الاقتصادية بين الشرق والغرب ، إلا أن توجهاتها نحو الغرب كانت سمة الكمالية [٤٨٧] .

---

[٤٨٢] الجميل ، العرب والأتراك ... ، ص ٢٢١ .

[٤٨٣] شطب ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٠-١٠١ .

[٤٨٤] سلمان قدوري الناصري ، " الصناعات في بلاد الشرق الاوسط " ، جريدة الوطن الاسبوعية ، العدد (١٠) ، السنة الاولى ، بغداد ، ٢١ أيلول ١٩٤٥م ، ص ١١ .

[٤٨٥] مجلة الحاصد ، " النهضة الاقتصادية في تركيا الحديثة لمناسبة احتفالها بعيدها الملي السعيد " ، العدد (٢٧) ، السنة السادسة ، المجلد لسنة ١٩٣٦م ، بغداد ، ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م ، ص ٣ ؛ السيد عمر ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

[٤٨٦] احمد ، صنع تركيا ... ، ص ٢٢٤ .

[٤٨٧] اندرو مانكو ، تركيا الحليف القلق ، تقديم : عبد الجبار عبد مصطفى ، ترجمة : صلاح سليم علي ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، ملفة ٢١ ، ص ٤٦ .

وبما أن العراق وتركيا يُعدان من البلدان الزراعية بالدرجة الأولى ، لذا يمكن إجراء مقارنة بسيطة للإنتاج الزراعي ، ومساحة الأراضي المزروعة في كلا البلدين ، وكما موضح في الجدول التالي :

العراق (١٩٣٤-١٩٣٨) [٤٨٨]			تركيا (١٩٣٤-١٩٣٨) [٤٨٩]		
المحصول	المساحة المزروعة بآلاف الهكتارات	الإنتاج (بآلاف الأطنان)	المحصول	المساحة المزروعة بآلاف الهكتارات	الإنتاج (بآلاف الأطنان)
القمح	٦٦١	٤٧٨	القمح	٣,١٩٧	٣,٤٢٣
الشعير	٧٤٣	٥٧٥	الشعير	١,٧٧٥	١,٩٣١
الأرز	١٥٢	٢٠٥	الأرز	٣٥	٦٦
القطن	١٦	٢	القطن	٢٤٩	٥٥
التمور	_[٤٩٠]	٢٦٠	السكر (البنجر)	٣٤	٣٩٤

ويمكن ملاحظة الفارق الكبير في الإنتاج الزراعي لبعض المحاصيل في كلا البلدين ، والتي توضح من خلال الأرقام (عدا التمور) ، التفوق الاقتصادي لتركيا قياساً بالعراق ، والذي انعكس على التجارة الخارجية بشكل مباشر لكلا البلدين . فقد استطاعت تركيا سد حاجة البلاد والاكتفاء الذاتي ، لا بل أصبحت مصدرة للكثير من منتجاتها الزراعية ، وهذا ينم عن نجاح التخطيط الاقتصادي في تركيا ، أما في العراق فيمكن القول أن فشل التخطيط الاقتصادي ، وكثرة إلغاء وتبديل الخطط التنموية ، لدليل كافٍ على التخبط ، وحتى التمور التي يعد العراق المصدر الرئيس في العالم ، فأن عدم الاهتمام بالمنتوج وأساليب تعليبه وتوظيبه ، افقد هذا المنتوج أهميته ، على الرغم من رخص أسعاره ، ومنافسة الكثير من الدول ، وبضمنها تركيا في فرض الضرائب الباهضة عليه ، ومنع استيراده لحماية منتوجاتها المشابهة له .

واسهم التناقض والتباين في التخطيط الاقتصادي بين العراق وتركيا ، في دفع التبادل التجاري إيجابياً لصالح تركيا وسلبياً إزاء العراق ، لا بل اصبح بحالة من الجمود والركود كم الجداول السابقة ، ويمكن أيجاز ثمة عوامل مهمة في تواصل العلاقات العراقية . التركية ابان الثلاثينات فيما ياتي :

١. الإقليمية (ميثاق سعد آباد) .
٢. الاقتصادية (النفط) .

---

[٤٨٨] هيئة الامم المتحدة ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

[٤٨٩] المصدر نفسه ، ص ١٩٧ .

[٤٩٠] لا توجد ارقام دقيقة لمساحة الارضي المزروعة بالتمور .

٣. الستراتيجية (حاجة كلا البلدين للآخر في التواصل الاقتصادي والثقافي مع الدول الكبرى المتقدمة) .
٤. الاجتماعية (التنوع القومي الطائفي والتداخل الاجتماعي للبلدين) .
٥. الجغرافية (التجاور الحدودي المتشابك والمياه المشتركة) .
٦. التأريخية (الجذور العثمانية المتأصلة في البلدين) .

المبحث الرابع : العلاقات التجارية العراقية التركية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)

شهدت أوربا في أواخر شتاء ١٩٣٨-١٩٣٩م توجهات ألمانية إيطالية عسكرية جديدة ،بعد أن تأملت بعض الأوساط السياسية بأن اتفاقات ميونيخ عام ١٩٣٩م ، يمكن أن تكون مقدمة لتهدئة الأوضاع المتأزمة في أوربا ، لكن هذا الوهم زال تماماً ، وانتهى إلى نشوء تكتلات ومحاور دولية مع تزايد حدة الصراعات وتفاقمها بين الأطراف المتناحرة [٤٩١] ، والتي أدت إلى نشوب الحرب

[٤٩١] رونوفن ، المصدر السابق ، ص ٤٢٧ .

العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩م بين دول الحلفاء (***بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة الأمريكية***) ودول المحور (***ألمانيا وإيطاليا واليابان***) [٤٩٢] .

كانت الأجواء السياسية في الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية تمثل بـ ((***غاز مضغوط داخل وعاء مقفل***)) ، فقد كانت المنطقة ذات أهمية سوقية لدول الحلفاء أبان الحرب ، ليس لأنها تمثل حلقة الوصل في خطوط المواصلات ، أو أنها مصدر للطاقة النفطية فقط ، بل كانت الممر الرئيس البديل للطريق البحري المهم الذي يمر بالدائرة القطبية ، والذي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بواسطتهُ الوصول إلى الاتحاد السوفيتي [٤٩٣] .

ونظراً للموقع الجغرافي المهم ، فان كل من مواقف العراق وتركيا كانت ذات أهمية مميزة من الحرب ، فقد زار (***السر بازل نيوتن Sir Basil Newton***) سفير بريطانيا في العراق ، وزير الخارجية العراقي علي جودت الأيوبي ، وبين له أن حكومته تطلب من العراق أن يقطع علاقته مع ألمانيا ، ويشهر الحرب عليها [٤٩٤] ، وقد أعلن رئيس الوزراء نوري السعيد في ٤ أيلول ١٩٣٩م ، بان العراق يحترم بنود التحالف العراقي البريطاني احتراماً تاماً ، طبقاً لذلك فان العراق سوف يوفر كل التسهيلات والمساعدات التي اشترطتها المعاهدة ، [٤٩٥] ، وظهرت في العراق ثلاث اتجاهات لتحديد موقف العراق من الأطراف المتحاربة ، الأول يرى ضرورة الانحياز المطلق للحلفاء ، والثاني يرى وجوب استغلال فرصة الحرب للحصول على وعد صريح من الحلفاء لضمان حقوق العراق ، وتعزيز إمكانياته المالية والاقتصادية والعسكرية ، بينما دعا الاتجاه الثالث إلى ضرورة تريث العراق ، وعدم الانحياز إلى أي من المعسكرين كما فعلت تركيا [٤٩٦] ، التي قررت البقاء على الحياد في تلك الحرب [٤٩٧] ، وقد أشار مقال صدر في المجلة

---

[٤٩٢] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. حقي عبد الكريم ، تاريخ الحرب العالمية الثانية١٩٣٩-١٩٤٥م ، ج٢ (بغداد : ١٩٥٧م) .

[٤٩٣] جورج كيرك ، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ترجمة وتعليق : سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي ، ج١، ط١(بغداد :١٩٩٠م) ص ٦ .

[٤٩٤] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥ ، ط٤ (بيروت : ١٩٤١م) ص ١٠٣ .

[٤٩٥] ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-إلى سنة ١٩٥٠م ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ج٢ ، ط١ (بغداد : ١٩٨٨م) ص ٤٥١ .

[٤٩٦] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ص ٧٤-٧٥ .

[٤٩٧] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. احمد مراد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ وما بعدها .

النفطية في بريطانيا بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٤٠م بما يلي : ((***إذا هاجمت روسيا منابع البترول في إيران والعراق ، فان تركيا سوف لا تتردد في القيام بعمل ضدها***)) [٤٩٨] .

إن تخوف تركيا من أطماع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية ، قادها إلى التقارب مع بريطانيا وفرنسا ، حيث عقدت في تشرين الأول ١٩٣٩م ، معاهدة المساعدات العسكرية ، فضلاً عن أن الحرب أغلقت جميع المسالك التجارية بوجه تركيا ، وأصبحت في حاجة ماسة لاسواق جديدة لتصريف واستيراد المنتجات ، فكان على بريطانيا أن تملئ الفراغ الحاصل ، وبذلك تضاعفت علاقاتها التجارية مع تركيا أثناء الحرب [٤٩٩] .

وتركت الحرب آثارا خطيرة على العلاقات التجارية للعراق وتجهيزه بالسلع ، اثر انقطاع العلاقات ببعض الدول وتضائل إنتاج السلع الاستهلاكية المدنية ، وسيطرة الدول المتحاربة على هذا الإنتاج ، وتعرقل النقل البري والبحري ، لذا كانت مشكلة توفير الحاجات المحلية هي الشغل الشاغل للحكومة العراقية [٥٠٠] ، وسنت اثر ذلك العديد من القوانين الخاصة بتنظيم الحياة الاقتصادية ومعالجة مشكلة التموين [٥٠١] .

كما ازداد اهتمام تركيا بالعراق خلال سنوات الحرب على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، فقد وصل إلى بغداد في ١١ آب ١٩٤٠م ، وفد تجاري تركي لدراسة الأحوال التجارية في الشرق الأوسط ، وتعزيز المبادلات التجارية مع الأقطار المجاورة ، وبحث موضوع إمكان اتخاذ ميناء البصرة منفذاً بحرياً لتركيا بعد أن تعطلت التجارة عن طريق أوربا ، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط [٥٠٢] . وتزايدت أهميته الطرق التجارية خلال الحرب لاتصاله بمياه الخليج العربي عبر ميناء البصرة [٥٠٣] ، وارتباطه بسكة خط الشرق السريع ، مما اسهم في جعله مركزاً للتوسط بين الشرق الأوسط وأوربا وأنحاء العالم [٥٠٤] .

---

[٤٩٨] توفيق ، وثيقة رقم (٢٤) ، ص١٠٩ وما بعدها . .

[٤٩٩] بولارد ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٠–١٧١ .

[٥٠٠] سعيد عبود السامرائي ، التنظيم الاقتصادي في الحرب (بغداد : ١٩٦٩م) ص ٥٦ .

[٥٠١] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. زهير علي احمد النحاس ، التموين في العراق ١٩٣٩–١٩٤٨م ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل : ١٩٨٩م) ص ١٢٠ وما بعدها .

[٥٠٢] الحسني ، المصدر السابق ، ج٥ ، ص ١٤٥ .

[٥٠٣] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

-- *Cecil Byford And Others , The Port Of Basrah (London : 1935)* .

[٥٠٤] ابراهيم شوكت واخرون ، جغرافية العراق ، ج١ ، ط١ (بغداد ١٩٦١ م) ص ٨٢ .

اندلعت ثورة مايس عام ١٩٤١م في العراق [٥٠٥] ، وكانت تركيا جادة في وساطتها ومحاولتها التقريب بين العراق وبريطانيا ، وقد أثار الصراع العراقي البريطاني قلق الأوساط التركية ، وخشيتها من أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالحها ، وجعل المنطقة داخلة في أتون الحرب [٥٠٦] . وتشير العديد من الوثائق البريطانية المنشورة ، حول اهتمامات تركيا بالوضع السياسي للعراق في تلك الفترة اكثر من اهتمامات دول جوار الأخرى للعراق (***السعودية وإيران***) ، وأثارت مخاوف بريطانيا عبر سفيرها بأنقرة بتصريحات الخارجية التركية ، بان اكثر وسائل الضغط فاعلية على العراق هو قيام الأتراك بالتحرك باتجاه الموصل ، وأشارت برقية للخارجية البريطانية عبر تركيا ، انه في حالة حصول العراق على المساعدة العسكرية الألمانية ، فان العراق سيكون بمثابة ساحة حرب ، كما هددت بريطانيا بضرب العاصمة بغداد ، وتدمير ومنابع النفط ، وإيقاف التجارة الخارجية وغيرها من التهديدات [٥٠٧] . ويتضح من الوساطة التركية تأكيدها على الجانب الاقتصادي بشكل خاص ، حيث أضحت التجارة في صميم اهتمام تركيا بالعراق ، وكان أحد أهم اعتباراتها الرئيسة المحافظة على سلامة طريق المواصلات التركي عبر البصرة [٥٠٨] ، وتشير وثيقة أخرى من وزارة الخارجية البريطانية إلى أنقرة حول إقناع وزير الطرق المفوض في أنقرة من قبل الحكومة التركية لأجل حل النزاع العراقي . البريطاني،لكونه يشكل تهديداً لخطوط المواصلات التركية عبر ميناء البصرة [٥٠٩] ، بينما تعبر وثيقة أخرى عن قلق وزير الخارجية التركي الشديد جراء احتمال انتشار حالة الاضطراب القائمة في العراق إلى أنحاء الوطن العربي ، مما سيؤدي إلى عزل تركيا واطالة خطوط المواصلات شرقاً [٥١٠] ، وقد نجحت الوساطة التركية في حل النزاع العراقي البريطاني ، وعبرت الحكومة البريطانية عن ارتياحها من موقف الحكومة العراقية الجديدة لموافقتها على مرور الجيوش البريطانية عبر العراق ، وأعربت تركيا أيضا عن ارتياحها لهذه الخطوة [٥١١] . ولقد أطلق على هذه الحملة والقوات

---

[٥٠٥] للمزيد من التفاصيل عن ثورة مايس ١٩٤١م ، ينظر :

ـ محمود الدرة ، الحرب العراقية . البريطانية ١٩٤١ ، ط١ (بيروت : ١٩٦٩م) ؛ بيرند فيليب شرويدر ، حرب العراق ١٩٤١، ترجمة : فاروق الحريري (بغداد ١٩٨٠م) .

[٥٠٦] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

[٥٠٧] فاروق صالح العمر ، ثورة مايس ١٩٤١ ، ودول الجوار في الوثائق البريطانية ، ط١ (بغداد : ٢٠٠٢ م) ص ص ١٤-١٥ ، ص ص ٣٠-٣١ .

[٥٠٨] المصدر نفسه ، وثيقة رقم E. 1363 /1/ 93، العدد (٨٠٢) ، في ١١ نيسان ١٩٤١م ، ص ص ٩١-٩٢ .

[٥٠٩] المصدر نفسه ، وثيقة رقم E. 1823 /1/93 ، العدد (٩٨١) ، في مايس ١٩٤١ م ، ص ٩٩ .

[٥١٠] المصدر نفسه ، وثيقة رقم E. 1924 ، العدد (١٠٥٦) ، في ٤ نيسان١٩٤١ م ، ص ص ١٠٤-١٠٥ .

[٥١١] توفيق ، المصدر السابق ، وثيقة رقم (٣٩) ، ص ١٦٢ وما بعدها .

المشاركة فيها اسم (***Palforce***) ، هي القوات التي تمركزت في العراق وإيران ، واوكل إليها مهمة الأشراف على إيصال المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الاتحاد السوفيتي ، حسب (***قانون الإعارة والتأجير Lend - Lease Act***) [٥١٢] ، وذلك اثر الغزو الألماني لاراضي الاتحاد السوفيتي في ٢٢ حزيران ١٩٤١م ، ولم تنسحب هذه القوات إلا بعد أن وضعت الحرب أوزارها في عام ١٩٤٥م [٥١٣] .

انتاب الاقتصاد العراقي جراء تواجد القوات البريطانية ، غلاءً في الأسعار ، واضطراب في الأسواق [٥١٤] ، وقد أصدرت السفارة البريطانية في بغداد بياناً ، تنفي علاقة تواجد الجيش البريطاني بارتفاع أسعار المواد المعاشية في العراق[٥١٥] .

لم يكن وقوف تركيا على الحياد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية أمرا يسيراً ، بل كلفها ثمناً باهضاً ، فقد أدى التحاق أعداد كبيرة من أبناء البلاد في الجيش مع تدني القوة العاملة والمخاطر التي أحاطت بالتجارة الخارجية ، فضلاً عن المبالغ الكبيرة التي صرفتها تركيا على شراء الأسلحة ، أدت جميعاً إلى صعوبات اقتصادية جمة في البلاد فانتعشت السوق السوداء ، واختفت الكثير من المواد الضرورية ، وتركز رأس المال لدى بعض الفئات البرجوازية ، وخاصة في المدن الكبيرة ، لذا لجأت الحكومة التركية إلى إصدار قانون الدفاع الوطني في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠م ، والذي منحها صلاحيات واسعة على صعيد مراقبة الأنشطة الاقتصادية [٥١٦] .

كما توقفت خطط التنمية الاقتصادية في تركيا ، اثر اندلاع الحرب ، وتفاقم الأزمة الاقتصادية ، وتداخلت مع الأزمة السياسية حتى اصبح من الصعوبة الفصل بين ما هو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي ، وراحت الحكومة التركية تتخبط في سياستها الاقتصادية لإيجاد الحلول لاوضاعها الاقتصادية المتدهورة [٥١٧] .

---

[٥١٢] سنشير إلى هذا القانون فيما بعد .

[٥١٣] لونكريك ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٤٨٣ .

[٥١٤] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، ط٤ (بيروت : ١٩٧٤م) ص٨٣ .

[٥١٥] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٢-٣) ، السنة الخامسة ، شباط واذار ١٩٤٢م ، ص ٢٠٨ .

[٥١٦] محسن حمزة حسن العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل : ١٩٨٩م) ص ٥٣ .

[٥١٧] العاني ، السياسة الاقتصادية ...، ص ١٠ .

لقد حاولت تركيا بوعي أن تحافظ على توازنها بترجيح تأييدها للجانب الذي تزداد أهميته في الحرب [٥١٨] ، فتقربت من دول المحور في بداية الحرب ، وعادت إلى دول الحلفاء في النهاية [٥١٩] . ففي ٩ تشرين الأول ١٩٤١م رضخت لضغط الرايخ الألماني ، فعقدت ميثاقاً تجارياً ينتهي في يوم ٣١ آذار ١٩٤٣م ، وكان ينص على بيع تركيا (٩٠,٠٠٠) طن من مادة الكروم الخام لألمانيا في ١٩٤٣- ١٩٤٤م (***أي : بعد انتهاء معاهدة الكروم التركية البريطانية***) ، وفي مقابل ذلك تعهدت ألمانيا بتقديم معدات حربية بقيمة (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ليرة تركية على أن يشحن منها ما قيمته (١٨,٠٠٠,٠٠٠) ليرة تركية قبل انتهاء عام ١٩٤٢م [٥٢٠] .

وعندما بلغت الحرب ذروتها ، أعلنت تركيا الحرب ضد ألمانيا في ٢٣ شباط ١٩٤٥م [٥٢١] ، إذ أصبحت تركيا بحاجة إلى الرأي العام الدولي ممثلاً في منظمة الأمم المتحدة المنعقد مؤتمرها في مدينة سان فرانسيسكو ، فلقد جنت تركيا على امتداد سنوات الحرب نتائج سلبية مؤثرة على سياستها الداخلية ، فضلاً عن الوضع الاقتصادي الصعب ، والسياسة القمعية للحكومة ، فقد ارتفعت تكاليف المعيشة ثلاث مرات عن المستوى الذي كانت عليه تركيا عام ١٩٣٨م ، وازدادت الأسعار خمسة إضعاف مع تدهور الدخل القومي للبلاد [٥٢٢] .

وكان للحرب العالمية الثانية دورٌ كبيرٌ في ارتباط وتضامن بلدان الشرق الأوسط مع بعضها البعض ، نتيجة لعزلة تلك البلدان عن الأسواق العالمية الرئيسة ، وعن مصادر الاستيراد من الدول المتحاربة ، فقد حال حصار الحلفاء دون الاستيراد من دول المحور أو من الدول التي وقعت تحت نفوذ الأخيرة ، وبالتالي أدى إلى عجز بلدان الشرق الأوسط عن زيادة استراداتها من دول الحلفاء ، لان مستلزمات الحرب كانت تدعو إلى تخفيض الإنتاج للمواد المخصصة للتصدير ، وزاد من تعقيد عمليات التصدير من دول الحلفاء ، إن الحاجة إلى أسباب الشحن تضاعفت كثيراً ، نتيجة غلق موانئ حوض البحر الابيض المتوسط ، مما أدى إلى تزايد الصعوبات في نقل كميات كافية من السلع والبضائع إلى بلدان الشرق الاوسط ، وبذلت الجهود لجعل الاخيرة تعتمد في الحصول على البضائع التي كانت تحصل عليها من وراء البحار ، على

---

[٥١٨] احمد ، صنع تركيا ...، ص٢٢٧ .

[٥١٩] اقتصاد تركيا ، ملف (٣١٢/٥١) ، ص١٠ .

[٥٢٠] لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

[٥٢١] بيير روندو ، مستقبل الشرق الاوسط ، تعريب : نجدة هاجر وسعيد الغز ، ط١ (بيروت : ١٩٥٩م) ص ١٣٧ .

[٥٢٢] الجميل ، العرب والأتراك ... ، ص ١٨٢ .

البلدان المجاورة لها ، فبسبب ذلك تزايدت المبادلات التجارية بين بلدان الشرق الأوسط زيادة كبيرة قياساً لما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية [٥٢٣] .

واثر تطور الظروف الدولية وإنجاز ربط السكة الحديدية العراقية بالسكة الحديدية التركية عبر منطقة (*تل كوجك*) ، اتجه الاهتمام إلى توسيع المبادلات التجارية وتجارة المرور بين العراق وتركيا [٥٢٤] ، كما تقرر عقد اجتماع في انقره يحضره ممثلو السكك الحديدية العراقية والتركية والسورية ، للمداولة في شؤون النقل المباشر وتسهيل النقل التجاري على سكك البلدان الثلاث [٥٢٥] ، وغدت الأسواق التركية تعتمد في سنوات الحرب العالمية الثانية على سكك حديد العراق وميناء البصرة ، في تصديرها واستيرادها ، نظرا لان طريق العراق قد اصبح من أهم الطرق التجارية التي تربط تركيا بالخارج في ظل الظروف الطارئة للحرب ، حيث يعد العراق اقرب الطرق التي تصل تركيا بالهند واليابان ، وسائر بلاد الأقصى ، ولم تنحصر أهمية طريق التجارة التركية في تصدير المنتجات التركية إلى الأسواق الخارجية ، وتوريد البضائع الأجنبية التي تحتاج إليها ، إنما أخذت الأسواق تشتري كميات كبيرة من السلع العراقية ، وشرع بعض التجار الأتراك بالقدوم إلى العراق لتأسيس علاقاتهم التجارية فيه ، فضلاً عن بعض المنتجات التركية أخذت ترد إلى العراق لتصديرها بالترانسيت إلى البلدان الأجنبية ، فضلاً عن استيراداتها للسلع والبضائع عبر الترانسيت وعبر البحر عن طريق ميناء البصرة [٥٢٦] .

ومما هو جدير بالملاحظة ، إن حركة الصادرات والواردات العراقية مع تركيا ، كانت مع بداية عام ١٩٤٠م ، ما تزال على جمودها ، حسب ما ورد في تقرير غرفة تجارة الموصل لشهر شباط [٥٢٧] .

وفي سياق تطور العلاقات التجارية بين البلدين ، قدم إلى العراق في آب ١٩٤٠م وفد تجاري تركي لعقد صفقات تجارية مع المسؤولين العراقيين ، وكانت تركيا قد عينت لاول مرة ملحقاً

---

[٥٢٣] الاوضاع الاقتصادية في الشرق الاوسط ، عرض عام من تقرير مجلس الشؤون الاقتصادية الاجتماعية في هيئة الامم المتحدة عن الوضع الاقتصادي للعالم لعام ١٩٤٩م – ١٩٥٠م ، نقله للعربية : حسن احمد السلمان (بغداد : ١٩٥٣م) ص ١٢ .

[٥٢٤] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٨) ، السنة الثالثة ، تشرين الاول ١٩٤٠م ، ص ٧٣١ .

[٥٢٥] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد ، (٩) ، السنة الثالثة ، تشرين الثاني ١٩٤٠م ، ص ٨٢٢ .

[٥٢٦] جريدة فتى العراق ، العدد (٣٧) ، ٢١ كانون الاول ١٩٤٠م .

[٥٢٧] جريدة الرقيب ، العدد (١٨٨) ، ١٧ آذار ١٩٤٠م .

تجارياً لها في العراق ، لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين [٥٢٨] . كما أوفدت بعثة تجارية لشراء كميات من المنتجات والسلع المتيسرة في العراق ، واولت هذه البعثة كذلك الاهتمام بجلب السلع والبضائع الأجنبية ، إلى تركيا بالترانسيت عن طريق العراق [٥٢٩] .ولقيت الاقتراحات التركية باستخدام ميناء البصرة لتصريف التجارة الخارجية التركية ارتياحا في بغداد ، وبغض النظر عن الفوائد الاقتصادية الناجمة عن المبادلات التجارية عبر خط سكة الحديد ، فقد لاحظ المسؤولون العراقيون انه كلما ازدادت أعداد السفن الراسية في البصرة كلما زادت فائدة العراق منها ، بينما يؤدي قلة السفن المارة في العراق بعض المتاعب في إرسال صادرات العراق الرئيسية إلى الخارج واهمها التمور والشعير [٥٣٠] .

ونظرا للآمال المعقودة على النشاط المتزايد في حركة الترانسيت بين البلدين ، وبناء على إقبال التجار على شحن أموالهم بواسطة قطار بغداد – الموصل ، أوعزت مديرية السكك الحديدية إلى رئيس مهندسيها في معامل الشالجية لصنع (٢٠٠) عربة حمل جديدة ، فضلا عن العربات الموجودة في الخط ذاته [٥٣١] .

وكانت تركيا قد ابتاعت في تشرين الأول ١٩٤٠م ، كميات كبيرة من البضائع العراقية كنفط المحركات (***البنزين***) وأكياس الجنفاص (***الكواني***) ، وتم شحن هذه المشتريات إلى تركيا عبر طريق تل كوجك . ومن جانب آخر حصل اتفاق بين الحكومتين التركية والبريطانية على مقايضة بضائع تبلغ قيمتها نحو (٦٠٠) ألف دينار عراقي ، تجهز بريطانيا بموجبت تركيا بأكياس القنب وغيرها ، فيما تتسلم بريطانيا مقابل ذلك منتجات تركية أهمها التين والزبيب ، والمفهوم من هذا الاتفاق أن هذه الحوار جميعها كانت تنقل بين تركيا واليها عبر خطوط السكك الحديدية العراقية وميناء البصرة ، ومما هو جدير بالذكر أن بريطانيا كانت قد أنشأت شركة كبيرة للمتاجرة مع دول البلقان وبضمنها تركيا ،وبرأسمال كبير يسمح لها بتوسيع نشاطاتها التجارية ، وتهدف هذه الخطوة إلى إضعاف النشاط التجاري لألمانيا مع تركيا ، فقد كانت ألمانيا العيملة التجارية الأولى لتركيا حتى عام ١٩٣٩م ، وتستورد ما يزيد عن نصف صادراتها [٥٣٢] وقد انقطعت الصلات التجارية بين تركيا وألمانيا ، أما مع روسيا فالمبادلات التجارية ضئيلة جدا ، وذلك لقيام الحكومة التركية بخزن المواد الغذائية وخاصة الحبوب بدلا من تصديرها ، بينما

---

[٥٢٨] جريدة العالم العربي ، العدد (٤٥٦٤) ، ٨ آيلول ١٩٤٠م .

[٥٢٩] جريدة العراق ، العدد (٥٩٦٤) ، ٢٤ آب ١٩٤٠م .

[٥٣٠]جريدة العراق ، العدد (٥٩٥٤) ، ١٣ آب ١٩٤٠ .

[٥٣١]جريدة فتى العراق ، العدد (٢٢ / ٥٤٤) ، ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٠م

[٥٣٢] جريدة العراق ، العدد (٥٦٥١) ، ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٠م .

انتعشت الصلات التجارية ين تركيا وكل من بريطانيا وفرنسا [٥٣٣] ، ونظراً لانتعاش حركة تجارة المرور (***الترانسيت***) ورغبة كلا البلدين في الاستفادة منها ،وطر العزم على رفع رسم تجارة المرور من واحد في الألف إلى ثلاث في الألف ، وفي المعلوم أن العراق كان منظما إلى الاتفاقية الدولية الخاصة بحرية المرور الموقع عليها في برشلونه [٥٣٤] .

أدلى ناجي شوكت وزير العدل العراقي خلال تواجده في استانبول ، بتصريح لجريدة ((طان)) التركية ، حول الشؤون الاقتصادية التي تهم العراق وتركيا قائلا : ((***إن سكة حديد حيدر باشا – بغداد سوف تلعب دورا مهما في توسيع الصلات التجارية بين البلدين ... وان المسافة بين بغداد وحيدر باشا تستغرق (٧٢) ساعة،وبين بغداد والبصرة(١٦) ساعة...وإننا نصدر بضائعنا بهذا الطريق إلى أمريكا والهند واليابان وإنكلترا واستراليا ، وفي إمكان المصَّدرين الأتراك الاستفادة من هذا الطريق نفس استفادة العراقيين منه***)) [٥٣٥] .

أنشأت الحكومة التركية قنصلية عامة لها في البصرة ، نظراً للأهمية التي تعلقها الحكومة على الواردات التركية من البضائع عبر طريق ميناء البصرة ، وقد سافر القنصل العام التركي إلى البصرة ، بعد أن أقام في بغداد عدة أيام ليتولى مهام منصبه هناك ، وهو السيد إسماعيل حقي نجل توفيق باشا رئيس الوزارة التركية في العهد العثماني [٥٣٦] ، وفي نفس السياق اتجهت الحكومة العراقية إلى إحداث منطقة كمرك ومكوس في الموصل ، تشمل الألوية الشمالية (***الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية***) ، وبالنظرالى الاهمية التجارية المتزايدة لهذه الألوية ، اثر إنجاز سكة حديد تل كوجك ، وغدت هناك ثلاث مناطق كمركية رئيسة في العراق هي (***بغداد والبصرة والموصل***) [٥٣٧] .

كما أبلغت غرفة تجارة بغداد ، بافتتاح شركة (***ايسبر اندسن موللر Esper Indesin Muller CO.***) المسجلة في نيويورك ، خط مواصلات بحرية تجارية بين موانئ الولايات المتحدة الأمريكية والبصرة عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وغادرت الباخرة الأولى نيويورك حاملة نحو (٨٦٠) طناً من البضائع المقرر إفراغها في ميناء البصرة ، ومن ثمة إرسالها إلى

---

[٥٣٣] صبحي ناظم توفيق ، المعاهدة البريطانية – الفرنسية – التركية . الحلف البلقاني ، في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية المعتمدة لدى تركيا ١٩٣٦– ١٩٥٧ ، ط١ (بغداد : ٢٠٠٢م) وثيقة رقم (٢٠) ، ص ٧٠ .

[٥٣٤] جريدة فتى العراق ، العدد (٥٤٤/٣٣) ، ٧ كانون الاول ١٩٤٠م .

[٥٣٥] نقلاً عن : مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (١٠) ، السنة الثالثة ، كانون الاول ١٩٤٠م ، ص٩١٢ .

[٥٣٦] جريدة فتى العراق ، العدد (٥٤٤/٢٠) ، ١٦ تشرين الاول ١٩٤٠م .

[٥٣٧] جريدة فتى العراق ، العدد (٥٤٤/٢٢) ، ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٠م .

مدن العراق وفلسطين وتركيا ومصر وإيران [٥٣٨] . كما أسست بريطانيا شركة كبيرة للمتاجرة مع دول البلقان ، وخاصة تركيا ، وقد زار أحد أعضاء هذه الشركة مدينة ازمير التركية ، وادلى للصحافة التركية بما يلي : ((***إن جميع البضائع لازمة لنا ، وسوف نشتري من تركيا كل المنتجات المعدة للبيع ، وندفع قيمتها دون فرض أسعار مصطنعة ، وسيكون من المتيسر لنا أن نجد في تركيا كل ما يلزم لسد حاجة جيشنا في الشرق الأدنى ، وفي وسعنا نقل البضائع التي نبتاعها بطريق البصرة***)) [٥٣٩] .

ويمكن ملاحظة ازدهار التجارة الخارجية للعراق مع دول العالم للفترة (١ كانون الثاني . ٣١ تشرين الأول ١٩٤٠م) ، وبضمنها تحسن التبادل التجاري بين العراق وتركيا في تلك الفترة [ينظر الملحق رقم (١٠)] [٥٤٠] . كان سير التجارة العراقية حسناً بشكل عام خلال عام ١٩٤٠م ، على الرغم من العوامل الناشئة عن الحرب العالمية ، ويعزى ذلك إلى الموقع الجغرافي للعراق ، وأحواله المالية والتجارية ، فقد طرأ ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والأولية الصالحة للتصدير ، مما أدى إلى زيادة قيمة الصادرات العراقية زيادة ملموسة [٥٤١] . كما نشطت تجارة الترانسيت المارة بالعراق ، فقد بلغت قيمة البضائع خلال شهر كانون الثاني ١٩٤٠م نحو (٩٤٤,٠٠٠) دينار ، وهو رقم قلما بلغته تجارة الترانسيت في السنوات الأخيرة إذ بلغ مجموع تجارة الترانسيت لعام ١٩٣٩م في العراق نحو (١,٨٢٢,٠٠٠) دينار ، فيكون مجموع السلع والبضائع الداخلة بطريق الترانسيت خلال شهر كانون الثاني ١٩٤٠م ، يساوي اكثر من النصف من مجموع النسبة الكلية . وكانت معظم البضائع المارة بالترانسيت واردة إلى تركيا من الخارج ، أو مصدرة منها عن طريق العراق ، فعلى سبيل المثال قامت تركيا بتصدير كميات كبيرة من التبغ التركي ، إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعض الأقطار الأخرى ، عبر العراق بطريق سكة حديد تل كوجك وميناء البصرة ، كما أن توسع تجارة الترانسيت لم تقتصر على تركيا ، وانما شملت الأقطار المجاورة الأخرى للعراق ، كإيران وسوريا وفلسطين وشرق الأردن [٥٤٢] .

---

[٥٣٨] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٩) السنة الثالثة ، تشرين الثاني ١٩٤١م ، ص٨٢٥ .

[٥٣٩] نقلا عن :المصدر نفسه ، ص ص ٨٢٩–٨٣٠ .

[٥٤٠] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (١٠) السنة الثالثة ، كانون الاول ١٩٤١م ، ص ص ٩٢٤–٩٢٥ .

[٥٤١] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٩) ، السنة الثالثة ، تشرين الثاني ١٩٤٠م ، ص ص ٨٠٩–٨١٠ .

[٥٤٢] جريدة فتى العراق ، العدد (٥٨) ، ٨ آذار ١٩٤١ م .

ازدادت الروابط بين العراق وتركيا قوة ومتانة على ضوء استمرار العلاقات التجارية بالتوسع ، وتمثلت مظاهر الصداقة بين البلدين في كثير من المناسبات [٥٤٣]، ورغبة في توثيق هذه الصداقة ، تقرر أن يقوم وفد نيابي تركي من أعضاء المجلس الوطني الكبير بزيارة العراق ، للتعرف على رجالات العراق والتفاوض معهم ، والاطلاع على بوادر النهضة العراقية الحديثة ، والوقوف على المراحل التي قطعها هذا القطر في السياسة والاقتصاد والثقافة والعمران ، وتالف الوفد من الأعضاء (***ضياء قره ، زكي مسعود سان ، عزة اروكان ، برثود ميرخان ، حمزة آركان ، فاكهة اديمان***) ، وقرر مجلس الوزراء العراقي اعتبار أعضاء الوفد ضيوفاً على الحكومة العراقية [٥٤٤] ،وفي السياق ذاته أشعرت المفوضية التركية في بغداد الحكومة العراقية بإقامة معرض ازمير الدولي في شهري آب وأيلول من عام ١٩٤٠م ، ودعت العراق إلى الاشتراك في المعرض ، وتشجيع المحال التجارية العراقية على عرض بضائعها في ذلك المعرض [٥٤٥] .

جرت اتصالات عديدة بين التجار العراقيين والأتراك ، وتلقت غرفة تجارة بغداد طلبات اتصال ومحال ، من تجار أتراك مصدرين ومستوردين ، ووكلاء تجاريين في العراق بين عامي ١٩٤٠-١٩٤١ ، مما يؤكد نشاط التجارة بين البلدين [ينظر الملحق رقم (١١)] [٥٤٦] . وفي سياق تواصل النشاط التجاري ، وصل البصرة موفدان تركيان عن طريق وتل كوجك هما (***آسم تاجان وجواد اركن***) الموظفان في المصرف الزراعي التركي ، موفدان من قبل المصرف لاستلام البضائع العائدة للمصرف الزراعي ، الواردة إلى ميناء البصرة برسم الترانسيت إلى تركيا [٥٤٧] .

كما وصل الموصل قادماً من تركيا (***آصف كوفنار***) القنصل التركي ، لاستلام مهام منصبه اثر افتتاح القنصلية التركية في الموصل ، وقد اتخذت البناية التي كانت تشغلها القنصلية

---

[٥٤٣] إذ وافق مجلس الوزراء العراقي في اواخر شهر حزيران على استئناف تصدير النفط من ابار كركوك إلى حيفا عن طريق خط الانابيب المتصل بموانئ البحر الابيض المتوسط مروراً بتركيا ، ، اثر توقفه في شهر أيلول ، وشرع بتصدير النفط العراقي ومنتوجاته إلى تركيا لاستهلاكها المحلي ، ينظر :

. مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٨) ، السنة الرابعة ، تشرين الاول ١٩٤١م ، ص ٦٩٠ .

[٥٤٤] جريدة فتى العراق ، العدد (٤٦) ، ٢٥ كانون الثاني ، ١٩٤١م .

[٥٤٥] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٥) ، السنة الثالثة ، أيار ١٩٤٠م ، ص ٤٨٤ .

[٥٤٦] مجلة غرفة تجارة بغداد لسنة ١٩٤٠و١٩٤١م ، مجموعة اعداد موضحة في الملحق رقم (١١) .

[٥٤٧] جريدة فتى العراق ، العدد (٦٥ /٥٤٤) ، ٢ نيسان ١٩٤١م .

الفرنسية في محلة الدواسة بالقرب من دار الاستراحة لمحطة القطار ، لتكون مقراً لها ، وتعد هذه البادرة إحدى الجهود العراقية التركية المشتركة لتحسين العلاقات التجارية والاقتصادية [٥٤٨] .

ولاجل تنظيم الحدود المشتركة للبلدين ، طلبت الحكومة التركية من الحكومة العراقية تزويدها بعدد الأغنام العراقية الراغبة في دخول مراعي العمق في الأراضي التركية ، وعدد الرعاة الذين سيرافقونها[٥٤٩]،إذ أن تجارة الأغنام العراقية تدخل الحدود التركية في فصل الربيع من كل عام ما يتراوح بين١٢٠-١٥٠ألف رأساً من الأغنام العراقية لغرض الرعي،وبعد أن تمكث من ثلاثة إلى أربعة اشهر يعود أصحابها إلى سوريا والعراق لاجل بيعها واستهلاكها،إذ ان الحكومة التركية لا توافق على بيع الأغنام العراقية داخل أسواقها خشيةً من مزاحمة أغنامها،ففرضت وزارة المالية التركية استيفاء رسم مقداره(٤٠)قرشاً تركياً عن الرأس الواحد من الأغنام العراقية،وجرت مراجعات ومباحثات بين الحكومة العراقية والتركية حول صرف النظر عن استيفاء هذا الرسم في ظل تحسن الوضع التجاري بينهما [٥٥٠] .

ومما يلاحظ أن ظروف الحرب العالمية الثانية ، وانقطاع سبل التجارة العالمية مع بلدان الشرق الأوسط ، اسهم بشكل مباشر في تحريك الجمود والفتور بين العراق وتركيا في المجال التجاري . فضلاً عن ربط السكك الحديدية بين البلدين ، وتنامي أهمية ميناء البصرة المنفذ البحري الوحيد لتركيا في عام ١٩٤٠م ، اثر تعطيل موانئ حوض البحر الأبيض المتوسط ، وتفاقم الحرب وصعوبة الشحن من أوربا إلى بلدان الشرق الأوسط ، ويمكن القول

أن ظروف (رياح) الحرب العالمية الثانية حركت (أنعشت) العلاقات التجارية بين العراق وتركيا .

((مركز تموين الشرق الأوسط *The Middle East Supply Center*))

اثر نشوب الحرب العالمية الثانية ، كان العراق ولا يزال مرتبطا بالتزاماته ، بمعاملة دول عصبة الأمم معاملة أولى الدول بالرعاية بموجب تصريح عام ١٩٣٢م ، كما أن أحكام الاتفاقات التجارية ، التي سبق عقدها مع كل من تركيا ومصر وألمانيا والولايات المتحدة والسويد والبرازيل ، كانت لا تزال قائمة ، لكن حالة الحرب أزالت تلك الالتزامات ، غير أن تلك الالتزامات قد حلت محلها التزامات أخرى شديدة الوطأة ، فتقيدت علاقات العراق التجارية مع مختلف الدول

---

[٥٤٨] جريدة فتى العراق ، العدد (٥٤٤/٤١) ، ٤ كانون الثاني ، ١٩٤١م .

[٥٤٩] جريدة فتى العراق ، العدد (٥٤٤/٥٥) ، ٢٦ شباط ١٩٤١م .

[٥٥٠] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٨) ، السنة الثالثة ، تشرين الاول ١٩٤٠م ، ص ٧٣٤ .

بقيود جديدة ، إزاء تحول الإنتاج العالمي من حالة السلم إلى حالة الحرب ، وتردي أحوال النقل البري البحري ، فضلاً عن اشتداد تدابير الحرب الاقتصادية التي شنها الحلفاء على ألمانيا النازية وحلفائها [٥٥١] .

لقد نصت المادتان الأولى والرابعة من المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠م ، على قيام تحالف بين العراق وبريطانيا كان من أهم مستلزماته ، إن لا يتخذ أي فريق في سياسته الخارجية موقفاً يسيء إلى مصالح الفريق الآخر ، وان يبادر العراق إلى مساعدة بريطانيا على أراضيه في حالة نشوب الحرب [٥٥٢] ، وكان يقتضي انحياز العراق إلى جانب الحلفاء والمساهمة في التدابير المتخذة ضد دول المحور وحلفائها ، فبادرت الحكومة العراقية اثر نشوب الحرب إلى قطع العلاقات السياسية مع ألمانيا النازية ، وعملت على تجميد أموال رعاياها ومنع الاتجار معهم ، واعقبها تطبيق ذات الإجراءات على إيطاليا [٥٥٣] .

كان التضييق على تجارة دول المحور ، هو المظهر السلبي لسياسة الحلفاء التجارية أثناء الحرب ، أما المظهر الإيجابي لهذه السياسة ، فقد كان متمثلا في التعاون الوثيق بين الحلفاء والسيطرة على حركة التصدير والاستيراد والصرف والنقل في اكبر عدد ممكن من دول العالم ، وكان من نتائج ذلك ، تأسيس (***مركز تموين الشرق الأوسط***) ، الذي تبنته الحكومة البريطانية في القاهرة عام ١٩٤١م ، لتخفيف المصاعب الاقتصادية التي جابهت الشرق الأوسط خلال سنوات الحرب [٥٥٤] . وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم هذا المركز بعد عام من تأسيسه ، وبعدها اصبح المركز منظمة بريطانية أمريكية ، ويقوم المركز بخدمة مجمل المنطقة التي تضم (***تركيا في الشمال وإيران في الشرق ، والصومال في الجنوب وطرابلس في الغرب***) [٥٥٥] . وتضمنت واجبات المركز بوضع الأسس العامة لأنظمة التموين الواجب تطبيقها في بلدان الشرق الأوسط ، كما تضمنت اتخاذ التدابير لسد حاجة الاستهلاك المدني في تلك البلدان

---

[٥٥١] جميل ، المصدر السابق ، ص ٤٩٨ .

[٥٥٢] الحسني ، المصدر السابق ، ج٥ ، ص ١٦١ .

[٥٥٣] جميل ، المصدر السابق ، ص ص ٤٩٩–٥٠٠ .

[٥٥٤] بولارد ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

[٥٥٥] بلغت مساحة هذه المنطقة نحو (٢,٥٠٠,٠٠٠) ميل مربع ، وعدد سكانها نحو (٥٠) مليون نسمة ، ينظر :

. مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (١٠) ، السنة الرابعة ، كانون الاول ١٩٤١م ، ص ٩١٤ .

من السلع المستوردة عبر البحار وتوزيعها ، وتصدير الفائض إلى بلاد الحلفاء الأخرى والبلدان المحايدة [٥٥٦] .

اسهم مركز تموين الشرق الأوسط في تنامي التجارة الداخلية للشرق الأوسط ، وتزايد إنتاج بلدانه نحو الأفضل ، حتى بلغت التجارة الداخلية عام ١٩٤٣م نحو (٣٣%) من مجموع تجارة الشرق الأوسط بعد أن كانت في عام ١٩٣٨م لا تتجاوز (٧%) [٥٥٧] . كما جهزت تلك البلدان بكميات كبيرة من الحبوب والمواد الغذائية على اختلاف أنواعها ، والفحم والنفط والأسمدة والمواد الخام اللازمة للصناعة ، واتجه المركز كذلك إلى خزن مقادير احتياطية من المواد الغذائية والأولية [٥٥٨] . أما الوسائل التي اتبعها المركز لتحقيق الأغراض المتقدمة فقد شملت نطاقاً واسعاً من التدابير ، وكان لها تأثير حسام على السياسات التجارية الداخلة ضمن اختصاصه ، وهي كما يأتي :

أولا : توسيع حيز النقل البحري .

ثانياً : توزيع السلع المستوردة عبر البحار .

ثالثاً : سد الحاجة بالمنتجات المحلية [٥٥٩] .

لقد تبوأ الشرق الأوسط وما جاوره في الحقل العسكري ، مكاناً اكثر اهمية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية منه في الحرب العالمية الاولى . فقد ركزت المانيا وايطاليا اهتمامها ولشهور طويلة على هدف واحد وهو قناة السويس ، وواصلوا ضغطهم على مجموعة البلاد الشرقية بفضل سيطرتهم الجوية على البلقان ، واتخذ الحلفاء الفرنسيين والبريطانيين لهم مواقع دقيقة ، كانت تمتد من مصر إلى تركيا ، كما أقام البريطانيون لهم مركزاً كبيراً في القاهرة لقيادة الشرق الأوسط ، ودعموه بعد ذلك بمركز قيادة الخليج العربي [٥٦٠] .

---

[٥٥٦] استمر المركز يمارس اعماله حتى ١تشرين الثاني ١٩٤٥م ، ثم الغي وحلت محله مؤسستان وقتيتان باسم (بعثة التموين البريطانية في الشرق الاوسط) و (دائرة المشاور الاقتصادي الاقليمي) الامريكية ، نقلاً عن : السامرائي ، التنظيم الاقتصادي ... ، ص ٩٧ .

[٥٥٧] تقرير هيئة الامم المتحدة ١٩٤٩-١٩٥٠م ، المصدر السابق ، ص ص ١٢-١٣ .

[٥٥٨] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد(١٠) ، السنة الرابعة ، كانون الاول ١٩٤١م ، ص ٩١٤ .

[٥٥٩] السامرائي ، التنظيم الاقتصادي ... ، ص ص ٩٧-٩٨ .

[٥٦٠] ويليه ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

وقدم مركز تموين الشرق الأوسط خدمات جلى في إقامة المؤتمرات الإقليمية ، اشتركت فيها شخصيات إدارية وفنية من جميع أقطار الشرق الأوسط ، وتم عقد هذه المؤتمرات تحت رعاية وأشراف المركز وهي كما يأتي :

١. مؤتمر مجلس تموين الشرق الأوسط في القاهرة في ١١ /١٩٤٢/٥م .
٢. مؤتمر تطبيق نظام البطاقات في القاهرة في ٢١ /١٩٤٣/٨م .
٣. مؤتمر الأغذية للشرق الأوسط في دمشق في ١٩٤٣/١٢/١٢م .
٤. المؤتمر الزراعي للشرق الأوسط في القاهرة في ١٩٤٤/٢/٧م .
٥. المؤتمر المالي للشرق الأوسط في القاهرة في ١٩٤٤/٤/٢٤م [٥٦١] .

فضلاً عن عقد مؤتمر تجاري في القدس تحت رعاية بريطانيا ، وحضره ممثلون من جنوب أفريقيا وتركيا ومصر وفلسطين وسوريا والعراق وإيران ، وتباحث المؤتمر في تنظيم تجهيز البضائع لاقطار الشرق الأدنى عبر البحر الأحمر والخليج العربي [٥٦٢] .

((قانون الإعارة والتأجير Lend – Lease Act))

ومع تفاقم الحرب ، واثر الهجوم الياباني على القوات الأمريكية في ميناء بيرل هاربر ، قررت الولايات المتحدة إعلان الحرب ضد دول المحور، ودخولها ساحة الحرب في كانون الأول

---

[٥٦١] جميل ، المصدر السابق ، ص ٥٠٤ .

[٥٦٢] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٩) ، السنة الرابعة ، تشرين الثاني ١٩٤١ ، ص ٨٠٦ .

١٩٤١م [٥٦٣] ، فيما أعدت الأخيرة في مايس ١٩٤١م مشروعا عسكريا واقتصاديا تساند بموجبه الحلفاء والدول الصديقة بفيض من المعدات الحربية والذخائر وسلع الاستهلاك المدني [٥٦٤] ،لقاء بدلا ت مؤجلة متساهلة في سدادها [٥٦٥] أطلقت عليه (قانون الإعارة والتأجير) [٥٦٦].

واسهم مركز تموين الشرق الأوسط في توزيع مقادير كبيرة من المواد المستوردة الخاضعة لنظام الإعارة والتأجير ومنها (***السكر والشاي والأقمشة والمواد الطبية***) ، وقد تم نقل معظم هذه المواد ببواخر الحلفاء ، كما اسهم المركز في تقديم المساعدات الفنية سواء في المشاكل الزراعية أو مكافحة الآفات الزراعية ، ولا سيما الجراد والقضاء على اخطاره ، وقد اسهم خبراء بريطانيون وعدد من افراد الجيش الهندي والموظفين الإيرانيين في تقديم المساعدات الفنية لإيران ، كما اشتركت الطائرات السوفيتية في عمليات مكافحة أخطار الجراد في بعض البلدان [٥٦٧] .

أما حصة العراق من قانون الإعارة والتأجير ، فقد حصل اثر انضمامه إلى تصريح الأمم المتحدة وإعلانه الحرب ضد دول المحور في أوائل ١٩٤٣م ، على تجهيزات متنوعة بلغت قيمتها حتى تاريخ ٣١ آب ١٩٤٥م نحو (٠٠٠، ٣٣٠، ١) ديناراً من السلع والبضائع الضرورية ، والتي تعذر على العراق استيرادها . والواقع إن حصة العراق خرجت عن مفهوم قانون الاعارة والتاجير ، فقد استوفيت اثمان هذه التجهيزات نقدا ، وذلك بحجة كونها من سلع الاستهلاك المدني ، وفيما يلي جدول بقيم السلع والبضائع التي حصل عليها العراق بموجب حصص قانون الإعارة والتأجير حتى أواخر عام ١٩٤٥م [٥٦٨] :

السلعة	ألف دينار	السلعة	ألف دينار
إطارات سيارات	٤٠٨,٩	حديد وفولاذ	١٠٠,٧
منسوجات	٣٨٤,٨	آلات ومكائن متنوعة	٤٥,٥

---

[٥٦٣] رونوفن ، المصدر السابق ، ص ٤٧٣ ومابعدها .

[٥٦٤] اصدر الرئيس الامريكي (فرانكلين روزفلت ***Franklin D. Roosevelt***) ~~هذا القانون ، حيث وهبت~~ الولايات المتحدة الامريكية بمقتضاه حليفاتها مواد قدرت بـ (٤٠–٥٠) مليار دولار ، ينظر :

– هربرت فيشر ، تاريخ اوربا في العصر الحديث ، ١٧٨٩ – ١٩٥٠ ، ترجمة : احمد نجيب هاشم واخرون (القاهرة : ١٩٥٨م) ص ٦٨٥ .

[٥٦٥] جميل ، المصدر السابق ، ص ٥٠٦ ،

[٥٦٦] للمزيد ، ينظر :

ـ ونستون تشرشل ، مذكرات تشرشل ، تعريب : خيري حماد ، القسم الاول ، ط١ (بغداد : ١٩٦١م) ص ٤٣٥ ومابعدها .

[٥٦٧] بولارد ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

[٥٦٨] مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج ٧ ، ج ٨ ، أيلول ، تشرين الاول ١٩٤٥م ، ص ص ٢٨٨ – ٢٨٩ .

مكائن زراعية	١١٨,٨	مواد طبية	١١,٦
سكر	١١٣,١	سلع أخرى	٢٤,٣
سيارات نقل	١٠٢,٦	المجموع	١,٣٣٠,٥

وفي ٩ حزيران ١٩٤٢م ، أسست الولايات المتحدة بالتعاون مع بريطانيا (مجلسا للطعام) ، غايته الاستفادة من مصادر الطعام لدى الأمم المتحدة وفي بريطانيا ، ورافق التدابير الصارمة التي اتبعت في سنوات الحرب العالمية الثانية ، ارتفاع الأسعار في الشرق الأوسط وشرق وجنوب أوربا قياسا لغرب ووسط أوربا ، فبلغت نسب ارتفاع أسعار الجملة بين كانون الأول ١٩٤٠م وكانون الأول ١٩٤١ كما يلي [٥٦٩] :

الدول	ألمانيا	بريطانيا	العراق(*)	تركيا(*)	اليونان	يوغسلافيا	سلوفاكيا
١٩٤٠	٣	٢١	٢٦	٢٥	١٠	٥٨	-
١٩٤١	١	٥	٧٤	٤١	١٥٣	٦٠	١٧

وانتاب بلدان الشرق الأوسط خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، تضخم نقدي شديد التأثير ، ولم تخف وطأته إلا بعد نهاية الحرب ، ويعزى السبب الرئيس للتضخم في معظم بلدان الشرق الأوسط عدا تركيا ، إلى تعاظم الطلب الناجم عن تزايد القوة الشرائية الناشئة عن تضخم المصروفات العسكرية لدول الحلفاء ، والمرابطة في الشرق الأوسط .

لم تكن في تركيا قوى عسكرية أجنبية ، ولان الدول المتحاربة كانت تشتري كيان كبيرة من المنتجات التركية وبأسعار مرتفعة ، فان قيم صادراتها ارتفعت خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٥م ارتفاعاً كبيراً حتماً ، إذ وصل مجموع الزيادة في التجارة الخارجية لتركيا إلى (٣٢٦) مليون ليرة تركية [٥٧٠] ، فضلا عن ذلك ازدادت مدخولاتها بمثل هذا المقدار ، حيث كان لاغلب بلدان الشرق الأوسط وفورات [٥٧١] مالية في ميزانياتها خلال سنوات الحرب العالمية الثانية [٥٧٢] .

---

[٥٦٩] د. ك. و (البلاط الملكي) ، تقرير الميزانية العامة لسنة ١٩٤٣م ، استعراض الوضع الاقتصادي العام ، الملف 311/1322، ٢٢ نيسان ١٩٤٣ ، ص ٢١٥ .

[٥٧٠] تزايدت التجارة الخارجية لتركيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (بملايين الليرات التركية) وكما يلي :

السنة	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الاستيرادات	٦٨,٩	٧٤,٨	١٤٤,٧	٢٠٣,٠	١٦٤,٤	١٢٦,٢
الصادرات	١١١,٤	١٢٣,١	١٦٥,٠	٢٥٧,٢	٢٣٢,٥	٢١٨,٩

لم تكن تأثير الحرب العالمية الثانية على التجارة العراقية واسعة من حيث كميتها وقيمتها خلال السنة ونصف السنة الأولى من اندلاع الحرب ، ففي تجارة الاستيراد كان العراق يجد ضالته في أسواق الهند واليابان واستراليا ، أما في تجارة التصدير فكان يلقى طلباً شديداً على بضائعه ، التي معظمها مواد غذائية ، ولاسيما من قبل دول الحلفاء لتموين قواتها المرابطة في الشرق الأوسط [٥٧٣] ، وبعد عام ١٩٤١م أخذت تجارة الاستيراد العراقية تتدهور ، اثر دخول اليابان [٥٧٤] والولايات المتحدة وإيطاليا الحرب ، فانقطعت معظم طرق المواصلات بين الشرق والغرب ، وأصبحت القوافل التجارية معرضة للهجوم ، فضلاً عن تحديد حمولة السفن المخصصة للإنتاج والاستهلاك المدني من جهة ، والى جمود معظم الإنتاج المدني لانشغال الدول المصدرة بالإنتاج الحربي [٥٧٥] .

وعلى الرغم من بعد العراق عن ميادين الحرب ، إلا انه تحمل مختلف النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة عليها ،وفي مقدمتها أزمة التموين [٥٧٦] والتضخم النقدي ، والذي يعود إلى عاملين رئيسين هما : زيادة نفقات الجيش البريطاني في العراق بعد الاحتلال الثاني عام ١٩٤١م ، وانخفاض حجم الاستيراد بسبب ظروف الحرب ،وعدم مرونة وسائل الإنتاج المحلي لمتغيرات

_ العجز +الفائض	+٤٢,٥	+٤٨,٣	+٢٠,٣	+٥٤,٢	+٦٨,١	+٩٢,٧

وقد بلغ مجموع الفائض (٣٢٦,١) مليون ليرة تركية ، ولا وجود للعجز في الميزان التجاري ، ينظر : بيروكلو ، المصدر السابق ، ص٨٥ .

[٥٧١] ضمنت الميزانية المالية في العراق لعام ١٩٤١م كما يلي ، المصرفات (٦,٦٥٦,٧٠٠) دينار ، الواردات (٦,٧٥٦,٧٠٠) دينار ، وبذلك بلغ الوفر المالي لعام ١٩٤١م (١٠٠,٠٠٠) دينار ، ينظر :

. مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (١٠) ، السنة الثالثة ، كانون الاول ١٩٤٠م ، ص ٩٠١ .

[٥٧٢] تقرير هيئة الامم المتحدة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، المصدر السابق ، ص ٦٢-٦٣ .

[٥٧٣] الخلف ، المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

[٥٧٤] منيت تجارة الاستيراد العراقية باعظم ضربة عند دخول اليابان الحرب ، إذ انقطعت المتاجرة معها ، فهي تعد من اكبر المتاجرين مع العراق ، د. ك. و (البلاط الملكي) تقرير الميزانية العامة لسنة ١٩٤٣، الملف311/1322، ٢٢ نيسان ١٩٤٣م ، ص ٢٤٤ .

[٥٧٥] عبد الرحمن الحبيب ، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٤٠-١٩٦٥(القاهرة :١٩٦٧م) ص ٧٢ .

[٥٧٦] عبد الرحيم شريف ، " مأساة التموين في العراق " ، جريدة الوطن الاسبوعية ، العدد (١١) ، السنة الاولى ، بغداد ، ٢٨ أيلول ١٩٤٥م ، ص ١ .

الطلب على السلع التجارية [٥٧٧] . وجراء ذلك فقدت تجارة الاستيراد العراقية (٤٥%) من مصادرها الرئيسة ، وتعذر تعويضها من الدول الأخرى ، أما تجارة التصدير ، فلم تتأثر بالقيود الجديدة للحرب ، لان الصادرات العراقية إلى دول المحور قليلة أصلا [٥٧٨] .

يُعدَّ عام ١٩٤١م الذي شهد بدء آثار الحرب على نشاط تجارتي الاستيراد والتصدير العراقية وعلى كميتها وقيمتها ، نقطة تحول لتجارة الترانسيت العراقية ، فلقد تلاشت حركة السفن التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وازدادت أهمية الخليج العربي كوسيلة اتصال بين الشرق الأوسط والبلاد الأخرى ، فضلاً عن نمو الإنتاج الصناعي للهند التي أصبحت مورداً لتجهيز بلدان الشرق الأوسط عن طريق العراق لمعظم السلع والبضائع التي تعذر الحصول عليها من أوربا وبريطانيا بالذات . وهكذا عادت أهمية النقل عبر العراق على نحو جديد افتقده منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م ، وما برحت تجارة الترانسيت ان عاودت نطاقها القديم ، ولم تعد وقفاً على تجارة إيران الخارجية ، وتضخمت قيمتها وكميتها باطراد حتى وصلت عام ١٩٤٤م [٥٧٩] ، إلى (١٣,٦) مليون دينار ، منها (١٠,١) مليون قيمة التبوغ التركية المارة بالعراق إلى الولايات المتحدة [٥٨٠] .

وكانت أهم عوامل تضخم تجارة الترانسيت العراقية أثناء الحرب ، هي صادرات التبوغ التركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وصادرات الأخيرة إلى تركيا وسوريا ، وأصبحت البصرة منفذاً لجزء كبير من تجارة فلسطين وسوريا وتركيا [٥٨١] ، فقد ألجأت ظروف الحرب تركيا الاعتماد على العراق والتعاون معه في مجال التجارة الخارجية لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى ، وساعد على ذلك ربط سكة حديد بغداد . الموصل بالسكك الحديدية التركية . السورية عام ١٩٤٠م ، بحيث أصبحت مواصلات العراق شريان التجارة التركية ، وأضحى عنوان علاقات تركيا التجارية بالعراق على لسان رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو أثناء حديثة مع وزير العراق المفوض في أنقرة في يناير ١٩٤٢م : ((***أرقة مزى عراقة دايادق وأوطوردق***)) وتعني باللغة العربية ((***اتكأنا على العراق واسترحنا***)) [٥٨٢] ، [والملحقان رقم (١٢)و(١٣)] يوضحان نشاط تجارة الترانسيت العراقية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، وازدياد التبادل

---

[٥٧٧] معروف ، المصدر السابق ، ص ٣٨٠ .

[٥٧٨] السامرائي ، التنظيم الاقتصادي ... ، ص ص ٩٥-٩٦ .

[٥٧٩] جميل ، المصدر السابق ، ص ص ٤٥٦-٤٥٧ .

[٥٨٠] احمد عبد الباقي واخرون ، جغرافية العراق والبلاد العربية ، ط١ (بغداد : ١٩٤٧م) ص ١٠٣ ؛ الجليلي ، محاضرات في ... ، ص ١٠٤ .

[٥٨١] الحبيب ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .

[٥٨٢] نقلاً عن : جميل ، المصدر السابق ، ص ٤٦٠ .

التجاري بين العراق وتركيا قياسا لسنوات ما قبل الحرب ، حيث احتلت تركيا المرتبة الثانية في الملحق رقم (١٢) ، بينما تصدرت في الملحق رقم (١٣) قائمة الدول المتاجرة مع العراق .
غدت تجارة الصادرات والواردات بين العراق وتركيا تأخذ منحاً مرضياً خلال شهر كانون الثاني ١٩٤١م ، فضلاً عن نشاط تجارة الترانسيت ، إذ اخذت السلع والبضائع التركية تتوارد عبر سكك الحديد بطريق الموصل .تل كوجك . الصابونية [٥٨٣] ، ومن والى ميناء البصرة [٥٨٤] ، وفي نهاية عام ١٩٤١م كانت الحركة التجارية بين البلدين قد شهدت نشاطاً نسبياً ، غير أن صعوبة الحصول على سيارات الشحن لنقل الأموال والبضائع إلى تركيا أثرت نسبياً على نشاط التجار الذين يتعاملون معها [٥٨٥] ، وقد أشارت تقارير غرفة تجارة الموصل المنشورة في جريدة الهلال إلى أن حركة الصادرات والواردات مع تركيا غير نشطة خلال العام ١٩٤٢م [٥٨٦] ، بينما ازدادت حركة التبادل التجاري بين العراق وتركيا خلال سنوات ١٩٤٣-١٩٤٥م [٥٨٧] ، وكما هو موضح في الجدول الآتي (بالدينار العراقي) :

السنة	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
صادرات العراق إلى تركيا	٦٩٦٧٢٨	٢٠٥٣	٤٠٠٨٧٣
استيرادات العراق من تركيا	١٦٢٤٨٠	٣٤٧٧٠٢	٣٤٩٦٧٤

وفي مقارنة بسيطة لقطاع التجارة الخارجية لكل من العراق وتركيا خلال عامي ١٩٣٩و١٩٤٠م ، والتي يمكن ملاحظتها من الجدول الآتي :

نوع التجارة	العراق (بالدينار)		تركيا (بالليرة)	
	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٣٩	١٩٤٠
الاستيرادات	٤,٠١٧,٤٥٩	٤,٠٩٩,٢٩٩	٩٩,٤٣٢,٠٠٨٨	٥٤,١٨٣,٠٠٠
الصادرات	١,٤٠٧.٣٠٢	١,٧٨٦,٩٤٧	٤,٨٠٣,٥٠٠	٨٢,١١٤,٠٠٠
البضائع المعاد تصديرها	١٢٩,١٧٠	٨٧,٨٦٢	-	-
الترانسيت	٩٥٠,٣٢٠	١,٠٩١,٩٥١	-	-

---

[٥٨٣] تقرر افتتاح خط السكك الحديدية الذي يربط بين الموصل .تل كوجك في ٦ كانون الثاني ١٩٣٩م ، ينظر :
. مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (١) السنة الثانية ، كانون الثاني ١٩٣٩م ، ص ٥٦ .
[٥٨٤] جريدة فتى العراق ، العدد (٤٦) ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١م .
[٥٨٥] جريدة فتى العراق ، العدد (١٢٠) ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤١م .
[٥٨٦] جريدة الهلال ، العدد (٥٠) ، ٢٦ شباط ١٩٤٢م ؛ جريدة الهلال ، العدد (٨٣) ، ٢١ حزيران ١٩٤٢م .
[٥٨٧] النجار ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧٩-٤٨٠ .

يلاحظ من خلال الجدول ، بان التجارة الخارجية للعراق سجلت زيادة في مجالي التصدير والاستيراد ،وكذلك الترانسيت ، وذلك لتطور ظروف الحرب العالمية الثانية ، بينما سجلت البضائع المعاد تصديرها نقصاً نسبياً ، ويعزى ذلك إلى المنع أو تقييد البضائع الضرورية لسد حاجة الإنتاج المحلي [٥٨٨] .

بينما يلاحظ في قطاع التجارة الخارجية لتركيا ، نقصٌ واضحٌ في الاستيرادات ، وطفيف في الصادرات من جراء السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية [٥٨٩] ، أما البضائع المعاد تصديرها والترانسيت ، فكان اعتماد تركيا على العراق بشكل واضح في سنوات الحرب عبر ميناء البصرة .أما أهم البضائع التجارية بين العراق وتركيا ، فيمكن اخذ نموذج لاحدى سنوات الحرب وهي سنة ١٩٤٥م ، وتأشير أهم الاستيرادات العراقية من تركيا [كما موضح في الملحق رقم (١٤)] [٥٩٠] .

يتضح مما سبق ، أن العلاقات التجارية بين البلدين انتعشت بشكل كبير وواضح عما كانت عليه منذ تكوين المملكة العراقية والجمهورية التركية ، وكان للظروف الدولية دوراً كبيراً في تنامي هذا الانتعاش التجاري ، فبحكم الموقع الجغرافي والستراتيجي للعراق ، وأهمية ميناء البصرة على الخليج العربي اصبح العراق الممول الرئيس لبلدان الشرق الأوسط ومنها تركيا ، التي كانت تولي الاهتمام الكبير للحفاظ على سلامة وأمن العراق ، من خلال جديتها في الوساطة بين العراق وبريطانيا ، ليس كما يعتقد الكثير من جانب الحرص والود للعراق ، بل من اجل مصالحها الاقتصادية ، وبالذات التجارية منها في الحفاظ على خطوط الإمدادات سواء عبر ميناء البصرة أو خطوط السكك الحديدية التي تربطها بالعراق .

---

[٥٨٨] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٩) ، السنة الثالثة ، تشرين الثاني ١٩٤٠م ، ص ٨٠٧ .

[٥٨٩] جريدة فتى العراق ، العدد (٥٤٤/٢٨) ، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٠م .

[٥٩٠] سنشير إلى المصادر في الملحق رقم (١٤) .

الفصل الثالث

: العلاقات التجارية بين العراق وتركيا للفترة ١٩٤٦-١٩٥٨م

المبحث الأول : معاهدة عام ١٩٤٦م بين العراق وتركيا

المبحث الثاني : العلاقات التجارية بين العراق وتركيا للفترة ١٩٤٦-١٩٥٠

المبحث الثالث : التحولات السياسية والاقتصادية في العراق وتركيا وأثرها على العلاقات التجارية ١٩٥٠-١٩٥٨م .

أولا : في العراق

ثانياً : في تركيا

المبحث الرابع : مساعي العراق وتركيا في تنشيط العلاقات التجارية

الفصل الثالث

العلاقات التجارية بين العراق وتركيا للفترة ١٩٤٦–١٩٥٨م :

شهدت المدة بين ١٩٤٦و١٩٥٨م تطوراً ملحوظاً في العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، ففي سنة ١٩٤٦م وقع البلدان معاهدة مهمة وضعت أُسساً جيدة لتطور العلاقات بينهما ، ولا شك في ان التحولات السياسية والاقتصادية في العراق وتركيا كان لها أثرها الفاعل على تطور العلاقات التجارية وخاصة خلال المدة ١٩٥٠–١٩٥٨م .

المبحث الأول : معاهدة عام ١٩٤٦م بين العراق وتركيا

أخذت العلاقات العراقية . التركية تزداد وثوقاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لإدراك قادة البلدين أهمية التقارب والتعاون ، للتخلص من آثارها السلبية على أوضاعهما في الميادين كافة ، فضلاً عن عوامل خارجية أسهمت في التقارب بينهما [٥٩١] .

وكان من نتائج انتصار الحلفاء على دول المحور ، أن تغيرت موازين القوى العالمية الكبرى ، وانتقال مراكز الاستقطاب الدولي في غرب أوربا مع انقسام العالم إلى كتلتين رئيستين متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، ومن اجل الحصول على مناطق نفوذ جديدة وفق ما تمليه المصالح السياسية والاقتصادية والستراتيجية للكتلتين ، ظهر مصطلح (***الحرب الباردة Cold War***) ، والذي عدَّ من ابرز مظاهر السياسة الدولية آنذاك [٥٩٢] ، لقد كان اهتمام الحكومة العراقية بعد الحرب في سياستها الخارجية ، منصباً على التعاون الصريح والتفاهم الإيجابي مع بريطانيا والولايات المتحدة ، ولضمان كسب العراق لصداقة الأخيرة ، كان لابد للعراق أن يتعاون مع تركيا التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في تأمين ستراتيجيتها الغربية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية [٥٩٣] .

وأشارت إحدى الوثائق التاريخية المنشورة في مجلة الشرق الأوسط ، إلى أسباب التوجه السياسي الجديد للعراق نحو تركيا بعد الحرب ،جاءت في مقابلة بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ورئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري ، أثناء زيارة الوفد العراقي لدمشق ، أجاب

---

[٥٩١] التكريتي ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

[٥٩٢] السبعاوي ، العلاقات العراقية ... ، ص ١٢٥ .

[٥٩٣] محمد كمال عبد الحميد ، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي ، ط٤ (القاهرة : ١٩٧٢م) ص ٣٦٩ .

السعيد رداً على سؤال الجابري قائلاً : ((***لا يخافكم أن بين العراق وتركيا معاهدات واتفاقيات منها معاهدة حسن الجوار ، ومعاهدة تسليم المجرمين ومعاهدة تجارية ، وغير ذلك ولما انخرط العراق في سلك عصبة الأمم طُلب منه أن يعامل رعايا الدول الأجنبية على قدم المساواة ، فطلب العراق أن تستثنى من ذلك الدولة العثمانية ، والأقطار التي انسلخت عنها ، من جملتها سوريا ولبنان وفلسطين وغيرها ، وكان الغرض من ذلك إقامة علاقات حسنة بين العراق من ناحية ، وتركيا والأقطار العربية من ناحية أخرى ، سواء كانت هذه العلاقات اقتصادية أم تجارية أم مالية أم غير ذلك ... ، لقد كان بودي أن يتم التعاون عن يد الجامعة العربية ، بالنظر لان المواضيع التي عرضتها هي من أخص مبادئها التي كنا نصبو إلى تحقيقها بأسرع وقت ، ولكن التباطؤ في العمل وانشغال الجامعة بأمور أخرى ، وانصرافها عن هذه الأمور الحيوية ، هي التي ألجأت الحكومة العراقية إلى تحقيق هذه الغايات مع الدول المجاورة لها ، وطرق باب الدول العربية والشرقية كل على انفراد ، إن الأمر الذي دعانا إلى البدء في المفاوضات مع الحكومة التركية ، هو مشاركتها إيانا في الشعور بضرورة إقامة هذا التعاون بأسرع ما يمكن ، واستعدادها لعقد الاتفاقية عاجلاً .***)) [٥٩٤] .

ويشير عوني عبد الرحمن السبعاوي إلى ابرز الاعتبارات في توجه تركيا نحو العراق هي :

١. إن الأتراك لم يعد بمقدورهم الاعتماد على دول حلف البلقان ، للوقوف بوجه السوفيت ما دامت دول البلقان تحت تأثير (باستثناء اليونان) ، فالتفتوا نحو العراق .
٢. أدراك تركيا بان وجود القواعد البريطانية في العراق يزيد من اطمئنانها في حالة تعرضها لهجوم سوفيتي .
٣. اتحاد الدولتين للتعاون مع الغرب ، ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة ، بعد تهديد السوفيت لتركيا واحتلالهم لشمال إيران ، وقيام جمهوريتي (***أذربيجان***) و (***مها باد***) اللتين أثرتا على استقرار الوضع الأمني ، في شمال العراق وشرقي تركيا رغم سقوطهما ، إذ خشي الجانبان من تكرار ذلك .
٤. طبيعة الروابط التاريخية و الجغرافية و الاقتصادية التي أسهمت في خلق مصالح مشتركة بين العراق وتركيا ، وأدت إلى تطور علاقاتهما السياسية ، وإقامة علاقات حسن الجوار ، والتي أخذت أبعادا جديدة بعد الحرب العالمية الثانية [٥٩٥] .

---

[٥٩٤] مجلة الشرق الأوسط ، " وثيقة تأريخية .... محضر اجتماع نوري السعيد وسعد الله الجابري حول العلاقات العربية التركية " ، العدد (٩١٣) ، لندن ، ٢٩أيار ١٩٨١م .

[٥٩٥] انظر :

- السبعاوي ، العلاقات العراقية ... ، ص ص ١٣١ – ١٣٢ .

أدى توسع الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في أنحاء العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، إلى اندماج تركيا في فلك الغرب كحليف استراتيجي ضد الشيوعية ، والتي أدت إلى تدهور العلاقات التركية السوفيتية ، وتطور العلاقات التركية الأمريكية ، وظهرت بوادرها الأولى عام ١٩٤٦م على شكل قرض أمريكي لها ، بلغ القسط الأول منه (٢٥) مليون دولار أمريكي ، مما اسهم في تطور الرأسمال التركي [٥٩٦] .

بينما ازداد النشاط التجاري للعراق مع الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة أيضا ، ففي تشرين ألاول ١٩٤٤م ، وصلت بعثة أمريكية برئاسة (***كلبيرتسون Gulbertson***) إلى بغداد لبحث إمكانيات التجارة العراقية الأمريكية [٥٩٧] ، فقد أعلنت وزارة التجارة الأمريكية أن صادرات العراق التجارية ينبغي أن تجد لها سوقا رائجة في هذه البلاد ، في حين مُدَّ العراق في ذات الوقت بفيض منتظم من الدولارات الأمريكية ، فيما صدر عن وزارة التجارة العراقية بيان أشارت فيه : ((***إن صادرات العراق إلى الولايات المتحدة الأمريكية لا تعوقها أبدا قيود التعريفة الكمركية ، فالتمور والصوف الخام والجلود يمكن إرسالها إلى السوق الأمريكية***)) [٥٩٨] .

واحتفاءاً بالتقارب العراقي – التركي المنشود ، والمدعوم منالولايات المتحدة وبريطانيا ، وجهت الحكومة التركية دعوة رسمية إلى كل من الوصي عبد الإله ونوري السعيد أثناء وجودهما في بريطانيا عام ١٩٤٥م ، لزيارة تركيا في طريق عودتهما إلى العراق [٥٩٩] .

وأولت الصحف العراقية اهتماما كبيرا لزيارة الوفد العراقي إلى تركيا ، فكتبت جريدة النداء في ١٤ أيلول ١٩٤٥م ، مقالا بعنوان : ((***وهي رحلة الوصي . الصداقة بين العراق وتركيا***)) جاء فيه ((***إن الصداقة بين العراق وتركيا ، فان الأيام ما زادتها إلا نموا ومتانة يسودها الصفاء والتفاهم المكين والمودة المتبادلة منذ مدة ليست وجيزة ، وهذه الصداقة تكاد تكون المثل الصالح لحسن الجوار ، وتعزيز الروابط والصلات القديمة والحديثة منها***)) ، بينما كتبت جريدة الأخبار في يوم وصول الوفد العراقي إلى تركيا في ١٥ أيلول ١٩٤٥م [٦٠٠] ، مقالاً بعنوان ((***وصي العراق في تركيا***)) جاء فيه : ((***اليوم يصل إلى استانبول في زيارة رسمية لتركيا حضرة صاحب السمو الملكي عبد الإله الوصي على العرش وولي العهد لحضرة صاحب***

---

[٥٩٦] بيروكلو ، المصدر السابق ، ص ١١٣ ؛ العاني ، السياسة الاقتصادية ... ، ص ١٣ .

[٥٩٧] مؤيد ابراهيم الونداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ، ١٩٤٤م – ١٩٥٨م ، ط١ (بغداد : ١٩٩٢) ، التقرير السنوي للعام ١٩٤٤ ، ص ٢٥.

[٥٩٨] جريدة الهلال ، العدد (٣٩٥) ، ٨ تموز ١٩٤٥م .

[٥٩٩] الحسني ، المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ص ٢٧٤ . ٢٧٥ .

[٦٠٠] الونداوي ، التقرير السنوي للعام ١٩٤٥م ، ص ٤٩ .

الجلالة ملك العراق المعظم ... وسيكون لزيارة سموه لتركيا الجارة الشقيقة الوقع الطيب في النفوس ، والأثر العميق في توثيق عرى الصداقة بين الشعبين...)) [٦٠١] .

وقال الرئيس التركي عصمت اينونو خلال استقباله للوفد العراقي : ((***إن تركيا على صلة قوية بالعراق ، ولهذا فإننا نجد أنفسنا في حقل التعاون الدولي اقرب إلى بلدكم ضعفين ، وذلك لان بلدكم نشعر بالقرابة إليه منذ القدم ، ولا ريب أن الدولة العراقية القوية ، هي إحدى عوامل السلام والامان في الشرق الأدنى ، كما أنها إحدى الخوادم لنصر القضية الإنسانية بفضل سجاياها القوية ومثلها العليا الإنسانية والوطنية***)) [٦٠٢] .

وخلال المباحثات عرض الرئيس التركي اينونو فكرة تشكيل حلف شرق أوسطي ينسجم مع سياسة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، لان الأتراك لم يعد بمقدورهم الاعتماد على دول البلقان للوقوف ضد الاتحاد السوفيتي ، لكون اغلبها واقعة تحت تأثيره ، ولكون وجود القواعد البريطانية في العراق تزيد من اطمئنان تركيا في حالة تعرضها لهجوم السوفيت ، فضلاً عن كون أقطار المشرق العربي مهددة من قبل السوفيت ، وانه بتعاون تركيا والأقطار العربية مع الدول الغربية يمكن من استكمال سلسلة الشرق الأوسط بدءاً من اليونان لتطويق السوفيت [٦٠٣] .

وعلى الرغم من عدم وجود ما يشير إلى قبول أو رفض العراق للعرض التركي ، إلا أن العراق لم يؤيده لكونه سابقاً لأوانه أولا ، ولانه لم يشعر بوجود تهديد سوفيتي ثانياً ، كما انه عضو في جامعة الدول العربية التي عليه استشارتها في مثل هذا الأمر ثالثاً ، غير أن العراق اقترح على تركيا ، الارتباط بجامعة الدول العربية لتشكيل كتلة شرق أوسطية ، إلا أن الحكومة التركية ارتأت إلى عقد اتفاقية تركية . عراقية ، وان تصاغ بشكل يسمح لدول الجامعة العربية ، أو لدول ميثاق (***سعد آباد***) حرية الانضمام إليها ، إذا رغبت بذلك بهدف تشكيل كتلة شرق أوسطية [٦٠٤] .

وأولت الصحف التركية والإذاعة اهتماما كبيراً بزيارة الوفد العراقي لتركيا ، والتي استغرقت خمسة أيام ، فكتبت الصحف مقالات عديدة عن ما قامت به الحكومة والشعب من الحفاوة البالغة لهذه الزيارة المباركة ، ذاكرين تفاصيل الاستقبال والحفلات التي أقيمت للوصي ،

---

[٦٠١] الضابط ، تأريخ الصداقة ... ، ص ص ١٦٥-١٦٧ .

[٦٠٢] المصدر نفسه ، ص ١٦٨ .

[603] *Majid Khadduri , Independent Iraq 1932-1958 , A Study In Iraqi Politcs ,2 nd Oxford , University Press (London :1960) P 346 .*

[٦٠٤] د. ك. و (البلاط الملكي) تسلسل ٢٦٣٨ ، ملفة ت /٤/٢ ، كتاب وزارة الخارجية ، الرقم ٧٨٧ في ١٩٤٥/١٠/٣٠م ، اقتباساً من :

. التكريتي ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

والجولة التي قام بها في ربوع تركيا ، فيما أذاعت محطة راديو أنقرة نبذ كثيرة عن هذه الزيارة [٦٠٥] . بينما كتبت جريدة (***تصوير أفكار Taswir Efkar***) مقالاً افتتاحياً جاء فيه : ((***إن العلاقات التركية العراقية أصبحت قوية بعد انهيار الدولة العثمانية ، وخاصة بعد زيارة المغفور له الملك فيصل ، وتعلق عظيم الأمل على سمو الأمير من حيث هو رئيس دولة جارة في أن يزيد من التقارب بين البلدين***)) ، وكتب الكاتب السياسي المعروف (***حسين جاهد يا لجين***) في جريدة (***خبر Haber***) افتتاحية تحت عنوان ((***العلاقات التركية العراقية***)) جاء فيها : ((***إن الاخوة التركية العربية والمصالح العربية التركية ظاهرة أساسية وثابتة منذ دور الاتحاد والترقي ، الذي منح الاستقلال للبلاد العربية ، وعقد الاتفاق بين الأمتين ، لم يسمح الزمن ولا الأحوال على تطبيق المشروع ، ولكن ضرورة الاتحاد التي نشعر بها منذ القدم بدأت تظهر***)) . بينما كتب الكاتب السياسي التركي (***احمد شكري اسمر***) في جريدة (***اولوس Ulus***) مقالاً تحت عنوان : ((***مركز العراق الممتاز***)) جاء فيه : ((***لقد عشنا مع العراق في خلال السنوات الطويلة التي سبقت الحر العالمية الماضية ، يجمعنا مصير مشترك ، وتربطنا مقدرات موحدة .. .***)) ، واستطرد الكاتب بقوله : ((***إن الركن الأساس لسياسة خارجية الجمهورية التركية ، هو ضمان علاقات ودية ، وصلات صداقة مع جميع جاراتها ، والعيش معها في صفاء ووئام***)) ، بينما عبر الكاتب (***فالح رفقي اتاي***) في ذات الجريدة عن اسفه لقصر زيارة الوصي لتركيا [٦٠٦] .

وصدر في ختام الزيارة بياناً مشتركاً ، أكد فيه الجانبان عمق الأواصر السياسية التي تربط كل من العراق وتركيا ، وأشار البيان انه تم بحث قضايا سياسية لها آثارها في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والمنبثق من روح وأحكام ميثاق الأمم المتحدة المتحالفة ، والذي انضمت إليه تركيا والعراق بإيمان حقيقي من وجهة نظر مصالحها المشتركة ، وظهرت نتيجة ذلك وحدة مصلحة الرأي سواء في الناحية السياسية أو الاقتصادية ، وأوضح البيان إلى تطور علاقات البلدين ، سوف يكون في صالح أقطار الشرق الأدنى ، التي تحمل ذات العقلية والتفكير [٦٠٧] .

وبينما كانت المباحثات العراقية التركية مستمرة ، كانت الدول العربية منهمكة في التوصل إلى ميثاق جامعة الدول العربية ، وكان لبصمات الشخصية العراقية المميزة المتمثلة بنوري السعيد دوراً مهما في المشاركة بأعداد مسَّودة هذه الميثاق ، وقد أعلن المؤتمر العربي

---

[٦٠٥] الضابط ، تأريخ الصداقة ... ، ص ١٦٧ .

[٦٠٦] الضابط ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٠-١٧١ .

[٦٠٧] المصدر نفسه ، ص ص ١٧١-١٧٢ .

العام الذي عقد في ٢١آذار ١٩٤٥م عن ميلاد جامعة الدول العربية [٦٠٨] ، واعتبر مساعد وزير الخارجية الأمريكي (***بيردود Bird Wood***) نوري السعيد بأنه بحق : ((***رئيس معماريي الاتحاد العربي***)) ، أو الجامعة العربية الوليدة [٦٠٩] .

وخلال المباحثات العراقية التركية ، انتهز الرئيس التركي اينونو فرصة البحث عن الجامعة العربية ، فاعرب عن شكواه من سلوك الحكومة السورية بخصوص لواء الاسكندرونة ، واكد الوصي عبد الإله انه سيتوسط لإزالة هذا التوتر ، وتحسين العلاقات بين الجارتين التركية والسورية [٦١٠] ، وأسندت مهمة التوسط بين البلدين إلى رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ، إذ تم التوصل إلى تسوية تجسيد الوضع القائم ، ولا تصر تركيا بموجبها على الاعتراف السوري بضم اللواء ، ولا تصر دمشق في المقابل على المطالبة رسميا بعودته ، ومع ذلك فان سوريا لا تزال تعتبره أرضا مغتصبة [٦١١] .

وكان الأتراك قد ابلغوا نوري السعيد أثناء وساطته بين البلدين في نهاية عام ١٩٤٦م بعد أن توقفت الوساطة ، وذلك حسب قول السعيد : ((***إن الترك أوصوا بأنه إذا ما طرحت مسالة الاسكندرونة في صيغة تدعوهم إلى تقديم بعض التنازلات لسوريا فان تركيا ستطرح مسالة حدودها الجنوبية برمتها ، وهذه إشارة إلى أن تركيا ربما ترغب بتبديل بعض النقاط على الحدود العراقية التركية لصالحها***)) [٦١٢] .

ومن الجدير بالذكر أن نوري السعيد قد حاول إيجاد نوع من الترابط بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية وكتله (***سعد آباد***) من منطلق معاداة الشيوعية ، ومن اجل ذلك

---

[٦٠٨] سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥ ، مراجعة : كمال مظهر احمد ، ط١ (بغداد : ١٩٨٨م) ص ص ٢٦٩–٢٧٠ .

[609] *Birdwood , Lord , Nuri As-Said , Study In Arab Leadership (London : 1959) P 198.*

اقتباس عن :

. المصدر نفسه ، ص ٢٧٠ .

[٦١٠] د. ك. و (البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (٨٠)، في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٥م ، وثائق محفوظة في إرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، إضبارة رقم (٣٥) .

[٦١١] محمد زهير دياب ، " العلاقات السورية . التركية ... حسن جوار ام عداء ؟ " ، مجلة دراسات فلسطينية ، العدد (٢٨) ، بيروت ، ١٩٩٦م ، ص ص ٣٤ –٣٥ .

[٦١٢] الونداوي ، التقرير السنوي للعام ١٩٤٦م ، ص ٧٤ .

بذلت في تلك الفترة بعض الجهود لتحسين علاقات تركيا بسوريا ولبنان ، وحيث الأولى على الاعتراف باستقلال الدولتين العربيتين [٦١٣] .

لم تكن العلاقات العراقية التركية على وتيرة ثابتة ، فكانت تبدأ بمباحثات سياسية مرهونة فتلك الدول الكبرى ، ثم تتدرج إلى مباحثات اقتصادية ثقافية ، كما يتضح ذلك في معاهدة ١٩٤٦م .

وبعد دعوة الوفد العراقي من أنقرة إلى بغداد ، اطلع مجلس الوزراء على ملخص المحادثات التي جرت بين الوصي عبد الإله ، والرئيس التركي عصمت اينونو ، وتقرر تأليف لجنة لتهيئة المشاريع المدرجة في ملخص المحادثات المذكورة [٦١٤] وبقدر تعلق الأمر في أهمية الجانب الاقتصادي بين العراق وتركيا فقد قدمت وزارة المالية في العراق إلى هذه اللجنة ، العديد من الإحصائيات في ٩ كانون الأول ١٩٤٥م ، وكانت تتعلق بالجانب التجاري بشكل خاص بين العراق وتركيا خلال السنوات التسعة الأخيرة وهي كما يلي :

١. البضائع المارة بالترانسيت عبر العراق من تركيا خلال السنوات من ١٩٣٦م إلى ١٩٤٤م .
٢. البضائع المارة بالترانسيت عبر العراق إلى تركيا خلال السنوات من ١٩٣٦م إلى ١٩٤٤م .
٣. المنتجات المحلية المصدرة إلى تركيا خلال السنوات من ١٩٣٦م إلى ١٩٤٤م .
٤. المنتجات الأجنبية المعاد تصديرها إلى تركيا خلال السنوات من ١٩٣٦م إلى ١٩٤٤م .
٥. المنتجات الأجنبية المصدرة إلى تركيا من مخازن الاستيداع الكمركية مباشرة خلال السنوات من ١٩٣٦م إلى ١٩٤٤م .
٦. استيرادات العراق من تركيا خلال السنوات من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٤م [٦١٥] .

قرر مجلس الوزراء العراقي بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٥م ، تعيين نوري السعيد رئيسا للجنة تهيئة المشاريع لتحقيق الأغراض التي جرت المباحثات بشأنها بين

---

[٦١٣] محمد ، نوري السعيد ... ، ص ٢٧١ .

[٦١٤] د. ك. و (البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (٧٨) ، في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٥م ، وثائق محفوظة في إرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، إضبارة رقم (٣٥) .

[٦١٥] د. ك. و(البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (٧١) ، في ٩ كانون الأول ١٩٤٥م ، وثائق محفوظة في إرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، إضبارة رقم (٣٥) .

الوصـي والـرئيس التركـي [٦١٦] . وفـي ١٦ تشـرين الثـاني ١٩٤٥م ، دخلـت العلاقـات العراقيـة التركيـة مرحلـة متقدمـة فـي الجانـب الثقـافي ، فقد تم تبـادل البـرامج والاتفاقـات الثقافيـة الثنائيـة ، وتوجت بعقد بروتوكول ثقافي بين البلدين [٦١٧] .

وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥م ، وضعت لجنـة تهيئـة المشاريع مسَّودة بروتوكول أولـي للسـير فـي المباحثـات ، تتضـمن كافـة الأسـس والمبـادئ والأهـداف التـي درجـت فـي مخلـص المباحث في أنقرة بين العراق وتركيا . وقد طلب رئيس اللجنة تخويلا من مجلس الوزراء في عقد مسودة البروتوكول المذكور ، والذي اقره مجلس الوزراء العراقي فيما بعد في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦م وقد نص البروتوكول التباحث في النقاط الاتية :

١. التعاون في الشؤون السياسية الخارجية ضمن نطاق ميثاق الأمم المتحدة ، وقد ألغيت هذه الفقرة من قبل مجلس الوزراء .
٢. التعاون في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية بصورة عامة ،ورفع أو تخفيف الضـرائب الكمركيـة علـى المنتجـات المحليـة لكـلا البلـدين وتسـهيل سبل التبـادل التجـاري بينهما بصورة خاصة .
٣. التعـاون فـي تنظيم وتحسـين طـرق المواصـلات ووسـائل النقـل ، وجعلهـا ملائمـة للتجارة بين البلدين .
٤. التعـاون فـي المجـالات الثقافيـة بشـكل يضـمن ويسـتهدف التقـارب والتـآزر بـين سكان البلدين .
٥. التعاون في السيطرة واستغلال مياه نهري دجلة والفرات لضمان منفعة الطرفين .
٦. التعاون في القضاء على الأفراد الخطرين على مصالح البلدين [٦١٨] .

وبقدر تعلـق الأمـر بمهمـة الوفـد العراقـي إلـى أنقـرة فـي المجـال التجـاري ، فقـد رفعـت وزارة التجـارة العراقيـة تقريـراً عـن تجـارة العـراق مـع تركيـا ، وأشارت إلـى أن التجارة بين البلـدين لـم تتقـدم خـلال السـنوات التـي سبقت الحـرب العالميـة الثانيـة ، علـى الـرغم مـن وجـود مجـال لـذلك ، فقـد كانـت

---

[٦١٦] د. ك. و (البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (٧٣) ، في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٥م ، وثـائق محفوظـة فـي إرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، إضبارة رقم (٣٥) .

[617] *Canatan , Op. Cit. , P 95.*

[٦١٨] د. ك. و (البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (٧٦) ، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥م ، وثـائق محفوظـة فـي إرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، إضبارة رقم (٣٥) .

الصادرات العراقية إليها حتى عام ١٩٣٩م لا تتجاوز ما قيمته بضعة آلاف من الدنانير ، وكانت البضائع الأجنبية تشكل القسم الأعظم من هذه الصادرات ، وليس بمستغرب أن لا تجد للتمور ذكراً في قائمة الصادرات العراقية إلى تركيا . أما استيرادات العراق من تركيا فإنها وان كانت اكثر قيمة إلا أنها لا تكون إلا جزءً ضئيلاً من مجموع استيرادات العراق ، واهم البضائع المستوردة العفص والماعز واخشاب الوقود والفواكه المجففة ، ويلاحظ أن تجارة العراق مع تركيا خلال سنوات الحرب وان كان لا يصح القياس عليها ، إلا أن صادرات العراق إلى تركيا واستيرادات العراق من تركيا قد ازدادت زيادة كبيرة كماً ونوعاً ، وخصوصاً تجارة الترانسيت بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، وصعوبة المواصلات في حوض البحر الأبيض المتوسط [٦١٩] .

وفي السياق ذاته ، أسهمت وزارة المواصلات والأشغال العراقية بتقديم تقرير موجز لمقترحات تحسين المراسلات البريدية والبرقية ، والمواصلات البرية والبحرية والجوية [٦٢٠] .

وفي ٧ شباط ١٩٤٥م تم تفويض نوري السعيد (***رئيس مجلس الأعيان***) وعبد الإله حافظ (***عضو المجلس النيابي***) وعطاء أمين (***وزير العراق المفوض في تركيا***) للدخول في المفاوضات مع الحكومة التركية [٦٢١] ، ونظراً لأهمية الموضوع وترابطه ، أرفقنا في الصفحة المقبلة صورة من كتاب التفويض موقع باسم الملك فيصل الثاني .

يتضح من النقاط التي أقرتها الحكومة العراقية أساسا للتفاوض مع تركيا ، أنها لم تتطرق إلى الشؤون السياسية ، بل ركزت على الشؤون الاقتصادية والثقافية والأمنية ، الأمر الذي آثار اعتراض السعيد عليها ، واعتبارها قاصرة عن تحقيق تعاون امثل بين البلدين ، ولا تنسجم مع

---

[٦١٩] د. ك. و (البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (٥٢) ، في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٦م ، وثائق محفوظة في إرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، إضبارة رقم (٣٥) .

[٦٢٠] د. ك. و (البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (٥١) ، في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٦م ، وثائق محفوظة في إرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، إضبارة رقم (٣٥) .

[٦٢١] د. ك. و (البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (٤٥) ، في ٩ شباط ١٩٤٦م ، وثائق محفوظة في إرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، إضبارة رقم (٣٥) .

طبيعة المحادثات التي جرت في أنقرة بين الوصي والرئيس التركي ، مما دفع مجلس الوزراء العراقي إلى عقد اجتماع في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦م ، لإضافة بنود جديدة تعتمد للتفاوض مع تركيا ، فضلا عن توسيع صلاحيات الوفد العراقي ، لكن المحادثات لم تتطرق إلى أي مسائل سياسية ، فيما أضيف بند جديد في الجانب التجاري وهو ((***الاتفاق على تخفيض الرسوم الكمركية للمنتوجات الزراعية فقط ، التي تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي على أن لا تكون مشمولة بأحكام قانون انحصار التبغ ، ووجوب عدم الأخذ بمبدأ عدم إعفاء أي مادة من المواد التي يجري تبادلها بين البلدين***)) [٦٢٢] .

لم يكن السعيد مكترثاً بما أقرته الحكومة العراقية ، بل سار وفق المنهج الذي أراده ، مستنداً على دعم الوصي وبريطانيا ، فخلال اجتماعه برئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري في دمشق أثناء توجهه إلى أنقرة ، أوضح السعيد : ((***إن الجامعة العربية لم تستكمل حتى الآن الشروط والصفات التي يتمنى من الصميم أن تستكملها عاجلاً ، وان العراق مستعد لان يوقع على اتفاقية مع سوريا ومع لبنان مشابهة لتلك التي يزمع عقدها مع تركيا ، ولكن لسوريا ولبنان مشاكلهما ، وللجامعة العربية فائدة لهما لتقويتهما ، وانه ينظر إلى الجامعة نظرة عملية وليست عاطفية ، وان للعراق معاهدات واتفاقيات عديدة مع تركيا ، أملتها ظروف الجوار والمصالح المشتركة ، وليست هناك ما يمنع من تقوية أواصر الصداقة معها وتوثيقها ما دام ذلك لا يتعارض مع أهداف العراق***)) [٦٢٣] .

وأدلى السعيد لدى وصوله إلى أنقرة ، بتصريح للصحفيين قال فيه : ((***إننا سنبحث جميع المسائل التي تقرب بين العراق وتركيا***)) ، واجاب حول موقف بريطانيا من مسالة التعاون بين العراق تركيا قائلاً : ((***إن تعاون العراق وتركيا يجب أن تؤيده جميع الدول***)) [٦٢٤] .

وفي ٥ آذار ١٩٤٦م ، بدأت المفاوضات العراقية التركية ، وافتتح الجلسة الأولى من المفاوضات (***شكري سراج اوغلو***) رئيس الوزراء التركي ، وتبادل الجانبان الأحاديث الودية ، واكدا على وجود المصالح المتماثلة وعمق الروابط بين البلدين ، وترأس السعيد الوفد العراقي في

---

[٦٢٢] عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ط٤ (بيروت : ١٩٧٤م) ص ص ٥٢-٥٣ .

[٦٢٣] مجلة الشرق الأوسط ، " وثيقة تأريخية ... نوري السعيد – نظرتي إلى الجامعة عملية لا عاطفية " ، العدد ٩١٦ ، لندن ، ١ حزيران ، ١٩٨١ م .

[٦٢٤] التكريتي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

المفاوضات ، بينما ترأس الوفد التركي (***فريدون اركين***) السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية [٦٢٥] .

إن الصلاحيات التي منحت لنوري السعيد من قبل وزارة الباجه جي الثانية (٣حزيران ١٩٤٤-٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦م) ، اعترضت عليها الوزارة السويدية الثانية الجديدة (٢٣ شباط ١٩٤٦- ٣٠ أيار ١٩٤٦م) ، وكان السعيد قبل سفره إلى أنقرة قد وضع مسودة المعاهدة المقترح عقدها بين العراق وتركيا [٦٢٦] .وبعد اطلاع مجلس الوزراء العراقي على مسودة المعاهدة ، قرر تضييق صلاحيات السعيد وعدم السماح له بتوقيع معاهدة سياسية مع تركيا ، فوجهت إليه برقية مستعجلة إلى أنقرة جاء فيها ((***مشروعكم الجديد يتطلب درساً واتصالاً ، لا يمكننا من تنفيذ رغبة الأتراك بشأنه الآن ، نرجح أن يكتفوا بقضاء مهمتكم الاقتصادية كما حددها مجلس الوزراء ، وترك الأمور السياسية لوقت آخر مناسب ، بحيث يشعرون إن الباب لا زال مفتوحاً أمام الطرفين***)) [٦٢٧] ، لم يتقيد السعيد بقرار مجلس الوزراء الجديد المتخذ في جلسة ١١ آذار ١٩٤٦م ، واستمر في مهمته ، ويشار لتقرير له رفعه إلى مجلس الوزراء في ١١ نيسان ١٩٤٦م ، موضحاً فيه النقاط التالية :

١. إن المحادثات التي دارت بين الوصي والرئيس التركي ، التي اقرها مجلس الوزراء كانت تتضمن أولا التعاون في السياسة الخارجية .
٢. ان عقد المعاهدة لا يزيد ولا ينقص من مسؤوليات العراق المترتبة عليه في ميثاق سعد آباد وميثاق الأمم المتحدة ، كما انه لا يتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية .
٣. إن عقد المعاهدة فرصة سانحة لكسب الرأي العام التركي لا يمكن تعويضها بل بالعكس إن في عدم عقدها ضرراً على العراق يصعب تلافيه .
٤. إن عقد المعاهدة يضمن لنا تأييد الحكومة التركية في قضية فلسطين ، وان المعاهدة قد حظيت بتأييد بريطانيا [٦٢٨] .

ومما سبق يتضح أن السعيد لم يتقيد بقرار مجلس الوزراء في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ م ، الذي حدد مهمته بالشؤون الاقتصادية وترك الشؤون السياسية لوقت أخر مناسب [٦٢٩] ،

---

[٦٢٥] السبعاوي ، العلاقات العراقية ...، ص ص ١٤٠-١٤١ .

[٦٢٦] الحسني ، المصدر السابق ، ج٧ ، ص ٥٣ .

[٦٢٧] د. ك. و (البلاط الملكي) ، ج/٣/٢، التسلسل ٥٧٣-وع ، مقرارات مجلس الوزراء ، الجلسة (١٨) في ١١ آذار ١٩٤٦م ، اقتباس عن : السبعاوي ، العلاقات العراقية ... ، ص١٤١ .

[٦٢٨] الحسني ، المصدر السابق ، ج٧ ، ص ص ٥٣-٥٤ .

[629] *Khadduri , Op. Cit. , P 346.*

لإبرام المعاهدة مع الجانب التركي وبالشكل الذي يراه مناسباً [٦٣٠] ، واخبر السعيد مجلس الوزراء في بغداد ، ومستنداً على دعم الوصي وبريطانيا ، في اخذ المسؤولية على عاتقه ، وطلب من الحكومة العراقية إن توافق على استئناف محادثاته مع الأتراك في القضايا السياسية ، مما وضع وزارة السويدي الثانية التي تحفظت على بعض مواد المعاهدة في موقف حرج ، لأنها لا ترغب أن تتخذ أي موقف يثير تركيا [٦٣١] .

استمر نوري السعيد في المفاوضات مع الجانب التركي حتى توصل الطرفان إلى توقيع الوثائق التالية في ٢٩ آذار ١٩٤٦م [٦٣٢] . ولأهمية بروتوكول الأمور الاقتصادية بموضوع البحث ينظر [الملحق رقم (١٥)] :

أولا : معاهدة صداقة وحسن جوار ، وملحق بها ست بروتوكولات هي :

أ. بروتوكول تنظيم المياه في دجلة والفرات .

ب. بروتوكول التعاون المتقابل في أمور الأمن .

ت. بروتوكول التعاون في أمور التعليم والثقافة .

ث. بروتوكول المواصلات البريدية والبرقية والتلفونية .

ج. بروتوكول بشأن الأمور الاقتصادية .

ح. بروتوكول بشأن الحدود .

ثانياً : اتفاقية التعاون المدني والقضائي والجزائي والتجاري .

ثالثاً : اتفاقية بشأن تسليم المجرمين [٦٣٣] .

وقال نوري السعيد في لقاء صحفي بعد توقيع المعاهدة إن محادثات أنقرة تُعد اشمل من ميثاق سعد آباد ، وأشار إلى ضرورة تأليف كفل من الأمم لتكون أساسا لوحدة جميع الشعوب [٦٣٤] .

بقيت المعاهدة العراقية . التركية بعد استقالة وزارة توفيق السويدي في ٣٠ مايس ١٩٤٦م ، دون مصادقة مجلس الأمة العراقي (***النواب والأعيان***) [٦٣٥] ، فضلا عن ذلك المعاهدة لم

---

[٦٣٠] توفيق السويدي : مذكراتي ، نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية ، ط١ (بيروت : ١٩٦٩م) ص ص ٤٣٦-٤٣٧ .

[٦٣١] السويدي ، المصدر السابق ، ص ٤٣٨ .

[٦٣٢] ينظر نصوص المعاهدة وملحقاتها في الحسني ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٥٦ وما بعدها .

[٦٣٣] لجنة في وزارة المعارف ، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية ، ط١(بغداد : ١٩٤٧م) ص ص ٧٦-٧٨ .

[٦٣٤] السبعاوي ، العلاقات العراقية ... ، ص١٤٢ .

يتم نشرها في الصحف المحلية إلا في آذار ١٩٤٧م [٦٣٦] وحلت محلها وزارة ارشد العمري الأولى ثم وزارة نوري السعيد التاسعة [٦٣٧] ، ولم تعرض المعاهدة على المجلس المذكور ليقرها ، إلى أن جاءت وزارة صالح جبر إلى الحكم في ٢٩ آذار ١٩٤٧م ، اقر مجلس الوزراء المعاهدة مجدداً في ٢٠ مايس ١٩٤٧م بعد أن حذفت منها تحفظات الوزارة السويدية [٦٣٨] ، وهي أن المعاهدة لم تعارض ميثاق الجامعة العربية أولا ، وان تشاطر تركيا الحكومة العراقية في نظرتها إلى المسألة الفلسطينية ثانياً [٦٣٩] .

استقبلت أحزاب المعارضة المعاهدة العراقية . التركية ، بالاستنكار والنقد الشديد ، وأبدت الصحافة الحزبية ذلك من خلال المقالات الافتتاحية [٦٤٠] .

وعندما عرضت المعاهدة على مجلس الأمة لمناقشتها ، جوبهت بالمعارضة من قبل بعض أعضاء مجلس الأمة ، وتأييد البعض الآخر لها ، وتركزت نقاط النقد في المسائل الآتية :

١. إن التفاوض بشأن المعاهدة لم يتم استجابةً لرغبة العراق الصادقة ، بل أنها فرضت عليه .
٢. أنها قد تقحم العراق في صراع مع الاتحاد السوفيتي ، الذي يريد العراق تجنبه .
٣. إن المعاهدة لا تتفق مع ميثاق جامعة الدول العربية .
٤. تتضمن المعاهدة اعتراف العراق بالحدود الجديدة لتركيا ، ومعنى هذا أن العراق يعترف بضم الاسكندرونة إلى تركيا دون موافقة سوريا [٦٤١] .

وقد راوغ السعيد في الرد على منتقديه بشأن موقف تركيا من دعم قضية فلسطين ، وهذا ما يوضحه الكاتب نجدة فتحي صفوت في عرض بعض الوثائق البريطانية ، فأثناء مناقشة

---

[٦٣٥] عبد المجيد كامل التكريتي ، مجلس الامة العراقي ، البرلمان ، الاعيان ، النواب ، ١٩٤٥–١٩٥٣م ، ط١(بغداد : ٢٠٠٢م) ص ٢٨٩ .

[٦٣٦] التكريتي ، العلاقات العراقية ... ، ص ٣٠.

[٦٣٧] تشكلت وزارة العمري في ١ حزيران ١٩٤٦م ، واستقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦م . بينما شكلت وزارة السعيد في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦م واستقالت في ٢٩ آذار ١٩٤٦ م.

[٦٣٨] الحسني ، المصدر السابق ، ج٧ ، ص ٥٦ .

[٦٣٩] السويدي ، المصدر السابق ، ص ٤٣٨ .

[٦٤٠] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. فائق بطي ، صحافة الأحزاب وتأريخ الحركة الوطنية (بغداد : ١٩٦٩م) ص ص ٩٧–٩٨ .

[٦٤١] التكريتي ، مجلس الامة ... ، ص ص ٢٩١–٢٩٢ ؛

Khadduri , Op. Cit. , P 347 .

القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ، اقترح السعيد خلال مباحثاته مع المسؤولين الأتراك بخصوص المعاهدة العراقية التركية ، إدخال نص يشير إلى القضية الفلسطينية ، يعطي انطباع بان تركيا تؤيد حق العرب في فلسطين ، لكن الأتراك رفضوا المقترح لخشيتهم من آثاره السلبية المحتملة على الرأي العام اليهودي ، وطلبوا من السعيد مقابلة السفير الأمريكي (**ويلسن** ***Welson***) في أنقرة للتباحث معه في هذا الشأن ، وقد نصح الأخير السعيد بان يكتف بوعد خاص من الأتراك يتضمن عطفهم فقط [٦٤٢] .

وفي السياق ذاته ، أشار السكرتير العام لوزارة الخارجية التركي فريدون جمال اركين ، إلى أن السعيد طلب من الحكومة التركية تزويده بكتاب سري يتضمن وعداً بتأييد تركيا للعراق في موضوع القضية الفلسطينية ، إلا أن الحكومة التركية رفضت ذلك رفضاً قاطعاً ، موضحة أنها لا ترفض الدخول في اتفاق سري فقط ، بل أنها لن تتدخل في قضية فلسطين التي لا تهمها مباشرةً ، وبخاصة في تلك الظروف المضطربة ، التي تدفع تركيا إلى الامتناع عن أي عمل يؤدي إلى نفور الرأي العام الأمريكي [٦٤٣] .

وعلى الرغم من الانتقادات ، فقد نالت المعاهدة موافقة مجلس النواب عليها ، عندما عرضت للتصويت في ٧ حزيران ١٩٤٧م فقد عارضها (١٤) نائباً من اصل (١٠١) [٦٤٤] . وعند عرضها على مجلس الأعيان في ١٢ حزيران ، نالت موافقة (١٤) عيناً ومعارضة عينين هما صادق البصام ومولود مخلص [٦٤٥] ، بينما صادق المجلس الوطني التركي المعاهدة واقرها بالإجماع في أيلول ١٩٤٧م [٦٤٦] ، كما اذاع راديو فلسطين نبأ مصادقة مجلس النواب العراقي على المعاهدة العراقية التركية ، وذلك لترابط هذه القضية مع الأوضاع الدولية في تلك الفترة [٦٤٧] .

---

[642] *F. O. 371\ 5240 , Great Britain , F. O, Mr Helem To foreign Office . 15 March 1946 .*

اقتباس من نجدة فتحي صفوت ، " موقف تركيا من قضية فلسطين " مجلة المستقبل العربي ، العدد(٤٥) ، السنة الخامسة ، بيروت ، تشرين الثاني ١٩٨٢م ، ص ٩٠ .

[643] *F .O. 371\ 5248 , Great Britain , F. O , Mr Helem To foreign Office . 25 March 1946 .*

اقتباس من: المصدر نفسه ، ص ٩١ .

[٦٤٤] م. م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، محضر الجلسة (٢٤) ، ص ٤٢٧ .

[٦٤٥] م. م. ع ، محضر الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، محضر الجلسة (٩) من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص١١٦ .

[٦٤٦] د. ك. و (البلاط الملكي) ، كتاب وزارة الخارجية السري ، المرقم ش/ ١٤١٣٩ في ١١أيلول ١٩٤٧ .

[٦٤٧] جريدة الهدى ، العدد (٢٢) في ٨ حزيران ١٩٤٧ .

وتجيب جريدة (***وقت***) التركية عن هدف تركيا من التقارب مع أقطار المشرق العربي وبخاصة العراق : ((***إن الأتراك بعد أن شعروا بإخفاق سياستهم في البلقان ، اتجهوا نحو الأقطار العربية ، يحدوهم الأمل في إنشاء نظام جديد للشرق الأوسط ، فضلاً عن أن وجود عالم عربي صديق لتركيا ومصدر مضمون للنفط ، الأمر الذي يساعدها على رجحان كفتها أمام ضغط الاتحاد السوفيتي***)) . أما هدف العراق من عقده لمعاهدة ١٩٤٦م مع تركيا ، فيوضحه تقرير وزير الخارجية العراقي فاضل الجمالي لجريدة المقطم المصرية قائلاً : ((***إن عقد المعاهدة العراقية التركية خطوة مهمة ، لإيجاد نوع من التكتل بين دول الجامعة العربية ودول ميثاق سعد آباد ، والعراق بحكم موقعه الجغرافي يستطيع أن يسدي خدماته لكلتا الكتلتين من اجل التقارب بينهما وربطهما ببعضهما***)) [(٦٤٨)] .

شهدت السنوات التي تلت عقد المعاهدة العراقية . التركية ، أحداثاً كثيرة على الساحة العربية والدولية ، لذلك لم تدخل المعاهدة حيز التنفيذ إلا في ١٠ مايس ١٩٤٨م [(٦٤٩)] .

مما سبق يتضح أن المعاهدة لم تضيف للعلاقات التجارية بين العراق وتركيا الشيء الكثير ، إذ أن الجانب السياسي كان في أولوياتها ، بينما الجانب الاقتصادي كان في ملحق أو بروتوكول ضمن مفردات المعاهدة ، وعلى الرغم من تأكيد الجانب العراقي على الأمور الاقتصادية للمعاهدة ، إلا أن الواقع غير ذلك ، في توجهات السعيد والوصي المدعومين ببريطانيا ، وتوجهات تركيا المدعومة من الولايات المتحدة ، أسهمت في دفع العراق وتركيا نحو إقامة نوع من التحالف بينهما ، ضمن مخطط الغرب لتطويق السوفيت ، ومنع توجه العراق القومي نحو الدول العربية .

[(٦٤٨)] نقلاً عن : جريدة " الوقت " التركية وجريدة المقطم " المصرية في ١٦ حزيران ١٩٤٧ . اقتباس عن التكريتي ، العلاقات العراقية ....، ص ص ٣٢-٣٣ .

[(٦٤٩)] د. ك. و (البلاط الملكي) ، كتاب وزارة الخارجية السري ، المرقم ش/٥٦١/٥١٦ في ١٥ مايس ١٩٤٨ ، وثيقة محفوظة في المكتبة المركزية لجامعة الموصل ، وحدة المايكروفيلم .

المبحث الثاني : العلاقات التجارية بين العراق وتركيا للفترة ١٩٤٦-١٩٥٠

شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية أحداثا جسيمة ، غيرت خارطة المنطقة ودفعت بها إلى اتون حروب منقطعة لا تزال تعانيها المنطقة ، وانعكست على العلاقات العربية . التركية [٦٥٠] ، وإزاء التهديدات السوفيتية المستمرة بعد الحرب لتركيا ، اندفعت الأخيرة نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري ، وفي ذات الوقت توجهت تركيا نحو البلدان العربية المرتبطة قسراً بالسياسة الغربية ، لاقامة نوع من التحالف والتعاون ، وبدعم وتوجيه من القوى الغربية ، فكانت معاهدة ١٩٤٦م بين العراق وتركيا ، والتي تعد بداية لسلسلة المشاريع والأحلاف الغربية في المنطقة العربية والشرق الأوسط [٦٥١] .

انعكست التطورات والأحداث التي شهدها المشرق العربي على العلاقات العربية (العراقية) . التركية ، وحجمت توسع معاهدة ١٩٤٦ في انضمام بعض البلدان العربية لها ، إذ شهدت السنوات اللاحقة قرار التقسيم لدولة فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧م من قبل الأمم المتحدة ، واعلنت الحرب العربية الصهيونية ، ثم قيام الكيان الصهيوني في ١٥ أيار ١٩٤٨م ، وقبلها فشل بريطانيا والعراق في التوقيع على معاهدة بورتسموث ، وتزامن معها الوثبة الوطنية في العراق ، ضد البريطانيين في كانون الثاني ١٩٤٨م [٦٥٢] ، بينما توجت تركيا علاقاتها مع العرب في تلك الفترة ، باعترافها المبكر بالكيان الصهيوني في ٢٨ آذار ١٩٤٩م [٦٥٣] ، وعدت أول دولة إسلامية تعترف بهذا الكيان المسخ ، وعينت (***إسرائيل***)(***فكتور اليعازر***) قنصلاً لها في استانبول ، و (***والياهو ساسون***) وزيراً مفوضاً في أنقرة ، وامتدح الأخير موقف تركيا في

---

(٦٥٠) ابراهيم الداقوقي ، صورة الأتراك لدى العرب ، ط١ (بيروت :٢٠٠١م) ص ٧٣ .

(٦٥١) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، " علاقات تركيا الخارجية "، في ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة ، اصدارات مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل (الموصل : ١٩٨٨م) ص ٢٢١ .

(652) *Intelligence Report By Bureau Of Intelligence And Research , No. 8369 , Date Octoper , 26 , 1960 , Pothern Of Turkish – Arab , Relations Since World War , P 823 .*

(٦٥٣) ابراهيم خليل العلاف ، " نصف قرن في تأريخ العلاقات التركية (الاسرائيلية) " بحث مقدم إلى مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، حزيران ٢٠٠٠م ، ص ٥ .

الأمم المتحدة تجاه مسألة الصراع العربي الصهيوني [٦٥٤] ، مما كان له الأثر السلبي على العلاقات العربية . التركية بشكل عام ، والعراقية التركية بشكل خاص [٦٥٥] .

كان لابد للعلاقات التجارية العراقية . التركية أن تتأثر بتلك التطورات والأحداث ، إذ أن العراق أحد أعضاء الجامعة العربية وتركيا واقعة تحت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ، وتوجهاتها وضمن سياستها الستراتيجية في أحكام القبضة الحديدية على منطقة الشرق الأوسط في ظل الحرب الباردة ، وعلى الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية إلا أن العقبات الخانقة أمام التجارة العراقية ما زالت جاثمة على نشاط التجار ، في حين يلاحظ أن دول أخرى بادرت فور انتهاء الحرب وحتى قبل انتهاء الحرب إلى التسابق لاتخاذ كافة التدابير السريعة الفاعلة لتنظيم شؤونها التجارية والاقتصادية [٦٥٦] .

كانت أهم معضلة بوجه التجارة العراقية بعد الحرب هو ارتباط العراق النقدي بـ (***المنطقة الإسترلينية***) [٦٥٧] ، واتجهت الحكومة العراقية إلى تخفيف القيود المفروضة على

---

[٦٥٤] اشار عصمت اينونو إلى اعتراف تركيا بـ (إسرائيل) في الأول من تشرين الثاني ١٩٤٩م قائلاً : ((***تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة (إسرائيل) التي ولدت حديثاً ، ونامل ان تصبح هذه الدولة عنصر امن واستقرار في الشرق الأدنى***)) . ورحبت الصحف التركية في هذه الخطوة كما رحبت بوصول وفد اسرائيلي في نيسان ١٩٤٩م لاجراء مفاوضات تجارية مع الجانب التركي ، ينظر :

. العلاف ، نصف قرن ... ، ص ٦ .

[٦٥٥] شادي ارغوفنتش ، " الامن التركي والشرق الأوسط " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد (٢٦) ، بيروت ، ١٩٩٦م ، ص٩٨ .

[٦٥٦] جريدة فتى العراق ، العدد (١١٠٣) ، ١٤ آذار ١٩٤٦م .

[٦٥٧] إن مصطلح ((المنطقة الاسترلينية)) اطلق لاول مرة رسمياً في تشرين الأول عام ١٩٣٩م ، واستعمل في التشريع البريطاني في تموز ١٩٤٠م ،وان المنطقة الاسترلينية تختلف عن الكتلة الاسترلينية ، فكانت الكتلة الاسترلينية تضم بلاداً لا تخضع لبريطانيا سياسياً مثل الدول الاسكندنافية ، فان المنطقة الاسترلينية قد اقتصرت على البلاد التابعة للامبراطورية البريطانية ، وعلى البلاد التي كانت خاضعة لبريطانيا سياسياً في السابق مثل العراق ومصر ، وان الجنيه الاسترليني كان يتمتع في ظل الكتلة بحرية التحول إلى العملات الأخرى ، بينما نجده في ظل المنطقة قد فقد خاصية التحول إلى عملات البلاد غير الاعضاء في هذه المنطقة ، ، وهكذ يتضح آلف الكتلة الاسترلينية كانت تقوم على حرية الصرف وحرية انتقال رؤوس الاموال وحرية التجارة ، بينما تقوم المنطقة الاسترلينية على الرقابة على الصرف وعلى تقييد التجارة ، وتقييد انتقال رؤوس الاموال بين دول المنطقة والدول الأخرى ، ومما هو جدير بالذكر ان الغاء الكتلة== == الاسترلينية ودخول العراق عضواً في المنطقة الاسترلينية ما بين عامي ١٩٣٩-١٩٥٩م لم يغير ذلك من مركز الاقتصاد العراقي غير تفاقم تبعيته النقدية ، ينظر :

ـ سعيد عبود السامرائي ، العراق والمنطقة الاسترلينية (بغداد : ١٩٦٠م) ص ص ٢٩ –٣٠ ؛ معروف ، المصدر السابق ، ص ٣٢١ .

الاستيراد في هذه المنطقة في حين أخضعت الاستيرادات من منطقة (***العملات الصعبة***) [٦٥٨] ، لاجازات خاصة بموجب الاتفاقية العراقية البريطانية في ٢٨ مايس ١٩٤٥م ، التي كان لها الأثر الكبير في توجيه سياسة العراق التجارية بعد الحرب [٦٥٩] ، وتم تسوية الأرصدة الإسترلينية العائدة للعراق في بريطانيا والتي بلغت نحو (٧٠) مليون إسترليني في ١٣ آب ١٩٤٧م ، بعد مفاوضات طويلة بين الوفد العراقي برئاسة وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي والمسؤولين البريطانيين في لندن ، وصدر بيان رسمي بعد عقد اتفاقية التسوية ، ويلاحظ في هذا البيان تحميل العراق مصاريف الجيش البريطاني أثناء الحرب ، وخصم مبالغ كبيرة من الأرصدة العراقية لصالح بريطانيا [٦٦٠] .

كانت السياسات التجارية التي انتهجتها الدول المستوردة من العراق ، تشكل عقبة أخرى في وجه التجارة الخارجية للعراق ، فقد فرضت تلك الدول قيوداً شديدة على بعض المنتجات العراقية المصدرة إليها ، فضلاً عن الضرائب المحلية التي تفرضها الحكومة العراقية على تلك المنتجات ، فبالنسبة للضرائب المحلية كان يفرض على التمور العراقية ضريبة استهلاك بنسبة (١٠%) ، وضريبة أخرى بنسبة (١٥%) لمنفعة الإدارة المحلية ، ثم ضريبة التصدير بنسبة (٢٥%) ، مضافاً إليها مبلغ يتراوح ما بين (٢,٦٨٥-٧,٢٥٠) ديناراً على الطن الواحد من التمور المكبوسة المصدرة إلى الخارج ، ويضاف إلى ذلك ضريبة أخرى بنسبة (٢%) لمنفعة جمعية التمور العراقية . أما القيود الخارجية فكانت تشمل نوعين الاولى القيود الكمركية من معظم الدول التي تستورد المنتجات العراقية بعد الحرب ولاسيما التمور والشعير ، وتفرض عليها ضرائب كمركية عالية ، أما لحماية منتجاتها المشابهة أو المعوضة لها ، وأما لخفض المستورد منها باعتبارها سلعاً كمالية ، أو من اجل التمييز في المعاملة بين المنتجات العراقية والمنتجات المستوردة من بلاد أخرى ، مثال ذلك ، إن تركيا فرضت ضريبة على التمور المستوردة إليها من العراق بمقدار(٥٥) ديناراً على الطن الواحد من التمور ، وهذا المبلغ يتجاوز في بعض أنواع التمور نسبة (٢٠٠%) من قيمتها . اما الثانية فهي القيود النقدية التي فرضتها معظم الدول في الحرب العالمية الثانية ، كعلاج للاختلال الاقتصادي الذي أصاب ميزان المدفوعات في تلك الدول [٦٦١] .

---

[٦٥٨] يقصد بمنطقة العملات النادرة أو العملات الصعبة : (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . دولارات ، سويسرا . فرنكات ، السويد . كرونر ، البرتغال . اسكودوس) جميل ، المصدر السابق ، ص ٥٢١ .

[٦٥٩] المصدر نفسه ، ص ص ٥١٩-٥٢٠ .

[٦٦٠] الحسني ، المصدر السابق ، ج٧ ، ص ص ١٩٤-١٩٥ .

[٦٦١] فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على التمور العراقية ضريبة من اجل حماية التمور التي تنتجها منطقة كاليفورنيا ، وفرضت إيران نفس الضريبة لحماية تمورها التي تنتجها في منطقة شط العرب المحاذية لمحافظة

ومن العقبات الأخرى التي واجهت التجارة العراقية بعد الحرب سيطرت الشركات الأجنبية على وسائط الاستيراد والتصدير ، ويشير نائب بغداد (***ذيبان الغيان***) في هذا الصدد : ((***إن العراق بلد زراعي لا صناعي ، فان ثروته الزراعية من حبوب وتمور تحت سيطرة شركة واحدة تعَين الأسعار لا كما يشتهي ، وهي شركة [اندرو وير Andrew weir] ، فتتحكم بالأسعار والنقل كما تشاء ، وبدون مزاحم أو منافس***)) . وفي نفس السياق أشار نائب بغداد (عبد المجيد القصاب) قائلاً : ((***رضخنا إذلالا لتحكم الشركات البريطانية ، بحيث أصبحنا لا نستورد إبرة إلا بواسطتها ، ولا نصدر ثمرة إلا بمشورتها ورضاها***)) [٦٦٢] .

ويشير منهاج أول وزارة شكلت بعد الحرب (الوزارة السويدية الثانية ٢٣ شباط ١٩٤٦ – ٣٠ أيار ١٩٤٦م) إلى إزالة جميع القيود ، والعقبات الموضوعة أثناء الحرب من القوانين الاستثنائية ، وقانون تنظيم الحياة الاقتصادية ، والسعي لرفع القيود التي فرضت بحكم ظروف الحرب فيما يتعلق بالتموين ، كلما كان ذلك متيسراً والعمل على تنمية تجارة العراق بتوسيع تجارة التصدير ، وتنظيم الاستيراد والعمل على زيادة حجم الاستيرادات [٦٦٣] .

اتخذت الحكومة السويدية عدداً من الإجراءات من اجل معالجة الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب ، ففي الجانب التجاري ولغرض تنشيط تجارة الاستيراد ، قررت الحكومة فتح باب الاستيراد للمنسوجات الصوفية والأقمشة القطنية والصوفية بدون إجازات من البلدان الواقعة ضمن المنطقة الإسترلينية ، أما في تجارة التصدير ، فقد سمحت باطلاق تصدير الماشية والحبوب [٦٦٤] .

وقد أثارت إجراءات الحكومة في حصر استيراد السكر والشاي للشركات الأجنبية ، استياء الأهالي وتذمرهم ، لان هذه الشركات كانت تستورد النوعيات الرخيصة والرديئة في سبيل تحقيق الأرباح [٦٦٥] . كما تركت نتائج فتح باب الاستيراد للبضائع الكمالية على حساب البضائع الاستهلاكية الضرورية ، وباوطأ الأسعار وتحديد الاتجار مع البلدان الخاضعة للمنطقة

البصرة في العراق ، وفرضت كل من تركيا واليونان ضرائب باهضة على التمور العراقية المستوردة لحماية منتجاتها المجففة (التين والزبيب) ، ينظر :

. العبوسي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٦–١٠٧ .

[٦٦٢] التكريتي ، مجلس الامة ... ، ص ١٨٥ .

[٦٦٣] الحسني ، المصدر السابق ، ج٧ ، ص ص ٨–٩ .

[٦٦٤] جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٢٣٥٠) ، ٤ آذار ١٩٤٦م .

[٦٦٥] مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج ١، ج٢ ، كانون الثاني ، شباط ١٩٤٦م ، ص ص ٥٨–٥٩ .

الإسترلينية ، والتي فرضت أسعارا باهضة على بضائعها أثرا سلبياً على موقف الأهالي وازدياد انتقاداتهم للحكومة السويدية [٦٦٦] .

طالبت الفئات الوطنية والأحزاب بإلغاء وزارة التموين ، لذلك اضطر مجلس الوزراء الموفقة على إلغاء وزارة التموين في جلسته المنعقدة في تاريخ ٢٠ مايس ١٩٤٦م [٦٦٧] ، إلا أن هذا الإلغاء كان مبتوراً من الناحية القانونية لعدم اقترانه بموافقة الوصي ومصادقة مجلس الأمة [٦٦٨] ، وأشار نائب الكوت ، ومقرر اللجنة المالية في مجلس النواب إلى وضع الميزان التجاري للعراق بعد الحرب قائلاً : ((***وددت أن الفت نظر حضراتكم إلى ما ورد في الميزان التجاري العراقي التخميني لعام ١٩٤٦ ، حيث بلغت البضائع المصدرة حوالي (١٣,٥) مليون دينار ، أما البضائع المستوردة فقد بلغت (٢٢,٥) مليون دينار ، فيظهر لحضراتكم التدهور الذي نحن فيه ، إذ أن الفرق بين صادراتنا ووارداتنا قد بلغ حوالي (٩) ملايين دينار***)) [٦٦٩] .

وشهدت البلاد في عهد وزارة ارشد العمري (١ حزيران ١٩٤٦-١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦) موجة غلاء الأسعار التي شملت مختلف المواد الغذائية ، ورافق ذلك هبوط القدرة الشرائية لدى عامة الشعب ، بسبب البطالة الغلاء [٦٧٠] ، بينما قررت الوزارة توسيع باب الاستيراد للأقمشة من خارج المنطقة الإسترلينية [٦٧١] ، إلا أنها أبقيت القيود المفروضة على استيراد المواد الغذائية وبعض المواد الزراعية على ما كانت عليه [٦٧٢] .

أما في تركيا فقد واجهت وزارة رجب بكير (٦ أيلول ١٩٤٦- ١٠ أيلول ١٩٤٧م) منذ تشكيلها بعض الصعوبات في مقدمتها الآثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية [٦٧٣] ، وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات في اليوم الثاني من تشكيلها في ٧ أيلول ١٩٤٦م منها ، إن الآثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب أدت إلى ارتفاع الأسعار ، وبالتالي ارتفاع أعباء المعيشة مقابل انخفاض القوة الشرائية للأغلبية الساحقة من الأتراك وخاصة الفلاحين والعمال ،

---

[٦٦٦] م. م. ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٧م ، ص ١٠٤ .

[٦٦٧] جريدة صوت الأحرار ، العدد (٣٧) ، ١١ حزيران ١٩٤٦م .

[٦٦٨] عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٣ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٨٣م) ص ١٥٣ .

[٦٦٩] التكريتي ، مجلس الامة ... ، ص ١٨٧ .

[٦٧٠] جريدة صوت الأحرار ، العدد (٥٢) ، ٢٨ حزيران ١٩٤٦م .

[٦٧١] جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٢٤١٢) ، ٥ تشرين الال ١٩٤٦م .

[٦٧٢] جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٢٤١٣) ، ٧ تشرين الأول ١٩٤٦م .

[٦٧٣] د. ك. و (البلاط الملكي) ، ٢٧٣٧ / ١٧٤ في ٣ تشرين الأول ١٩٤٦م ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية عن (الحالة العامة في تركيا) .

فقد ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة (٣٢٠%) في عام ١٩٤٦م ، مقارنة بما كانت عليه قبيل الحرب [٦٧٤] ، وفي الجانب التجاري أصدرت الحكومة قرارات تعمل لصالح فسح المجال للاستيراد الحر ، وفتح الأبواب أمام القطاع الخاص وخاصة في ميدان التجارة الخارجية [٦٧٥] .

وبالنظر لحاجة تركيا إلى معونة ومساعدة الغرب لمواجهة التهديدات السوفيتية ، أخذت بنظام التعددية الحزبية منذ عام ١٩٤٥م ، نتيجة الانتقادات الأمريكية والغربية لها بسبب نظام الحزب الواحد ، وهكذا لعبت العوامل الخارجية دوراً كبيراً في صنع القرار التركي في انتهاج نظام التعددية الحزبية ، وانتهاج سياسة خارجية أحادية الاتجاه ، تعتمد اعتماداً كلياً على الغرب ، وأصبحت تركيا من الدول الرئيسة التي تحصل على المساعدات الاقتصادية من الدول الغربية ، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية [٦٧٦] .

لم يتضح نجاح الاقتصاد السياسي التركي إلا بعد عام ١٩٤٥م ، وانتصار الديمقراطيات الليبرالية ، واتسم في تركيا بإقامة نظام تعددية الأحزاب السياسية ، وباقتصاد مختلط يخضع فيه قطاع الدولة للقطاع الخاص ، وحتى الريف الذي أهمله النظام الكمالي لاسباب سياسية ، قد تأثر بالتحول الذي حدث بعد الحرب ، واندمج بصورة أسرع في اقتصاد السوق العالمي ، لقد افتقد النظام الاقتصادي السياسي لتركيا الحديثة أسسه الأيديولوجية منذ الحرب العالمية الثانية ، ولا يزال البحث مستمراً عن هذه الأسس [٦٧٧] .

وفي عام ١٩٤٧ م أعلنت بريطانيا عدم قدرتها على تحمل الأعباء العسكرية والاقتصادية ، وتقديم المساعدات لليونان وتركيا، فبادرت الولايات المتحدة لملء الفراغ ، فكانت رسالة الرئيس الأمريكي (***هاري ترومان Harry S. Truman***) إلى الكونغرس الامريكي ، والتي عرفت باسم (***وثيقة أو مبدأ ترومان Truman Principle***) أول بيان صريح لسياسة

---

[٦٧٤] بيروكلو ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

[٦٧٥] العبيدي ، التطورات السياسية ... ، ص ص ٧٥-٧٦ .

[٦٧٦] عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تركيا وقضايا المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٦٧م ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل : ١٩٩١م) ص ٢٣ .

[٦٧٧] احمد ، الاقتصاد السياسي ... ، ص ١٢٤

لاحتواء للتوسع الشيوعي [٦٧٨] ، وزودت تركيا اليونان بمساعدات عسكرية واقتصادية قدرت بـ (٤٠٠) مليون دولار ، لحل مشكلات الدولتين الاقتصادية ومواجهة التهديدات السوفيتية [٦٧٩] .

ومن اجل الحصول على المزيد من القروض والمساعدات ، انضمت تركيا إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي ، والتي عرفت فيما بعد باسم ((***منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Economical Cooperation and development Orgenization***)) [٦٨٠] ، وذلك في عهد وزارة حسن السقا (١٠ أيلول ١٩٤٧-١٤ كانون الثاني ١٩٤٩م) الجديدة ، بعد استقالة وزارة رجب بكير في ٩ أيلول ١٩٤٧م ، والتي عالجت الآثار السلبية للوزارة السابقة وقراراتها ، وذلك بعدم السماح للاستيراد الحر إلا للحاجات الضرورية وبإجازات استيراد ، وتشجيع القطاع الخاص والحد من إشراف الدولة على الاقتصاد ، وعلى الصعيد الخارجي اندفعت وزارة السقا إلى توثيق علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، فوقعت معها في تموز ١٩٤٨م اتفاقية جديدة حول المساعدات الاقتصادية بموجب (***مشروع مارشال Marshall Project***) ، إذ بلغ مجموع المساعدات التي حصلت عليها تركيا نحو (بليون دولار أمريكي) خلال الفترة (١٩٤٨-١٩٥٢م) [٦٨١] .

لقد كان تأثير التضخم النقدي في تركيا طفيفاً بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان منتوج الغلات الزراعية في تزايد مستمر عما كان عليه في الثلاثينات ، باستثناء منتوج عام ١٩٤٨-١٩٤٩م ، أما المنتجات الصناعية ، فهي الأخرى ازدادت عما كانت عليه في السابق ، وكان للمساعدات المقدمة إلى تركيا كجزء من مشاريع الانتعاش الأوربي ، إن أسهمت في تحقيق اعتمادات مالية إيجابية للميزانية التركية ، فضلا عن مساهمة التجارة الخارجية في التخفيف من وطأة التضخم النقدي، فزادت كميات المواد المستوردة بعد رفع السيطرة على الاستيرادات ، وتخفيض قيمة الليرة التركية في أيلول ١٩٤٦م [٦٨٢] .

ولمعالجة الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت تركيا عام ١٩٤٩م ، قدمت وزارة السقا مقترحات لزيادة الضرائب على التجارة وأرباب المصالح [٦٨٣] ، نتيجة لقلة المنتجات الزراعية ،

---

[٦٧٨] دانكوراث روستوف ، " تركيا اتاتورك إلى اين .. ؟ -٢- " ، مجلة فورين افيرز الأمريكية ، منشورة في جريدة الرأي العام الكويتية ، العدد(٥٧٦١) في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٩م ، محفوظة في إرشيف معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، قسم المعلومات ، بغداد ، ملفة ٣١٢ ، " تركيا عام " .

[٦٧٩] السبعاوي ، العلاقات العراقية ... ، ص ١٥٣ .

[٦٨٠] مانكو ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

[٦٨١] العاني ، السياسة الاقتصادية ...، ص ١٧ .

[٦٨٢] تقرير هيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٩-١٩٥٠م ، المصدر السابق ، ص ص ٧٠-٧١ .

[٦٨٣] العاني ، السياسة الاقتصادية ... ، ص ١٨ .

وارتفاع كلفة المعيشة إلى (٣٧٥%) ، عن ما كان عليه في عام ١٩٣٩م (١٠٠%) [٦٨٤] ، مما أدى إلى استقالة وزارة السقا في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٩م ، لتخلفها وزارة شمس الدين كون آلتاي (١٥ كانون الثاني ١٩٤٩- ١٤ أيار ١٩٥٠م) ، التي سحبت هذه المقترحات وعملت على سد العجز في الميزانية عن طريق الاقتصاد في النفقات ، واتباع سياسة اكثر ديمقراطية ، كما انضمت تركيا في عهد هذه الوزارة إلى المجلس الأوربي الذي تأسس في أيار ١٩٤٩م [٦٨٥] .

إن تعاقب الوزارات المتوالية في تركيا والواقعة تحت الضائقة المالية والاقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، جعلها تعتبر المساعدات الخارجية والمعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية معين لا يمكن الاستغناء عنه ، أما واشنطن فاعتبرت أنقرة مصدراً جاهزاً للمساعدات الدبلوماسية والستراتيجية الأمريكية [٦٨٦] .

كان لمبدأ ترومان ومشروع مارشال وتوجهات تركيا نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب ، أن فتح فصلا جديدا في التطور الاقتصادي التركي ، وساعدها في موازنة التزاماتها الدولية ، على حساب تفاقم المستوى المعاشي للبلاد [٦٨٧] .

فرض الموقع الجغرافي لتركيا اتصالات متعددة ومتشابكة بين دول العالم ، فهي بحكم موقعها الجغرافي الطبيعي تمتلك روابط وثيقة مع أوربا ، ومع ذلك فهي ليست أوربية الفكر والدين ، والأسلوب الحضاري الحقيقي ، وهي دولة قومية النهج ، سكانها (٩٩%) مسلون ، و(٩٠%) يتكلمون التركية كلغة وطنية ، وبالتالي فان (٩٠%) من الذين يتكلمون اللغة التركية هم من مواطني الجمهورية التركية ، وعلى الرغم من ذلك فقد توثقت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الأربعينات ، وازدادت في الخمسينات [٦٨٨] .

---

[٦٨٤] استوردت تركيا مقادير كبيرة من الحبوب ، نتيجة للازمة الاقتصادية في عام ١٩٤٩م ، ينظر :
.تقرير هيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٥٩-١٩٥٠م ، المصدر السابق ، ص ٧١ .

[٦٨٥] العاني ، السياسة الاقتصادية ... ، ص ص ١٨-١٩ .

[٦٨٦] روستوف ، " تركيا اتاتورك إلى اين .. ؟ -٣- " ، الرأي العام الكويتية ، العدد(٥٧٦٢) ، في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٩م .

[٦٨٧] مجلة شؤون الشرق الأوسط ، " الاقتصاد التركي " ، تقرير باللغة الانكليزية عن تطورات الاقتصاد التركي ما بعد الحرب والعون الأمريكي ، العدد (٤) ، ١٩٥٣م ، ص ٢٧٨ ، إرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، ملفة ١٣ " الاقتصاد التركي " .

[٦٨٨] روستوف ، " تركيا اتاتورك إلى اين .. ؟ -١- " ، الرأي العام الكويتية ، العدد(٥٧٦٠) في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٩م .

وللإشارة حول العلاقات التركية الأمريكية ، فقد ذكرت إحدى الجرائد التركية المعارضة لسياسة الحكومة التركية الخارجية ، وموقف تركيا من الشرق والغرب ، في مقالة نشرت عام ١٩٤٨م جاء فيها : ((***إننا رمينا بأنفسنا بأحضان الغرب ، فلم يقبلنا الغرب كواحد منهم ، وأسخطنا الشرق علينا بكبريائنا فنفروا منا ، وهكذا بقينا لا غربيين ولا شرقيين ، وفقدنا عطف الطرفين***)) [٦٨٩] .

عكست السياسة الخارجية لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية ، في تمتين علاقاتها مع الشرق والغرب ، فقد عززت علاقاتها بالعراق في ظل معاهدة الصداقة وحسن الجوار في عام ١٩٤٦م ، التي صادقها البرلمان التركي في نفس العام ، بينما تأخر تصديقها في العراق إلى عام ١٩٤٨م ، وقد عكست المجادلات في البرلمان العراقي حول المعاهدة عدم ثقة العراق بنفسه ، وان المعاهدة عّدت على أساس أنها تعطي تركيا حقاً للتدخل في الشؤون السياسية للعراق [٦٩٠] .

ومن الجدير بالذكر ، أن المعاهدة الحق بها ست بروتوكولات ، تناول الخامس منها العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، والذي نص على مبادلة الإعفاءات والتخفيضات في الرسوم الكمركية على منتجات الطرفين المتعاقدين وفق مبدأ اكثر الدول حظوه ، وقد اكسب هذا البروتوكول تركيا كافة الامتيازات التي منحها العراق ، وسيمنحها في المستقبل للبلدان العربية ، كما نص على دراسة موضوع التسهيلات في شؤون الشحن والخزن والمرور ، وتأسيس مناطق حرة في مينائي البصرة والاسكندرونة ، وتعيين هيئة مشتركة لوضع ودرس المقترحات والتعديلات المتعلقة بأحكامه [٦٩١] .

لقد كان للتشابه في طبيعة المنتجات العراقية والتركية ، أثرا على التبادل التجاري بينهما بصورة سلبية ، فلم يساعد بروتوكول الأمور الاقتصادية في معاهدة ١٩٤٦م على توسيع التبادل التجاري بين البلدين ،ولا على إبقاء ذلك النشاط الذي تميزت به فترة الحرب العالمية الثانية ، وقد تعذر على كلا الطرفين تحقيق التزاماته تجاه الآخر ، فضلاً عن إجراءات البلدين للحفاظ على الإنتاج الوطني [٦٩٢] ، و[الملحق رقم (١٦)] يوضح حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا

---

(٦٨٩) صبحي ناظم توفيق ، حلف شمال الاطلسي وحلف بغداد ، في وثائق الممثليات الدبلوماسية في انقرة واستانبول ١٩٤٥–١٩٥٧، ط١ (بغداد : ٢٠٠٢م) ص ٣٢ ، وثيقة رقم (٦) .

(٦٩٠) الونداوي ، التقرير السنوي للعام ١٩٤٧م ، ص ٨٠ .

(٦٩١) الخناق ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٦٩٢) النجار ، المصدر السابق ، ص ٤٧٩ .

خلال عامي ١٩٤٦-١٩٤٧م ، ومقارنتها مع سنوات الحرب العالمية الثانية وما قبلها ، قياساً إلى حجم التبادل التجاري بين العراق والدول الأخرى .

ولم تكن الأحكام المتفق عليها في البروتوكول الخامس (***الأمور الاقتصادية***) في معاهدة ١٩٤٦م ، مستجدة على السياسة التجارية للعراق ، بل كان لها سابقة في الاتفاق العراقي التركي لعام ١٩٣٢م ، والذي نص على تخفيضات متبادلة بين البلدين بشأن رسوم الاستيراد المفروضة على سلع معينة ، ولا شك أن تيسير الحركة التجارية بين البلدين أمر مرغوب فيه ، وان تنفيذ ما نص عليه البروتوكول من تبادل التسهيلات في مينائي البصرة والاسكندرونة ذوي أهمية بالغة في تيسير حركة الترانسيت عبر العراق ، وتسهيل اتصال العراق بالبحر المتوسط ، غير أن النصوص المذكورة انطوت على بعض المآخذ منها :

أولا : إطلاق النص على تخفيض الرسوم والأعفاء منها على سائر منتجات الفريقين فكان سيئ الأثر على حماية الإنتاج في العراق،ومن الضروري أن يقتصر نطاقي الإعفاء والتخفيض على سلع معينة ، مما لا يفتقر إنتاجه في العراق إلى حماية كمركية .

ثانياً : المساواة بين تركيا والبلاد العربية في امتيازات الرسوم ، عملت على تفاقم آثار تخفيض الحواجز الكمركية بين البلاد العربية وعلى فروع الإنتاج الناشئة في العراق ، وذلك بإكساب تركيا المتفوقة في إنتاجها سائر الامتيازات ، التي يحتمل منحها للبلاد العربية ، مما يستتبع في النتيجة زوال الحواجز الكمركية بين العراق وتركيا [٦٩٣] .

ومن استعراض التبادل التجاري بين العراق وتركيا للسنوات ١٩٤٣-١٩٤٩م ، ومعدل السنوات الثلاثة السابقة لعقد الاتفاقية التجارية (***بروتوكول الأمور الاقتصادية)***
ونسبة تغير المعدل اللاحق عن المعدل السابق ، كما موضح في الجدول الآتي وبحساب (الدينار العراقي) :

السنة	صادرات العراق إلى تركيا	استيرادات العراق من تركيا	الملاحظات

---

[٦٩٣] جميل ، المصدر السابق ، ص ص ٥١١-٥١٢ .

١٩٤٣	٦٩٦٧٢٨	١٦٢٤٨٠	
١٩٤٤	٢٠٥٣	٣٤٧٧٠٢	
١٩٤٥	٤٠٠٨٧٣	٣٤٩٦٧٤	
المعدل	٣٦٦,٥٢١	٢٨٦,٦١٩	معدل السنوات الثلاث السابقة لعقد الاتفاقية التجارية
١٩٤٦	١٤٤١٦٩	٤٧٠٧٦١	سنة انعقاد الاتفاقية التجارية
١٩٤٧	٨٩٠٥	٢٩٥٨٣٤	
١٩٤٨	٨٢٩٩٢	١٥٥٦	
١٩٤٩	٢٥١٢٠	٣٣٠٨٢	
المعدل	٣٩,٠٠٦	١١٠,١٥٧	معدل السنوات الثلاث اللاحقة لعقد الاتفاقية التجارية
النسبة	-٨٩,٤%	-٦١,٦%	نسبة تغير المعدل عن المعدل السابق

يتبين من أرقام الجدول ، الهبوط الحاد في معدل التبادل التجاري بين البلدين للسنوات الثلاث اللاحقة للاتفاق ، قياساً للسنوات الثلاث السابقة للاتفاق [٦٩٤] .

ويشير جدول آخر عن حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا وبحساب (مليون دولار) [٦٩٥] :

السنوات	صادرات تركيا إلى العراق	استيرادات تركيا من العراق	حجم التبادل التجاري
١٩٣٥	٠,٠٧٠	٠.٠٢١	٠,٠٩١
١٩٤٠	٠,١٤٠	٠,١٧٣	٠,٢١٣
١٩٤٥	١,٨٥٤	١,٦٠٢	٣,٤٥٦
١٩٥٠	٠,٤٨٨	٠,٥٧٣	١,٠٦١

ومن خلال الجدول السابق ، يمكن ملاحظة تزايد حجم التبادل التجاري بين البلدين أثناء الحرب العالمية الثانية بشكل واضح قياساً لما قبل الحرب ، بينما انخفض هذا التبادل بعد زوال

[٦٩٤] وزارة المالية ، ادارة الكمارك والمكوس ، احصائيات تجارةالعراق الخارجية ١٩٤٣-١٩٤٩ .

اقتباس عن : النجار ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧٩-٤٨٠ .

[٦٩٥] وصال نجيب العزاوي ورواء زكي يونس الطويل ، العلاقات الإقليمية لتركيا ، مركز الدراسات الدولية ، دراسات استراتيجية ، العدد(٣٤) (بغداد : ٢٠٠٢م) ص ص ٦٨-٦٩ .

آثار الحرب ، وعودة الأمور إلى طبيعتها في موانئ البحر الأبيض المتوسط ، وعلى الرغم من الاتفاق العراقي التركي في معاهدة ١٩٤٦م ، ضمن البروتوكول الخامس (***الأمور الاقتصادية***) ، إلا أن ذلك لم يثن من هبوط حجم التبادلات التجارية بين البلدين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ونشرت مجلة الكمارك والمكوس إحصائية بأرقام الاستيرادات والصادرات الكلية للعراق مع دول العالم ، للفترة (١٩٤٥-١٩٥٥م) اقتبسنا منها عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠م بالذات ، وبحساب (الدينار العراقي) [٦٩٦] :

السنة	الاستيرادات	الصادرات	حجم التبادل التجاري [٦٩٧]
١٩٤٥	١٨,٨٣٤,٢١٤	٩,٨١٧,٨٦٨	٢٨,٦٥٢,٠٨٢
١٩٥٠	٣٧,٥٩٤,٩٢٧	٢٠,٠٥١,٣٤١	٥٧,٦٤٦,٢٦٨

ومن خلال مقارنة حجم التبادل التجاري الكلي للعراق مع دول العالم ، قياساً إلى حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا في سنوات ١٩٤٥و ١٩٥٠م ، يلاحظ مدى ضآلة التبادل التجاري بين البلدين ، مع الإشارة إلى أن تزايد حجم التبادلات التجارية خلال الحرب ، لا يعد قياساً بينهما .

أن اقتصاديات الشرق الأوسط على الرغم ما فيها من تباين لا يكمل بعضها الآخر [٦٩٨] ، وتشكل البلاد العربية جزءً من بلدان العالم المتخلفة اقتصادياً ، والتي تتميز بخصائص معينة منها :

أولا : انخفاض حاد في متوسط دخل الفرد السنوي ، ناجم عن انخفاض الإنتاجية الزراعية والصناعية ، وبالتالي انخفاض في الادخار .

ثانياً : انتشار (***البطالة المقنعة أو المستترة Disguised Unemployment***) في معظم البلدان المتخلفة .

ثالثاً : يتميز إنتاجها بالطابع البدائي الذي لا يتجاوز المواد الخام والحاصلات الزراعية الرئيسة ، واتجاه اكثر سكانها إلى الإكثار من التناسل بمعدل يفوق معدل نمو الإنتاج .

---

[٦٩٦] مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (٣) ، السنة الأولى ، آذار ١٩٥٦م ، ص ١٠٣ .

[٦٩٧] لم تشر الاحصائية إلى حجم التبادل التجاري ، لذا نظم الباحث الحقل الاخير من الجدول اعلاه ، وذلك لاغراض المقارنة والتوضيح بين التبادل التجاري الكلي للعراق مع التبادل التجاري للعراق مع تركيا .

[٦٩٨] تقرير هيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٩-١٩٥٠م ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

رابعاً : انخفاض مستوى التكنولوجيا ، مع نقص نسبي في التنظيم والإدارة الفنية للمشاريع الإنتاجية [٦٩٩] .

ويشير بعض الخبراء الاقتصاديين إلى أن البلدان التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن (٣٠٠) دولار أمريكي ، تعد بلدان فقيرة ومتخلفة اقتصادياً ، ويوضح الجدول الآتي متوسط دخل الفرد السنوي لعدد من بلدان العالم لعام ١٩٤٩م مقدراً بالدولار الأمريكي [٧٠٠] :

البلد	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	فرنسا	الاتحاد السوفيتي	تركيا(*)	سوريا	العراق (*)	السعودية
متوسط دخل الفرد	١٤٥٣	٧٧٣	٤٨٢	٣٠٨	١٢٥	١٠٠	٨٥	٤٠

لم يحصل في العراق إلا تقدم قليل في عمليات الإنماء أوائل الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، فقد بقي إنتاج النفط والإيرادات على مستواه قبل الحرب ، كما أن الإنتاج الزراعي والصناعي لم يتغير إلا تغيراً طفيفاً ، وتلافت الحكومة العجز الذي حصل في ميزان المدفوعات ، وذلك بسحبها من احتياطي العملة الأجنبية ، ولم يصرف على المشاريع الاقتصادية الكبيرة إلا القليل حتى عام ١٩٥٠م [٧٠١] .

بينما تقدمت الزراعة والصناعة في تركيا ، تقدماً بطيئاً خلال الحرب العالمية الثانية ، لاستنزاف موارد الدولة المحدودة على تعبئة البلاد العسكرية ، والاحتفاظ بجيش ضخم حرم الزراعة من الأيدي العاملة ، وفي السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة لم يتحقق إلا تقدم يسير ، وكانت العلة الأولى في ذلك ، عدم كفاية الموارد المالية لتمويل عمليات الإنماء الاقتصادي على نطاق واسع ، وبذلك بقيت التدابير المتخذة محدودة المدى حتى عام ١٩٥٠م [٧٠٢] .

وبما أن العراق وتركيا بلدان زراعيان بالدرجة الأولى ، فلابد من تسليط الضوء على الإنتاج الزراعي ، ومساحة الأراضي الزراعية المستغلة بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لان التبادل التجاري بين البلدين يعتمد بالدرجة الأولى على المحاصيل الزراعية ، للتشابه الكبير بين اقتصاديات البلدين .

---

[٦٩٩] محمود حسن صوان ، مشاكل التنمية الاقتصادية في العالم العربي (بيروت : ١٩٦٠م) ص ص٨-٩ .

[٧٠٠] الاحصاءات في الامم المتحدة ، ((الدخل القومي والمداخيل للشخص الواحد ، سبعون دولة ،١٩٤٩) ، نيويورك ، تشرين الأول ١٩٥٠ م .

[٧٠١] هيئة الامم المتحدة ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

[٧٠٢] المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

ويمكن ملاحظة الفرق في المساحات الزراعية المستغلة في كلا البلدين قبل الحرب وبعدها ، وهي تقدرة (بآلاف الهكتارات) [٧٠٣] من خلال الجدول الآتي :

السنوات	١٩٢٤–١٩٣٨	١٩٤٢	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
العراق	١٥٥٢	١٤٧٠	١٧٩٧	٢١٢٠	١٨٦٠	١٢٠٠	١٥٠٠
تركيا	٦٨٦٣	٨٠٨٠	٦٧٨٧	٧٠٦٦	٧٤٤٩	٧٨٧٥	٧٤٦١

ويمكن استعراض معدل إنتاج أهم المحاصيل الزراعية (***القمح والشعير والقطن***) في كل من العراق وتركيا ، مقدرة بـ (***القنطار لكل هكتار***)، إضافة إلى معدل إنتاج محصول (***الرز***) ومقدراً بـ (***آلاف الأطنان المترية***) ، للفترة ما قبل الحرب وما بعدها ، وباستثناء (***التمور العراقية***) و (***الفواكه المجففة التركية***) ، وكما في الجدول الآتي :

نوع المحصول	القمح		الشعير		القطن [٧٠٤]		الرز [٧٠٥]		
السنة	١٩٣٤–١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٣٤–١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٣٤–١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٣٤–١٩٤٨	١٩٤٧–١٩٤٨	١٩٤٨–١٩٤٩
العراق	٧,٢	٨,٠	٧,٧	٩,١	١,١	١,٠	٢٠٥	٢٦٠	٣٧٠
تركيا	١٠.٢	١٠,٦	١١,٢	١٢,٠	٢,١	٢,٥	٧٥	٦٥	٧٦

ويتضح من الجدول أعلاه ، تفوق تركيا على العراق في معدل إنتاج المحاصيل الزراعية الثلاثة الأولى ، بينما العكس في المحصول الرابع ، مما يدلل على أحد أسباب تفوق الصادرات التركية إلى العراق ، فضلاً عن التشابه في المحاصيل الزراعية ، وتقارب معدلات البعض منها ، والذي انعكس على فتور العلاقات التجارية بين البلدين بشكل عام ، باستثناء الحرب العالمية الثانية .

إلى جانب ذلك ، لابد من الإشارة إلى أهمية سبل المواصلات في كل من العراق وتركيا ، وبالذات السكك الحديدية لعام ١٩٤٨م ، وهي تعطي مؤشراً واضح لمدى تطور التبادل التجاري بين البلدين [٧٠٦] ، وكما في الجدول الآتي :

---

[٧٠٣] تقرير هيئة الامم المتحدة لعام ١٤٩–١٩٥٠م ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

[٧٠٤] تقرير هيئة الامم المتحدة لعام ١٤٩–١٩٥٠م ، المصدر السابق ، ص ٣٣ . ومما هو جدير بالذكر آلف العراق كان قد شهد في عام ١٩٤٧م فيضلناً قوياً طغت المياه فيه على اغلب المناطق الزراعية ، مما كان له الأثر السيء على المحاصيل الزراعية والصادرات العراقية ، ينظر :
. التكريتي ، مجلس الامة ... ، ص ١٨٨ .

[٧٠٥] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد(١٠) ، السنة الثالثة عشر ، كانون الأول ١٩٥٠م ، ص ٦٤٢ .

سكك الحديد	في كل ١٠٠كم من مساحة الأرض	لكل ١٠,٠٠٠ نسمة
العراق	٠,٣٤	٣,٢
تركيا	١,٠٠	٤,٠

انشغل العراق في عهد الوزارة السعيدية العاشرة (٦ كانون الثاني ١٩٤٩-١٠كانون الثاني ١٩٤٩م) بثلاث مسائل مهمة ، الأولى المسالة الفلسطينية ، والثانية الوضع المالي الحرج للعراق ، والثالثة جامعة الدول العربية [٧٠٧] . لذلك كان الوضع العام للعراق والمنطقة مؤثراً على الوضع الاقتصادي .

استمرت حركة التبادلات التجارية بين العراق وتركيا على ما كانت عليه ، من تفوق تجاري لصالح تركيا وفي تزايد حجم الصادرات التركية نحو العراق يقابلها ندرة الصادرات العراقية إلى تركيا ، ويمكن القول أنها معدومة في بعض السنوات ، [الملحق رقم (١٧)] يوضح حركة الصادرات التركية نحو العراق لسنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وفق تقارير غرفة تجارة بغداد والموصل المنشورة في الصحف العراقية [٧٠٨] .

بينما استمرت طلبات الاتصال بغرفة تجارة بغداد من قبل التجار والمحال التجارية التركية بالمصدرين والمستوردين العراقيين و[الملحق رقم (١٨)] يوضح ذلك لسنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية [٧٠٩] .

وفي ظل التقارب التجاري بين البلدين أواخر الأربعينات ، فاتحت غرفة تجارة الموصل المراجع المختصة بشأن ضرورة إجراء مفاوضات مع السلطات السورية والتركية ، لاجل وضع تعريفة مخفضة لنقل الحبوب ، ولاسيما الشعير بقطار الموصل . تل كوجك . نصيبين ، تخفيفاً للضغط الحاصل على خط بغداد البصرة ، نتيجة لاطلاق تصدير الشعير العراقي ، كما أيدت غرفة تجارة بغداد طلباً من مديرية جمعية التمور العامة بتخفيض أجور النقل للتمور بالسكك الحديدية تشجيعاً لتصديرها ، بالنظر إلى هبوط الأسعار العالمية لكافة البضائع والمواد ، ولا سيما المواد الغذائية ، وقد ارتأت الغرفة إجراء مفاوضات مع السلطات السورية والتركية ،

---

[٧٠٦] شارل عيساوي ، مشكلات قومية (بيروت : ١٩٥٩م) ص ص ٥٤-٥٥ .

[٧٠٧] عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج٨، ط٤ (بيروت : ١٩٧٤م) ص ص ١٤١-١٤٢ .

[٧٠٨] سنشير إلى المصادر في الملحق رقم (١٧) .

[٧٠٩] سنشير إلى المصادر في الملحق رقم (١٨) .

لتخفيض أجور نقل المنتجات المحلية بقطاراتها ، لتمكين هذه المنتجات من شق طريقها نحو الأسواق الخارجية المستوردة ومنها الأسواق التركية [٧١٠] .

وفي السياق ذاته ، صدر قانون إبرام اتفاقية الخطوط الجوية المدنية بين العراق وتركيا رقم (٢٣) لعام ١٩٤٩م ، التي تم التوقيع عليها في أنقرة في ٣٠ حزيران ١٩٤٧م[٧١١] ونص على جواز تشغيل الخطوط الجوية العائدة لكل من البلدين ، وإعفاء الطائرات ووقودها ، وقطع الغيار من الرسوم الكمركية عند دخولها مناطق أو أجواء الطرف الآخر [٧١٢] .

أن معطيات الأوضاع العامة للعراق وتركيا حددتها العوامل الداخلية للبلدين ، والمرتبطة بمجمل الأوضاع الدولية والإقليمية المتغيرة بعد الحرب العالمية الثانية ، وانعكست على الوضع الاقتصادي للبلدين ، وبدورها عكست طبيعة العلاقات التجارية بين العراق وتركيا في ظل المتغيرات المستمرة .

---

[٧١٠] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العددان (٥،٦) ، السنة الثانية عشر ، أيار وحزيران ١٩٤٩م ، ص ص ٢٧٩-٢٨٠ .

[٧١١] نشر خبر الاتفاقية الجوية بين العراق وتركيا ، والتي من المؤمل عقدها في الشهر المقبل في الصحف العراقية . جريدة الهدى ، العدد (١٥)،١٤ أيار ١٩٤٧م .

[٧١٢] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العددان (٥،٦) ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

المبحث الثالث : التحولات السياسية والاقتصادية في العراق وتركيا وأثرها على العلاقات التجارية ١٩٥٠-١٩٥٨م .

أولا : في العراق

أن أيــة دولــة ناميــة تبتغــي تحقيــق معــدلات اقتصــادية ســريعة النمــو ، ، واســتغلال الاستثمارات ، لابد لها من نهج أسلوب التخطيط التنموي ، ونجاح هذا الأسلوب يتوقف على حجم وقيادة القطاع العام للاقتصاد الوطني في تلك الدولة [٧١٣] .

أشار منهاج الوزارة السويدية الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠-١٥أيلول ١٩٥٠م) في الشؤون الاقتصـادية ، إلـى الاهتمـام بتأسيس مجلس أعمـاري خـاص تكـون مهمتـه ، التعميـر والإنشـاء وتمويلـه بمـوارد الـنفط والقـروض الخارجيـة ، ليـتمكن مـن تنفيـذ مختلـف المشـاريع العمرانيـة الاقتصـادية [٧١٤] . تعد وزارة السـويدي أول وزارة فكرت بضـرورة الاسـتفادة مـن واردات الـنفط ، وتسخيرها لخدمة الأعمار العراقي ، في حين اتخذت الوزارات التي سبقتها من الأزمة الاقتصـادية القائمة آنذاك ، ذريعة لإهمال المشاريع العمرانية والاقتصادية لغاية عام ١٩٤٩م [٧١٥].

فقد أشار السويدي في الجلسة الرابعة لمجلس النواب العراقي في ١٦ شباط ١٩٥٠م ، إلـى الحرص علـى توثيق روابط الإخـاء والتفاهم بين العراق والدول العربيـة ضـمن أحكام ميثاق الجامعـة العربيـة ، وتعزيـز روابـط العلاقـات الوديـة القائمـة بـين العـراق وسـائر الـدول ، ولا سيما المجاورة منها وفق أحكام العهود والمواثيق لمبادئ هيئة الأمم المتحدة ، وأشار أيضا إلى السعي من اجل إيجاد توازن تجاري بتقليص الاستيرادات ، وتشجيع تجارة الصـادرات ، وتبسيط الوسـائل الموضوعة لتنظيم الحياة الاقتصـادية ، والعنايـة بالحاصـلات الرئيسـة كـالتمور والحبـوب والتبـغ ، والسـعي لإيجـاد الأسـواق الخارجيـة لهـا ، والعمل علـى تهيئـة وسـائل نقلهـا ، وحـل مسـألة الشـحن التجاري [٧١٦] .

---

[٧١٣] تقي عبد سالم ، تطور القطاع العام في العراق مع اشارة خاصة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية (بغداد : ١٩٧٧م) ص ٥٠ .

[٧١٤] التكريتي ، مجلس الامة ...، ص ١٩٨ .

[٧١٥]جريدة صوت الاهالي ، العدد(٨٨٤) ، ٣ حزيران ١٩٤٩م .

[٧١٦] الحسني ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص ص ١٦٥-١٦٧ .

وفي عام ١٩٥٠م ، شهد العراق احداثاً هامة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، كما تأثر كثيراً بالأحداث الدولية والإقليمية ، وتناوب على السلطة في ذلك العام ثلاث وزارات ، أولها وزارة علي جودت الأيوبي (١٠ كانون الأول ١٩٤٩-١ شباط ١٩٥٠م) ، والتي لم تستمر في الحكم سوى بضعة أسابيع ، والثانية وزارة السويدي الثالثة ، فيما شكلت الوزارة
الثالثة من قبل نوري السعيد (١٦ أيلول ١٩٥٠-١٠تموز ١٩٥٢م) ، والتي اتخذت خطوات عملية نحو وضع لائحة مجلس الأعمار ، الذي أعلن عن تأسيسه في ذلك العام [٧١٧] ، ووضع موضع التطبيق في ٢٤ نيسان ١٩٥٠م [٧١٨] .

وبفضل تزايد إيرادات النفط [٧١٩] ، شرع العراق بتنفيذ برنامج الأعمار الذي استهدف تجهيز البلاد بالمرافق الإنتاجية والعمرانية ، التي تمكنه عند اضمحلال ثروته من النفط في الاحتفاظ بدخل وافٍ متزايد للبلاد . وقد خصص لهذا البرنامج (٧٠%) من دخل النفط ، ولاسيما في المراحل الأولى ، أما ما تبقى من دخل النفط (٣٠%) فقد خصص للميزانية العامة [٧٢٠] .

واثر تأسيس مجلس الأعمار ، رسم العراق برنامج أعمار مستفيض لمدة خمس سنوات (١٩٥١- ١٩٥٦م) ، وقدرت المصروفات التي يتطلبها البرنامج بـ(٦٥,٨) مليون دينار عراقي . وبناءاً على طلب الحكومة العراقية قامت بعثة من البنك الدولي للإنشاء والأعمار بزيارة العراق عام ١٩٥١م ، وقدمت تقرير اشتمل على برنامج مدته خمس سنوات قدرت مصروفاته بـ(١٦٨,٥) مليون دينار عراقي ، فأبدلت الحكومة العراقية برنامجها الأول على ضوء توصيات

---

(٧١٧) الونداوي ، التقرير السنوي للعام ١٩٥٠م ، ص ص ١٠٨-١٠٩ .

(٧١٨) للمزيد من التفاصيل عن مجلس الأعمار العراقي ، ينظر :

ـ عبدالله شاتي عبهول ، مجلس الأعمار العراقي ١٩٥٠-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٨٣ م) ص ٤٦ وما بعدها ؛ توماس بالوك ، سياسة الأعمار الاقتصاي في العراق ، ساعده في البحث وقدمة للعربية : محمد سلمان حسن (بغداد : ١٩٥٨م) ص ٣٢ وما بعدها .

(٧١٩) تضاعفت ايرادات الحكومة العراقية المتاتية من موارد النفط منذ عام ١٩٥٠م ، بسبب ازدياد الإنتاج والتصدير فضلاً عن الاتفاقيات التي تمت مع الشركات المنتجة في شرط الدفع ، فقد كان العراق يتسلم قبل عام ١٩٥٠ ما يعادل (١,٦٥) دولار عن الطن الواحد ، وازداد هذ المبلغ إلى نحو (٢,٤٥) دولار عن الطن الواحد بموجب الاتفاق الذي عقد في آب ١٩٥٠ م بين الحكومة العراقية والشركات النفطية . وفي ٣ شباط ١٩٥٢م ، عقد اتفاق جديد على غرار الاتفاق الإيراني عام١٩٥١م ، ونص على مناصفة الارباح بين شركات النفط والحكومة العراقية ، ينظر :

. هيئة الامم المتحدة ، المصدر السابق ، ص ٩١ ؛ الحسني ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص ٢٩٠ وما بعدها .

(٧٢٠) هيئة الامم المتحدة ، ،التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ملحق لدراسة الاحوال الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٥٧ ، ادارة الشؤون الاقتصاية والاجتماعية (نيويورك : ١٩٥٨م) ص ٤٦ .

البنك الدولي للإنشاء والأعمار ، ببرنامج لمدة ست سنوات (١ نيسان ١٩٥١-٣١آذار ١٩٥٧م) والذي تطلب صرف مبلغ (١٥٥,٤) مليون ينار عراقي [٧٢١] .

كانت أهم المشروعات الرئيسة في برنامج السنوات الست ، السيطرة على الفيضانات في دجلة والفرات ، وخزن المياه الزائدة التي يمكن استغلالها في الري ، فأعد برنامج شامل قدرت تكاليفه بـ (٣٣٥) مليون دينار عراقي ، استهدف بناء عشر سدود ، وارتأى البرنامج زيادة مساحة الحاصلات بنسبة (٧٥%) ، ورفع صافي الدخل الزراعي السنوي من (٦٢) إلى (٢٢٢) مليون دينار عراقي ، كما فسح البرنامج المجال أمام التوسع الصناعي وإنشاء (٣,٥٠٠) كيلو متراً من الطرق المرصوفة ، وتحسين (٣٠٠٠) كيلو متراً أخرى [٧٢٢] .

ويلاحظ من منهاج مجلس الأعمار عدم تخصيص أي مبالغ لتطوير القطاع التجاري ، على اعتبار أن توسع القطاعين الزراعي والصناعي ، والسدود والطرق مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالقطاع التجاري ، التي تهدف مجتمعة إلى نمو وتقدم الاقتصاد العراقي بشكل عام .

شهد العراق في عقد الخمسينات ، ارتفاعاً في الدخل النقدي للحكومة ، ونشاطاً في الفعاليات الاعمارية ، فضلاً عن ازدياد دخل الفرد ، وازدياد راس المال المنتج ، وفي الوقت ذاته ازدادت الاستيرادات الأخرى وارتفعت الأثمان [٧٢٣] . فقد بين وزير المالية العراقي في خطابه عن ميزانية عام ١٩٥٧م ، وأسباب الزيادة الكبيرة في الاستيرادات ، وتقلص الصادرات ونسبتها إلى ما ياتي :

١. ارتفاع الأرقام القياسية للإنتاج العالمي ، بإعادة تنظيم القوى الإنتاجية في دول أوربا واليابان .
٢. مشاريع الأعمار في العراق .
٣. تشجيع الحكومة للاستيراد الصناعي .
٤. تركم الأرصدة بالعملات الأجنبية من (٥٠,٥٠٠,٠٠٠) دينار في عام ١٩٥١م إلى (١٣١,٤٠٠,٠٠٠) دينار عام ١٩٥٦م .
٥. تخفيف حدة التضخم بتشجيع الاستيراد ، وتسهيل إجازات الاستيراد والتحويل الخارجي والتعريفة الكمركية .
٦. ضبط تجارة التصدير في حدود كفاية الحاجة المحلية [٧٢٤] .

---

[٧٢١] هيئة الامم المتحدة ، ١٩٤٥-١٩٥٤ ، ص ١٠٢ .

[٧٢٢] المصدر نفسه ، ص ١٠٣ وما بعدها .

[٧٢٣] حسن ، التطور الاقتصادي ... ، ص ٢٧١ .

[٧٢٤] الخلف ، المصدر السابق ، ص ٣٧٣ .

ازداد العجز في الميزان التجاري في عامي ١٩٥٢–١٩٥٣م ، وكان السبب في ذلك هو بدء نشاط مجلس الأعمار العراقي ونموه ، والعودة إلى سياسة التسيب التجاري ، التي سببت عدم اهتمام الدول الأجنبية بشراء المحاصيل العراقية مادامت صادراتها تدخل العراق بدون قيد أو شرط ، وتميزت هذه الفترة بعدم زيادة الصادرات العراقية ، مع زيادة مطردة في الاستيرادات العراقية بلغت في عام ١٩٥٧م أربع أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٥٠م ، أما تجارة الترانسيت فقد حافظت على مستواها الثابت في اغلب السنيين الأخيرة لهذه الفترة [٧٢٥] .

والجدول التالي يوضح ذلك بـ (ملايين الدنانير العراقية) عدا صادرات النفط :

السنة	الاستيرادات	الصادرات	الترانسيت	العجز [٧٢٦]
١٩٥٠	٣٧,٥٩٥	٢٠.٠٥١	٤,٢٨١	١٧,٥٤٤–
١٩٥١	٥٠,٨٧١	٢٧.٠١٠	٥,٧١٦	٢٣,٨٦١–
١٩٥٢	٦١,٧٩٥	١٨.٧٧٥	٦,٥٨٥	٤٣,٠٢٠–
١٩٥٣	٦٨,٧٠٩	١٩,٠٦٩	٧,٣٣٩	٤٩,٦٤٠–
١٩٥٤	٧٢,٨٦٣	١٧,٩٧٤	٦,١٦١	٥٤,٨٨٩–
١٩٥٥	٩٧,١٥٩	١٥,٩١٧	٦,١١٠	٨١,٢٤٢–
١٩٥٦	١١٣,٤٢٦	١٣,١٦٧	٥,٧٦٨	١٠٠,٢٥٩–
١٩٥٧	١٢١,٧٨٥	١٢,٨٨٠	٧,٩٤٧	١٠٨,٩٠٥–
١٩٥٨	١٠٩,٩٥٩	١٤,١٤٨	٨,٠٥٧	٩٥,٨١١– [٧٢٧]

ويمكن تأشير عدد من الملاحظات على التجارة الخارجية للعراق في عقد الخمسينات منها :

١. أن الصادرات عبارة عن مواد أولية وخاصة البترول ، ومواد غذائية في السنوات التي تجود فيها المحاصيل ، فضلاً عن المنتجات الحيوانية .
٢. نظراً للظروف المناخية المتقلبة في العراق ، تذبذب الإنتاج الزراعي والحيواني ، لذلك تذبذبت الصادرات العراقية تبعاً للظروف المناخية .

---

[٧٢٥] الحبيب ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

[٧٢٦] نظم الحقل الاخير من الجدول من قبل الباحث ، وذلك للاطلاع على ازدياد العجز في الميزان التجاري العراقي من خلال الارقام ، وبيان مدى التدهور في التجارة الخارجية لتلك الفترة .

[٧٢٧] الحبيب ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

٣. تمثلت الواردات في المواد التي لا ينتجها العراق مثل (السكر والشاي والبن وغيرها) ، وفي السلع والبضائع المصنعة مثل (المنسوجات والورق والآلات والحديد والصلب وغيرها) .

٤. وبسبب الموقع الجغرافي للعراق ، ومجاورة سوريا وتركيا وإيران له ، وموقعه على الخليج العربي ، انتعشت تجارة الترانسيت العراقية ذات الأهمية الكبرى للاقتصاد العراقي .

٥. ازدياد استيرادات السلع الاستهلاكية من (٢٢) مليون دينار عراقي في عام ١٩٥٣ إلى (٦٠) مليون دينار عراقي في نهاية الخمسينات ، بينما ارتفعت قيمة الاستيرادات من السلع الأوربية خلال الفترة ذاتها من (٢٣) إلى (٤٤) مليون دينار عراقي [٧٢٨] .

ويشير تقرير للباحث مير بصري نشر في جريدة الزمان ، عن تقدم العراق الاقتصادي في عام ١٩٥٤ ذكر فيه : ((***يصح اعتبار عام ١٩٥٤م عام رخاء وتقدم في العراق ، على الرغم من الفيضان العظيم الذي عرض البلاد للخطر ، والكساد الذي خيم على الأسواق في بعض المواسم ، فقد أخذت المبالغ الجسيمة التي أنفقها مجلس الأعمار تعمل عملها في تنشيط الحركة الاقتصادية ، وتشغيل الأيدي العاطلة ، ورفع القوة الشرائية لدى طبقات الشعب ، ونشطت التجارة الخارجية نشاطاً ظاهراً ، كما انتعشت حركة العمران ، وتأسيس الشركات والمشاريع الإنشائية والصناعية ، واستمر توافد الأجانب على العراق للعمل فيه ، وما يزال النفط في مقدمة المواد التي تهيئ الأموال اللازمة لهذا الانتعاش الاقتصادي***)) [٧٢٩] .

بينما يشير الباحث فيصل كشمولة ، إلى إحصائيات التجارة الخارجية للعراق في النصف الأول من عام ١٩٥٤م ، والتي تبوأت هولندا فيه المقام الأول بين الدول المشترية من العراق ، تليها الكويت وسوريا وبريطانيا والهند وألمانيا الغربية ثم المملكة العربية السعودية . بينما حافظت بريطانيا على مقامها الأول بين الدول المشترية من العراق في الاعوام الثلاث (١٩٥١-١٩٥٣م) ، فابتاعت في كل تلك الأعوام بقيمة (٦) إلى (٨) ملايين دينار عراقي ، أي ما يساوي ثلث الصادرات العراقية ، تليها الهند والكويت وسوريا وإيطاليا وهولندا والولايات المتحدة ولبنان ومصر ثم المملكة العربية السعودية ، وكانت اليابان وألمانيا الغربية والباكستان من

---

[٧٢٨] البراوي ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

[٧٢٩] جريدة الزمان ، العدد (٥٢٤٣) ، ١٩ كانون الثاني ١٩٥٥م .

الأقطار المهمة المستورة من العراق ، لكن شأنها تضائل بعد عام ١٩٥٤م [٧٣٠] ، ويلاحظ عدم ذكر تركيا في التجارية الخارجية للعراق في الفترة تلك .

ومما يؤخذ على الاقتصاد العراقي منذ أوائل الخمسينات ، ارتباطه بالقطاع النفطي المحرك الأساس والمحدد لمعالم الاقتصاد العراقي ، وقد انعكس هذا على قطاع التجارة الخارجية ، حيث أصبحت معظم الصادرات العراقية تتألف من النفط الخام ، وكان لهذا الانعكاس أثره المباشر في وجود عجز مزمن في الميزان التجاري (***باستثناء النفط***) ، كما أن سياسة الوزارات التي تعاقبت على العراق اكتفت بصادرات النفط الخام ، وأهملت تشجيع الصادرات الغير نفطية ، لعدم تحديدها معايير التنمية الاقتصادية ،وإهمال القطاع التجاري ، فضلاً عن عدم تشجيعها لاستثمارات الصناعات البديلة للمستوردات ، إضافة لركود الإنتاج الزراعي والحيواني خلال الخمسينات ، مما كان له الأثر الواضح في هبوط الصادرات العراقية ، وفتح باب الاستيرادات من الخارج لسد الفجوة المتزايدة في زيادة الطلب الاستهلاكي وبين الإنتاج المحلي [٧٣١] .

وساهمت بعض الأحداث الخارجية في التأثير على تجارة العراق الخارجية المرتبطة بالنفط ، ومنها الأحداث السياسة والقطاع النفطي في إيران (١٩٥٢-١٩٥٣م) ، إذ أن الظروف السياسية التي أحاطت بإنتاج النفط وتصديره من إيران في تلك الفترة ، شجعت الشركات المستثمرة في العراق على مضاعفة جهودها في استخراج النفط العراقي ، ومد أنابيب النفط إلى المنافذ البحرية ، وبذلك زادت كميات النفط المصدرة من (٧,٩٥١,٥٩٤) طناً عام ١٩٥١م إلى (٢٧,٠٠٥,٤١٢) طناً في عام ١٩٥٣م ، وكذلك انعكاسات تأميم قناة السويس ، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م ، وكان للحدث الأخير ، وما تبعه من نسف لأنابيب ومحطات ضخ النفط العراقي إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ، أثره الكبير في انخفاض كميات النفط المصدرة خلال عامي ١٩٥٦و١٩٥٧م ، إذا ما قورنت بالكميات المصدرة بين عامي ١٩٥٥و ١٩٥٨م ، وكما موضح في الجدول الآتي بـ (الطن) [٧٣٢] :

السنة	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
كمية النفط المصدرة	٣١,٦٤٣,٦٦١	٢٨,٤٦٢,٢٠٥	١٩,٩٣٦,٣٢٢	٣٣,٩٠٥,٧٦٩

كما أدت سياسة الاستيراد الحر التي اتبعها العراق في عقد الخمسينات ، إلى خلق أنماط من سلع الاستهلاك المستوردة ، والتي لا تتناسب مع مرحلة النمو الاقتصادي ، ويكمن السبب

---

[٧٣٠] فيصل كشمولة ، نظريات في اقتصاديات العراق (الموصل : ١٩٥٥م) ص ١٨١ .

[٧٣١] وديع شرايحة ، تخطيط التجارة الخارجية ، تجارب عربية (الاردن : ١٩٧٥م) ص٧٥ .

[٧٣٢] سري محمود سلمان المدرس ، جغرافية التجارة في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠ ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة عين شمس (القاهرة : ١٩٧٦م) ص ص ٣٧٠-٣٧١ .

في ذلك إلى مكافحة سياسة التضخم وارتفاع الأسعار بعد نمو عوائد النفط ، وخلق قوة شرائية غير متوازنة تفوق الزيادة في نمو الإنتاج القومي [٧٣٣] . وهكذا فقد كان استيراد اغلب المواد غير خاضع لإجازات الاستيرادات خلال الخمسينات ، لذلك نجد أن التوسع في الاستيرادات لم يكن موجهاً لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ، والجدول في [الملحق رقم (١٩)] يوضح تطورالصادرات والاستيرادات العراقية للفترة (١٩٥٢-١٩٥٨م) ، ويتضح من خلاله بان صادرات العراق(***غير النفطية***) ، لم تشكل إلا نسبة ضئيلة ، فيما شكلت الصادرات النفطية ارتفاعاً كبيراً من نسبة إجمالي الصادرات العراقية ، أما الاستيرادات (***باستثناء استيرادات شركات النفط***) ، فقد ازدادت نسبتها وأحدثت عجزاً في الميزان التجاري ، على عكس استيرادات شركات النفط التي انخفضت نسبتها ، ويبين الجدول ، كذلك أن تركيب التجارة الخارجية (***الصادرات والاستيرادات***) خلال تلك الفترة يدلل على ضعف السياسة التجارية ، تجاه متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق [٧٣٤] .

وفضلاً عن ضعف السياسة التجارية ، فقد خلقت السياسة تلك أوضاعا من شأنها زيادة استثمار رؤوس الاموال في القطاع التجاري دون القطاعات الإنتاجية الأخرى ، وفي هذا الصدد يشير الباحث عبد الأمير العبود في مقال نشرته مجلة القانون والاقتصاد والتي تصدر عن جامعة البصرة ، مبرراً فيه أسباب قيام الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية في العراق [٧٣٥] .

وبصدد طرق المواصلات التجارية ، لابد من الإشارة إلى دور المنافذ البرية والبحرية في ، خدمة التجارة الخارجية للعراق ، ويوضح [الملحق رقم (٢٠)] أهمية المنافذ البحرية قياساً إلى المنافذ البرية من مجموع التجارة الخارجية ، حيث بلغت النسبة المئوية للمنافذ البحرية أربعة أضعاف المنافذ البرية من مجموع التجارة الخارجية للعراق للفترة (١٩٥١-١٩٥٨م) [٧٣٦] .

---

[٧٣٣] بالوك ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

[٧٣٤] شرايحة ، المصدر السابق ، ص ٦٧ وما بعدها .

[٧٣٥] يعد الاحتكار الحكومي لعمليات التجارة الخارجية في العراق امراً ضرورياً ، لان حوالي ربع الدخل القومي يصرف في الخارج للحصول على السلع الأجنبية عن طريق الاستيراد ، وان ما سيقارب ربع الدخل القومي يستحصل من الخارج عن طريق التصدير ، وان ما يقارب نحو نصف الدخل القومي يستحصل من النفط ، نقلاً عن :

. عبد الامير العبود ، " حول الاحتكار الحكومي لتجارة العراق الخارجية " ،مجلة القانون والاقتصاد ، العددان (٣-٤) ، السنة الثانية ، ١٩٧٠م ، ص ٢٥٢ وما بعدها .

[٧٣٦] المدرس ، المصدر السابق ، ص ٢٨٤ وما بعدها .

ويتبين من خلاله مدى ضآلة نسبة التجارة البرية قياساً للتجارة البحرية ، والذي يعكس فتور وجمود التبادل التجاري بين العراق وتركيا عبر المنافذ البرية .

لذا يمكن وصف السياسة التجارية للعراق في مرحلة الخمسينات ، بأنها كانت تتجه نحو سد الحاجات المحلية من السلع الغذائية وغير المصنعة والمستوردة ، وبعض السلع الأوربية الرأسمالية الخاصة لمتطلبات برنامج الأعمار العراقي وشركات النفط الأجنبية ، مما كان لها الأثر السلبي على التجارة الخارجية للعراق ، ومن ثم على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا في تلك الحقبة .

ثانياً : في تركيا

شرعت تركيا منذ عام ١٩٥٠م ، بفضل السيل المستمر من المساعدات العسكرية والاقتصادية ، في المضي قدماً في برنامجها الاقتصادي التنموي ، ومنح الاقتصاد زخماً كبيراً من الرعاية والاهتمام ، ساعدها في موازنة التزاماتها الدولية ، في حين لم يكن هنالك بد من فرض قيود صارمة على الاستيرادات مع التأثيرات الخطيرة على المستوى المعاشي للبلاد [٧٣٧] .

فقد أولت الحكومة التركية اهتماماً كبيراً منذ عام ١٩٥٠ م ، بالإنماء الزراعي ، وأعانها على ذلك ما تلقته من المساعدات الأمريكية . ولفترات قصيرة أثمر ذلك عن اتساع الأراضي المزروعة بالغلات (الحبوب) في مطلع الخمسينات اتساعاً ملحوظاً ، وهنالك عدة عوامل أدت إلى هذا التقدم السريع منها :

١. السياسة التي اتبعتها الحكومة في ما يتعلق بالأسعار والأثمان .
٢. إدخال الآلات الحديثة بشكل عام في طرق الإنتاج .
٣. استخدام الأسمدة الكيمياوية والبذور المنتقاة .
٤. ترقية وسائل النقل والري والفرز والتدريج والتعبئة والخزن .
٥. تعليم الزراع وتوزيع الأراضي على الفلاحين ، بمقتضى قانون الإصلاح الزراعي [٧٣٨] .

ولم يكن القطاع الصناعي ببعيد عن اهتمامات الحكومة التركية حيث اخذ هذا القطاع ينمو بسرعة اكثر من أي وقت مضى ، وكان للتقدم الملحوظ الذي أصاب الزراعة ، والتحسن

في المستوى المعاشي بين الفلاحين ، الذين يشكلون (٨٠%) من مجموع السكان ، الأثر الكبير في تقدم الصناعة التركية ، إذ أبدى الزراع استعدادهم لاستثمار أموالهم في الصناعة ، وتم تمويل عدة مشروعات بأموال القطاع الخاص بالاشتراك مع القطاع العام ، وكان لهذه الخطوة جانباً كبيراً من الأهمية في تاريخ تركيا الاقتصادي ، وذلك لان انعدام التمويل الداخلي كان يعرقل نمو الصناعة ، وقد وسع وأنشئ اكثر من (٧٠٠) مصنع للفترة ١٩٥٠-١٩٥٤م [٧٣٩] .

أخفى الانتعاش الظاهري للاقتصاد التركي في قطاعي الزراعة والصناعة في النصف الأول من الخمسينات ، وراءه صورة مؤلمة في ميدان المال والتجارة ، وأثارها الاجتماعية

---

[٧٣٧] مجلة شؤون الشرق الأوسط ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .

[٧٣٨] هيئة الامم المتحدة ١٩٤٥-١٩٥٤م ، ص ص١٩٣-١٩٤ .

[٧٣٩] المصدر نفسه ، ص ٢٠١ .

المباشرة . ففي الوقت الذي ارتفعت فيه صادرات البلاد من القمح والقطن وغيرها من المنتجات الزراعية ، ازدادت الاستيرادات على الصادرات لتواكب هذا الانتعاش الاقتصادي ، ونجم عن ذلك عجزاً كبيراً في الميزان التجاري التركي [٧٤٠] .

والجدول في [الملحق (٢١)] يوضح ذلك العجز في الميزان التجاري للفترة ١٩٥٠-١٩٥٨م ، وكان من نتيجة الاستعانة الخارجية المستمرة أن أصبحت تركيا تتخبط تحت إعباء الديون الخارجية ، والتي وصلت مستحقاتها في نهاية الخمسينات إلى اكثر من (٥) بليون ليرة تركية [٧٤١] .

أن التطورات الاقتصادية التي حدثت في تركيا أوائل الخمسينات مع الفرص المتاحة لإضفاء الطابع التجاري على الزراعة والصناعة ، حقق بشكل خارق توقعات الحكومة وأنصارها في الريف ، فد استفادت تركيا من الأوضاع الإقليمية الاستثنائية ، فخلال الحرب الكورية[٧٤٢] ، ازدادت الصادرات التركية وعوائدها ، حتى عدت بداية الازدهار الاقتصادي (***التجاري***) [٧٤٣] ، فلم تكن تركيا قادرة فحسب على أن تبيع في الخارج صادراتها التقليدية

---

[٧٤٠] هيئة الامم المتحدة ١٩٥٦-١٩٥٧، ص ١٥٤ .

[٧٤١] بيروكلو ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٧-١٢٨ .

[٧٤٢] الحرب الكورية (حزيران ١٩٥٠- تموز١٩٥٣م) : شاركت قوات تركية في القوات الدولية المرابطة ضد كوريا الجنوبية ضد كوريا الشمالية المدعومة من قبل المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي ، فقد ارسلت الحكومة التركية في ٢٦ تموز ١٩٥٠ حوالي (٤٥٠٠) حندياً ، للمشاركة مع قوات الامم المتحدة المدعومة من المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان الهدف من هذه المشاركة هو ضم تركيا إلى حلف الناتو اكثر من المصالح التركية ، لان تركيا اعتقدت انه في حالة ضمها للحلف ، فان الولايات المتحدة ستندفع بسرعة لمد العون الاقتصادي والعسكري لها . للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي (عمان : ١٩٨١) ص ص ١٢١-١٢٢ .

[٧٤٣] حققت تركيا في مطلع الخمسينات (***معجزة اقتصادية***) اطلق عليها بـ (***السنوات الذهبية***) في عهد حكومة عدنان مندريس ، ويعود ذلك إلى تزايد الطلب الاوربي على المنتجات الزراعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فضلاً عن الازدهار الاقتصادي (التجاري) الذي حفزته الحرب الكورية ، فقد حققت تركيا معدلاً اقتصادياً سنوياً وصل إلى (١٣%) ، ينظر :

. احمد ، صنع تركيا ... ، ص ٢٦١ .

، بل استطاعت أيضا تصدير كميات متزايدة من الحبوب [٧٤٤] ، والخامات المعدنية ، وولدت حوافز الأسعار رغبة في توسيع الزراعة ، وخلال الأربع سنوات منذ عام ١٩٥٠ م تزايدت المساحات المزروعة بنسبة تزيد عن (٥٠%) [٧٤٥] .

وانطلاقاً للتوجه الجديد في السياسة الاقتصادية التركية ، أكد الحزب الديمقراطي ، الذي فاز في انتخابات ١٤ أيار ١٩٥٠م ، على اتباع برنامج سياسي واقتصادي اكثر ليبرالية [٧٤٦] ، وتحديد وتقيد مفهوم الدولتية ، التي قرر رئيس الوزراء عدنان مندريس [٧٤٧] ، بعد تسلمه السلطة في عام ١٩٥٠م إنهاءها والحد منها ، حيث أكد البرنامج الاقتصادي لحكومته على : ((***الأخذ بجميع الاحتياطات لتمكين القطاع الخاص من القيام بواجباته ، وذلك لإيجاد الظروف الخاصة للاستفادة من المشاريع الأجنبية وحماية الإنتاج من التأثيرات الضارة لتدخل الدولة ، وعلى هذا الأساس يجب الحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلى ابعد الحدود ، وان ميدان القطاع الخاص سوق يتسع ، وان تدخل الدولة في المشروعات الخاصة يكون استثنائياً ، ولضرورات عامة***)) . وبناءً على ذلك بدأت الحكومة ببيع المشاريع الحكومية الكبيرة إلى القطاع الخاص ، وتفكيك النظام الاقتصادي الذي أقامه الكماليون ، وذلك باتباع الاقتصاد الحر ، الذي سارت علية السياسة الاقتصادية حتى عهد الديمقراطيين في عام ١٩٦٠م [٧٤٨] .

ركزت حكومة مندريس الديمقراطية التي تسير شؤون البلاد ، اهتمامها على التقدم الاقتصادي ، الذي خطا خطوات جريئة إلى الأمام بسبب المساعدات والمعونات الأمريكية . كما أن الديمقراطيين بخلاف أسلافهم الكماليين حاولوا التحلل في مبدأ الدولتية ، فبادروا إلى تشريع

---

[٧٤٤] اطلق على الازدهار الاقتصادي بـ (***الثورة الخضراء***) التي عجلت بالاتجار الزراعي ، وسمحت لتركيا أن تصبح رابع اكبر دولة مصدرة للقمح خلال الحرب الكورية ، ينظر :

. بيفسنر ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

[٧٤٥] كيدر ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

[٧٤٦] احمد ومراد ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ .

[٧٤٧] عدنان مندرس *Adnan Menderes* : ولد في مدينة (ايدن *Aydin*) غرب تركيا عام ١٨٩٩م ، اكمل دراسة الحقوق في الكلية الأمريكية في ازمير ، وكان من كبار ملاكي الأراضي ومزارعي القطن في ضواحي ازمير اسس مع جلال بايار الحزب الديمقراطي التركي عام ١٩٤٦م ، بعد انفصالهما عن حزب االشعب الجمهوري ، وبعد فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات عام ١٩٥٠م ، تولى مندريس رئاسة الحزب والحكومة ، واطيح به اثر انقلاب عام ١٩٦٠م ، ونفذ فيه حكم الاعدام بعد محاكمته عام ١٩٦١م ، ينظر :

--Geoffrey , Lewis , Turkey , Ernest Bennlinted , (London : 1965) , P125.

[٧٤٨] العاني ، السياسة الاقتصادية ...، ص ٢١ .

قانونين لتشجيع الاقتصاد الحر ، الأول صدر في كانون الثاني ١٩٥٤م ، ويقوم على تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية ، بينما عكس الثاني الصادر في آذار ١٩٥٤م ، التقليد الذي كان جارياً في رعاية شركات النفط الأجانب ، والسماح لها بالمضاربة والإنتاج بشروط مغرية ، ومع ذلك لم يخل هذا التقدم الاقتصادي من نقائض ، كان أهمها تفاقم التضخم النقدي الذي اثر بخطورة على استقرار تركيا الاقتصادي ، وتعرض الملايين من السكان إلى العوز والمكابدة والآلام [٧٤٩] .

وعلى امتداد عقد الخمسينات ، كان الحزب الديمقراطي يوجه السياسة الداخلية لتركيا ، مستنداً على الدلالات الاجتماعية والاقتصادية للتحول الديمقراطي الجديد ، اما السياسة الخارجية ، التي لم يكن الحزب مخيراً فيها بحكم انقياده للدستور التركي لعام ١٩٢٤م ، والذي يؤكد على قومية السياسة الخارجية ، باعتبارها مبدأ من مبادئ الاتاتوركية ، فقد اتسمت بالانضمام إلى الأحلاف الغربية السياسية والعسكرية الآتية :

١. الاشتراك في الحرب الكورية عام ١٩٥٠م .
٢. الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢م .
٣. الانضمام إلى حلف البلقان عام ١٩٥٤م .
٤. الانضمام إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥[٧٥٠] .

وخلال هذه الحقبة ، كان نمو الحركة الديمقراطية ، وتعميق مواقفها في تركيا يسير جنباً إلى جنب مع درجة تعزيز العلاقات الودية بالولايات المتحدة الأمريكية [٧٥١] . وكان الزعماء الأتراك يختلفون على أي شيء إلا على وجوب التعاون مع الولايات المتحدة ، وأصبحت تركيا تتلقى المساعدات الاقتصادية والعسكرية على نطاق واسع ، كما شهدت تطورات واسعة في الأرياف والقرى والمدن ، وتوثقت العلاقات التركية . الامريكية ، حتى باتت أشبه بعلاقات يومية بين أنقرة وواشنطن ، إبان عهد حكومة مندريس وحتى نهاية الخمسينات ، لكن هذه العلاقات

---

[٧٤٩] لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٩-٢٢٠ .

[٧٥٠] عماد احمد الجواهري ، " المبادئ الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا ١٩٢٣-١٩٦٠ " ، مجلة دراسات عربية ، الاعداد (٨-١٢) ، السنة الثانية ، بيروت ، حزيران . تشرين الأول ١٩٨٣م ، ص ص ١٠٤-١٠٥ .

[٧٥١] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. لقمان عمر محمود محمد ، العلاقات التركية . الأمريكية ١٩٦٠-١٩٧٤م ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل :٢٠٠٠ م) ص٢٦ وما بعدها .

شابها الفتور عندما أقيلت حكومة مندريس بعد الانقلاب العسكري في مايو ١٩٦٠م ، وكان أحد أسبابه الأوضاع الاقتصادية لتركيا [٧٥٢] .

وقد عد بعض الباحثين عام ١٩٥٠م ، قفلة لمرحلة تاريخية اقتصادية في تركيا مع مجيء الحزب الديمقراطي إلى السلطة ، إذ بدت تركيا تسير بطريق (***تنمية***) متباين نوعياً عن ذاك الطريق الذي اتبعته إبان عهد التصعيد الرأسمالي على يد الكماليين [٧٥٣] .

كانت الأهداف الرئيسة في السياسة الاقتصادية للحزب الديمقراطي هي ، الإنماء الزراعي السريع، وتحسين نظام النقل والمواصلات والتوسع في الأنتاج الصناعي ، وقد وجهت تلك السياسة نحو رفع دخل الفرد التركي ، ورفع مستواه المعيشي ، وقد أسهمت الحكومة التركية بنصيب فاعل في تنفيذ سياستها ، ووضعت عدداً من المشاريع ونفذتها ، بتاثير الاقتصاد التركي بتلك التطورات وشهد بعض التغيرات في تكوينه أفاد منها الصناعة التحويلية وقطاع النقل ، ومع ذلك ظلت الزراعة تشكل عماد الاقتصاد التركي ، والتي تأثرت بالأحوال الجوية إلى حد بعيد [٧٥٤] .كما هو الحال في العراق .

شهدت التجارة الخارجية منذ عام ١٩٥٠ م ، تزايداً ملحوظاً وتغييراً في تكوينها ، فقد ارتفعت الصادرات الزراعية بشكل يستحق التنويه وخصوصاً القمح والقطن ، وأصبحت من اهم الصادرات التركية بدلاً من التبغ التركي ، الجدول الآتي يوضح التغييرات التي طرأت على الصادرات من المنتجات الرئيسة ومقدرة بـ (***الاف الأطنان المترية***) [٧٥٥] :

السنوات	الصـــادرات							
	الحبوب	القمح	الشعير	القطن	التبغ	الفواكه المجففة	معدن الكروم	النحاس
١٩٥٠	١٣	--	--	٧٨	٤٩	١٤٤	٣٥٤	٦
١٩٥١	١٨٣	٢٠	١٩	٥٧	٥٦	٩٢	٥٠٥	٨
١٩٥٢	٧٠٨	٤٤٩	١٤٨	٧٠	٥٦	١١١	٥٤٥	١٧
١٩٥٣	٦٠٥	٥٨٧	١٦٠	١٠١	٧٠	١٠١	٦٧٨	٢١

---

[٧٥٢] روستوف ، " تركيا اتاتورك إلى اين ..؟ -٤- " ، جريدة الرأي العام الكويتية ، العدد (٥٧٦٣) ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٩م .

[٧٥٣] نقلا عن : الجميل ، العرب والأتراك ... ، ص ٢٢٦ .

[٧٥٤] هيئة الامم المتحدة ، ١٩٥٦- ١٩٥٧م ، ص ١٥٨ .

[٧٥٥] هيئة الامم المتحدة ، ١٩٤٥- ١٩٥٤م ، ص ص ٢٠٩- ٢١٠ .

أدت السياسة الاقتصادية غير المبرمجة ،إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل خطير ، وأخذت تتعثر أبتداءً من عام ١٩٥٤م ، وأدى فشل سياسة استثمار الأموال في المشروعات الصناعية ، إلى تخلخل الوضع الاقتصادي والى ظهور بوادر أزمة اقتصادية في البلاد ، كما أسهمت البرجوازية التجارية التي حققت في الفترة (١٩٤٥– ١٩٦٠م) نشاطا ملحوظا ، في تفوق الطابع التجاري على الزراعي مما أدى إلى إغراق البلاد بالمصنوعات الأجانب التي أخذت تنافس المصنوعات الوطنية .

أفرزت هذه التخبطات الاقتصادية ، إلى حدوث انقسام داخل الحزب الديمقراطي الحاكم ، وظهور أحزاب أخرى تطالب بمعالجة مشكلة الغذاء وتأسيس نقابات عمالية حرة والأحوال المضطربة الأخرى في الاقتصاد التركي ، بينما طالب مندريس بمزيد من الوقت والصبر لمعالجة الوضع [٧٥٦]

اثر إنهاء المرحلة الأولى من اقتصاد التصدير الزراعي عام ١٩٥٣م ، بدأت الحكومة التركية تبحث عن مصادر جديدة للنقد الأجنبي ، ولم يتم اجتذاب راس المال الأجنبي بالمستوى المتوقع [٧٥٧] فقد استاء الرأي العام التركي لرفض الولايات المتحدة منح تركيا قرضا بمبلغ قدره (٣٠٠) مليون دولار ، وقد اثر هذا الرفض تأثيرا كبيرا على الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، واستعدت الحكومة لمواجهة عواقب هذا الرفض ، ومواجهة انتقادات لاذعة من جانب الأحزاب المعارضة ، على الرغم من تأكيد رئيس الوزراء عدنان مندريس أن المباحثات في هذا الخصوص لم تنته بعد . لذا قررت الحكومة اتباع سياسة اقتصادية جديدة في حال فشل محادثاتها مع الولايات المتحدة بشان القرض تمثلت في :

١. توزيع السلع والبضائع المستورد على التجار الأتراك لكي لا يحدث احتكار في الأسواق .
٢. امتناع الحكومة عن استيراد سلع أو بضائع لم تكن ضرورية جداً للبلاد .
٣. امتناع الحكومة عن شراء البضائع المستوردة بالآجل ، الذي من شانه أن يسبب هبوط العملة .
٤. سن ميزانية جديدة يخصص فسم منها لسد الديون المتبقية على تركيا في الخارج ، وذلك لكسب الثقة .
٥. سن ضرائب جديدة مع أحداث زيادة في نسب بعض الضرائب .

---

[٧٥٦] ، العاني ، السياسة الاقتصادية ... ، ص ٢٣.

[٧٥٧] كيدر ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

٦. امتناع الحكومة عن تقديم أي مساعدة أو قرض مالي لأي مشاريع لا تدر بالنفع العام المطلوب للبلاد (٧٥٨) .

وكانت القروض الأجنبية مشروطة بالارتباط التجاري مع الأقطار المانحة لها ، ومما أدى إلى عجز الميزان التجاري وتحويل تركيا إلى سوق لتصريف البضائع الأجنبية وإغراقها بالديون (٧٥٩) . فقد تسلمت تركيا خلال الفترة (١٩٥٠– ١٩٥٧م) قروضا من البنك الدولي قدرت بـ (٥٥٨) مليون دولار ، بينما بلغت الاعتمادات الممنوحة لها عام ١٩٥٨م حوالي (٣٥٩) مليون دولار ، معظمها من الولايات المتحدة ، فضلا عن المساعدات التي حصلت عليها مقابل اشتراكها في حلفي الأطلسي وبغداد ، وان عضوية تركيا في هذه الأحلاف لم تسهم في حل مشاكلها الاقتصادية كما كانت تتوقع (٧٦٠) ، بل انتهت إلى انقلاب قاده العسكريون في ٢٧ أيار ١٩٦٠م ، نتيجة لأزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة أحاطت بتركيا في أعقاب السياسة الاقتصادية الليبرالية بعيدة المدى للحزب الديمقراطي الحاكم في الخمسينات (٧٦١) .

(٧٥٨) د . ك . و (البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (٢١) ، في ١ تموز ١٩٥٥م ، إرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، إضبارة رقم (٣٥) .

(٧٥٩) ان اهم البلدان التي تدين لها تركيا هي (المانيا الغربية والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا وسويسرا وبلجيكا) وقد دخلت تركيا في مفاوضات ثنائية معهم بقصد تسوية الديون ، ينظر:

. هيئة الامم المتحدة ، ١٩٤٥– ١٩٥٤م ، ص ٢١٢ .

(٧٦٠) العاني ، السياسة الاقتصاية ... ، ص ٢٤ .

(٧٦١) دافيد كوشنير ، " انقلاب ١٩٦٠ . نتيجة لازمة اقتصادية وسياسية عميقة " ، سكيرا حودشيت ، مجلة ضباط الجيش الاسرائيلي ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، تركيا تغيرات اجتماعية وسياسية ، بغداد ، ١٢ كانون الأول ١٩٨٠ ؛ وللمزيد من التفاصيل ، ينظر :

- عبد الجبار عبد القادر غفور ، انقلاب عام ١٩٦٠م في تركيا . تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية ، إرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، ملفة ١ .

المبحث الرابع : مساعي العراق وتركيا في تنشيط العلاقات التجارية

بعد استعراض طبيعة الأوضاع الاقتصادية للبلدين أبان الخمسينات ، لابد من دراسة مساعي البلدين في تنشيط العلاقات التجارية ، والتي كانت تصب بشكل غير مباشر ضمن توجهات ومخططات الدول الكبرى ، في أحكام السيطرة على الموارد الاقتصادية والمواقع الستراتيجية للمنطقة ، وقد غلب على العلاقات العراقية التركية في تلك الفترة الصبغة السياسية البحتة على حساب علاقاتها التجارية ، على الرغم من عقد أخر معاهدة بين البلدين في عام ١٩٤٦م .

فقد شهد عقد الخمسينات تطبيقاً عملياً للستراتيجية الأمريكية وحلفائها الغربيين ، والتي اعتمدت السعي لربط الدول العربية بأحلاف عسكرية معها ، لضمان السيطرة على الموارد النفطية من جهة ، ولمواجهة الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى ، ، ومن اجل تسهيل انضمام الدول العربية إلى المنظمة الإقليمية العسكرية ، والتي عرفت باسم (***القيادة العليا للحلفاء في الشرق الأوسط*** ***Supreme Leadership Alliance in Midlle East***) ، وسعت تعجيل وتقديم المساعدات الاقتصادية لها ومن ضمنها العراق ، فقد أعربت بريطانيا عن رغبتها في أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات اقتصادية لبلدان الشرق الأوسط لرفع المستوى المعاشي للسكان ، ولم تكن تلك الرغبة بمعزل عن رغبتها قبل ذلك في إقامة (***الحلف الرباعي*** ***Quadripartite Pact***) في تلك المنطقة ، ويمكن القول أن تأسيس مجلس الأعمار العراقي يقع ضمن هذه الرغبة والاتجاه ، وكذلك الحال في أعلان الولايات المتحدة عن (***مشروع النقطة الرابعة*** ***٤ the Point Project***) ، فضلاً عن العديد من المشاريع الاقتصادية التي تخدم قضية الدفاع عن الشرق الأوسط ، كالطرق والموانئ والسكك الحديدية وغيرها ، واخيراً فان هذه المعونات والمشاريع الاقتصادية والفنية من قبل الغرب ، كانت ستحقق الاستقرار السياسي

لمنطقة الشرق الأوسط ، وتحت سيطرة حكومات صديقة وحليفة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين ، ومناهضة للشيوعية [٧٦٢] .

وكان للموقع الاستراتيجي لتركيا على الضلع الشمالي للمشرق العربي ، وكأحد دول الجوار الجغرافي ، أن أهلَها بدرجة كبيرة ومميزة لان تكون بمثابة الحلقة الوسيطة بين الوطن العربي والغرب [٧٦٣] .

ولم تكن الضغوط الخارجية ببعيد عن العراق وتركيا ، ومسألة التعاون والتقارب ، فقد كان من نتائج الضغط الأمريكي المتوافق مع الموقف البريطاني ، أن وقع العراق اتفاق التعاون مع تركيا ، وترد نصوص هذه الاتفاق في برقية القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد إلى وزارة الخارجية الأمريكية المرقمة ٢٥٤-١١-٥-٧٨٠ في ٢ / ١١ / ١٩٥٤م ، ومن جانب أخر كانت المساعدات العسكرية الأمريكية ورقة ضغط على الحكومة العراقية للانضمام إلى الحلف (***التركي . الباكستاني***) ، وتحديد موقف العراق تجاه (***إسرائيل***) [٧٦٤] .

رغم الضغوط والتحديدات التي انتابت العلاقات العراقية – التركية أبان الخمسينات ، إلا أن التجاور الجغرافي والترابط التاريخي والمصالح الاقتصادية كانت ولا زالت الأسمى في علاقات البلدين . فقد أشار منهاج الوزارة السويدية الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠- ١٥أيلول ١٩٥٠م) في الشؤون الخارجية ، إلى ضرورة تعزيز العلاقات الودية بين العراق وتركيا ، والحرص على توثيق روابط الإخاء والتفاهم بين الدول العربية وضمن ميثاق الجامعة العربية [٧٦٥] . وفي ظل النهج المزدوج للسياسة العراقية في التوفيق بين العلاقات العراقية – التركية والعراقية – العربية ، فقد تم افتتاح خط جوي عراقي بين بغداد واستانبول ، كما قررت الحكومة العراقية مفاتحة الحكومة السورية بشان فتح خط جديد للخطوط الجوية العراقية ، يمر بين بغداد والقاهرة عن طريق بلاد الشام ثم نيقوسيا فانقرة واستانبول [٧٦٦] .

---

[٧٦٢] عصام شريف التكريتي ، العراق في الوثائق الأمريكية من (١٩٥٢-١٩٥٤) ، ط١ (بغداد : ١٩٩٥م) ص ص ١٥-١٦ .

[٧٦٣] السيد عليوة ، " العلاقات العربية . التركية في ظل الشرق اوسطية " ، مجلة الباحث العربي ، لندن ، تشرين الأول ١٩٩٥، ص ٨ ، إرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، ملفة ٧١ .

[٧٦٤] التكريتي ، العراق في ... ، ص ٤٦ .

[٧٦٥] الحسني ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص ١٦٥ .

[٧٦٦] جريدة النضال ، العدد(٤٠)، ١١ تشرين الأول ١٩٥٠م .

وكان العراق قد شهد في أيار ١٩٥٠م ، فيضاناً كبيراً أدى إلى خسائر فادحة في بغداد ، فسارعت الحكومات المجاورة لإغاثة المنكوبين ، فكانت تركيا السباقة في ذلك مع البلدان العربية [٧٦٧] .

ووصلت العراق في شباط ١٩٥٢ البعثة العسكرية الموفدة من الحكومة التركية ، وقد ابتاعت بعض الخيول العراقية الأصيلة من مختلف الألوية العراقية لاستخدامها في الجيش التركي ، ووافقت وزارة الاقتصاد العراقية على تصدير تلك الخيول إلى تركيا [٧٦٨] .

وأفادت المعلومات التي تلقتها الجهات المختصة في بغداد أن المدير العام لجمعية التمور العراقية (***مظفر احمد***) والموجود حينها في تركيا ، قد اغتنم فرصة وجوده في أنقرة ، فاتصل بالسلطات التركية ، وتداول معها حول السماح باستيراد التمور العراقية المكبوسة بالسيلوفان والموضوعة بالصناديق ، والمحشوة بالجوز واللوز ، لاسيما أن العراق كان يستورد سنوياً من تركيا كميات كبيرة من المواد المجففة كالتين والسجق وغيرها [٧٦٩] .

وفي أيلول عام ١٩٥٢م ، زار العراق وفد تركي من أعضاء الحزب الديمقراطي بعد زيارته لسوريا ولبنان ، وبلغ عدد أعضاء الوفد (٢٦٠) شخصاً ، وكانت هذه الزيارة ضمن الزيارات المنظمة للدول المجاورة لتركيا ، والغاية منها الدعاية والسياحة والاستطلاع [٧٧٠] .

وتوثيقاً لأواصر الصداقة وروابط الود ، ونظراً لما أبدته الحكومتان العراقية والتركية من الرغبة في رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بينهما ، قررت الحكومة العراقية في ٩ آب ١٩٥٢م برفع المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى سفارة [٧٧١] .

وكان للنفط العراق الأثر الكبير في توجه الغرب وتركيا نحو العراق وتحسين العلاقات معه ، إذ تزايد إنتاج النفط في العراق للاعوام ١٩٤٩–١٩٥٠م من (٤,٢٠٠) إلى (٦,٢٠٠) ألف طن متري ، بينما عثر على كميات ضئيلة من النفط في تركيا ، ولنفس الفترة بلغت ما بين (١٦ –٣٠) ألف طن متري [٧٧٢] ، وقد إثر ذلك جرت مفاوضات رسمية بين العراق وتركيا حول زيادة حصة تركيا من عوائد النفط الجديدة ، وان مندوباً عن الحكومة التركية وصل إلى

---

[٧٦٧] الحسني ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص ص ١٨٤–١٨٥ .

[٧٦٨] جريدة المثال ، العدد (٣٩) ، ٢٩ شباط ١٩٥٢م .

[٧٦٩] جريدة نصير الحق ، العدد (٧٤٨) ، ٩ آب ١٩٥٢م .

[٧٧٠] جريدة نصير الحق ، العدد (٧٥٢) ، ٦ أيلول ١٩٥٢ م .

[٧٧١] جريدة القبس ، العدد (٩١) ، ٣٠ أيلول ١٩٥٢م .

[٧٧٢] مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (١ ، ٢) ، السنة الرابعة عشرة ، كانون الثاني ، شباط ١٩٥١م ، ص ٥٣ .

بغداد للدخول في مباحثات مع الحكومة العراقية بشأن حصة تركيا من عوائد النفط العراقي ، بموجب التعديل الجديد لاتفاق النفط ، وكما هو معروف أن لتركيا بموجب المعاهدة الثلاثية بين العراق وبريطانيا وتركيا الحق باستيفاء (١٠%) من حصة النفط العراقي [٧٧٣] .

وشارك العراق وتركيا في العديد من المؤتمرات الاقتصادية أبان الخمسينات ، فقد عقد في بغداد في ١٣ شباط ١٩٥٠م ، (***مؤتمر الشرق الأوسط لمكافحة الجراد المراكشي***) ، حضره ممثلون عن سوريا ولبنان وقبرص وتركيا وإيران ، واتخذ المؤتمر عدة قرارات لافضل الطرق لمكافحة هذه الآفة ، واستمر المؤتمر حتى ٢٢ شباط ١٩٥٠م [٧٧٤] .

وعقد في بغداد في ١٠ نيسان من السنة ذاتها (***مؤتمر النقل لدول الشرق الأوسط***) الخاص ببحث قضايا النقل بالسكك الحديدية المارة بأراضي هذه الدول ، وحضره ممثلون من العراق وسوريا وتركيا ، وتناولت قراراته قضايا الكمارك والأمن وجوازات السفر ، وتخفيض أجور الشحن بين محطات وأراضي هذه الدول ، واستمر المؤتمر ثلاثة أيام فقط [٧٧٥] .

ودرست وزارة المواصلات والأشغال العراقية فكرة إبدال خط بغداد . البصرة المتري بخط عريض ، وذلك تمهيداً لربطه بخط الموصل العريض ، ضماناً لراحة المسافرين ، وتوسيع التبادل التجاري بين العراق وتركيا والدول المجاورة الأخرى ، كون خط الموصل العريض يتصل بخط قطار طوروس العالمي [٧٧٦] .

وفي تشرين الثاني ١٩٥٧م ، اشتركت العراق وتركيا وسوريا ولبنان في عقد (***مؤتمر قطار طوروس***) [٧٧٧] -.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدول اشترت في عام ١٩٤٠م في (***اتفاقية طوروس***) للسكك الحديدية ، وبموجبها يستوفى مبلغاً قدره (١٢٠) فلساً عن الشاحنة الواحدة في اليوم الواحد ، وخلال الاثني عشر يوماً الأولى ، وما زاد على ذلك تكون أجور الاستيفاء (٣٦٠) فلساً

---

[٧٧٣] جرية نصير الحق ، العدد (٧٣٣) ، ٢٤ نيسان ١٩٥٢م .

[٧٧٤] الحسني ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص ١٨٩ .

[٧٧٥] المصدر نفسه ، ص ص ١٩٠-١٩١ .

[٧٧٦] جريدة العاصفة ، العدد (١٥) ، ٢٨ أيلول ١٩٥٣م .

[٧٧٧] عقدت هذه البلدان في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٧ م ، (مؤتمر قطار طوروس) ، وناقش المؤتمرون انضمام الادارات المشتركة في قطار طوروس السريع إلى بعض الاتفاقات الخاصة بالنقل ، واجراء التفتيش الكمركي ، والتفتيش الامني اثناء سير القطار ، وزيادة التخفيض لتعريفة النقل بين الدول إلى (٥٠%) ، ينظر :

. عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ط٤ (بيروت : ١٩٧٤م) ص ١٩٥ .

للشاحنة الواحدة في اليوم الواحد ، ونصت الاتفاقية كذلك على وجوب تحويل البضائع المستوردة للعراق من أوربا إلى الشاحنات التركية في استانبول ليعاد شحنها إلى العراق ، أما بالنسبة للبضائع المصدرة من العراق فيتم تحويلها إلى الشاحنات الأوربية الموجودة في استانبول .

ويوضح الجدول الآتي كمية البضائع الصادرة والواردة من والى العراق ، والمنقولة بالسكك الحديدية بموجب اتفاقية طوروس للفترة (١٩٥١-١٩٥٨م) [٧٧٨] ، مقدرة (بالأطنان) :

السنة [٧٧٩]	كمية البضائع الصادرة من العراق إلى سوريا وتركيا ولبنان	كمية البضائع الواردة إلى العراق من سوريا وتركيا ولبنان	المجموع
١٩٥١	٥٠٠٦٢	١١٢٦٢	٦١٣٢٤
١٩٥٢	٩٨٥١١	١٨٢٨٣	١١٦٧٩٤
١٩٥٣	٣٧٧٨٨	٥٢٥٩٧	٩٠٣٨٥
١٩٥٤	٢٢٤٦٣	٥٧٩١٨	٨٠٣٨١
١٩٥٥	٥٩٧٦٣	٦٦٥٨٨	١٢٦٣٥١
١٩٥٦	١٧٦٩٤	٩٨١٤٠	١١٥٨٣٤
١٩٥٧	٣٨٤٧٤	١١٨٩٥٠	١٥٧٠٦٤
١٩٥٨	٢١٨١٣	٩٩٤٣٤	١٢١٢٤٧

واشترك العراق وتركيا في (***المؤتمر الإقليمي للشرقين الأدنى والأوسط***) ، الذي عقد في بيروت للفترة (٢٥ أيار ١٩٥٥-٢ حزيران ١٩٥٥م) ، وقد شارك في المؤتمر ست عشرة دول معظمها من الدول العربية إلى جانب الهند وباكستان وأفغانستان وإيران والحبشة ، وقد مثل العراق في المؤتمر وفداً برئاسة الدكتور نديم الباجةجي وزير الاقتصاد العراقي ، وعضوية سليم الراضي سفير العراق في لبنان والدكتور عبد الحميد الهلالي مدير الاقتصاد العام ، وناظم الزهاوي ممثل العراق في مجلس مديري شركات النفط ، وطالب حلاوي مدير المكتب الخاص في

---

[٧٧٨] سري ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٤-٢٩٥ .

[٧٧٩] اختلف حجم التبادل عن السنوات الاخرى ، على الرغم من كمية البضائع الصادرة والواردة من والى العراق والدول الثلاث ، إلا أن حجم التبادل التجاري مع تركيا كان ضئيلاً جداً قياساً بدولتي سوريا ولبنان ، ويؤخذ من تقارير غرفة تجارة الموصل حول الحركة التجارية العامة لمدينة الموصل ، كانت على جمودها المعتاد مع تركيا ، مما جعل التجار ينتظرون بفارغ الصبر زوال هذه الحالة الشاذة ، تحرير الموصل من عزلتها التجارية ، ينظر :

. جريدة نصير الحق ، العدد (٧٤٩) ، ١٦ آب ١٩٥٢م .

وزارة الاقتصاد ، وهدف المؤتمر إلى تأسيس منظمة اقتصادية للشرقين الأدنى والأوسط ، وعقد اتفاقية لهذا الغرض بين الدول المشتركة [٧٨٠] .

وعلى الرغم من ذلك فقد اتسمت العلاقات العراقية . التركية بالفتور في النصف الأول من الخمسينات ، ويمكن توضيحها في تقرير السفير البريطاني (***جون تروتبيك*** **Jhon Trotbick**) ، الذي انتهت مهمته في بغداد مع نهاية عام ١٩٥٤م ، ونشر في التقارير السنوية للسفارة البريطانية لعام ١٩٥٤م ، فيذكر في هذا الصدد : ((***لقد نحت العراق بعد جهد متواصل من الولايات التركية الثلاث البصرة وبغداد والموصل . أن ضم ولاية الموصل ، تسبب في بعض الصعوبات ، ففي الدرجة الأولى تم إعطاء وعد للفرنسيين في اتفاق سري يمنح استقلالها [اتفاقية سايكس . بيكو] ، وثانيا أن الأتراك كانوا كارهين لفكرة التخلي عن الموصل ، وذلك لعلمهم بغناها بالنفط ، ثم انهم بالكاد ابعدوا من الولوج في حرب ثانية لغرض الإبقاء عليها ، لم تتم تسوية النزاع مع الأتراك لمدة سنتين ، كما أن العراقيين لم ينسوها تماماً وهم ما زالوا يشكون بمخططات الأتراك التحريرية ، ولهذا السبب يتخوفون من عقد أية اتفاقية دفاعية قريبة معهم ، حتى ولو كانت لغرض التصدي لما يدركون كونه الخطر المشترك المتمثل بالعدوان السوفيتي***)) [٧٨١] .

ويبقى عام ١٩٥٥م موضع اهتمام في تاريخ العراق الحديث ، وذلك بسبب الأحداث المهمة التي عاشها العراق والمنطقة العربية خلاله ، وفي مقدمتها قيام (***حلف بغداد***) [٧٨٢] ، فبعد إخفاق مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط ، طرح وزير الخارجية الأمريكي (***جون فوستر دالاس*** ***Jhon F. Dulles***) مشروعاً جديداً لاقامة تحالف عسكري إقليمي في المنطقة بعد قيامه في جولة لبعض دول منطقة الشرق الأوسط في حزيران ١٩٥٣م ، معتمداً على الفكرة القائلة ، بان الأقطار العربية لن تلتزم بأحلاف عسكرية مع الغرب. وكان على تركيا أن تلعب دوراً أساساً في إقامة مثل هذا التحالف ، وتسعى إلى إقناع الأقطار العربية ، وفي مقدمتها العراق بالانضمام إليه [٧٨٣] .

ولم يكن دور نوري السعيد بعيداً في هذه الحقبة عن إقحام العراق في الأحلاف والمشاريع الغربية ، فبعد أن اصبح رئيساً للوزراء وأجرى انتخابات جديدة ، انتهت ببرلمان أغلبيته

---

[٧٨٠] مجلة التجارة ، العدد (٥،٦) ، السنة الثامنة عشرة ، أيار وحزيران ١٩٥٥م ، ص ٤١ .

[٧٨١] الونداوي ، التقرير السنوي للعام ١٩٥٤م ، ص ص ١٨٢–١٨٣ .

[٧٨٢] للمزيد من التفاصيل عن حلف بغداد ، ينظر :

OMER E. KURKCUOGLU , TURKIYE NIN , ARAP ORTA DOGUSU NA KARSI POLITIKAST (1945-1970) ، (ANKARA : 1972) PP 51-55 .

[٧٨٣] السبعاوي ، تركيا وقضايا ... ، ص١٢٥ .

الساحقة من مؤيديه ، قام السعيد بسلسلة من الإجراءات القاسية ضد الأحزاب والصحافة عرفت تحت اسم ((*سياسة المراسيم*)) ، والتي من خلالها عطلت الأحزاب وأغلقت الصحف ، وهكذا فتح الطريق الواسع لتوقيع المعاهدة العراقية . التركية ، والتي عرفت لاحقاً باسم حلف بغداد [٧٨٤] .

ويشير وحيد خلف اوغلو . السفيرالمتقاعد والوزير السابق للشؤون الخارجية التركية . عن وجهة نظره في العلاقات العراقية – التركية في عام ١٩٥٥م من خلال الحوار الذي دار بين عدنان مندريس ونوري السعيد قائلاً : (***في سنة ١٩٥٥ قال مندريس لنوري السعيد ((يانوري باشا ، عليك ان تبني خطاً للانابيب يمر بتركيا ، لكي يكون بمثابة بديل ، فإذا شعرت بالضغط على جانب من الجوانب يمكنك استعمال الجانب الاخر))*** ، كما اشار ***: ((كانت علاقاتنا مع العراق من افضل العلاقات على الدوام بين الاقطار العربية ، وقد اصر نوري باشا على انه علينا ان نشتري شيئاً من العراق ، ولم يكن هناك شيء ، هل تدرون ماذا اشترينا ؟ التمر المجفف ! وهذا اكبر منافس للتين المجفف ، ولكن لمجرد ارضاء نوري باشا ، كانت علاقاتنا مع العراق خلال عقود طويلة جيدة جداً إلى درجة ادت إلى انتقادنا ، ولاسيما من قبل السوريين ، على هذا الموقف التفضيلي)*** [٧٨٥] .

ولبيان دور نوري السعيد في دخول العراق حلف بغداد عام ١٩٥٥م ، فقد أشار ايضاً الكاتب ناصر الدين النشاشيبي أثناء سؤاله السعيد عن سبب دخول العراق الحلف ، فأجاب السعيد بعبارات ثلاث لم تتغير على مر الأيام والشهور حسب قول النشاشيبي : ((***ماكو شيء في حلف بغداد .. . مجرد اتفاق داخلي .. . والعراق غير مسؤول عن شيء إلا داخل حدوده ..***))وذكر السعيد للكاتب قصة ميلاد حلف بغداد بقوله:((***في مطعم " جانلي بالغد " على البسفور في استانبول ، ولد الحلف ، فقد كنت التقي في ذلك المطعم كل مساء بعدنان مندريس ، كان موعدنا الثامنة مساءً ، ولا نفترق قبل منتصف الليل،ناكل السمك والكافيار ونشرب الويسكي نتحدث عن موضوع " الحلف التركي العراقي"،ومن تيلفون ذلك المطعم وعلى أوراقه التي تحمل اسمه .. وضعنا الخطوط العريضة للحلف التركي العراقي***)) [٧٨٦] .

وقد حاولت دول الجامعة العربية ، ولاسيما مصر ثني العراق عن عقد اتفاقه مع تركيا ، إلا أن نوري السعيد تجاهل معارضيه ، وأصر على توقيع الميثاق [٧٨٧] ، وبسبب حلف بغداد ،

---

[٧٨٤] الونداوي ، التقرير السنوي للعام ١٩٥٤م ، ص ١٨١ .

[٧٨٥] احمد نوري النعيمي ، الاسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية ـ التركية في اورهان كولوغلو واخرون ، العلاقات العربية التركية ، حوار مستقبلي ، ط١(بيروت : ١٩٩٥م) ص ٣٦٧ .

[٧٨٦] ناصر الدين النشاشيبي ، ماذا جرى في الشرق الأوسط ، ط١ (بيروت : ١٩٦١م) ص ص ٣٩ –٤٠ .

[٧٨٧] عبد السلام ابو السعود ، حلف بغداد (القاهرة د/ ت) ص ٣٠ .

انعزل العراق عن الأمة العربية ، وتلاشت ملامح عروبته ، واصبح منشغلاً بالحلف ومجلس الأعمار ، وكان كل عربي يتمنى أن يرى الجيش العراقي على حدود (إسرائيل) ، فإذا بجيش العراق على حدود إيران وتركيا [٧٨٨] ، ففي ربيع ١٩٥٦م وباسم الحلف هبت القوات العراقية لنجدة القوات الإيرانية ضد قبيلة (***داجا فنررودي***) الكردية
المتهمة ظلماً بالشيوعية لمنعها من دخول إيران ،وكذلك في تشرين الثاني ١٩٥٦م حشدت تركيا قواتها على حدود سوريا تحت ستار الخوف من ازدياد النشاط الشيوعي فيها [٧٨٩] .

وأشارت مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية عن سعي نوري السعيد في التوفيق بين توطيد وتنظيم علاقاته بجاراته ، وبالدول الكبرى ، وبين خدمة الأهداف العربية الحيوية ، بقولها أن العراق انتهج هذين المنهجين المزدوجين في سياسته الخارجية ، لأنه وجد أن كلاً منهما هو في الحقيقة متمم للآخر ، ولانه اعتبر انتهاجهما معاً هو السبب المنطقي والوحيد لتحقيق المصلحة العربية المشتركة [٧٩٠] .

كما اعتمد السعيد على منطق أخر في المحيط الاقتصادي ، ليبرر اشتراكه في الحلف وهو أن المساعدات التي سيتلقاها العراق ، إنما ستساعد على رفع مستوى المعيشة فيه ، كما سيحقق إمكانية ترقية وسائل الإنتاج المحلية ، وبذلك يقضي العراق إيجابا على شرور الفاقة ، وبالتالي على شرور التعرض لأخطار الشيوعية [٧٩١] .

تواصلت الزيارات الرسمية بين العراق وتركيا ، فكان أهمها زيارة الوفد التركي للعراق في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥م برئاسة رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس [٧٩٢] ، وحضر الوفد جانباً من اجتماعات المجلس النيابي العراقي [٧٩٣] ، وصدر في نهاية الزيارة بيان مشترك عن المحادثات العراقية . التركية [٧٩٤] .

---

[٧٨٨] النشاشيبي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .

[٧٨٩] وفي جلسة حزيران وتموز ١٩٥٦م أعلن اعضاء حلف بغداد تخوفهم من ازدياد النشاط الهدام داخل منطقة الشرق الأوسط ، واعلنوا عزمهم على مقاومة ذلك ، وانشأوا لجنة أخرى للتنسيق والاقتصاد هدفها رفع المستوى الاقتصادي في بلدانهم ، ينظر :
. روندو ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

[٧٩٠] مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، حقائق في السياسة العربية ، يبحثها مجلس النواب العراقي (بغداد : ١٩٥٥م) ص ٢٤ .

[٧٩١] عبد الحميد ، الشرق الأوسط ... ، ص ٣٦٩ .

[٧٩٢] عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج ٩ ، ط ٤ (بيروت : ١٩٧٤م) ص ٢٥٤ .

[٧٩٣] م . م . ن ، الجلسة (١٦) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥م في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٥م، ص ٧ .

[٧٩٤] وزارة الخارجية ، ش / ٧٤١ / ٧٤١ / ٦ في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٥م .

وسبق للسعيد أن قام بزيارة تركيا في تشرين الأول ١٩٥٤م ، وتشير الوثائق الأمريكية إلى مضمون تبادل الآراء بين نوري السعيد وعدنان مندريس ، ومواقفهما الرئيسة من الميثاق في : .

١. أن أمن تركيا والعراق يتوقف على إقامة تعاون مع جيرانهما
٢. ضرورة بذل الجهود في جميع المناقشات القادمة التي يمر بها العراق وتركيا مستقبلاً مع مصر .
٣. أن يتشاور الطرفان تركيا والعراق في كل الجهود التي يبذلانها بخصوص سوريا وإيران وباكستان ، وقد وصف نوري السعيد دور العراق في الدفاع عن المنطقة بالمبررات التالية : .

أ. حماية الحدود والممرات الشرقية للعراق ضد القوات البرية للعدو .
ب. اتخاذ الإجراءات الدفاعية حيال الهجمات الجوية أو الذرية على آبار نفطه .
ت. تسهيل وصول أي مساعدة قد ترسل إلى تركيا عبر العراق.

كما شدد نوري السعيد مع عدنان مندريس على ضرورة اتخاذ إجراءات ثابتة لكبح الدعاية الشيوعية والصهيونية التي تعارض أي تقارب بين تركيا والدول العربية ، واتفق رئيسا الوزراء على ضرورة تقديم المساعدات المشتركة في المجال الاقتصادي ، وعلى تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية والثقافية الموقعة بين البلدين عام ١٩٤٦م ، والتي كانت معلقة لحد عام ١٩٥٤م [٧٩٥] . ويلاحظ من الفقرة الأخيرة السبب المباشر لفتور العلاقات التجارية بين البلدين ، على الرغم من عقد معاهدة عام ١٩٤٦م .

ولم تكن المباحثات الأولية لنوري السعيد مع الأتراك في شباط ١٩٥٤م ، بالعملية السهلة ، إذ أن كلا الطرفين لم يكن يعرف تماما ماذا يجب أن يتضمنه الاتفاق المزمع عقده ، إلا أن الحكومة البريطانية كانت متلهفة لان تجد في أية معاهدة تعقد بين العراق وتركيا ما يضمن غطاء يضمن انضمام بقية الدول لهذه المعاهدة . وتشير تقارير السفارة البريطانية لعام ١٩٥٥م ، إلى أن نوري السعيد هو الذي فضل هذه الفكرة مبدئيا ولكنه لم يعرف كيف يضعها موضع التطبيق ، ومما هو جدير بالذكر أن السعيد ومندريس قد طلباً من السفارة البريطانية بشكل سري تقديم المساعدة ولعب دور الوسيط في هذا الحدث المهم [٧٩٦] .

وفي ظل استمرار الزيارات المتبادلة بين العراق وتركيا ، غادر إلى أنقرة في ١٥ نيسان ١٩٥٥م ، وفد برلماني عراقي يضم (٢١) عينا ونائبا تلبية لدعوة وجهت من قبل رئيس

---

[٧٩٥] التكريتي ، العراق في ... ، ص ص ١٤٠- ١٤١ .

[٧٩٦] الونداوي ، التقرير السنوي للعام ١٩٥٥م ، ص ص ٢٠٩- ٢١٠ .

المجلس الوطني التركي ، إلى رئيس مجلس الأعيان والنواب في العراق ، ولبث الوفد في تركيا مدة أسبوعين زار خلالها أمهات المدن التركية واشهر آثارها التاريخية [٧٩٧] .

وحظيت زيارة فيصل الثاني ملك العراق إلى تركيا في ٢٦ حزيران ١٩٥٥م ، باهتمام كبير من لدن الرئيس التركي جلال بايار والشعب والصحافة والأوساط الرسمية التركية . وقد أدلى الجانبان في مراسيم الاستقبال والعشاء خطابات متبادلة حول الصداقة المتينة بين البلدين [٧٩٨] .

وتواصلت الزيارات واللقاءات والمؤتمرات في عام ١٩٥٥م بين العراق وتركيا ، حيث عقد مؤتمر عراقي . تركي في (زاخو) شمالي العراق في ١٦ تموز ١٩٥٥م ، لحسم قضايا الحدود التي تقع عادة عند الحدود بين البلدين في كل عام ، وقد زار الوفد التركي المشارك في هذا المؤتمر مدينة الموصل ، وتفقد آثارها ومعالمها التاريخية . كما زار الدكتور نديم الباجةجي وزير الاقتصاد العراقي على رأس وفد إلى تركيا في ١٠ آب ١٩٥٥م ، لأجراء محادثات مع المسؤولين الأتراك تتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي وتوسيع التجارة بين البلدين . وسافر أيضا وزير الداخلية العراقي سعيد القزاز إلى تركيا في ١١ آب ١٩٥٥م ، ومعه مدير التحقيقات الجنائية بهجت عطية ، لمباحثة رجال الأمن هناك حول مكافحة الاراء الهدامة والمبادئ الوافدة ، وفي سياق التعاون الاقتصادي ، سافر الدكتور ضياء جعفر وزير المالية العراق إلى تركيا في ٨ آب ١٩٥٥م ، على رأس وفد لحضور مؤتمر حكام صندوق النقد الدولي المنعقد في استانبول في الشهر المذكور [٧٩٩] .

كانت الغاية من تحسين العلاقات التجارية مع تركيا من قبل العراق ، تمثل إحدى مبررات انضمام العراق لحلف بغداد ، ويشير تقرير السفارة البريطانية لعام ١٩٥٥م ، في هذا الصدد : ((***لقد خلقت أخبار إيجاد لجنة اقتصادية لحلف بغداد في نهاية عام ١٩٥٥م ، أمالا في تحسين الإجراءات التجارية خاصة مع تركيا وإيران ، وفي وضعه الحالي لا يبدو العراق بحاجة إلى مساعدة أخرى كتلك التي يحصل عليها من الحلف ، إذ أن رفع الحواجز التجارية***

---

[٧٩٧] الحسني ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢١٤ .

[٧٩٨] توفيق ، حلف شمال ... ، وثيقة رقم (٣٩) ، ص ٣٥٢ وما بعدها . وكان الرئيس التركي جلال بايار قد زار العراق في ٥ آذار ١٩٥٥م ، تلبية لدعوة سابقة من الملك فيصل الثاني ، للمزيد ينظر : الحسني ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٦٧ ، وما بعدها .

[٧٩٩] المصدر نفسه ، ص ص ٢١٦- ٢١٧ .

مع الدول المجاورة سيسمح بانسياب الصادرات الزراعية التي يعتمد عليها قسم كبير من السكان بصورة مباشرة)) [٨٠٠] .

كانت الموصل ولا زالت المنفذ الوحيد للتجارة الخارجية ما بين العراق وتركيا ، فمن تقارير غرفة تجارة الموصل يمكن متابعة العلاقات التجارية أبان الخمسينات ، فقد كثرت الشكاوي التي تلقتها غرفة تجارة الموصل من تجار الحبوب عن قلة القاطرات لشحن حبوبهم المكدسة في المحطات والتي أصبحت عرضه للأمطار والتلف ، وقد بادرت الغرفة إلى الاتصال في الجهات المختصة ومفاتحة الحكومتين التركية والسورية للاشتراك في حل هذه الأزمة ، وذلك بتزويد العراق بالشاحنات والعناية بتعبيد وإنشاء الطرق لربط الموصل بالبلاد المجاورة [٨٠١] .

وقد بادرت وزارة المواصلات والأشغال ، الاتصال بمديرية الأشغال العامة حول تعبيد وإنشاء الطرق وانعاش الحركة التجارية مع الدول المجاورة وتشجيع المزارعين ونقل الحبوب [٨٠٢] .

وفي السياق ذاته كتبت وزارة المواصلات والأشغال إلى مديرية السكك الحديدية العامة كتابا أشارت فيه إلى ما جاء بكتابي غرفتي تجارة بغداد والموصل ، حول إمكان إعارة عدد اكبر من القاطرات التركية للعراق بغية شحن الحبوب المكدسة في الموصل [٨٠٣] .

وأشار التقرير السنوي لغرفة تجارة الموصل لعام ١٩٥٥م ، الذي ألقاه نجم الدين جلميران سكرتير الغرفة بمناسبة انتخاب نصف أعضاء الغرفة ، أشار إلى العلاقات التجارية بين العراق وتركيا قائلا : ((***كان للعراق بصورة عامة وللواء الموصل بصورة خاصة منذ سنوات خلت علاقات تجارية واسعة مع الجارة تركيا ، فكانت ترد منها مقادير كبيرة من الأخشاب بطريق النهر وكميات واسعة من الثمار الجافة والطرية بطريق السكك الحديدية ومقدار غير يسير من المواشي ومنتجاتها بواسطة الأهالي القاطنين على الحدود العراقية التركية . الأمر الذي أدى إلى فتور تجارة هذه المواد إلى العراق ، فكان قسم منها يستهلك محليا والقسم الآخر يعاد تصديره إلى الخارج ، إلا أن هذه العلاقات التجارية ما برحت ان انقطعت كليا نتيجة القيود والعراقيل التي اعترضت سبيلها ، ففقدت المواد المذكورة آنفا من الاسوق وحرم عدد كبير من التجار والآهلين من موارد رزقهم ، وبناء على مراجعة بعض التجار ، فقد قامت الغرفة برفع***

---

[٨٠٠] الونداوي ، التقرير السنوي للعام ١٩٥٥م ، ص ٢١٨ . عقدت اللجنة الاقتصادية لحلف بغداد في قصر الزهور في بغداد اجتماعها في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٦م ، ينظر نص بيان اللجنة الاقتصادية في الحسني ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ص ٣١٢ – ٣١٣ .

[٨٠١] جريدة فتى العراق ،العدد (٥ . ١٨١٥) ، ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥م .

[٨٠٢] جريدة فتى العراق ، العدد (٦ . ١٨١٥) ، ١٧ كانون الثاني ١٩٥٥م .

[٨٠٣] جريدة فتى العراق ، العدد (١٨١٥.٧) ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٥م .

مذكرة إضافية إلى المقامات المختصة طالبة إلغاء هذه القيود واعادة العلاقات التجارية مع تركيا إلى سابق عهدها من النشاط والازدهار)) . وقد وعدت الحكومة العراقية بدراسة هذه المطالب عبر عقد إتفاق تجاري مع تركيا لتامين هذه الغاية [(٨٠٤)] .

ومن خلال ملاحظة الجداول التي نشرت في مجلة الكمارك والمكوس ، يمكن ملاحظة مدى ضعف العلاقات التجارية بين العراق وتركيا أبان الخمسينات ويبين الجدول الآتي المواد الرئيسة المصدرة من العراق إلى تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة لعام ١٩٥٥م [(٨٠٥)] .

المواد	الكمية بـ (الأطنان أو العدد)			القيمة بـ (الدنانير)		
	تشرين١	تشرين٢	كانون١	تشرين١	تشرين٢	كانون١
الحيوانات الحية	٤٠	.	.	٣٣٦	.	.
الحبوب والقطاني والدقيق	.	.	.	٣	.	.

أما المواد الرئيسية المستوردة إلى العراق من تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى لعام ١٩٥٦م [(٨٠٦)] .

المواد	الكمية بـ (الأطنان)			القيمة بـ (الدنانير)		
	شباط	آذار	نيسان	شباط	آذار	نيسان
الفواكه الصالحة للأكل	١٢	.	.	٣٦٠	.	.
مواد التلوين والدباغة	.	.	٢٠	.	.	١١٢١
الحبوب والقطاني والدقيق	.	.	.	.	٢٧	.
التمور	.	.	.	.	٢	.

[(٨٠٤)] جريدة فتى العراق العدد (٩٧ .١٨١٥) ، ١٢ كانون الاول ١٩٥٥م .

[(٨٠٥)] مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (٤) ، السنة الأولى ، حزيران ١٩٥٦م ، ص ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .

[(٨٠٦)] مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (٦) ، السنة الثانية ، كانون الأول ١٩٥٦م ، ص ١٠٩ وما بعدها .

بينما يبين الجدول الآتي الأقمشة القطنية المصدرة من العراق خلال الأشهر الأربعة التالية لعام ١٩٥٦م إلى دول العالم [٨٠٧] ، ويلاحظ مدى ضآلة التبادل التجاري مع تركيا قياسا للدول الأخرى .

الدول	الكمية بـ (الأطنان)				القيمة بـ (الدنانير)			
	أيار	حزيران	تموز	آب	أيار	حزيران	تموز	آب
المملكة المتحدة	١٦٣٦٣٦	١٢٨١٣٤	٨٦٣٩٦	١٥٦٦١٥	٢٣٩٩٢	١٧٣٠٠	١٢٩٠٥	٢٢١٠٤
الهند	٣١٤٠٥٣	٥٦٥٨٦٧	٤٩٩٨٧٥	٣٥٣٣٨٢	١٨٥٩٣	٣٦٥٢٢	٣١٣٣٢	٢٢٠٢٨
اليابان	١٠٨٩٤٥٠	٩٨٨٢١٧	٤٤٢٢٨٨	٤	٩٣١٦٧	٩٢١٨٤	٣٦٨٩٠	٤٥٤٧٨
سوريا	٢٢١٤	٢٠٠	.	٦٦٣٠٥	٣١٥	٤٤	.	.
الولايات المتحدة	١٤٥١٢٢	٧٧٠٤٤	٣٨٣٠٦	.	١٨٣٤٣	٨٠٦٣	٢٩٢٠	١٣٣٤
(*) تركيا	.	٢٣١٦	.	٧٨٤٤	.	٤٨١	.	.
				.				

أما تجارة المواد الرئيسة المستوردة إلى العراق من تركيا خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ١٩٥٦مايلي [٨٠٨] :

المواد	الكمية بـ (الأطنان)				القيمة بـ (الدنانير)			
	أيلول	تشرين١	تشرين٢	كانون١	أيلول	تشرين١	تشرين٢	كانون١
الفواكه الصالحة للأكل	.	.	.	٤	.	.	.	١١٤

أن العلاقات التجارية مع الأقطار المجاورة عدا سوريا ولبنان والكويت ، تعتبر ضئيلة بالنسبة للعراق ، وذلك لتماثل الإنتاج الزراعي وحاجة العراق للمواد الصناعية التي تتوافر في الأقطار البعيدة ، يلاحظ أن العلاقات التجارية مع تركيا قد تقلصت بشكل كبير ، ففي عام ١٩٥٧م ، لم يزد مجموع التجارة معها عن (١٠ ،،٠٠٠) دينار [٨٠٩] .

وأشار تقرير غرفة تجارة الموصل حول الوضع الاقتصادي (التجاري) في العراق لعام ١٩٥٧م ، ذكرت وعالجت فيه أحوال البلاد التجارية والاقتصادية والمعاشية والعمرانية ، واهتم

---

[٨٠٧] مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (٧) ، السنة الثانية ، آذار ١٩٥٧م ، ص ١٢٨ .

[٨٠٨] مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (٨) السنة الثانية ، حزيران ١٩٥٧م ، ص ١٢٩ .

[٨٠٩] الخلف ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

رئيس الوزراء بهذا التقرير وامر بتعميمه إلى كافة الوزارات المعنية للنظر فيما يتعلق بكل وزارة . وكتبت وزارة الاقتصاد إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء مبينة اهتمامها المتزايد في الأمور التي تتعلق بها وهي (شؤون التصدير والنقل النهري والشحن البحري والآبار الارتوازية ، وتحديد استيرادات الكماليات وعقد الاتفاقيات التجارية واخيرا مشروع سايلو البصرة) ، وأكدت الوزارة بأنها مهتمة بهذه الأمور وسبل معالجتها (٨١٠) .

وفضلا عن أهمية النفط في العلاقات العراقية . التركية ، فقد اهتم الرأي العام التركي ومن ورائه الصحافة التركية بفكرة إنشاء أنابيب جديدة للنفط العراقي عبر الأراضي التركية ، لإيصال النفط من العراق وإيران إلى البحر الأبيض المتوسط عن طريق ميناء الاسكندرونه ، ولا يخفى أن السبب في هذا الاهتمام هو الفوائد الاقتصادية التي يعود مثل هذا المشروع على تركيا التي كانت تعاني من ضائقة اقتصادية كبيرة في الحصول على العملات الأجنبية (٨١١) .

ولبيان العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، ينظر [الملحق رقم (٢٢)] ، الذي يوضح نسب التبادل التجاري بين العراق وبلدان العالم ، ومدى ضآلة التبادل التجاري بين العراق وتركيا (٨١٢) .

تتابعت الأحداث الخطيرة التي شهدتها الساحة العربية والدولية ، إذ أعلنت مصر تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦م ، أعقبه العدوان الثلاثي على مصر ، وظهور ما عرف بمبدأ ايزنهاور في ٥ كانون الثاني ١٩٥٦م . وكان التفاهم والتشاور التام بين العراق وتركيا إزائه هو السائد ، لطالما كان نوري السعيد على سدة الحكم (٨١٣) . ويشير التقرير السنوي للسفارة البريطانية لعام ١٩٥٧م ، إلى أن العلاقات العراقية . التركية استمرت على مستوى الملك وولي العهد ونوري السعيد لتكون وثيقة وطيبة جدا ، غير أن الحكومة التركية كانت غير مقنعة تماما بضعف وزارة علي جودت الأيوبي (٢٠ حزيران ١٩٥٧م .١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧م) حول

---

(٨١٠) جريدة فتى العراق ، العدد (٢٠٩٣) ، ٣ تشرين الأول ١٩٥٧م .

(٨١١) د . ك . و (البلاط الملكي) ، ش / ٢٣٥٤ / ٢٣٥٤ / ٦ كتاب القنصلية الملكية العراقية العامة في استانبول إلى وزارة الخارجية س / ٤ / ٥٤ في ١٣ آذار ١٩٥٧م ،

(٨١٢) حسن ، التطور الاقتصادي ... ، ص ١٣٣ ، ص٢٥٧ .

(٨١٣) استمر نوري السعيد في رئاسته للوزراة للفترة من ١٣ آب ١٩٥٤م ولغاية ٨ حزيران ١٩٥٧م ، شكل خلالها وزارته الثانية عشر والثالثة عشر ، والتي واجهت في ايامها الاخيرة انتقادات حادة استقالت على اثرها ، ينظر :

. الحسني ، المصدر السابق ، ج١٠ ، ص ١٥٨ .

تطورات أحداث سوريا في خريف ١٩٥٧م ، وقد أزعجها تصويت ممثلي العراق في الأمم المتحدة حول موضوع قبرص في معارضة تركيا [٨١٤] .

وكان اخطر ما تم في آب ١٩٥٧م ، الاتفاق السري في اجتماع استانبول ، وحضره الملك فيصل الثاني وعبد إلاله ولي العهد ونوري السعيد وفاضل الجمالي وعدنان مندريس ، ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية (لوي هندرس ***L. Hinderson***) والسفير الأمريكي في انقرة ، واتخذ المجتمعون قرارا يقضي بتعاون العراق والأردن تساندهما تركيا للإطاحة بالحكومة السورية [٨١٥] .غير أن وزارة الأيوبي اعترضت على هذا التوجه ، وعدته أمرا خطيرا ، وخاصة أن وزارته قررت اتباع سياسة التقارب مع الأقطار العربية ، والامتناع عن المشاركة في خطط التآمر على سوريا [٨١٦] .

وقد أشارت الصحف التركية إلى موقف العراق من القضية القبرصية ، فذكرت صحيفة (***دنيا Dunya***) بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٥٧م في مقال لها : ((***إننا لا نصدق البرقيات التي تقول بان العراق كان مع اليونان ولكننا نصدق القول من أن العراق قد انحرف عن سياسته معنا ، بعد استقالة نوري السعيد***)) . بينما نشرت صحيفة (***حريت Hurriyet***) بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٥٧م ، مقالاً بعنوان ((***صديق ضد تركيا***)) ، وذكرت نفس الصحيفة مقالاً اخر بعنوان ((***استقالة الوزارة العراقية ، وكان من اسباب استقالتها قضية قبرص***)) ، بينما اشارت صحيفة (***ملليت Millyet***)إلى العلاقات مع العراق بمقالة تحت عنوان : ((***خازوق الصداقة***)) [٨١٧] .

واثر انسحاب العراق من حلف بغداد ونقل مقر الحلف من بغداد إلى أنقرة ، في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م [٨١٨] ، دخلت العلاقات العراقية التركية مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها .

---

[٨١٤] الونداوي ، التقرير السنوي للعام ١٩٥٧م ، ص٢٣٩ .

[٨١٥] التكريتي ، العلاقات العراقية ... ، ص ص ٤٤-٤٥ .

[٨١٦] علي جودت الايوبي ، ذكريات ١٩٠٠-١٩٥٨ ، ط١ (بيروت : ١٩٦٧م) ص ٣٠٨ .

[٨١٧] د. ك. و (البلاط الملكي) ، د / ١٥٢٢/١٥٢٢ / ٦٠٠/ ٤٧٨٦٦ كتاب القنصلية الملكية العراقية العامة في استانبول إلى وزارة الخارجية س / ٤ / ٢٠٢ في ٩ كانون الثاني ١٩٥٨م .

[٨١٨] تغير اسم حلف بغداد بعد انسحاب العراق منه ، واصبح يعرف باسم حلف المعاهدة المركزية (السنتو) ، ينظر :

. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، ط٢ (الكويت : ١٩٧٩م) ص ٣٦٢ .

الفصل الرابع

: العقبات التي جابهت العلاقات التجارية العراقية ـ التركية

المبحث الاول : العقبات الخارجية

أولاً : التقارب التركي الاسرائيلي

ثانيا : التقارب العراقي العربي

المبحث الثاني : العقبات الداخلية

أولاً : دور اليهود

ثانياً : ضعف المنافسة التجارية العراقية إزاء الصادرات التركية

المبحث الثالث : تجارة التهريب وانعكاساتها على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا

الفصل الرابع

العقبات التي جابهت العلاقات التجارية العراقية . التركية :

واجهت العلاقات التجارية بين العراق وتركيا عقبات ومشاكل كثيرة إنعكست سلباً على تطورها ، ويمكن تقسيم تلك العقبات إلى عقبات خارجية تمثلت بالتقارب التركي الاسرائيلي ، والتقارب العراقي العربي ، وعقبات داخلية تتمثل بدور اليهود في كلا البلدين ، وضعف المنافسة التجارية العراقية ازاء الصادرات التركية ، وتجارة التهريب ، ويتناول الفصل هذه العقبات .

المبحث الأول : العقبات الخارجية

لم تتسم العلاقات العربية العراقية بشكل خاص بدول الجوار في المشرق العربي ، بالانسجام والتعاون في الفترة (١٩٥٠. ١٩٥٨م) ، لأسباب تاريخية وجيوبولتيكية بعضها يعود للحقبة الاستعمارية ، لا بل أن هذه العلاقات أحيانا كانت سبباً في المنازعات العربية الداخلية ، كالموقف من القضية الفلسطينية ، وإدارة الصراع مع إسرائيل والصهيونية العالمية . كما رسمت الجغرافية الطبيعية العلاقات بين العراق وكل من تركيا وإيران منذ أمد طويل ، واتسمت بواقع التحدي والتوتر أحيانا والى السلام والتحالف مع بريطانيا أحيانا أخرى . وهناك مسارات في العلاقات غير المستقرة نشأت وتطورت ضمن إطار فكري سياسي تجسدت بحركة القومية العربية وتيار الوحدة العربية ، والذي كان العراق في طليعة تلك الدول التي تعمل من اجل تحقيق تلك الأهداف [٨١٩] .

وعلى النقيض من ذلك ، إعتمدت السياسة الخارجية لتركيا على أسس ثابتة لا تتغير بتغير الحكومات ، ولذلك لم تستطع حكومة عدنان مندريس (١٩٥٠-١٩٦٠م) ذات الاتجاهات الإسلامية ، سحب اعتراف تركيا بإسرائيل ، وان كانت قد خطت خطوات عديدة للتقرب إلى العرب والمسلمين ، عندما أعادت الآذان باللغة العربية [٨٢٠] ، وأدخلت تدريس مادة الدين إلى المدارس المتوسطة ، لكن هذه الخطوات الإيجابية في طريق العلاقات العربية التركية كانت تصطدم باعتراف تركيا باسرائيل ، وتزايد ارتباطها بالغرب ، ومحاولتها ربط الأقطار العربية بنظم الدفاع الغربي ، ومن هنا بدأ العرب ينظرون إلى تركيا ويعدونها الشريك المذنب في جريمة الغرب الاستعماري في إقامة اسرائيل، وتكريس

---

[٨١٩] حسيب عارف العبيدي ، العراق ودول الجوار غير العربي (بغداد : ١٩٩٧م) ص ص ٩-١٠ .

[٨٢٠] مجلة الوحدة ، " تركيا دولة علمانية على ارض اسلامية " العدد (١٩٢٠) ، أبو ظبي ، ٨ كانون الاول ١٩٧٩م ، ارشيف معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، ملف ٣١٢ " تركيا عام " .

وجوده في المنطقة ، وكذلك من خلال دور تركيا تولي مهمة ربط وتوجيه الأقطار العربية إلى الأحلاف والمشاريع الغربية [٨٢١] .

شهدت فترة الخمسينات العديد من الأحداث والمتغيرات ، التي كان لها الأثر الكبير في توجيه العلاقات العراقية . التركية ، والتي انعكست بدورها على العلاقات التجارية بين البلدين ، ولتداخل الأحداث السياسية المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام ، والتجارية بشكل خاص ، تم تسليط الضوء على أهم العقبات الخارجية في وجه العلاقات التجارية بين العراق وتركيا وهي :

أولاً : التقارب التركي الصهيوني

كان لاعتراف تركيا بالكيان الصهيوني ، وإقامة علاقات دبلوماسية معه أثره السلبي العميق على العلاقات العربية . التركية ، إذ وجه هذا الاعتراض ضربة شديدة لتلك العلاقات ، وعد العرب تلك الخطوة برهانا على عزم تركيا هجر الشرق العربي المسلم ، كما رأت تركيا من خلال ذلك الاعتراف ، وإقامة العلاقات الدبلوماسية ، تنشيطا لاقتصادها وتجارتها مع هذا الكيان بحكم توافر عوامل التكامل والتقارب الجغرافي بينهما ، في حين لم تكن اقتصاديات الأقطار العربية وتركيا في ذلك الوقت تكمل إحداهما الأخرى ، إضافة إلى إن تجارة تركيا الخارجية مع هذه الأقطار لم تكن ذات أهمية لتركيا ، إذ تشير المعلومات إلا أن العلاقات الاقتصادية التجارية بين الأقطار الأجنبية وتركيا خلال الأربعينات كانت تمر بمرحلة ركود نسبي ، ولم يكن هنالك سوى التبادل التجاري المحدود في حقول المواد الزراعية والحيوانية ، لذلك لم تعد تركيا اهتماما للسوق العربية وبضمنها السوق العراقية ، بل اتجهت إلى السوق الصهيونية [٨٢٢] .

لقد جاء توجه تركيا نحو الكيان الصهيوني ليعزز قدرتها على نيل رضى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص فبعد تمكنها في ٢١ أيلول ١٩٥١م ، من استكمال

---

[٨٢١] ابراهيم الداقوقي ، " نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الاعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام التركية " ، في اورهان كولوغلو واخرون ، العلاقات العربية . التركية ، حوار مستقبلي ، ط١ (بيروت : ١٩٩٥م) ص ٥٢٧ .

[٨٢٢] عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تركيا وقيام الكيان الصهيوني ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، ملفة ١٢ ، ص ص ٢٤٤ . ٢٤٦ .

عضويتها في حلف الشمال الأطلسي ، اخذ التعاون بين تركيا والكيان الصهيوني يتطور بشكل تدريجي [٨٢٣] .

وتمادت تركيا في هذه الفترة بالتعاون الاقتصادي مع الكيان الصهيوني ، ولا شك أن هذا الاتجاه عزز قدرة الكيان الصهيوني الاقتصادية والاستراتيجية وفي الخطورة على القضية العربية في فلسطين ، إذ أن من أهم أسلحة العرب الموجهة إلى الصهاينة منذ احتلال فلسطين هو مقاطعتهم وفرض الحصار الاقتصادي عليهم ، وبذلك اصبح تعامل تركيا مع هذا الكيان يعد ثغرة واسعة تتنفس منها الصهيونية الصعداء من اجل تدعيم خطتها في فلسطين [٨٢٤] .

وشهدت العلاقات الثنائية بين تركيا والكيان الصهيوني تطورا ملحوظا ، وخاصة في المجال التجاري ، حيث فتحت تركيا أسواقها أمام المنتجات الصهيونية ، وعقد الجانبان اتفاق تجاري في حزيران ١٩٥٠م ، وبلغت قيمة المعاملات التجارية بينهما في العام نفسه نحو نصف مليون دولار [٨٢٥] .

وفي شباط ١٩٥١م ، عقدت تركيا والكيان الصهيوني اتفاقية نقل جوي ، حيث بدأت السفرات المنتظمة بين مطاري (***استانبول واللد***) بين الخطوط الجوية التركية وشركة (***العال***) الصهيونية ، كما بدأت شركة النقل البحرية التركية بتسيير رحلات لنقل الركاب والبضائع بين موانئ البلدين ، وتسلمت الشركات الصهيونية العديد من المقاولات في تركيا [٨٢٦] ، وتطورت العلاقات الثقافية بينهما، إذ شارك الكيان الصهيوني لأول مرة في معرض ازمير الدولي الذي أقيم في مايس ١٩٥١م ، وتبوأ الجناح الصهيوني ركنا مهما فيه ، مما كان له الأثر الكبير في عزوف الدول العربية المشاركة فيه [٨٢٧] .

انتهجت الحكومة التركية منذ عام ١٩٥٢م ، سياسة الكيل بمكيالين ما بين العرب والصهاينة وكانت تعمل ظاهرياً في الحد من تطور العلاقات مع الكيان الصهيوني وتنميتها ،

---

[٨٢٣] العلاف ، المصدر السابق ، ص ٦ .

[٨٢٤] عبد الحميد ، الشرق الاوسط ...، ص ٤٤٨ .

[٨٢٥] السبعاوي ، تركيا وقضايا ... ، ص ص ٢٤٨ . ٢٤٩ .

[٨٢٦] صفوت ، موقف تركيا ...، ص ٩٥ ؛ السبعاوي ، تركيا وقضايا ... ، ص ٢٤٩ .

[٨٢٧] شكري صالح زكي ، " احذروا الشراء ... مصنوع في اسرائيل " ، مجلة البعث العربي ، العددان (١٢، ١٣) ، السنة الاولى ، ١٥ حزيران ١٩٥٢ م ، ص ص ٢٢-٢٣ .

محاولة في ذلك التقرب من البلدان العربية بقصد عقد معاهدة الدفاع الاقليمية ، وربما إرضاء للمشاعر الدينية داخل تركيا . بينما يدافع مندوب تركيا في مجلس الأمن عن موقف الكيان الصهيوني دفاعا قويا كان له وقعه السيئ في البلاد العربية ، عند ما كان مجلس الأمن ينظر في موضوع القيود التي فرضتها مصر على البضائع التجارية التي تمر عبر قناة السويس في آب ١٩٥١م (٨٢٨) .

وتشير رسالة القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد (**ميتلاند Miatland**) كتبها إلى وزارة الخارجية : ((***إن تأييد تركيا في مجلس الأمن لقضية (إسرائيل) في النزاع المتعلق بقناة السويس أثار استياء السياسيين الأكثر تطرفا في العراق***)) (٨٢٩) . وقد أثار الموقف التركي هذا انتقادا مريرا في مصر ، واستمرت العلاقات السيئة بين مصر وتركيا بعد ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م . وفي حزيران ١٩٥٤م لم يتورع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس ، وكان آنذاك يزور واشنطن ، من توجيه اللوم إلى العرب فما كان منه إلا ان صرح قائلا : ((***إن الوقت قد حان للاعتراف بحق (إسرائيل) في الحياة***)) (٨٣٠) .

وفي سياق التقارب التركي الصهيوني ، انتهز الصهاينة كل الفرص للتقرب من تركيا وإظهار توددها واكتساب صداقتها وتعزيز روابط المودة بينهم وبين تركيا ، فعلى سبيل المثال أسست في فلسطين المحتلة غابة سياحية أطلق عليها اسم ((***غابة اتاتورك***)) وأطلق اسم ((***اتاتورك***)) على إحدى قاعات الاستراحة في تل أبيب جمعت فيها نشرات ومجلات وكتب تبحث وتتحدث عن تركيا (٨٣١) .

جددت الاتفاقية التجارية بين تركيا والكيان الصهيوني في كانون الأول ١٩٥٣م ، وارتفعت قيمة المبادلات التجارية إلى اكثر من مليون ونصف المليون دولار ، حتى وصلت إلى نحو (٢,٥) مليون دولار في أواسط الخمسينات ، حيث كانت تركيا السوق المهم للصادرات

---

(٨٢٨) صفوت ، موقف تركيا ...، ص ٩٥ .

. (829)*Great Britain , Foreign Office" M ‹.r. Mitland , Baghdad . To Foreign Office , 22 August 1951 " O. 371 /91189 , E.(-1028/1) .*

. اقتباس من : المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

(٨٣٠) العلاف ، المصدر السابق ، ص ص ٦–٧ .

(٨٣١) د.ك.و (البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (٥٩) في ١٠ أيار ١٩٥٣م ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، اضبارة رقم (٣٥) .

الصناعية الصهيونية ، وكانت تستورد من الكيان الصهيوني ثلث إجمالي العجلات والأدوات المنزلية والكهربائية ، فضلاً عن السلع الاستهلاكية الصغيرة . بينما أصبحت تركيا تشكل مصدرا مهما في استيرادات الكيان الصهيوني من المواد الغذائية الاولية [٨٣٢] ، فقد صدرت كميات كبيرة من القمح إلى الكيان الصهيوني والبرتغال قدرت بـ (٣٠) ألف طن [٨٣٣] . وساهم الكيان الصهيوني في تصدير كميات كبيرة من السكر إلى تركيا قدرت بـ (٢٠٠٠) طناً ، وذلك اثر تأخر نضوج موسم السكر (***البنجر***) في تركيا [٨٣٤] .

وفي ظل التقارب التركي الصهيوني ، وصلت إلى تركيا هيئة اقتصادية أمريكية مكونة من (٥١) شخصا من خبراء الاقتصاد المنسوبين إلى البنك التجاري الأمريكي في ديترويت ، وسبق لهذه الهيئة أن قامت بزيارة الكيان الصهيوني لدراسة بعض المشاريع الاقتصادية ، وقد استقبلت في استانبول من قبل ممثليين أتراك من غرف التجارة وبعض التجار اليهود ، ويعتقد أن اهم موضوع طلبت الهيئة دراسته في تركيا هو مشروع توظيف رؤوس الأموال الأمريكية والصهيونية في تركيا ، وتم بعدها دراسة الطلبات المقدمة من قبل (١٥٠) شركة لتوظيف رؤوس أموالها في تركيا من قبل الحكومة ، وكان من بين هذه الطلبات العديد من الشركات الصهيونية [٨٣٥] .

وقد أشادت معظم الصحف التركية بالعلاقات التركية الصهيونية ، ودافعت عن الكيان الصهيوني ، فقد أشارت صحيفة جمهوريت في مقال لها عما ورد في تصرح وزير الخارجية التركي قائلة : ((***إن الأقطار العربية غير محقة في أن تأخذ على تركيا موقفها إزاء القضية الفلسطينية***)) . بينما نشرت صحيفة (***وطن Vatan***) مقالاً دعت فيه : ((***الأقطار العربية إلى وجوب الكف عن مقاطعتها (لإسرائيل) اقتصادياً وسياسياً وإنهاء حالة الخصومة وعقد***

---

[٨٣٢] السبعاوي ، تركيا وقضايا ... ، ص ص ٢٤٩.٢٥٠ .

[٨٣٣] د. ك. و (البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (٥٥) في ١٣ حزيران ١٩٥٢م ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، اضبارة رقم (٣٥) .

[٨٣٤] د. ك. و (البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (٦) في ٤ تموز ١٩٥٤م ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، اضبارة رقم (٣٥) .

[٨٣٥] د. ك. و (البلاط الملكي) ، وثيقة رقم (١١) في ٤ تموز ١٩٥٤م ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، اضبارة رقم (٣٥) .

الصلح معه)) [٨٣٦] .

أسفرت النشاطات الصهيونية خلال المباحثات التي أجراها السفير الصهيوني في أنقرة مع وزير الخارجية التركي في تشرين الثاني ١٩٥٤ م عن الاتفاق على مبادئ أساسية تضمنت قيام تعاون دفاعي بين تركيا والكيان الصهيوني ، وتطوير العلاقات الاقتصادية والثنائية ، وتبادل البعثات العسكرية والثقافية ، كما تضمن الاتفاق على تعهد تركيا بدعم وبذل المساعي الحميدة لدى جامعة الدول العربية ، بغية تحقيق تسوية سلمية للصراع القائم بين الأقطار العربية والكيان الصهيوني [٨٣٧] .

عملت تركيا على طمأنة الصهاينة بعد توقيعها حلف بغداد عام ١٩٥٥م ، بأن هذا الحلف لم يكون موجهاً ضد الكيان الصهيوني. ونفى وزير الخارجية التركي (***فؤاد كوبرلو***) تعارض الحلف مع الاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع الكيان الصهيوني قائلاً: ***((انه من الخطأ التفكير بان تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين تركيا والبلاد العربية سيؤدي إلى تغير أسس السياسة التركية تجاه (إسرائيل) ..))*** [٨٣٨] .

وبناءً على ذلك تصاعد حجم التبادل التجاري بين تركيا والكيان الصهيوني ، وشارك الأخير في معرض ازمير الدولي لعام ١٩٥٦م ، وللمرة السادسة منذ مشاركته الأولى عام ١٩٥١م ، وصرح الملحق الاقتصادي للكيان الصهيوني بهذه المناسبة قائلاً : ***((إن (إسرائيل) تعطي أهمية كبيرة لمعرض ازمير ، حيث تتاح للتجار (الإسرائيليين) الفرصة للاتصال مباشرةً مع التجار الأتراك لعقد بعض الصفقات التجارية .. . ، وقد أخذت العلاقات التجارية بين الطرفين بالاتساع عقب عقد الاتفاقية التجارية عام ١٩٥٠م))*** [٨٣٩] .

---

[٨٣٦] د. ك. و (البلاط الملكي) ، ٢٧٣٩ / ٣١١ ، تقرير المفوضية العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية س / ٥/ ١٠ في ٣١ كانون الثاني ١٩٥١م .
. اقتباس عن : السبعاوي ، تركيا وقضايا ... ، ص٢٥١ .

[٨٣٧] محمد سعد الدين زايد ، المشكلات الحديثة في الشرق الاوسط (القاهرة :١٩٥٥م) ص ص ١١٦-١١٧ .

[٨٣٨] العلاف ، المصدر السابق ، ص ص ٧-٨ .

[٨٣٩] د. ك. و (البلاط الملكي) ، ٣١١/٢٧٤٥ ، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في استانبول إلى وزارة الخارجية س / ١٦٢/٤ في ١١ كانون الاول ١٩٥٦م .

ورداً على الانتقادات العربية الموجهة لتركيا بسبب تطور علاقاتها مع الكيان الصهيوني على شتى الأصعدة ، وخاصة في الجانب التجاري دافع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس عن سياسة حكومته تجاه الكيان الصهيوني ، موضحاً حقيقة النوايا التركية وأهدافها في ديمومة علاقاتها وسبل تطويرها مع الكيان الصهيوني طبقاً لما تمليه المصالح التركية ، وعدم اكتراث تركيا للمصالح والمشاعر العربية ، إلا بالقدر الذي يؤثر في مصالح تركيا ، حيث قال:((***إن التبادل التجاري بين تركيا و[إسرائيل] ، هو ضرورة من ضرورات السياسة التركية وحقيقتها ، وتأمينا لمصالحها***)) [٨٤٠] .

ازداد التبادل التجاري بين تركيا والكيان الصهيوني بشكل كبير ، فقد أظهرت نتائج الإحصائيات الأخيرة للتبادل التجاري بينهما للأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٥٧م [٨٤١] ، كما موضح في [الملحق رقم (٢٣)] .

ثانيا : التقارب العراقي العربي

يزخر الوطن العربي بالمنتجات المتنوعة ، والموارد الطبيعية المختلفة ، فهو غني بالنفط ، إذ ينتج حوالي (١٨%) من الإنتاج العالمي ، ويقدر احتياطي النفط الموجود في الوطن العربي بنسبة تعادل ثلثي الاحتياط العالمي ، والثروات المعدنية الأخرى [٨٤٢] .

برزت الحاجة إلى التكتلات الاقتصادية على اثر الأزمة العالمية التي اجتاحت الأنظمة الرأسمالية عام ١٩٢٩م ، وتعززت مبررات إقامة مختلف التكتلات بعد الحرب العلمية الثانية ، حيث ظهرت لاول مرة فكرة التكتلات الاقتصادية الدولية باعتبارها تمثل سياسة جديدة في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية ، لتحل محل سياسة الحماية التجارية ، ولتمثل خطوة نحو تحقيق حرية التجارة للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، والتخصص وتقسيم العمل وتوازن الإنتاج ، وذلك على نطاق المجموعة المعينة ، يمكن تحديد أهم الدوافع لإقامة مثل هكذا تكتلات في النقاط التالية :

---

[٨٤٠] السبعاوي ، تركيا وقضايا... ، ص٢٥٥ .

[٨٤١] د. ك. و (البلاط الملكي) ، ع /١٣/٧٣٥/٧٣٥ ، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في استانبول إلى وزارة الخارجية ج /١/٣ في ٤ كانون الثاني ١٩٥٨م .

[٨٤٢] صوان ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

١. تطور وسائل النقل والمواصلات وتقليص المسافات وتوثيق العلاقات التجارية .

٢. زيادة حجم السكان وزيادة الحاجات الاستهلاكية .

٣. التطورات السياسية العالمية ، ولا سيما بعد ظهور المعسكر الاشتراكي العالمي وتعاظم دوره وتأثيره في المجالات الاقتصادية والسياسية وتحقيق الاستقلال والتحرر الوطني لمعظم الأقطار التي كانت واقعة تحت هيمنة النظام الرأسمالي ، وتعاظم دور المعسكر المعادي للاستعمار . ولقد تعزز هذا الاتجاه بشكل جلي بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث ارتبطت القوة السياسية والعسكرية بالقوة الاقتصادية ، مما أسبغ على التكتلات الاقتصادية طابعاً سياسياً .

٤. الاكتشافات العلمية والتكنولوجية والزيادة الهائلة في حجم الإنتاج واستخراج المعادن ومصادر الطاقة [٨٤٣] .

هذه الدوافع المهمة تمثل أحد التناقضات الأساسية البارزة في التكتلات الاقتصادية لبلدان العالم الثالث ، فعلى الرغم مما تمثله هذه التكتلات للأقطار الرأسمالية من مخاطر اقتصادية وسياسية جسيمة بالنسبة للأقطار المتخلفة ، إلا أن هذه الأخيرة قد غدت عاجزة عن تحقيق طموحات شعوب هذه البلدان ، وقد عكست عجز الأنظمة السياسية من تحقيق فك ارتباطها بالنظام الرأسمالي [٨٤٤] .

كان لنشوب الصراع العربي الصهيوني وتفاقمه في المحيط العربي والإقليمي لتركيا ، وما صحب ذلك من مناهج ومواقف تركية تجاه الصراع ، والتي تعد امتداداً لسياستها المنحازة للغرب والمؤازرة للصهيونية [٨٤٥] ، فضلاً عن التقارب التركي الصهيوني المضاد للاتجاه القومي والوحدوي العربي ، كان له تأثيرات سلبية على إمكانيات التقارب بين العرب والأتراك في حقبة الخمسينات [٨٤٦] . لذا يمكن القول أن الأوضاع السياسية العالمية والإقليمية والنظام الدولي منذ

---

[٨٤٣] منصور الراوي ، اقتصاديات العراق والوطن العربي (بغداد : ١٩٧٩م) ص ص ٥٠٩-٥١٠ .

[٨٤٤] المصدر نفسه ، ص ٥١٠ .

[٨٤٥] مجلة العرب ، العدد (١٤٣٠) ، لندن ، ١٤ شباط ١٩٨٣م ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، اضبارة رقم (٤٣) " سياسة تركيا الخارجية " .

[٨٤٦] الازعر ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

نهاية الحرب العالمية الثانية املت على السياسة التركية مواقف معارضة ومتربصة وربما عدائية للعرب .

عارضت البلدان العربية التقارب التركي الصهيوني ، وتوجهات تركيا نحو الغرب ، وإشراك البلدان العربية في الأحلاف والمشاريع الغربية [٨٤٧] . وتوحي هذه المعارضة بالارتياح والأمل في نصرة القضية الفلسطينية ، ولكن تقبل العرب للمساعدات الأمريكية في تطوير اقتصادها المتخلف ، شجع وزراء الولايات المتحدة وسفرائها في البلدان العربية للاشتراك في (***مؤتمر سفراء الأمريكان في الشرق الأوسط American Ambassadors Conference in Middle East***) في ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٩م ، وكانت محاور المؤتمر تدور حول ما ياتي :

١. مشروع النقطة الرابعة لمبدأ ترومان .
٢. منهاج المساعدة العسكرية لبلدان الشرق الأدنى .
٣. منهاج إنعاش أوربا.
٤. برنامج الأمم المتحدة الذي أعدته الولايات المتحدة حول النقطة الرابعة ، والمتضمنة مساعدة الشعوب المتخلفة اقتصادياً في الشرقين الأدنى والأوسط [٨٤٨] .

ولمقاومة الضغوط التركية والغربية والصمود أمامها ، عقدت معظم البلدان العربية فيما بينها معاهدة (***الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي Common Defence and Economical Co-operation Treaty***) في ١٧ حزيران ١٩٥٠ م ، التي نصت المادة الثامنة على إنشاء مجلس اقتصادي من وزراء البلدان

---

[٨٤٧] السبعاوي ، تركيا وقضايا ... ، ص ١٠٨ .

[٨٤٨] عقد هذا المؤتمر في بناية القنصلية الامريكية في استانبول ، واحيطت اجتماعاته بالتكتم التام ، واحاطة مبني الاجتماع بحراس البحرية الامريكية ، واشترك في المؤتمر وزراء وسفراء الامريكان في البلدان التالية : (تركيا ، ايران ، اليونان ، مصر ، سوريا ، العراق ، المملكة العربية السعودية ، لبنان ، عمان ، الكيان الصهيوني ، و قناصل الولايات المتحدة في القدس وقبرص ومندوبو دول البلقان ، وتراس المؤتمر مساعد وزير الخارجية الامريكي (جورج ماكفي *George Mcfee*)، ينظر :
ـ د. ك. و (البلاط الملكي) ، ت ٣١١/٢٧٣٨ ، كتاب القنصلية الملكية العراقية العامة في استانبول إلى وزارة الخارجية س / ١٧٣/٣ في ٧ كانون الاول ١٩٤٩م .

المتعاقدة والمختصين بالشؤون الاقتصادية ، مهمته تقديم الاقتراحات بما يكفل توفير الرفاهية ، ورفع المستوى المعاشي للبلدان العربية ، والنهوض باقتصادياتها ، واستثمار مواردها الطبيعية وتسهيل التبادل التجاري لمنتجاتها [٨٤٩] .

لم يكن التبادل التجاري بين البلدان العربية يشكل نسبة كبيرة من مجموع المبادلات التجارية لكل بلد ، ولعل هذا ناجم عن وجود الحواجز الكمركية بينها وعدم نمو الاقتصاديات العربية في اتجاه التكامل التام . لكن يمكن القول أن المبادلات التجارية العربية تشكل لبعضها البعض عنصرا مهما في الحياة الاقتصادية [٨٥٠] .

إن اتجاه العراق للتقارب التجاري مع البلدان العربية ، يمثل محصلة للأحداث المتواترة عقب قيام الكيان الصهيوني ، وارتباط العراق معظم البلدان العربية بالرأسمال الأجنبي ، فقد وصل إلى بغداد في ١٨ تشرين الأول ١٩٥٠م ، ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا بصحبة فوزي سلو وزير الدفاع وجمال الفرا الأمين العام في وزارة الخارجية ، وتباحث القدسي مع المسؤولين العراقيين في موضوعين هما :

١. تنسيق الدفاع المشترك بين البلدان العربية ، والوقوف أمام خطر الكيان الصهيوني والأخطار الدولية صفا واحدا .
٢. توثيق الروابط التجارية بين العراق وسوريا ، وتوسيع نطاق التبادل التجاري بينهما لسد حاجتهما الاستهلاكية .

كما وصل بغداد في ٧ كانون الأول من ذات العام ، وفد اقتصادي لبناني للتباحث في تنمية ودراسة العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وتوصل الطرفان إلى عقد اتفاق لتسهيل تبادل المنتوجات المحلية بينهما وتخفيف الرسوم الكمركية [٨٥١] ، وعقد الطرفان الاتفاقية الاقتصادية في ١٦ نيسان ١٩٥١م [٨٥٢] .

وضمن التواصل والتقارب العراقي العربي ، تم في أيار ١٩٥١م إنشاء خط برقي مباشر بين العراق والأردن ، مما خفض أجور المراسلات وقصر مدتها ، وفي نفس السياق افتتحت

---

[٨٤٩] محمد رفعت ، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة (القاهرة : ١٩٦٤م) ص ص ٣٦٠-٣٦١ .

[٨٥٠] صوان ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

[٨٥١] الحسني ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ص ٢٥٩ . ٢٦٠ .

[٨٥٢] النجار ، المصدر السابق ، ص ٣٩٥ .

(***مصلحة التلفون اللاسلكي المباشر***) بين العراق ومصر في ١٨ تشرين الأول من ذات العام (٨٥٣) .

ولا بد الإشارة من أن السياسة الخارجية للعراق في تلك المرحلة ، لم يعتمد على ما نصت عليه منهاج الوزارات واقتراحات البرلمان كما يجب أن تكون وفقا للنظام الدستوري ، بل اعتمدت على أراء الأمير عبد ألا له ورئيس وزرائه نوري السعيد ومن ورائها بريطانيا المؤتمرة الفاعلة في تقييم تلك السياسة وتخطيطها (٨٥٤) .

وكان للحاجة العربية دورا كبيرا في توثيق التعاون الاقتصادي للبلدان العربية ، من خلال تطبيق المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية ، وتوثيق شؤون التبادل التجاري والكمارك والعملة وسائر الشؤون الاقتصادية والمالية بين البلدان العربية . ومن اجل ذلك تدخلت الجامعة في وقف الاتجاه المتردي للتبادل التجاري العربي (٨٥٥) ،

ويشير المباحث عبد الرحمن الجليلي إلى أسباب ضآلة المبادلات التجارية بين العراق والبلدان العربية وهي :

١. إن البلدان العربية جميعا مختلفة من الناحية الصناعية ، وأن الصناعات الناشئة فيها متشابهة ، فصناعات الأسمنت والأقمشة القطنية والحرير الصناعي مثلا ناشئة فيها ، وتحاول كل منها حماية هذه الصناعة من المنافسة الأمر الذي يؤدي إلى قلة تصدير هذه الأموال من بعضها إلى البعض الأخر .
٢. إن عوامل وجود الاستعمار ، وعومل الحرب مما أخر الصلات التجارية بينها ، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية ، ليست هي على أي حال في صالح أي من البلدان العربية ولكنها حققت المصالح الأجنبية .
٣. إن هذه البلدان ، بلدان زراعية فهي تنمي منتجات متشابهة إلى حد كبير ، ولذلك لا يكون ثمة مجال لتبادل هذه الأموال فيما بينها .

---

(٨٥٣) الحسني ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ .

(٨٥٤) التكريتي ، مجلس الامة ... ، ص ٢٧٠ .

(٨٥٥) صوان ، المصدر السابق ، ص ص ٤٠ . ٤١ .

٤. أن صعوبات تسوية المدفوعات تحول أحيانا دون توسيع التجارة العربية بسبب أنظمة التحويل الخارجي الخاصة بكل منها وبسبب اختلاف وأسس العملات العربية وأسعارها .

٥. عدم وجود معاملة خاصة بهذه البلدان بين بعضها والبعض الأخر إلى عهد قريب بل كان ينظر بعضها إلى البعض الأخر من هذه الناحية إلى دول في أوربا أو أمريكا [٨٥٦] .

تجلى اهتمام الجامعة العربية في توحيد وتعاون البلدان العربية ، فعندما عقد العراق معاهدة ١٩٤٦م مع تركيا ، أثارت الصحافة العربية في مختلف البلدان الشقيقة ضجة شديدة على هذه المعاهدة ، وعبرت الجامعة العربية عن استيائها لعدم اطلاعها على نصوص المعاهدة ، وان نوري السعيد أطلق يده بحرية في التوقيع عليها ، ولم يؤخذ رأي الجامعة العربية ، سيما إن الوضع العام يقتضي من البلدان العربية الإشراك في وضع السياسة العامة الموحدة ، وأن المسألة تهم الجامعة العربية والبلدان العربية جميعا [٨٥٧] .

ومن أجل رفع المبادلات التجارية العربية ، عقدت الجامعة العربية عددا من الاتفاقات الخاصة بالتعاون الاقتصادي ، ففي ٩ أيلول ١٩٥٣م ، أبرمت اتفاقيتين تجاريتين بغية تخفيض الرسوم الكمركية وتسهيل مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال بين البلدان الأعضاء [٨٥٨] .

ونصت الاتفاقية الأولى على تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانسيت ، ووقعت من قبل كل من سوريا والعراق واليمن والأردن والسعودية ونصت على الأتي :

---

[٨٥٦] ومن الامثلة عن ضالة التبادل التجاري بين البلدان العربية ، أن مصر تستورد سنويا مئات الألاف من اطنان الحنطة والشعير من استراليا والولايات المتحدة ، بينما تتكدس الحبوب أحيانا في العراق وسوريا . وللمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. الجليلي ، محاضرات في ... ، ص ص ٩٦ . ٩٧ .

[٨٥٧] جريدة فتى العراق ، العدد (١٠٠٨) ، ٢٩ أيار ١٩٤٦م .

[٨٥٨] هيئة الأمم المتحدة ، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٤ – ١٩٥٥ ، ملحق لدراسة الأحوال الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٥٥ ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (نيويورك : ١٩٥٦م) ص ١٠٩ .

١. إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الكمركية ، شرط ان يكون مقرها أحد البلدان الأعضاء .

٢. تتمنع المنتجات الصناعية بتخفيض التعريفات الكمركية ، شرط ان يكون منشأها أحد البلدان الأعضاء ، وفق نسب تتراوح بين (٢٠% . ٥٠%) من التعريفات العادية المطبقة في البلدان المستوردة .

٣. قيام الأعضاء بتسهيل حركة الترانسيت بالنسبة لجميع وسائل النقل على أن يوقع الأعضاء اتفاقية خاصة بالترانسيت [٨٥٩] ، وبغض النظر عن اختلاف وسائل النقل .

٤. موافقة البلدان العربية أن تمنح بعضها بعضا شروط ((***الدولة الأولى بالرعاية***)) من حيث رخص الاستيراد والتصدير [٨٦٠] .

بينما نصت الاتفاقية الثانية على تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية المتعاقدة ، وهي كل من سوريا والعراق والأردن والسعودية ولبنان ومصر .وهدفت الاتفاقية إلى تسهيل عمليات المدفوعات الخاصة بأثمان البضائع والخدمات بين البلدان الأعضاء ،وتقديم التسهيلات الممكنة بالنسبة للبلدان الأعضاء التي يتصف ميزان مدفوعاتها بالعجز في العملات الصعبة ، كما كانت تهدف إلى تشجيع وانتقال رؤوس الأموال ، وضمان حكومات البلدان الأعضاء لها ، وتقديم التسهيلات والإعفاءات من الضرائب ، وتعد الاتفاقية جزءاً مكملاً للاتفاقية الأولى ، ومن الجدير بالذكر إن هاتين الاتفاقيتين ، وقعتا من قبل نفس الأعضاء ، وبذلت محاولات كبيرة لتوسيع نطاق الاتفاقيتين ، لكن الاتفاقية الثانية لم توضع موضع التنفيذ [٨٦١] .

وفي كانون الثاني ١٩٥٦م ، وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية في الاجتماع الذي عقد بالقاهرة ، على إضافة عدد من السلع ملحقة بجدول السلع التي تتمتع

---

[٨٥٩] الراوي ، اقتصاديات العراق ... ، ص ٥٤١ .

[٨٦٠] صوان ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

[٨٦١] الراوي ، اقتصاديات العراق ... ، ص ٥٤٢ ؛ الجليلي ، محاضرات في ... ، ص ٩٧ .

بمعاملة تفضيلية بين دول الجامعة العربية ، وأنشأت لجنة لدراسة مشاكل تجارة المرور (الترانسيت) وإيجاد الحلول لها ، وذلك من اجل توسيع نطاق هاتين الاتفاقيتين ، وتحريك التبادل التجاري بين البلدان العربية [٨٦٢] .

تواصل التقارب الاقتصادي العربي ، حيث عرضت سوريا على العراق عقد اتفاق اقتصادي تجاري عام ١٩٥٧م ، والذي لم يكتب له التنفيذ منذ عام ١٩٥٥م [٨٦٣] ، وعقد العراق مع السعودية اتفاق اقتصادي في ١٥ أيار ١٩٥٧م [٨٦٤] .

وعلى الرغم من ذلك ، لم يبلغ مستوى التبادل التجاري بين العراق والبلدان العربية المستوى المطلوب ، ويوضح الجدول الآتي النسبة المئوية للواردات العراقية للفترة (١٩٥٣-١٩٥٧م) ، وحسب المناطق الجغرافية للعالم [٨٦٥] :

المناطق	أوربا	آسيا	أمريكا الشمالية	البلدان العربية	الدول الشيوعية	بقية العالم
النسبة	٥٣,٧١	١٧,١٠	١٤,٦٧	٢,٣٢	٢,٢٨	١٠,٩٢

ويلاحظ من الجدول ، ضآلة النسبة المئوية للواردات العراقية من البلدان العربية قياسا إلى بقية المناطق الجغرافية في العالم ، ومدى ارتباط التجارة الخارجية العراقية بعجلة الدول الرأسمالية والصناعية المتقدمة ، قياساً إلى دول العالم الثالث والبلدان العربية .

---

[٨٦٢] هيئة الامم المتحدة ، ١٩٥٤-١٩٥٥ ، ص ١٠٩ .

[٨٦٣] جريدة فتى العراق ، العدد (٢٠٩٤) ، ٧ تشرين الاول ١٩٥٧م .

[٨٦٤] النجار ، المصدر السابق ، ص ٣٩٥ .

[٨٦٥] تشتمل اوربا على الدول التالية (بريطانيا . بلجيكا . هولندا . ايطاليا . فرنسا . السويد) .
= = اسيا = = = = (ايران . تركيا . سيلان . الهند . اليابان) .
= = امريكيا الشمالية = = (الولايات المتحدة الامريكية) .
= = البلدان العربية = = (مصر . سوريا . المملكة العربية السعودية . فلسطين . الاردن) .
= = الدول الشيوعية = = (الاتحاد السوفيتي . جيكوسلوفاكيا . رومانيا) ، ينظر :
. درويش واخرون ، المصدر السابق ، ص ٧٥٧ .

وفضـلاً عن التواصـل الاقتصـادي بين البلدان العربيـة ، فـان البلدان العربيـة كانـت قد اشتركت في (***المؤتمر الثاني للهيئة الاقتصادية للعالم الاسلامي***) ، والذي عقد في طهران من ٢-١١ تشرين الأول من عام ١٩٥٠م ، وكان المؤتمر الأول الذي اقر تأسيس هيئة اقتصادية دولية للعالم الإسلامي ، قد عقد في كراجي في كانون الأول ١٩٤٩م ، وقد حضر مؤتمر طهران وفد من غرفة التجارية العراقية ، وشكل المؤتمر إحدى عشر لجنة لاتخاذ القرارات التوصيات المتعلقـة فـي التسـهيلات والشـؤون الاقتصـادية لـدول العـالم الإسـلامي ، ومقاطعـة البضـائع الصهيونية [٨٦٦] ، وكان العراق من أوائل الدول العربية التي طبقت قرارات جامعة الدول العربية في المقاطعة العربية للبضائع الصهيونية [٨٦٧] .

وفي السياق ذاته ، تلقت الجهات المختصة تقريراً سرياً من المفوضية العراقية في أنقرة ، يفيد بان بعض المواد المصدرة من تركيا إلى العراق هي من صنع معامل (إسرائيلية) وأنها لا تحمل سوى علامات لشركات تركية لا وجود لها ، وقد أهمت المراجع العراقية وذلك وأحالت هذا التقرير إلى الجهات المسؤولة لاتخاذ الإجراءات اللازمة [٨٦٨] .

كما قررت الحكومـة العراقيـة منـع اسـتيراد جميـع السـلع مـن شـتى الأقطـار دون اسـتثناء ومنها بصـورة خاصـة منـع استيراد السلع المصنوعة من تركيا ، إذا لم ترفق بشهادة تثبت منشأ هذه السلع ، وذلك اثر التقارب التركي الصهيوني ، ومنـع تهريب السلع الصهيونية إلى البلدان العربيـة ومنها العراق ، كما حذت الحكومـة السورية حذو العراق فـي منـع اسـتيراد جميـع السـلع المصنوعة في تركية إذا لم ترفق بشهادة المنشأ للسلع التركية [٨٦٩] .

---

[٨٦٦] مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الاول والثاني ، السنة الرابعة عشر ، كانون الثاني وشباط ١٩٥١م ، ص ٩ وما بعدها .

[٨٦٧] انعقد مجلس الوزراء العراقي في يوم١٢/٣١ / ١٩٤٥م ، وهو اليوم الذي وصل فيه قرار مقاطعة البضائع الصـهيونية ، كمـا ان لجنـة التمـوين العليـا انعقـدت بتـاريخ ١٩٤٦/١/١م ، وقـررت منـع اسـتيراد البضـائع الصهيونية منعاً باتاً ، وتقييد تصدير المواد إلى فلسطين على ان ينفذ هذا القرار فوراً ، ينظر :
. التكريتي ، مجلس الامة ...، ص ٢٤٩ .

[٨٦٨] جريدة النضال ، العدد (٧٩) ، ٣آذار ١٩٥١م .

[٨٦٩] مجلة التجارة ، العددان (١،٢) السنة التاسعة عشر ، كانون الثاني وشباط ١٩٥٦م ، ص ١٠٠ .

وأصدرت الحكومة العراقية بياني المقاطعة رقم (٢) و(٥) لعام ١٩٥٧م ، بناءاً على مقتضيات المصلحة العامة وعملاً بالقرار الصادر من لجنة التموين العليا ، في درج أسماء الشركات أو المؤسسات الأجنبية في القائمة السوداء ، ومنع التعامل معها ، وحظر دخول منتجاتها إلى العراق مهما كان مصدرها ، نظراً لثبوت علاقتها بالكيان الصهيوني ، وقد أدرجت المؤسسات التجارية التركية (***Belonar Cll Ucrrorrosri***) ضمن قرار رئاسة لجنة التموين العليا المرقم (١٦٨) لعام ١٩٥٦م ، بينما أدرجت الشركة التركية لإنتاج المدخرات الكهربائية (***Tevfik Hordan Ege gthalat***) ضمن نفس القرار لرئاسة لجنة التموين العليا ، لثبوت تعامل الاثنتين مع (اسرائيل) ، ومنع دخول منتجاتهما إلى العراق [٨٧٠] .

---

[٨٧٠] مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (٨) ، السنة الثانية ، حزيران ١٩٥٧م ، ص ص ١٠٦–١٠٨ .

المبحث الثاني : العقبات الداخلية

أولاً : دور اليهود

عرف اليهود بشدة اهتماماتهم في شؤون التجارة والصيرفة منذ اقدم العصور ، فكان تأثيراتهم واضحة في العراق المعاصر من خلال سيطرتهم على تجارة العراق ، وأمور الصيرفة والقروض ودعم بريطانيا لهم ، فيشير المفوض البريطاني في العراق عام ١٩١٨م في هذا الصدد : ((***لقد وجهت عنايتي دوماً إلى القيام بدعم ناشط للجماعة التجارية اليهودية كإمكانية ثمينة ذات قيمة سياسية كبيرة ، وفعلت ما باستطاعتي لكي اظهر لهم ثمرة نوايانا في هذه البلاد ستكون لذيذة المذاق ومفيدة لهم ، وربما لهم اكثر من أي فئة أخرى***)) [٨٧١] .

وتبدو هيمنة التجار اليهود على النشاط التجاري للعراق ، أوضح عبر دراسة واقع غرفة تجارة بغداد ، التي كان نفوذهم فيها متسعاً وفاعلاً ، فمن مجموع أعضائها البالغ (٢٠) عضواً في الدورة ١٩٣٥–١٩٣٦م كان منهم (١٢) عضواً يهودياً من بينهم الرئيس الثاني للغرفة ، وفي الدورة ١٩٣٦–١٩٣٧م كان منهم (١١) عضواً من بينهم الرئيس الثاني للغرفة م مجموع (٢١) عضواً [٨٧٢] .

ويشير دليل العراق لعام ١٩٣٦م ، إلى ان مجموع صرافو بغداد لذلك العام بلغ (٣٩) صرافاً ، كان عدد اليهود من بينهم (٣٥) والمسيحيون (١) والمسلمون (٣) [٨٧٣] . وفي عام ١٩٣٨م ، كان مجموع أعضاء غرفة تجارة بغداد من أصحاب الدرجة الأولى (٢٥) عضواً ، منهم (٧) يهود و(١٢) بريطانياً وأوربيان وعراقي واحد [٨٧٤] .

---

[٨٧١] بطاطو ، المصدر السابق ، ٢٨٤ .

[٨٧٢] صادق حسن السوداني ، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤ . ١٩٥٢م (بغداد : ١٩٨٠م) ص ٢٥ .

[٨٧٣] دنكور ، المصدر السابق ، ص ٨٠١ .

[٨٧٤] العلي واخرون ، المصدر السابق ، ص ٧٠٩ .

كما مثل اليهود في البرلمان العراقي (***مجلس الأمة***) ، حسب قانون الانتخاب رقم (١١) لعام ١٩٤٦م بنسبة (٢,٤%) حيث عينت المادة التاسعة عدد النواب اليهود في مجلس النواب بـ (٣) من قضاء مركز لواء بغداد ، و(٢) في قضاء مركز البصرة ، وواحد في قضاء مركز الموصل [٨٧٥] ، وبالنسبة ذاتها تمثلوا في مجلس الأعيان [٨٧٦] .

وبقي دور التجار اليهود نشطاً وفعالاً في غرفة تجارة بغداد حتى عام ١٩٤٨م ، ثم اخذ يتناقص حتى وصل عددهم إلى (٤) ما بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٢م [٨٧٧] .

لم تتخذ الحكومة العراقية أية إجراءات ضد اليهود قبل عام ١٩٤٨م ، رغم أن القطاع التجاري كان خاضعا لنفوذهم في جزء كبير منه ، ومما يدل على ذلك هيمنتهم الواسعة على تجار العراق الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد كان نحو (٥٠%) من واردات العراق و (٢%) من صادراته و (٢%) من عقوده التجارية بحوزتهم ، أما بعد عام ١٩٤٨م ، فكانت (٢٠%) من الواردات و (٢%) من الصادرات و (٥%) من العقود التجارية بحوزتهم [٨٧٨] .

وساهمت السياسة الاقتصادية لدول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها في تزايد أهمية ودور التجار اليهود ، فكانت الاعتمادات من المصارف لبعض الدول الصناعية وفروعها في الدول الأخرى تمنح بسهولة لليهود بعد دفع نسبة مئوية ضئيلة ، بينما يلزم غير اليهود من العراقيين بدفع (١٠٠%) من قيمة البضاعة المستوردة [٨٧٩] ، فضلاً عن عن ذلك كانت الحكومة العراقية قبل عام ١٩٤٨م ، تختصص (٦٠%) من العملة الصعبة للتجار اليهود [٨٨٠] .

وما كاد اليهود يقيمون كيانهم المسخ في قلب الوطن العربي في ١٥ أيار ١٩٤٨م ، حتى انطلقت دعاياتهم تطالب بجلاء أبناء جلدتهم من البلدان العربية كافة ودول العالم الأخرى

---

[٨٧٥] جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٢٣٧٧) ، ٨ حزيران ١٩٤٦م .

[٨٧٦] كان العين عزرا مناجم دانيال ممثلا للطائفة الموسوية في مجلس الاعيان في تلك الفترة ، ينظر : . التكريتي ، مجلس الامة ... ، ص ١٤٦ .

[٨٧٧] سلمان ، التطورات الاقتصادية ... ، ص ١٨٥ .

[٨٧٨] خلدون ناجي معروف ، الاقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ . ١٩٥٢م ، ج ٢ (بغداد : ١٩٧١م) ص ١٢٢ ؛ السوداني ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤ . ٢٥ .

[٨٧٩] جريدة لواء الاستقلال ، العدد (٩١٩) ، ٦ آذار ١٩٥٠م .

[٨٨٠] محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ . ١٩٥٨م (بيروت : ١٩٦٥م) ص ٢٤٣ .

، ليحلو محل العرب في فلسطين ، وكان العراق من بين البلدان التي انتشرت فيه الدعايات الصهيونية الواسعة بين اليهود ، مما ادى إلى امتناعهم عن توظيف أموالهم وانحسار النشاطات التجارية ، فضلاً عن تحريض التجار والعمال والكسبة اليهود على الهجرة إلى فلسطين ، وتجسيم الأخطار لمن سيبقى في العراق ، ولما لم تأت هذه الدعايات أكلها ، دخل العراق خلسة جماعة من غلاة الصهاينة باسم التجارة وغيرها ، وشرعوا بإلقاء الرعب في نفوس اليهود ، وانضم بعض الشبان لهذه الجماعة وارتكبوا أعمالا استفزازية غير مشروعة لإكراه الباقين على السفر من العراق إلى فلسطين [٨٨١] .

وإزاء تلك الحوادث والانفجارات ، كشفت وزارة الداخلية في عام ١٩٥١م عن مرتكبي تلك الأعمال وأول ما كشفوا عنه ، كانت مؤسسة سرية تدعى ((***تنوعة***))[٨٨٢] ، مهمتها تهيئة الشباب اليهودي للعمل في (***إسرائيل***) ، وتم إلقاء القبض على يهود ألمان وبولنيين وغيرهم في هذه المؤسسة ، ويتخفون بأسماء شرقية ويتظاهرون بالاشتغال في التجارة وكان رئيسهم يدعى (***بروني***) ينفق على المؤسسة بسخاء ويسعى لـ (***إسرائيل***) بحماس ، وقد تم العثور على مخابئ وكميات متنوعة من الأسلحة والخرائط والوثائق في مقر هذه المؤسسة [٨٨٣] .

واجهت حكومة السويدي في عام ١٩٥٠م ، مشكلة الهجرة إلى الكيان الصهيوني ، التي حثت السفارة البريطانية القادة العراقيين على تسهيلها [٨٨٤] . كما لاقت سياسة الحكومة العراقية

---

[٨٨١] ارتكبت العديد من الحوادث والانفجارات في اماكن تواجد وتجمعات اليهود في بغداد ، فقد حصلت خمس حوادث انفجار في اماكن متفرقة من بغداد ما بين ٨ / ٤ / ١٩٥٠م ولغاية ٩ / ٦ / ١٩٥١م ، ينظر :
ـ عبد القادر ياسين ،" الهجرة اليهودية " ، مجلة افاق عربية ، العدد (٩) ، بغداد ، ١٩٧٨م ، ص ١٥ ؛ الحسني ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ص ٢٢٢ . ٢٢٣ .

[٨٨٢] ان بوادر ظهور هذه المؤسسة تعود بعد حركة مايس ١٩٤١م ، حيث بدات جماعة من الصهاينة تعد العدة لتهيئة يهود العراق للهجرة إلى فلسطين وتشيع بينهم كل وسائل الاغراء الصهيوني ، وفي عام ١٩٤٣م تاسس اول فرع للجمعية السرية الصهيونية في العراق باسم (***تنوعة***) فاستقبلت اعدادا من رجال المخابرات الصهاينة (***الموساد***) الذين زودوها بمختلف انواع الاسلحة ، ينظر :
. التكريتي ، مجلس الامة ...، ص ١٤٧ .

[٨٨٣] الحسني ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص٢٢٥ .

[٨٨٤] يشير التقرير السنوي للسفارة البريطانية لعام ١٩٥٠م ، إلى ان رئيس الوزراء توفيق السويدي ، قد حصل على عمولة عن كل مهاجر ، وذلك عبر وكالة (عراق تور للسفر) التي كانت تعود ملكيتها له ، والتي==
== رتبت عقد شركة الطيران الامريكية ، التي تولت نقل اعداد كبيرة من يهود العراق إلى فلسطين ، ويشير التقرير إلى اتهام صالح جبر في هذه القضية ، ينظر :

المتسامحة بصد هجرة اليهود العراقيين إلى (*إسرائيل*) من ١٩٤٩ . ١٩٥١م ، ترحيباً من لدن الإدارة الأمريكية وانعكست بشكل إيجابي على العلاقات الثنائية الأمريكية . العراقية ، فقد شرعت وزارة السويدي الثالثة بتاريخ ٤ آذار ١٩٥٠م ، قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الذين يظهرون رغبتهم في السفر إلى (*إسرائيل*) ولم تتخذ أية خطوة قانونية لتجميد أموالهم ، وكان هذا الأجراء بفعل التوجيه البريطاني للحكومة العراقية يضاف إلى ذلك الضغط الأمريكي .وامتثالا لذلك شرع هذا القانون الذي يستهدف تقوية جهاز (*إسرائيل*) العسكري لان اغلب المهاجرين كانوا في سن أداء الخدمة العسكرية أولا ودعمها اقتصاديا ثانيا ، لأن اليهود المهاجرين كانوا قد اخرجوا أموالهم إلى (*إسرائيل*) وأدى هذا القرار إلى إرباك الأسواق التجارية التي كان يهيمن عليها اليهود ثالثا [٨٨٥] .

وفي نهاية عام ١٩٥٠م كان (٩٠) ألف يهودي ، قد سجلوا أسماءهم لمغادرة العراق [٨٨٦] ، في حين بلغ عدد المهاجرين وبشتى الطرق خلال عام ١٩٥٠م (٣٢) ألف مهاجر يهودي ، وخلال المدة ١٩٥٠ . ١٩٥١م لم يبق من اليهود العراق إلا خمسة آلاف نسمة [٨٨٧] .

وكان للولايات المتحدة الأمريكية دور فاعل في نقل اليهود إلى (*إسرائيل*) ، فقد قامت شركات جوية أمريكية بنقلهم جوا بالاتفاق مع الوكالات اليهودية ، ويشير بهذا الصدد اليهودي العراقي اميل مراد بأن ((***أجرأ وأروع عمليتي تهجير هما اللتان كانتا مرتبطتين برحلتين جويتين غير قانونيتين قامت بهما طائرة أمريكية بموجب ترتيب مع ملاحيها ، كانت الطائرة تهبط في مطار بغداد من اجل التزود بالوقود وبينما كانت الطائرة تسير على المدرج وتتوقف في طرفه استعدادا للاقلاع كان خمسون فتى قد وصلوا إلى هنالك بسيارة شحن مع مرافقين يهود مسلحين لمواجهة احتمال أي خطر وانطلقوا إلى الطائرة تحت ستار الظلام وضوء مصابيح***

. الونداوي ، التقرير السنوي للعام ١٩٥٠ ، ص ١٠٩ .

[٨٨٥] التكريتي ، العراق في ... ، ص ١٣ .

[٨٨٦] لونكريك ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٥٩٥ .

[٨٨٧] السوداني ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

الطائرة الوهاج وخلال دقائق معدودة كان الفتيان والفتيات الخمسون داخل الطائرة التي أخذت تحلق وتنخفض وبعد ساعتين وصلت إلى مطار سري في فلسطين)) [٨٨٨] .

لقد نتج عن هذه الإجراءات تناقص النقد المتداول بسبب تهريب معظم أموال اليهود إلى الخارج ، وانسحاب عدد الصيارفة اليهود وتوقف التجار عن أعمالهم [٨٨٩] ،وخاصة بعد صدور قانون تجميد أموال اليهود الذين سقطت عنهم الجنسية العراقية رقم (٥) لعام ١٩٥١م [٨٩٠] ، ومما هو جدير بالذكر أن قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود المهاجرين ، قد سمح لكل مهاجر بأن يخرج معه مبلغ (٥٠) دينار من العراق فقط [٨٩١] .

لم يقتصر التأثير الأمريكي لصالح الصهيونية بعد حرب ١٩٤٨م عند عمليات التهجير اليهودي من العراق ، بل عملت كذلك من خلال ما يأتي :

١. الضغط على الحكومة العراقية لاعادة ضخ النفط إلى حيفا (***اما الحكومة الأمريكية فقد واصلت ضغطها على العراق وطلبت من سفيرها في بغداد أن يواصل مساعيه لاقناع المسؤولين بإعادة ضخ النفط إلى حيفا***) .
٢. اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدات العسكرية للعراق ، بان لا تستخدم تلك المساعدات العسكرية ضد (*إسرائيل*) [٨٩٢] .

---

[٨٨٨] التكريتي ، العراق في ... ، ص ص ١٤-١٥ .

[٨٨٩] جريدة لواء الاستقلال ، العدد (١٤٥٩) ، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١م .

[٨٩٠] نشر نص القانون في جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٢٩٣٩) ، ١٠ آذار ١٩٥١م .

[٨٩١] الونداوي ، التقرير السنوي للعام ١٩٥٠ م ، ص ١٢١ . ويشير في هذا الصدد الدكتور سليم طه التكريتي من خلال ترجمته وتعليقاته لكتاب لونكريك الجزء الثاني (*العراق الحديث*) إلى ما يلي : ((***لم يطبق هذا التحديد في اخراج اليهود للاموال إلا بصفة ظاهرة ، فقد سبق لاكثرية الذين تخلوا عن جنسياتهم ان هربوا اموالهم إلى (اسرائيل) وإلى غيرها من البلدان الاخرى ، عن طريق بلاد فارس بالدرجة الاولى ، كما ان اليهود الذين اقدموا على مغادرة العراق قد باعوا كل ما كانوا يمتلكون من املاك واثاث وحوانيت وخانات ومنازل ، وحتى الاشباه التافهة من المواد باسعار متهاودة ، وحولوها إلى نقود جرى تهريبها عن طريق وكلاء وعملاء إلى (اسرائيل) ، والى مختلف البلدان الغربية والشرقية الاخرى التي لجأ اليها اليهود بعد خروجهم من العراق ، وعلى الاخص بلاد فارس وتركيا وعن طريق هذه الاموال اليهودية المبيعة اصبح عدد كبير من الذين كانوا يعملون لدى التجار اليهود ، من اغنى الاغنياء في العراق ومن اعاظم التجار فيها في الفترة التي اعقبت خروج اليهود من العراق***)) ، ينظر :
. لونكريك ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٥٩٥ .

[٨٩٢] التكريتي ، العراق في ... ، ص ١٥.

أثار قانون تجميد أموال اليهود حملة انتقادات واسعة ضد الحكومة العراقية ، فيذكر ناجي شوكت في مذكراته ((***إن القانون صدر بعد هروب اليهود تسعة أعشار أملاكهم وباعوا اكثر من نصف الأموال غير المنقولة***)) [٨٩٣] . وخلال مدة نفاذ القانون وحتى شباط ١٩٥٣م لم تتوقف عمليات تهريب النقود والأموال الخاصة (***الذهب***) ، فقد تم ضبط حلي ومصوغات ذهبية جرى نقلها إلى مصرف الرافدين كانت تخص لوائي بغداد والموصل ، قدرت كمية الذهب بـ (١٦,٦٣٢) مثقالا (حوالي ٨٣,٣ كيلو) والفضة (٤٢٥,٧٢٦) مثقالا (حوالي ٢١٣٩ كيلو) ، أما الأملاك التي وضعت اليد عليها فهي (٥١٨٢) عقارا ، وقد بلغت مجموع الإيرادات التي سجلتها وزارة المالية لكافة الألوية لغاية كانون الثاني ١٩٥٣م نحو (٩١٠) آلاف دينار ماعدا قيمة الذهب والفضة ، في الوقت الذي كانت كمية الذهب المهربة خلال شهري أيلول وتشرين الأول لعام ١٩٤٨م حوالي (٣٨٢) كيلو [٨٩٤] .

واثناء عقد المؤتمر الخامس للغرف التجارية العراقية في بغداد يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٥٢م ، دعا رئيس وفد غرفة تجارة الحلة انور الجوهر إلى استغلال ثروات العراق والعمل على تخفيف الضائقة الاقتصادية للبلاد ، وتطرق إلى الفراغ الذي تركه الصرافون اليهود بعد هجراتهم الجماعية إلى فلسطين عام ١٩٥١م ، وكيف ان التاجر المستورد لا يجازف لتذبذب الأسعار ، كما انه لا يجد أية تسهيلات من المصارف العراقية مثلما كان يجدها عند اليهود [٨٩٥] . ويشير حنا بطاطو في هذا الصدد ، ان التجار المسلمون كانوا يلاقون صعوبة قبل عام ١٩٤٧م في الحصول على قروض من المصارف الأجنبية ، لذلك يلجأون في الغالب إلى الاقتراض من الصرافين اليهود ، الذين كانت معدلات الفائدة لديهم تزيد نقطتين أو اكثر عن معدلات فوائد المصارف ، ومع مغادرة هذه الطبقة وكل رجال الاعمال اليهود تقريبا للعراق ، وما رافق ذلك من تهريب ما لا يقل عن (١٠) ملايين دينار ما بين عامي (١٩٤٨ . ١٩٥٢م) من العراق ، أصيبت السوق المالية بالكساد وتقلصت عمليات البيع والشراء بشكل ملحوظ [٨٩٦] .

---

[٨٩٣] شوكت ، المصدر السابق ، ص ٥٧٠.

[٨٩٤] سلمان ، التطورات الاقتصادية ...، ص ١٨٩ .

[٨٩٥] شهيب ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

[٨٩٦] بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٣١٠ .

ان خـروج اليهـود بإمكانـاتهم الماليـة وخبـرتهم اربـك السـوق والاقتصـاد العراقـي وسـبب مشكلات كثيرة ، عرضت التجارة إلى هزة عنيفة ، فالفراغ الذي تركه هؤلاء لم يتمكن التجار العراقيون من سدهُ كاملاً إلا بعد سنوات عدة ، بسيب نقص الخبرة في هذا النشاط وقلة ارتباطاتهم مع الخارج والشركات الاجنبية عكس اليهود (٨٩٧) ، ومما زاد ارتباك الاقتصاد العراقي أيضا عدم وجود سياسة مالية متقدمة (٨٩٨) .

لم يكن تغلغل اليهود في مفاصل الحياة الاقتصادية مقتصرا على العراق ، ففي تركيا تعيش الأقلية اليهودية وفي استانبول بشكل كبير ، ولها نفوذها التجاري والمالي ، فضلاً عن مجال الصحافة والإعلام ، وأخيرا تأثيرها السياسي في توجيه السياسة الداخلية والخارجية لتركيا (٨٩٩) .

بعد تأسيس الجمهورية التركية ، اعترفت معاهدة لوزان بحقوق وامتيازات الأقليات التي بقيت في تركيا ومنها الأقلية اليهودية ، إلا ان هذه الصلة المتجددة بين اليهود والأتراك انقطعت بسبب الدعاية الصهيونية ، وما تلا ذلك من فرض (***ضريبة الوجود***) ، وهي ضريبة تطال جميع دافعي الضرائب ، وتبعاً للانتماء الديني ، وبلغت النسبة المفروضة على المسلمين (٥%) وعلى اليهود (١٠%) ، وقد اضطر معظم اليهود من جراء ذلك إلى بع ما يملكون لتسديد هذه الضريبة ، وانتهى الأمر بهم إلى الإفلاس ، واما من امتنع عن الدفع فقد ارسل إلى معسكر الاعتقال المركزي في (***عشق قالة***) ، وتلقى اليهود في تركيا الحديثة معاملة لم يلقوا مثلها من قبل (٩٠٠) .

امتهنت الجماعات غير المسلمة ، لا سيما (***اليهود***) في تركيا ، الحرف والتجارة والصناعات اليدوية وأمور الصيرفة ، وعندما غادر هؤلاء كمقدمة لتأسيس الجمهورية التركية بصفتها دولة قومية متجانسة ، ظهر تناقض حاد في الكفاءات واخذ بالازدياد ، كما لم يتمكن

---

(٨٩٧) السامرائي ، مقدمة في ... ، ص ص ٢٠٤-٢٠٥ .

(٨٩٨) الونداوي ، التقرير السنوي للعام ١٩٥٢ ، ص ١٦٥ .

(٨٩٩) صائل ابراهيم عبدالله واخرون ، تركيا دراسة رقم (٨) ، اصدرتها جامعة البكر للدراسات العليا ، كلية الدفاع الوطني (بغداد : ١٩٨٤-١٩٨٥م) ص ٦ .

(٩٠٠) نور الدين ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٨-١٧٩ .

اللاجئون المسلمون ، الذين تدفقوا إلى تركيا قبل إعلان الجمهورية من تعويض هذا التناقض الاقتصادي [٩٠١] .

ولعبت جماعات الضغط دوراً هاماً في السياسة التركية ، لأنها استخدمت الضغط كوسيلة لحمل رجالات السياسة على اتخاذ قرارات لمصالحها ، واهم هذه الجماعات في تركيا هي طائفة اليهود وجماعة الدونمة [٩٠٢] .

ومن الجدير بالذكر ان معظم اليهود في تركيا يعودون إلى أصول أسبانية ، وفد معظمهم اليها في العهد العثماني وحروب البلقان ، ثم في عهد جماعة الاتحاد والترقي ، وحملوا معهم فكرة تاسيس دولة لليهود في فلسطين [٩٠٣] ، فضلاً عن ذلك فان الطائفة المعروفة بالدونمة لعبت دوراً فاعلاً في انقلاب ١٩٠٨م ، ولعل أهم الأسباب الرئيسة لاشتراك هؤلاء في الانقلاب وحماسهم ، هو نقمتهم المتزايدة على السلطان عبد الحميد لرفضه الموافقة على هجرة اليهود إلى فلسطين [٩٠٤] .

تغلغل يهود الدونمة في صفوف حركة مصطفى كمال اتاتورك ، ولا سيما ان اتاتورك له عرق في طائفة الدونمة ، التي كانت تعيش في ولاية سالونيك ، وكان لهذه الطائفة أيضا دورٌ واضحٌ في تأسيس كيان الحزب الشعب الجمهوري [٩٠٥] .

ومع تتابع الأحداث في تركيا ، وخسارة ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية ، ألغيت في عام ١٩٤٤م ألغيت ضريبة الوجود ، ولكن آثارها استمرت على المجتمع اليهودي في تركيا ، ومع قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨م ، واعترافها بهذا الكيان ، لم تضع تركيا أية

---

[٩٠١] مانكو ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

[٩٠٢] دونمة : كلمة تركية معناها المرتد ، وهي مشتقة من الفعل ((دونمك)) غير العربي أي : العودة أو الارتداد ، وهي تطلق على يهود تركيا من اتباع ((شبتاي زفاي ١٦٢٦-١٦٧٦م)) الذين اعتنقوا الاسلام ، وهم يرتكزون في مدينة (سلانيك) واطرافها في القسم الشمالي من تركيا ، ولغتهم التركية ، ينظر : . صفوت ، موقف تركيا ...، ص ٨٨ .

[٩٠٣] احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية (بغداد : ١٩٥٧م) ص ٩٠ .

[٩٠٤] صفوت ، موقف تركيا ...، ص ٨٨ .

[٩٠٥] احمد نوري النعيمي ، العلاقات العربية . العراقية . التركية ، ارشيف معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، ملف ٣١٢/ ١٤٢(بغداد : د/ ت) ص ٨ .

عراقيل على هجرة اليهود الأتراك إلى (*إسرائيل*) ، ومن اصل (٧٨,٧٣٠) يهودي كانوا في تركيا عام ١٩٢٧م ، لم يبق في أواخر الأربعينات اكثر من (٣٠) ألف يهودي ، وان من تبقى من اليهود في تركيا في العهد الجمهوري ، وحتى تأسيس الكيان الصهيوني ، اتجه إلى القيام باستثمارات صناعية ، بحيث كان لهم في عام ١٩٤٢م اليد الطولى في صناعات القماش والكاوتشوك والجوارب والحرير والمظلات والجزمات والدباغة ، وكان لليهود واثناء الحرب العالمية شركة بواخر في استانبول ، و (١٢) شركة حرير في مدينة بورصة ، وكانت هذه جميعاً تعتمد مالياً على مؤسسة ((*الحلف اليهودي العالمي*)) ، والتي قدمت مساعدات لدعم وضع اليهود المادي والمعنوي في العالم [٩٠٦] .

هيمن اليهود على العديد من مفاصل الحياة الاقتصادية في تركيا ، وتشير الدلائل إلى ان ملكيتهم تزيد على (٣٤٠٠) مكتباً للاستيراد والتصدير من مجموع المكاتب التركية البالغ عددها (٣٨٠٠) مكتباً ، ويمتد نفوذهم أيضا إلى وسائل الإعلام التركية ، حيث ان الصحافة هناك حرة في تركيا ، وتعتمد على الإعلان كمورد رئيس لها ، وشركات الإعلان الكبيرة كلها تقريباً يمتلكها يهود ، كما ان تجارة الورق وآلات الطباعة محصورة بأيديهم [٩٠٧] .

ولسيطرتهم على وسائل الإعلام التركية ،بدأت وسائل الإعلام التابعة ليهود الدونمة والماسونية التركية تنشر مقالات قبل الاعتراف التركي بالكيان الصهيوني ، تؤكد فيه ان البلدان العربية كانت سبباً في انهيار العثمانيين ، عندما قام العرب بثورتهم بزعامة الشريف حسين خلال الحرب العالمية الأولى ، الأمر الذي ساهم في اندحار الجيش العثماني [٩٠٨] .

ولم يكن تغلغل اليهود في الاقتصاد والإعلام التركي فقط ، بل تعداه إلى الحياة السياسية ، فقد انتخب في مايو ١٩٥٤م (***هنري سوريانو Hanry Soriano***) عضواً في المجلس الوطني التركي الكبير وهو من اليهود [٩٠٩] .

---

[٩٠٦] نور الدين ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ ؛ صفوت ، موقف تركيا ...، ص ٩٤ .

[٩٠٧] النعيمي ، السياسة الخارجية ...، ص ٩٢ .

[٩٠٨] النعيمي ، العلاقات العربية ... ، ص ٨ .

[٩٠٩] المصدر نفسه ، ص ٩١ .

ثانياً : ضعف المنافسة التجارية العراقية إزاء الصادرات التركية

تمتلك بلدان الشرق الأوسط مصادر عظيمة من الثروات ، ممثلة بالأراضي الخصبة ، الواسعة التي لم تستغل زراعياً بالشكل الأمثل ، ومنابع النفط الغنية ، فضلاً عن الأنهار التي لم تستغل الاستغلال الأمثل ، ففي العراق ثمة أراضي شاسعة بين دجلة والفرات كانت فيما مضى تزرع وتستغل ، ولكنها ظلت مهملة متروكة بوراً ، فكذلك الحال في تركيا فلازالت ثمة أراضٍ واسعة لم تستغل زراعياً بعد . ويشير المدير العام لمنظمة الطعام والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة عام ١٩٤٨م في هذا الصدد : ((***يعتقد بالنظر لما في إقليم الشرق الأوسط من مصادر طبيعية فريدة كالمساحات الواسعة ، وكثرة المياه وما يسودها من مناخ يسهل اتباع دورتين أو ثلاث دورات زراعية في العام ، ولوفرة النفط مصدر الطاقة .. . يمكن مضاعفة إنتاج مواد الطعام بهذا الإقليم ، لتخليص العالم مما يعانيه من قلة لها ، بسرعة تفوق سرعة الأقاليم الأخرى***))[٩١٠] .

ان المظهر العام لتجارة العراق الخارجية في الخمسينات ، يعد مهزوزاً في كميته وقيمته قياساً إلى حجم وإمكانيات العراق ، وقد عكس ذلك النقص والتخلف في مجالي الزراعة والصناعة بشكل متواصل ، وتضاؤل ونقص الموارد الطبيعية القابلة للتسويق ما عدا النفط [٩١١] .

لم تزل طرق الإنتاج الزراعي السائدة في العراق ، طرقاً تقليدية تتمثل في اتباع طريقة التبوير (***أي ترك جزء من الأرض الخاضعة للزراعة فترة من الزمن لغرض استعادة خصوبتها بصورة طبيعية***) ، وعدم اتباع طريقة الدورات الزراعية ، فضلاً عن ضعف وعدم استخدام المكننة والآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية والبذور المحسنة والمبيدات الحشرية [٩١٢] .

وبما ان العراق بلداً زراعياً ، فان اغلب صادراته إلى جانب النفط الذي تتولى تصديره الشركات الأجنبية ، تتمثل التمور والحبوب بمختلف أنواعها والجلود والأصواف ، إلا

---

[٩١٠] تقرير هيئة الامم المتحدة ، المصدر السابق ، ص ص ٩٦-٩٧ .

[٩١١] لونكريك ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ص ٦٠٢-٦٠٣ .

[٩١٢] معروف ، الاقتصاد العراقي ... ، ص ١٤٦ .

ان المقادير المصدرة عدا النفط لا تتناسب مع قابلية البلاد الزراعية [٩١٣] .

ويشير الدكتور جاسم محمد خلف في كتابه (جغرافية العراق) ، إلى عوامل ارتباك التجارة الخارجية للعراق في الخمسينات منها : (***العوارض الجوية . تكاليف الإنتاج . تكاليف الشحن . ضعف كفاءة الخزن والتعبئة . تعدد الوسطاء والمنتجين . تلاعب المصدرين***) [٩١٤] .

وتُعَد مشكلة تصدير التمور العراقية من أولى المشكلات التي واجهت التجارة الخارجية للعراق ، فبعد محاولات عقيمة لمعالجة صادرات التمور في الأعوام ١٩٣٢و١٩٣٥و١٩٣٦م أسست الحكومة العراقية عام ١٩٣٩م (***جمعية التمور***) ، وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت السيطرة على هذه التجارة ضرورية ، لما فيها من مردود مالي للعراق ، فتم عقد اتفاقات حول الأسعار والكميات بين جمعية التمور نيابة عن المنتجين ، والشركات الأجنبية التي تعمل في تجارة التمور ومنها (***شركة اندرو وير Andro Weir Co.***) نيابة عن تجار التصدير ، وجرت بعض التعديلات في أسعار التمور في عام ١٩٤٦و١٩٥٠م ، إلا ان شركة اندرو وير بقيت محتكرة لصادرات التمور حتى موسم ١٩٥٢-١٩٥٣م ، وتشكلت شركة عراقية من أصحاب التمور ومن جمعية التمور العراقية لتحل محل الشركة الاجنبية وذلك عام ١٩٥٠م [٩١٥] .

ولم تكن مشكلة احتكار تصدير التمور العراقية هي العقبة الوحيدة في وجه التجارة الخارجية للعراق ، إذ ان أساليب التوظيب للمنتجات العراقية المصدرة (***التمور والحبوب والجلود***) ، تعد من أهم العوامل التي تقلل من قدرة المنافسة التجارية في الخارج ، وتظهر الإساءة في التوظيب في مرحلتي (***التصنيف***) و(***التعليب***) [٩١٦] ، فبالنسبة للأولى يلاحظ عدم تطبيق القواعد الصحيحة في تصنيف الحاصلات من قبل معظم الفلاحين والوسطاء ، فهم يخلطون

---

[٩١٣] صدقي واخرون ، المصدر السابق ، ص ص ٨٠-٨١ .

[٩١٤] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. الخلف ، المصدر السابق ، ص ص ٣٧٨-٣٨٠ .

[٩١٥] حسن ، التطور الاقتصادي ... ، ص ١٤٢ وما بعدها ؛ الجليلي ، محاضرات في ... ، ص ص ٤٣-٤٤ .

[٩١٦] فقد وصلت شحنة من التمور العراقية إلى ميناء بور سعيد عام ١٩٤٨م ، فوجدتها السلطات الصحية ملوثة بالحشرات ، فرفضت تفريغها في الميناء ، وشحنة اخرى وصلت إلى ايسلندة فقرر الطبيب اتلافها ، ينظر :

. جعفر الخليلي ، التمور قديماً وحديثاً (بغداد : ١٩٥٦م) ص ص ١٢٦-١٢٧ .

الأنواع الجيدة بالرديئة ، من اجل بيعها دفعة واحدة في صنف الأنواع الجيدة وجني الأرباح السريعة [٩١٧] ، ونفس الكلام يساق على الإساءة الثانية في تعليب المنتجات المعدة للتصدير ، لذلك يلاحظ ان التمور العراقية المعلبة المعدة للتصدير ، لا يميل لها المستهلكون في استخدامها (*فاكهة على المائدة*) ، وانما تستخدم في الغالب في الطبخ ، مما يقلل من قيمتها الاقتصادية ، وضعف منافستها التجارية [٩١٨] .

كما يضاف لتلك العقبات مشكلة سوء تنظيم وسائل النقل وقلة الاستفادة من النقل المائي ، فضلاً عن البطء في نقل المنتجات المعدة للتصدير ، والذي تفرضه طبيعة طرق المواصلات في العراق ، مما يؤدي إلى تقليل القيمة الاقتصادية للمنتجات بسبب التلف وسوء الخزن [٩١٩] .

وفضلاً عن ما ذكر من المعوقات في وجه التجارة العراقية ، فان السياسة التجارية في الدول المستوردة تفرض قيوداً شديدة على بعض المنتجات العراقية المصدرة إليها ، هذا بالإضافة إلى الضرائب المحلية التي تفرضها الحكومة العراقية على تلك المنتجات [٩٢٠] .

ومع أن الحكومة العراقية قد أتمت عدة معاهدات تجارية مع مختلف البلدان ، إلا انها في الواقع لم تعطي نتائجها المطلوبة في تنظيم التجارة العراقية [٩٢١] ، وذلك لعدم وجود تحديد لما يصدر ويستورد في تلك المعاهدات ، ولانه ليس في العراق جهاز يقوم على تنظيم هذه التجارة ، فبينما بلغت استيرادات العراق من سيلان مثلاً في عام ١٩٥٢ م اكثر من (٣) ملايين

---

[٩١٧] كان يطلق على الشعير العراقي المصدر إلى هولندا ب (شعير الاهرامات) ، لكثرة الكتل الترابية فيه ، ينظر :

. العبوسي ، المصدر السابق ، ص ص ٩٦-٩٧ ؛ الخلف ، المصدر السابق ، ص ٣٠٨ .

[٩١٨] العبوسي ، المصدر نفسه ، ص ص ٩٧-٩٨ .

[٩١٩] قامت لجنة تنظيم تجارة الحبوب في العراق بعد دراسة طويلة بانشاء اول سايلو في بغداد عام ١٩٤٨م ، وانتهى تشيده في عام ١٩٥٠م ، ويتسع لخزن (٥٠٠٠) طن ، كما وضعت اللجنة دراسة لانشاء مثل هذه المخازن الحديثة (السايلوات) في شتى انحاء العراق ، لا سيما في المناطق الزراعية الرئيسة ، ينظر :

ـ عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق (سجل تاريخي سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي) ، ج٢ (بغداد :١٩٦٥م) ص ١٤٨ .

[٩٢٠] العبوسي ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

[٩٢١] بقيت معاهدة عام ١٩٤٦م بين العراق وتركيا معلقة من الجانب الاقتصادي حتى عام ١٩٥٤م ، واتفق السعيد ومندريس في بغداد عام ١٩٥٤م على تحريك المعاهدة اثناء الاتفاق العراق التركي ، ينظر :

. التكريتي ، العراق في ... ، ص ١٤١ .

دينار ، فان سيلان لم تستورد من العراق إلا منتجات لا تزيد قيمتها على (١٠٠) ألف دينار ، وبينما صدر من العراق بضائع بقيمة (٤٩١) ألف دينار إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٥٢م ، زادت استيرادات العراق منها على (١١) مليون دينار في تلك السنة ، وينعكس الأمر على باكستان ، فقد استوردت من العراق ما قيمته (٦٦٧) الف دينار ، وصدرت ما قيمته (٦) آلاف فقط لنفس السنة [٩٢٢] .

وكان لارتباك السياسة التجارية للعراق ، ان اصبح العاق في السنتين الأخيرتين سوقاً رائجة لجميع الفواكه والمخضرات التي تردها من البلدان المجاورة ، وقد أشار الرئيس الأول لغرفة زراعة لواء بغداد (***عزت الفارسي***) إلى ذلك في مجلة التجارة ، الأمر الذي كان له الأثر السيئ على قيمة الفواكه والمخضرات المحلية ، وعقبة في سبيل تزايد نوعيتها وتحسينها علاوة على كونه كان سبباً في فتور الزراع المحليين وتقاعسهم بعد أن لمسوا مزاحمة منتجات البلدان المجاورة لمنتجاتهم بصورة علنية ومكشوفة ، الأمر الذي أدى إلى ان تقوم الحكومة بمنع استيراد أي نوع من الفواكه والمخضرات التي تنتج محلياً إلا في الحالات الضرورية [٩٢٣] .

ان عدم تكامل البنيان الاقتصاد العراقي ، قد تفاقم خلال الخمسينات ، وذلك نتيجة للحقائق الاتية التي سادت في تلك الحقبة :

١. استمرار تخلف القطاع الزراعي في العراق ، وبالتالي تدهور نسبة مساهمته في الدخل القومي .
٢. ضآلة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في كل من الدخل القومي والتشغيل ، وبطء نمو هذا القطاع .
٣. زيادة اعتماد العراق على عوائده من الصادرات النفطية [٩٢٤].

إن سوء استغلال الأراضي الزراعية في العراق لا يتوقف عند عدم زراعة القسم الأعظم منها ، وترك مساحات واسعة بوراً ، وانما حتى المستغل منها يتصف بضعف الإنتاجية ، وعدم

---

[٩٢٢] الجليلي ، محاضرات في ... ، ص ٩٥ .

[٩٢٣] مجلة التجارة ، العدد (٧) السنة الثامنة عشر ، أيلول ١٩٥٥م ، ص ص ١٢٢-١٢٣ .

[٩٢٤] معروف ، الاقتصاد العراقي ... ، ص ١٤٥ .

استغلال الزراعة الحديثة من تسميد ومكننة والطرق الزراعية الصحيحة ، فاذا ما حللنا المعلومات الإحصائية لإنتاجية الأرض المزروعة في العراق ، وقارناها بنفس ما تعطيه الوحدة الزراعية في البلدان الأخرى ، لعرفنا مقدار انخفاض الإنتاجية حتى بالنسبة للأراضي المزروعة وعلى قلتها [٩٢٥] والجدول الآتي يوضح معدل غلة الهكتار الواحد لاهم المحاصيل الاقتصادية في العراق مقارنة مع تركيا في نهاية الخمسينات وبداية الستينات بـ(***وحدة الكيلو غرام***) :

الدول	الحنطة	الشعير	الرز	القطن
العراق	٥١٠	٧٦٠	١٣١٠	٢٤٣
تركيا	١٠٨٠	١٢٥٠	-	٣٦٠

ولابد من الإشارة إلى أن الأراضي الزراعية في العراق تعاني من مشكلة معقدة وهي مسالة الملوحة في التربة ، لذا كان على الحكومة العراقية الاهتمام بقطاع الزراعة والنهوض به ، والإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي [٩٢٦] . ومما هو جدير بالذكر ان تجربة الإصلاح الزراعي التركي خلال الحقبة ما بين الحربين ، تعد صفحة من صفحات الإصلاح الزراعي والتحديث في المجتمع التركي ، وقد صدر قانون الأرض عام ١٩٤٥م ، بينما صدر قانون الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥١م ، ان نتائج سياسة الإصلاح الزراعي في تركيا ونجاحها جاء تقييمها من قبل الهيئة المشرفة [٩٢٧] على المؤتمر الإقليمي الذي عقد في مصيف صلاح الدين في شمال العراق في الثاني من تشرين الأول عام ١٩٥٥م ، الذي حضره ممثلون عن تركيا وإيران وأفغانستان والباكستان والحبشة ، مضاف إليه ممثلي الدول العربية ، وقد نظمت هذا المؤتمر الحكومة العراقية بالاشتراك مع منظمة الطعام والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة الذي أعدته الولايات المتحدة حول النقطة الرابعة ، ودام المؤتمر ثلاثة أسابيع ، وانبثقت منه دورة تدريبية لمدة عشرة أسابيع [٩٢٨] . وأشار رئيس لجنة تنظيم تجارة

---

[٩٢٥] سعيد عبود السامرائي ، موارد العراق الاقتصادية ، ط١ (بغداد : ١٩٧٥م) ص ص ٢٩-٣٠ .

[٩٢٦] راشد البراوي ، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط ، ط١ (القاهرة : ١٩٦٤م) ص ٧٢ .

[٩٢٧] الجواهري ، توجيه سياسة ... ، ص ص ٣٢-٣٣ .

[٩٢٨] الحسني ، المصدر السابق ، ج٩ ، ص ٢١٨ .

الحبوب في العراق حول أهمية الدور الذي يلعبه التسوق والخزن في تقدم الإصلاح الزراعي في المذكرة التي قدمها إلى المؤتمر [٩٢٩] ، كما تم حث الدول الأخرى في الشرق الأوسط التي ما تزال مترددة في موضوع الاصلاح الزراعي على ضرورة الاقتداء بخطوات تركيا والدول الأخرى في هذا المجال [٩٣٠] .

وعلى الرغم من ان الحكومة العراقية كانت قد رفعت القيود التي وضعتها على الاستيراد والتصدير خلال الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها احتفظت بقيود معينة خلال الخمسينات ، على الرغم من توفر النقود وازدياد رصيد العراق من النفط [٩٣١] ، ويلاحظ ان هذه القيود كانت متفاوتة الوجود ، وحسب المناطق الجغرافية للعراق وأهميتها ، فمن المصاعب والعرائض المقدمة من قبل غرفة تجارة الموصل إلى الجهات الرسمية في الخمسينات ، يمكن متابعة مدى تأثير العقبات الداخلية في وجه العلاقات التجارية بين العراق وتركيا .

فقد انتهزت غرفة تجارة الموصل وجود رئيس الوزراء في الموصل ، فوجهت إلى فخامته الكتاب التالي عن المشاكل التجارية في لواء الموصل تذكر فيه : ((***تعتبر تجارة المواشي في العراق من أهم العوامل الحيوية لزيادة ثروة البلاد ومورداً مهماً جداً من موارده ، إلا أن قيود التحويل الخارجي وخاصة كفالة (السي. دي. ثري) المفروضة على تجارة الأغنام والأبقار المصدرة إلى سوريا ، مما أدى إلى شل هذه التجارة ، واقعد أصحابها عن العمل في الوقت الذي بلادنا أحوج ما تكون إلى تشجيع الصادرات للتخفيف من الضائقة المالية والاقتصادية التي تسود البلاد ، ولما كان إلزام مصدري المواشي بإرجاع قيمة صادراتهم بالإسترليني متعذر التطبيق ، نظراً لعدم توفر هذه العملة في البلاد المصدر إليها ، فقد يضطر التجار إلى شراء الإسترليني من السوق الحرة بنسبة (٢٠–٢٥%) اكثر من القيمة الرسمية .. . علاوة على ان هذه القيود من شانها ان تؤدي إلى تشجيع التهريب .. . هذا مع العلم ان العراق كان يحتل المركز الأول في هذه التجارة منذ أعوام عديدة ، وقد أدت هذه القيود إلى مزاحمة تركيا***

---

[٩٢٩] مجلة التجارة ، العددان (٩،١٠) ، السنة الثامنة عشر ، تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٥٥م ، ص ١٢ .

[٩٣٠] الجواهري ، توجيه سياسة ... ، ص ٣٣ .

[٩٣١] الجليلي ، محاضرات في ... ، ص ٩٤ .

له واحتلال المركز المهم منه ، وذلك بتسهيلها تصدير مواشيها إلى أسواق سوريا وبذلك اصبح العراق في المقام الثاني من هذه التجارة بعد أن كان له المقام الأول منها ، لذلك اصبح من الضروري جداً إلغاء تعهد (السي. دي. ثري.) على الأغنام والأبقار أسوة بالتمور ...)) [٩٣٢] .

ويشير في الصدد نفسه ، الخطاب الذي ألقاه الأستاذ متي سرسم في المجلس النيابي العراقي عن مصاعب تجارة الموصل وقيود إجازات التصدير قائلاً : ((***لا زال المصدرون يعانون مصاعب جمة في أعمالهم التجارية نظراً للقيود الكثيرة الموضوعة أمامهم والتي أقعدتهم عن العمل ، ومن بين تلك القيود إجازات التصدير ، وتعهد (السي. دي. ثري) وغيرها . هذا بالإضافة إلى ما يتكبده المصدر العراقي من رسوم ومصاريف باهضه ليس باستطاعته تحملها و منها رسم الصادر الكمركي ورسم الاستهلاك ، كما ان تعهد (السي ري ثري) يجبره على إعادة أثمان البضائع بالعملة الإسترلينية ... كما طالب بتخويل المصارف في الموصل صلاحية تمشية معاملات التحويل الخارجي دون المصادقة عليها في بغداد ، وكذلك تخويلها فتح الاعتمادات للأموال المستوردة من بلاد العملة النادرة ...***)) [٩٣٣] .

وقدم تجار الجلود في الموصل عريضة إلى غرفة تجارة الوصل طالبوا فيها تخفيض رسم التصدير على كافة أنواع الجلود الخام لتشجيع تجارة المنتجات الحيوانية ، وقد ايدت الغرفة المذكورة طلب هؤلاء التجار وطالبت بإلغاء أو تخفيض رسم التصدير على كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والمواشي لدعم هذه التجارة التي آلت إلى الاضمحلال ، نتيجة رسم التصدير الباهض والمزاحمة الشديدة التي تجابهها في الأسواق الخارجية من قبل البلاد المجاورة ومنها تركيا التي أخذت تشجع تجارة صادراتها بالغاء الرسوم أو تخفيضها إلى نسبة ضئيلة جدا ، وقد ايدت غرفة تجارة بغداد زميلتها غرفة تجارة الموصل ، واشارت إلى أثار رسم الصادرعلى تجارة الصادرات العراقية [٩٣٤] .

---

[٩٣٢] جريدة نصير الحق ، العدد (٦٥٧) ، ١٢ تشرين الاول ١٩٥٠م .

[٩٣٣] جريدة نصير الحق ، العدد (٧٢٧) ، ٦ آذار ١٩٥٢م .

[٩٣٤] مجلة التجارة ، العدد (٨) ، السنة الثامنة عشر ، تشرين الاول ١٩٥٥م ، ص ٣٢-٣٣ .

كما طالبت غرفة تجارة الموصل الجهات المختصة تجهيز محطة الموصل برافعة كبيرة للقيام بعملية تحميل وتفريغ البضائع الثقيلة ، وذلك لما تتميز به محطة الموصل من أهمية كبيرة لتجارة الصادرات والواردات العراقية [٩٣٥] . وطالبت الغرفة أيضا بزيادة حصة الموصل في تصدير الأغنام ، وان منع التصدير هو عامل فعال جدا في زيادة حركة التهريب مع تركيا وإيران ، وان زيادة الكمية المسموح بتصديرها ينعش تجارة الصادرات العراقية ، وكان طلب الغرفة جاء بناء على قرار الحكومة العراقية بالسماح بتصدير (٤٠) الف رأس من ذكور الاغنام إلى الخارج فقط [٩٣٦] .

وأكدت غرفة تجارة الموصل على ضرورة إيجاد تبادل تجاري بين العراق والبلدان الاخرى ، لإيجاد توازن بين ما يستورده العراق ويصدره ، والأخذ بمبدأ المقايضة وحمل البلاد التي تصدر بضائع كثيرة إلى العراق على استيراد ومقادير كافية من المنتجات العراقية لضمان الميزان التجاري العراقي وتحسين اقتصاديات البلاد بزيادة الدخل القومي ، وجرى هذا التأكيد أثناء استقبال الوفد التجاري الياباني من قبل غرفة تجارة الموصل بتاريخ ٣ شباط ١٩٥٦م ، وتم أثناء اللقاء التأكيد على أهمية المنتجات العراقية كالشعير والتمر والصوف والقطن وغيرها من المنتجات الفائضة التي يمكن تصديرها إلى اليابان [٩٣٧] .

وقدمت غرفة تجارة الموصل الشكر والتهاني إلى الحكومة العراقية على وضعها التعريفة الكمركية الجديدة بصورة تكفل حماية الصناعات الوطنية ، وذلك أثناء اجتماع الغرفة بالخبراء البلجيكيين المكلفين بدراسة أسس التعريفة الجديدة ، كما قامت الغرفة بدراسة دقيقة لبعض المواد الواردة في التعريفة الجديدة وقدمت بعض التوصيات إلى فخامة رئيس الوزراء ومنها ، ضعف وسائط النقل وان البلاد بحاجة إلى وسائط النقل المتنوعة للتخفيف من الضغط الحاصل على السكك الحديدية ، التي اصبحت لا تستطيع وحدها القيام بسد حاجات النقل بين المدن العراقية من جهة وبين البلدان المجاورة من جهة أخرى [٩٣٨] .

---

[٩٣٥] جريدة فتى العراق ، العدد (٩٥-١٨١٥) ، ٥ كانون الاول ١٩٥٥م .

[٩٣٦] جريدة فتى العراق ، العدد (١٩٢٣) ، ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦م .

[٩٣٧] جريدة فتى العراق ، العدد (١٩٣٠) ، ١٣ شباط ١٩٥٦م .

[٩٣٨] جريدة فتى العراق ، العدد (١٩٣١) ، ١٦ شباط ١٩٥٦م .

ومن هذه الشكاوي والعرائض للتجار والأهالي وتقارير غرفة تجارة الموصل إلى الجهات العليا ، يتضح ان الموصل كانت تشكوا ضيقاً اقتصادياً مزمناً ، فضلاً عن أن مشاريع مجلس الأعمار في هذه المدينة كانت تسير سيراً بطيئاً على الرغم من ضآلتها وكثرة الأيدي العاطلة فيها ، وقد اخذ معظم العاطلين بالنزوح إلى أماكن أخرى طلباً للرزق ، ولا ينكر وجود تذمر ملموس من الحالة السياسية العامة ، نتيجة للتذمر الذي كان يسود بقية الأنحاء ، وتأبى الصدف إلا ان تفرض البلدية رسوماً إضافية على ذبح الأغنام في الموصل اعتباراً من اول أيلول ١٩٥٦م ، فنضاعفها من (٣٠) فلساً إلى (٦٠) فلساً على كل راس ، فتسوء هذه الزيادة وقعاً في معظم نفوس القصابين ويقدمون العريضة تلو العريضة إلى المقامات العليا لإنصافهم ، وتخفيف الضرائب عن كواهلهم [٩٣٩] .

وكانت المدينة قد شهدت خلال الحقبة ١٩٥٠-١٩٥٦ م ، ضائقات اقتصادية متعددة ، منها في تموز عام ١٩٥٠ م ، عندما فرضت ضريبة على (***المصران والجلود***) ، وقد بلغت رداءة الموسم الزراعي لعام ١٩٥١م حداً عجزت فيه الحاصلات عن تسديد بذور الموسم القادم ، ولم يكن الموسم الزراعي التالي افضل من سابقه ، وقد ارتفع سعر الحنطة ، واسعار المواد الغذائية الأساسية على اثر تصدير الحنطة من الموصل ، فوجه فرعا الحزبين الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية ببرقية إلى رئيس الوزراء نوري السعيد ، ووزير الاقتصاد ضياء جعفر ، والى سعيد قزاز متصرف الموصل آنذاك ، مطالبين فيها معالجة أزمة الغلاء سريعاً ، خوفاً من وقوع ما لا تحمد عقباه [٩٤٠] .كما شهدت المدينة في عام ١٩٥٣م ، تفشي البطالة وآثارها ، ومشاهد الفقر المجسم ظاهرة في كل مكان ، على الرغم من وجود عشرات الموصليين بين المسؤولين الكبار في الحكومة ، إلا انهم لم يفكروا بواقع
وحال ما وصلت إليه المدينة [٩٤١] .

---

[٩٣٩] الحسني ، المصدر السابق ، ج١٠، ص ص ٤١-٤٢ .

[٩٤٠] عبد الفتاح علي البوتاني ، الحياة الحزبية في الموصل ١٩٢٦-١٩٥٨، ط١(اربيل :٢٠٠٣م) ص ص ٤٢٥-٤٢٦ .

[٩٤١] جريدة فتى العرب ، العدد (٢٦) ، ٢٣ ايلول ١٩٥٣م .

ونتيجة لتراكم السلبيات والتناقضات السياسية والاقتصادية والإدارية التي زادت من الوطأة على كاهل الشعب العراقي ، وهكذا جاء إضراب الموصل العام في الأول من أيلول ١٩٥٦م ، ولقد تفاعل هذا الأجراء الاقتصادي مع الكراهية السياسية المكدسة في نفوس المواطنين ، وتعبيراً عن رفضهم من سوء الأوضاع الاقتصادية ، وقسوة الضغوط على الحريات العامة ، قرر الحرفيون وعلى رأسهم القصابون وتجار الأغنام بالاتفاق مع الأحزاب الوطنية على إعلان الإضراب العام (٩٤٢) .

واستمرت غرفة تجارة الموصل في عام ١٩٥٧م ، بتقديم الاقتراحات والتوصيات إلى الجهات العليا في محاولة لتنشيط حركة التبادل التجاري لمدينة الموصل مع الدول المجاورة ومنها تركيا ، فقد كتبت الغرفة إلى المقامات المختصة حول ضرورة ايجاد الاسواق الكافية للفائض من المنتجات العراقية المتعذر تصريفها ، والى عقد الاتفاقات التجارية ، وتشجيع المقايضة ، وتوسيع التبادل التجاري . كما سعت الغرفة إلى فتح فرع للمصرف الصناعي في الموصل ، نتيجة للتقدم في ميادين التصنيع العام للمدينة ، وطالبت بتاسيس صناعات اخرى جديدة في المدينة (٩٤٣) .

وقدمت الغرفة ثلاث عرائض رفعت إلى الجهات العليا منها ، عريضة المزارعون وتجار الحبوب في الموصل ، وتضمنت معالجة سريعة لتخفيض رسوم الاستهلاك عن الشعير ، واجور نقله من الموصل إلى ميناء البصرة وتسهيل امر تصديره إلى الخارج ، اما الثانية قدمها تجار الصوف طالبين فيها التوسط لتاجيل قرار منع غسل الاصواف في مناطق الغسل الحالية ، والثالثة حول رسم الارضية التي اخذت تطالب به البلدية لبقالي الكمارك (٩٤٤) .

ومما هو جدير بالذكر ان العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، كانت موضع اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص ، فقد جرت مراسلات طويلة بين الحكومتين العراقية والامريكية حول تقديم حكومة الولايات المتحدة المساعدات اللازمة لتحسين وسائل الاتصال

---

(٩٤٢) وللمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. البوتاني ، المصدر السابق ، ص ٤٢٧ وما بعدها .

(٩٤٣) جريدة فتى العراق ، العدد(٢٠٢١) ، ٣ كانون الثاني ١٩٥٧م . تم المباشرة بانشاء عدة معامل في الموصل منها معمل للنسيج واثنان للاسمنت لحساب الحكومة ، ومعمل اهلي ، واخيراً مصفى للقير في القيارة قرب الموصل ، ينظر :

. الحريثي ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(٩٤٤) جريدة فتى العراق ، العدد (٢٠٦٢) ، ١٣ حزيران ١٩٥٧م .

البرقي وطرق المواصلات والسكك الحديدية في العراق ، وقد اسفرت المراسلات عن صدور هذا البيان : ((***فـي صباح اليوم العاشر مـن شـهر حزيـران لعـام ١٩٥٧م ، تـم التوقيـع فـي ديوان وزارة الخارجية على اتفاقيتين بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة ، تتعهد الحكومة الامريكية بموجب الاتفاقية الاولى ، باجراء المسوح والتحريات الفنيـة اللازمـة لانشاء طريق بين العراق وتركيا ، وتتعهد بموجب الثانية باجراء المسوح والكشوف المقتضية لتاسيس شبكة مواصلات سلكية بين العراق وايران وتركيا وباكستان ، وستغطى نفقات هاتين الاتفاقيتين مـن مبلـغ الـ (١٢,٥٠٠,٠٠٠) دولار التـي خصصـتها بعثـة السـفير (ريتشـاردز Richards) مبعوث الرئيس الامريكي ايزنهاور الخاص للشرق الاوسط ، في اثناء زيارتها لبغداد للبدء فـي تنفيذ المشاريع التي اوصت اللجنة الاقتصادية لميثاق بغداد القيام بها***)) [٩٤٥] .

ومن استعراض الامور الفنية وجسامتها ، نلاحظ مدى الخلل والارتباك في السياسة التجارية للعراق ، ولم تكن الطلبات والعرائض من قبل غرفة تجارة الموصل ، وتجارها واهاليها سوى دليل واضح على عزلة الموصل التجارية ، والتي انعكست على العلاقات التجارية بين البلدين .

---

[٩٤٥] الحسني ، المصدر السابق ، ج١٠ ، ص ص ٨٤–٨٥ .

المبحث الثالث : تجارة التهريب وآنعكاساتها على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا

أصيب العراق من جراء التهريب ، بأزمة اقتصادية شديدة قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، واخذ يقاسي الظروف الاقتصادية الحرجة جراء تلاعب التجار المحتكرين للبضائع وتهريب أنواع السلع من قبل المهربين إلى البلدان المجاورة ، وقد ازدادت الأوضاع حراجة في العراق كل ما ارتفعت أسعار الحاجيات والبضائع والأموال التجارية في البلدان المتاخمة لحدود العراق مثل تركيا وإيران وسوريا ، حيث شهدت الحدود العراقية التركية الممتدة نحو (٣٥٠) كيلومترا تجاوزات من قبل المهربين [٩٤٦] .

وتعود جذور تجارة التهريب في العراق إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية ، فقد عانى الاقتصاد العراقي من تجارة التهريب أو حسبما تعرف بالعرف الاقتصادي بـ (***التجارة الغير منظورة***) ، واثرت بشكل سلبي في تقليص وانخفاض أيرادات الرسوم التي تتقاضاها الحكومة عن السلع والبضائع والحاجات الاقتصادية الخاضعة لاسعار السوق أو الترسيم الكمركي ، كما الحقت هذه التجارة اضرارا بمصالح التجار المستوردين ، حيث عندما تكون السلع المهربة المقاربة لسلعهم في متناول التجار والاهالي باسعار زهيدة تقل بكثير عن الاسعار التي استوردوها عبر الطريق التجاري بنسب تتراوح بين (٣٠. ٤٠%) [٩٤٧] .

لقد كانت تجارة التهريب شائعة في العراق منذ القدم ، ودوافعها لا تتعدى اما لاشباع الحاجة أو لتحقيق المزيد من الارباح السريعة [٩٤٨] ، وقد توسعت هذه التجارة بشكل ملحوظ في فترة ما بين الحربين ، ولعل من اهم العوامل التي ساعدت على انتشاها واستمرارها ضعف جهاز

---

[٩٤٦] عبد الجبار فهمي ، التهريب وخطرة على حياة البلاد الاقتصادية (بغداد : ١٩٥١م) ص ٨ .

[٩٤٧] عبد الوهاب عسكر ، " التسرب الاقتصادي أو التجارة غير المنظورة ، أثرها في تردي الاوضاع الاقتصادية وطرق مكافحتها ، " مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (١٢) ، بغداد ، حزيران ١٩٥٨م ، ص ص ٥١ . ٥٢ ، ص ٥٨ .

[٩٤٨] كان معظم ألناشطين في تجارة التهريب هم من الأشخاص المأجورين الذين اتخذوا التهريب مهنه لهم ويؤدون ذلك لقاء أجر معين أو لقاء حصة من أرباح الأموال المهربة ، أما أصحاب الأموال المهربة فكان معظم من الأثرياء الذين لا يتأثرون كثير بمصادرة الاموال ولا بفرض الغرامات المالية عليهم ، ينظر : . موريس رشتي ، " التهريب في العراق " مجلة الحاصد ، العدد (١٩) ، السنة الخامسة ، بغداد ، تشرين الثاني ، ١٩٣٥م ، ص ٦ .

شرطة الكمارك (***شكل لاول مرة في ٢٦ آذار ١٩٣٣م ، كبديل عن المستخدمين العاملين في مديرية الكمارك والمكوس من السعاة " القولجية "***) [٩٤٩] ، وعدم توفر العدد الكافي من الافراد والسيارات المسلحة وضعف التعاون بين السلطات الادارية ،والشرطة المحلية ، وعدم مكافحتها بالصورة التي تؤدي الى تقليل الهدر الاقتصادي العام ، فضلاً عن ان قانون الكمارك العراقي رقم (٥٦) لعام ١٩٣١م ، لم يتضمن مواد رادعة تماما للتهريب ، فالمادة (١٤٤) من القانون المذكور حدد عقوبة قصوى على المهربين ، تقتضي بمصادرة الاموال المهربة وفرض غرامة نقدية لا تتجاوز (٧٥) دينارا ، ولم يلزم القانون عقوبة السجن على المهربين بشكل قطعي وهي من دون شك غير كافية للحد من نشاط تجارة التهريب [٩٥٠] .

وانحصرت تجارة التهريب عموما بالسلع والبضائع المحدودة التداول والتي لا يمكن استيرادها أو تصديرها إلا بموجب اجازات خاصة ، وكانت معظم السلع والبضائع المهربة هي الخاضعة لفرض رسوم كمركية عالية تجاوزت (٥٠%) من قيمتها الاصلية مثل (***السجائر والمشروبات الكحولية والعطور الاجنبية***) [٩٥١] .

وازدادت عمليات التهريب خلال الازمة الاقتصادية العالمية ، بحيث لا يمر أسبوع من دون حدوث مصادمات بين الشرطة المحلية والسعاة (القولجية) ، من جهة والمهربين من جهة اخرى وفي ساعات مختلفة من الليل [٩٥٢] .

وبقدر تعلق الامر بموضوع البحث ، لذا سنركز على تجارة التهريب في مدينة الموصل ، فقد نشطت تجارة التهريب في هذه المدينة لعدة عوامل منها ، موقعها الجغرافي والتجاري المحاذي لحدود دولتين مجاورتين هما سوريا وتركيا ومجاورتها لمدينتين تجاريتين متاخمتين للحدود مع ايران هما اربيل والسليمانية ، فضلاً عن وجود ارث تجاري قديم ما بين تجار

---

[٩٤٩] مجلة الكمارك (العدد خاص) ، العدد (٩٢) ، بغداد ، تموز ١٩٨١م ، ص ٩٢ .

[٩٥٠] رشتي ، المصدر السابق ، ص ص ٦ . ٧ .

[٩٥١] هاشم محمد صالح ، " المهربون وطرق التهريب " ، مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (١٨) ، السنة الخامسة ، بغداد ، كانون الأول ١٩٥٩م ، ص ٤ .

[٩٥٢] جريدة صدى الجمهور ، العدد (٩٦) ، تشرين الاول ١٩٣١م .

الموصل وتجار الدول المجاورة ، حيث انتقل هذا الارث بدورهِ من الأجداد إلى الأحفاد في المرحلة اللاحقة لقيام المملكة العراقية [٩٥٣] .

واسهم في استمرار تجارة التهريب أيضا ، بعض من سكان الموصل الذين اتخذوا من التهريب وسيلة لمعيشتهم ، نظرا لما شهدته هذه المدينة من انتعاش تجاري كبير شجع في تنشيط أعمال التهريب [٩٥٤] ، يقابله ضعف تدابير الحكومة وعجزها عن مواجهة نشاط المهربين داخل المدينة وخارجها ، لا سيما رجال العشائر الذين لا يعيرون أهمية للنظام والقانون [٩٥٥] .

تمثلت نشاطات تجارة التهريب في عاملين رئيسين داخلي وخارجي ، فعلى الصعيد الداخلي تمثلت تجارة التهريب بشكل رئيسي في الملح [٩٥٦] ، اما على الصعيد الخارجي فقد تمثلت في تهريب التبوغ والمشروبات الكحولية والأقمشة والمنسوجات الحريرية والعطور والزجاجيات والأسلحة والعتاد والسكاير ، وكذلك تهريب الأغنام ، اما منافذ تجارة التهريب على المستوى الخارجي فهي :

١. تجارة التهريب عبر سوريا .
٢. تجارة التهريب عبر ايران .
٣. تجارة التهريب عبر تركيا [٩٥٧] .

والمنفذ الأخير هو موضوع بحثنا الرئيسي ، فعلى الرغم من إغلاق الحدود التركية أمام نشاط التجارة العراقية في معظم فترة ما بين الحربين العالميتين ، فان تجارة التهريب كانت قائمة عبر تلك الحدود [٩٥٨] . إذ اعتاد الأهالي ومنفذ عشرات السنين على ادخال أغنامهم إلى الموصل عبر الأراضي التركية حيث لم تكن هنالك حدود فاصلة بين البلدين ، فكانت العشائر العراقية غالبا ما تقوم برعي أغنامها في المناطق التركية الدائمة الخضرة ، لا سيما في المناطق الحدودية وترحل عائدة إلى ديارها في العراق اوائل الخريف من كل عام ، وكانت تجلب معها

---

[٩٥٣] فهمي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٣ . ٥٤ .

[٩٥٤] المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

[٩٥٥] و . م . ن (متصرفية لواء الموصل) ، مشكلة التهريب ، ١٤٤ / س في ٦ نيسان ١٩٣٦م .

[٩٥٦] جابر عبد الرحمن ، الاقتصاد التجاري ، ودراسة الاسواق والبضائع في العراق (بغداد : ١٩٤٧-١٩٤٨م) ص ٢٢٨ وما بعدها .

[٩٥٧] النحاس ، النشاط التجاري ... ، ص ص ١٨٢-١٨٣

[٩٥٨] و. م. ن (متصرفية لواء الموصل) ، موظفو جباية الواردات ، ١/١/١٩/س في ٣٠ حزيران ١٩٢٧م.

سلع وبضائع وأغنام تركية لأغراض الأستهلاك والمتاجرة على نطاق محلي ، واستمرت هذه التجارة طيلة فترة ما بين الحربين [٩٥٩] .

والى جانب تجارة تهريب الأغنام نشطت عمليات تهريب الزجاجيات والسجاد المرعزي والعسل وكذلك الملح [٩٦٠] ، وأنواع من اسلحة البنادق والمسدسات التركية والانكليزية واليونانية مع أطلاقاتها [٩٦١]، فضلاً عن كميات غير قليلة من الحشيشة (***الأفيون***) [٩٦٢] ، في حين كانت تهرب من لواء الموصل الخيول والبغال ، حيث كانت الحكومة العراقية قد منعت تصديرها إلى الاراضي التركية ، نظرا لعدم استقرار الأوضاع السياسية وتأزمها في معظم الاحيان [٩٦٣] . وكذلك تهرب السجائر الوطنية المعبأة ، وكانت طرق تهريبها تتم عبر طريق الموصل . زاخو . فيشخابور . ديره بون ثم الاراضي التركية [٩٦٤] .

وأكدت وزارة جميل المدفعي الرابعة (٧ آب ١٩٣٧م . ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨م) في منهاجها للشؤون المالية على مكافحة التهريب [٩٦٥] ، ويشير السياسي العراقي جعفر ابو التمن في احدى رسائله عام ١٩٣٨م ، في الحد من ظاهرة التهريب والحفاظ على الاقتصاد العراقي وثرواته قائلا : ((***ان حرية التجارة كانت ولم تزل نظام ينتجه العراق لاستكمال نهضته الاقتصادية و أدراك ما يصبو اليه من الثراء والرخاء ، لان نظام حرية التجارة ، هو الذي يضمن لمثل هذه البلاد استمرار التقدم الاقتصادي والتجاري المنشود على أساس ثابت وطيد كما هو الحال في بلاد الحكومات الديمقراطية العتيدة ... على ان نظام حرية التجارة المفروض***

---

[٩٥٩] و. م. ن (متصرفية لواء الموصل) ، تهريب المواشي، ٣٢٩ / س في ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٨م.

[٩٦٠].فهمي ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

[٩٦١] النحاس ، النشاط التجاري ... ، ص ١٨٣ .

[٩٦٢] تعد تركيا من اهم مراكز تهريب المخدرات (الافيون) إلى الدول العربية ، وقد عقد مؤتمر في جنيف عام ١٩٣١م ، للنظر في انجح الوسائل لمكافحة هذه التجارة ، ينظر :
. رزق ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

[٩٦٣] جريدة الموصل ، العدد (٤٢٠) ، ٩ أيلول ١٩٢١م .

[٩٦٤] فهمي ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

[٩٦٥] الحسني ، المصدر السابق ، ج٥، ص ١٠ .

صلاحه للعراق لا ينفيه فرض التدابير الاستثنائية التي تقتضيها مصلحة البلاد الاقتصادية ...)) [٩٦٦] .

وقد أصدرت الحكومة العراقية تحذيرا للشعائر القاطنة في لواء الموصل بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٣٨م ، من الذهاب بحيواناتهم إلى الأراضي التركية ، منعا لتسرب عدوى مرض الحمى القلاعية المتفشي في مناطق تفليس و ديار بكر و ماردين و وان وغيرها من المدن التركية المتاخمة للحدود العراقية الشمالية ، وقد كلف قائم مقامو الاقضية و متصرف لواء الموصل بوجوب تحذير العشائر والحد من عمليات التهريب [٩٦٧] .

وفي سنوات الحرب العالمية الثانية ظهرت مشكلة التموين في العراق ، وقد ساهمت عدة عوامل في تفاقم هذه المشكلة التي مرت بمرحلتين ، المرحلة الاولى للفترة (١٩٤١ . ١٩٤٥م) [٩٦٨] ، وكان احدى عوامل تفاقم مشكلة التموين في العراق هو التهريب ، فقد شهدت الحرب نشاطا ملحوظا في تهريب المواد الغذائية والضرورية من العراق إلى الدول المجاورة ، واصبح التهريب خلال الحرب ممارسة شبه علنية يمارسها كبار التجار وموظفي الدولة واعوانهم من صغار الموظفين الذين اخذوا يمارسون التهريب علانية دون خوف أو وجل [٩٦٩] . بلغت الجرأة بهم إلى استخدام بعضهم وسائط النقل والمواصلات الحكومية في تهريب المواد التجارية والتموينية [٩٧٠] ، لا سيما المستوردة منها من الشاي

---

[٩٦٦] ومما هو جدير بالذكر ان جعفر ابو التمن قد تراس غرفة تجارة بغداد لعدة سنوات ، وله جهود كبيرة في تشجيع التجارة ، ينظر :

. بصري ، المصدر السابق ، ص ص ٤٣-٤٤ .

[٩٦٧] جريدة فتى العراق ، العدد (٤٦٢) ، ١٣ أيلول ١٩٣٨م .

[٩٦٨] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. النحاس ، التموين في ... ، ص ٥٧ وما بعدها .

[٩٦٩] جريدة صوت الاهالي ، العدد (١٢٩) ، ١٢ كانون الاول ١٩٤١م .

[٩٧٠] كانت هناك ثلاث مناطق رئيسة للتهريب من العراق إلى الدول المجاورة والقريبة له ، الاولى كانت جنوبية ومركزها البصرة ، حيث كان يهرب الرز إلى الكويت وايران ، والثانية وسطى ومركزها خانقين ، والثالثة شمالية ومركزها الموصل التي كان عن طريقها تهرب الاغنام والماشية والصوف إلى سوريا وايران وتركيا ، ينظر :

. فهي ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

يهرب إلى ايران وسوريا وتركيا حيث الاسعار مغرية هنالك [٩٧١] .

وقد ساعدت عدة عوامل على استمرار عمليات التهريب وانتعاشها خلال سنوات الحرب منها : ان اسعار المواد التموينية الموجودة في العراق كانت ارخص نسبيا من الاسعار منيلاتها في باقي الدول المجاورة [٩٧٢] ، والعامل الاخر ضعف السيطرة المركزية نتيجة تورط معظم كبار المسؤولين والمتنفذين في ادارة الحكومة في عمليات التهريب ، واهمال الحكومة مراقبة الحدود وتغريزها بعناصر كفؤة [٩٧٣] ، لذلك تشجع المهربون وازداد نشاطهم لا سيما في الفترة الاخيرة من عام ١٩٤٥م ، وكانوا سببا في استمرار مشاكل التموين [٩٧٤] .

ولا بد من الاشارة في هذه المواقف الحرجة للبلاد ، إلى دور اليهود وسيطرتهم على القطاع التجاري ، فقد لعبوا دوراً سلبياً مقيتاً زاد في تعقيد مشكلات التموين في العراق خلال الحرب ، فقد هيمنوا على نسبة (٨٠%) من تجارة المواد التموينية والضرورية المستوردة وقاموا باحتكار معظمها والتلاعب باسعارها وتهريبها إلى الدول المجاورة بهدف جمع الارباح الطائلة وتحطيم القدرة المالية للتجار المنافسين لهم من غير اليهود [٩٧٥] .

أما في المرحلة الثانية لتفاقم مشكلة التموين في العراق للفترة (١٩٤٦ . ١٩٤٨م) ، والتي ساهمت فيها عدة عوامل منها الخارجية والداخلية وضعف سياسة الحكومة [٩٧٦] ، وكان التهريب هو احد تلك العوامل الخارجية التي اثرت في نقص المواد التموينية وشحتها من الاسواق المحلية ، لاستمرار عمليات التهريب بشكل ملحوظ إلى خارج العراق خاصة المواد الغذائية

---

[٩٧١] د. ك. و(وزارة المالية) ، الملفة ٣٧٧ /٣١١ (لائحة مرسوم الحياة الاقتصادية) ، الوثيقة ١٧٩ ، ص ٢٣٣ .

[٩٧٢] م . م . ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ ، لجنة الشؤون المالية ، في ١ أيار ١٩٤٣م ، ص٤٧ .

[٩٧٣] على الرغم من اتخاذ الجهات المختصة التدابير المقتضية في منطقة الجزيرة بارسال قوة مسلحة لمنع تهريب المواشي إلى خارج العراق ، ينظر :

. جريدة فتى العراق ، العدد (٣٧/ ٥٤٤) ، ٢١ كاون الاول ١٩٤٠م .

[٩٧٤] فهمي ، المصدر السابق ، ص ١١ .

[٩٧٥] م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨م ، ص ١٨٦ .

[٩٧٦] للمزيد من التفاصيل ، ينظر :

. النحاس ، التموين في ... ، ص ٨٩ وما بعدها .

والمنسوجات القطنية ، حيث ازداد نشاط كبار الموظفين في الدولة بالتعاون مع السماسرة والتجار اليهود خاصة على تهريب المئات من الاطنان من مواد التموين الضرورية [٩٧٧] .

ولابد هنا ايضاً من الاشارة إلى ازدياد نشاط اليهود في هذه الفترة ، فقد انتشرت عمليات تهريب (***الحنطة والرز ودهن السمن والاغنام***) إلى فلسطين عن طريق شركة (سبنسر ***Spenser***) ، وهي شركة تجارية صهيونية ، تاسست في فلسطين ، تقوم بشراء الحنطة من الاسواق العراقية ، وتقوم بطحنها في المطاحن العراقية بحجة تموين العاملين لديها في العراق ، لكنها كانت تعمل على تهريب الطحين إلى الصهاينة [٩٧٨] .

ولاجل تامين احتياجات الصهاينة في فلسطين تشكلت عصابة صهيونية منظمة تمتلك سيارات عديدة ولها فروع في بغداد [٩٧٩] ودمشق وعمان وفلسطين ، مهمتها تهريب البضائع وتزويد الصهاينة بالمواد الغذائية والضرورية ، وقد تمكنت من تهريب اعداد كبيرة من الاغنام والابقار من العراق إلى فلسطين [٩٨٠] .

وازداد نشاط اليهود في حرب عام ١٩٤٨م ، إذ عملوا على تهريب المواد الغذائية من العراق ، وخاصة السكر والرز والمواشي والبيض والدجاج والدهن والتبوغ والنفط والبنزين إلى العصابات الصهيونية في فلسطين [٩٨١] .

بينما اتبع المهربون في شمال العراق وسيلة اخرى في التهريب ، وهو قطار طوروس السريع ، فنهرب في هذا القطار مواد ما بين العراق وتركيا وايران ، ومن المواد التي تهرب من تركيا (***دهن الزيت والاسلحة النارية الخفيفة وعتادها ، وتهرب الساعات اليدوية ، والزجاجيات والاقمشة والمشروبات الروحية وغير ذلك***) ، والتي اسعارها في تركيا اقل ثمناً من سوريا

---

[٩٧٧] فهمي ، المصدر السابق ، ص ١١ .

[٩٧٨] م. م. ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧م ، ص ٥٩ ؛ جريدة لواء الاستقلال ، العدد (١٩٩) ، ٥ تشرين الاول ١٩٤٧م .

[٩٧٩] كان حاييم ناثانئيل احد ملوك المال اليهود في العراق ، حيث كان يهيمن على معظم شؤون النقل البري ما بين العراق والدول المجاورة ، من خلال عمله كمتعهد للنقل ، ويعاونه وكلاءه في كل من حيفا وبيروت والبصرة ، ويعمل على تهريب الاموال والرجال اليهود إلى فلسطين ، بشتى الطرق والاساليب ، ينظر : . مجلة الكفاح ، ج ١ ، بغداد ١٩٤٨م ، ص ٢٢ .

[٩٨٠] جريدة الراي العام ، العدد (١٩٣) ، ١٢ تشرين الاول ١٩٤٧م .

[٩٨١] د. ك. و(وزارة المالية) ، الملفة ١٤٥ /٣١١ ، (تهريب المواد الغذائية) ، الوثيقة (٢) ، ص ١ .

والعراق ، اما المواد التي تهرب في هذا القطار من العراق وخاصة بغداد والموصل إلى تركيا وسوريا ، فهي (***السكاير والتمور والدبس والحلويات [من السما] والذهب والاحجار الكريمة على اختلاف انواعها ومواد اخرى***) نظراً للتفاوت في الاسعار [٩٨٢] .

وسعت الحكومة العراقية إلى اتخاذ بعض الاجراءات للحد من التهريب ، ففي عام ١٩٤٢م ، قررت الحكومة قطع دابر التهريب والحد من استشرائه ، فمنحت نقل السلع والبضائع التموينية الضرورية إلى بعض الالوية المحاذية لمناطق التهريب [٩٨٣] ، وفي الوقت نفسه منحت شرطة الكمارك والمكوس ، والافراد المخبرين الذين يساعدونها في اكتشاف جرائم التهريب نسبة (٤٠%) من مبالغ المواد والبضائع المهربة وتخصيص (١٠%) من تلك المواد لتوزيعها على باقي منتسبي الشرطة والكمارك [٩٨٤] .

وفي الوقت نفسه ، ارتكبت الحكومة العراقية العديد من الاخطاء التي ساعدت على التهريب فعلى سبيل المثال سمحت الحكومة تصدير كميات اكثر من الشعير حتى بلغ مجموع ما صدره التجار عام ١٩٤٦م (٢٥٠) الف طن ، رغم ان خزين الدولة من هذا الحاصل العام ١٩٤٥م لا يتجاوز (٢٥) الف طن [٩٨٥] ، كما كان لضعف الرقابة واهمال الأدارة أحد مسببات نشاط السوق السوداء والتهريب ، فقد قام بعض التجار باحتكار الحبوب في مخازنهم (***العلنية و السرية***) [٩٨٦] ، لا بل سارع بعضهم منذ بداية موسم الحصاد للذهاب إلى الارياف والاتصال مباشرة بالمنتجين بغية شراء المحصول وادخاره ثم فرض اسعار عالية بعد انتهاء الموسم . وبلغ جشعهم إلى احتكار اهم المواد الغذائية كالرز والسمن وغيرها من المواد

---

[٩٨٢] فهمي ، المصدر السابق ، ص ص ٦٠-٦١ .

[٩٨٣] بيان لجنة التموين العليا ، رقم (٥٦) ، نشر في جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٢٠٤٨) ، ٧ أيلول ١٩٤٢م .

[٩٨٤] بيان لجنة التموين العليا ، رقم (٥١) ، نشر في جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٢٠٤٣) ، ١٠ آب ١٩٤٢م .

[٩٨٥] جريدة صوت الاحرار ، العدد (٤١٣) ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٧م .

[٩٨٦] جريدة صوت الاحرار ، العدد (٥٠) ، ٢٨ حزيران ١٩٤٦م .

وتهريبها إلى البلاد المجاورة طمعا في الاثراء على حساب المواطنين [٩٨٧] .

وواجهت الحكومة نقدا شديدا من القوى الوطنية والنواب لأهمالها معالجة التدهور الاقتصادي ، ويذكر محمد رضا الشبيبي عضو مجلس النواب قائلا : ((***انه لامر خطير ان نرى الحكومة عاجزة عن مكافحة التهريب .. إذ معنى ذلك ان للمجرمين المهربين شركاء يتمتع بعضهم بمراكز لا باس بها***)) [٩٨٨] ، وأذا ما أصابتهم مصيبة لجأو الى شركائهم وأحتموا بهم عبر عصابات تقوم بالتهريب بين العراق وفلسطين والدول المجاورة ، تهرب المواد الأساسية للشعب على مرأى ومسمع من الجهات المختصة حتى ان سيارات هؤلاء المهربين المسلحة لا تتأخر عن الاصطدام بقوات الحدود ، وتعود سياراتهم من ناحية أخرى وهي محملة بالاموال المهربة [٩٨٩] .

واثر فشل الحكومة وعجزها عن مكافحة الغلاء واحتكار المواد التموينية وعدم جدوى التدابير المتخذة واستياء عامة الشعب وتذمره من تلك التدابير العقيدة [٩٩٠] ، تم استحداث وزارة التموين في ٤ أيلول ١٩٤٦م ، بموجب نظام الوزارة رقم (٦٧) لعام ١٩٤٦م [٩٩١] . وضمت العديد من الشعب الملحقة بمديرية التموين العامة ، فضلاً عن خمس مديريات عامة [٩٩٢] . واختصت مديرية المنتجات المحلية في احدى مهامها في تقييد الماتاجرة بالحبوب ومنع المضاربة والاحتكار بها ، والعمل على الحد من تهريبها [٩٩٣] ، بينما كانت احدى واجبات

---

[٩٨٧] ومما تجب الاشارة اليه ان الحكومة فرضت اسعاراً لاستلام محصول الحنطة من المزارعين بشكل غير متناسب بين السعر الرسمي وسعر السوق ، فقد فرض سعر للحنطة المستلمة من قبل الزراع لم يتجاوز (٢٦,٥٠٠) دينار للطن الواحد في حين ان سعرها في السوق يتراوح بين (٧٥-١٢٠) دينار للطن الواحد ، ينظر :

. الحسني ، المصدر السابق ، ج٧ ، ص ص ٢٢٩-٢٣٠ .

[٩٨٨] جريدة صوت الاحرار ، العدد (٢٩٥) ، ٣٠ حزيران ١٩٤٧م .

[٩٨٩] جريدة صوت الاحرار، العدد (٤١٣) ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٧م .

[٩٩٠] عبد الزهرة مكطوف الجوراني ، الحياة البرلمانية في العراق (١٩٣٩-١٩٤٥م) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة بغداد (بغداد : ١٩٨٣م) ص ١٢٢ .

[٩٩١] وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٦م ، ص ١٨٩ .

[٩٩٢] النحاس ، التموين في ...، ص ص ١٩٤-١٩٥ .

[٩٩٣] المصدر نفسه ، ص ١٩٦ .

مديرية شرطة التموين هو منع التهريب والاحتكار ،وضبط جميع المخالفات التي ترتكب ضد القوانين الاقتصادية للدولة المتعلقة بالاستيراد والتموين [٩٩٤] .

واشار منهاج حكومة الباجهجي الثانية (٢٩ آب ١٩٤٤-٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦م) في نواحي اصلاح التموين ، وبعد دراستها للتجارب السابقة ، ارتأت التجنب بقدر الامكان عن التدخل في السوق ، وارجاع الحال إلى وضعه الطبيعي ، إذ ثبت ان اكثر قضايا وضع اليد وتقييد الاسعار ، لم يكن من نتائجه ، إلا إرباك الوضع واختفاء الاموال من السوق أو تهريبها [٩٩٥] .

وللحد من عمليات التهريب وتنظيم انتقال المواد الغذائية الضرورية ، قررت الحكومة منع انتقال المواشي والسمن والزبد إلى الالوية المحاذية لحدود العراق مع الدول المجاورة مثل الموصل . اربيل . ديالى . الدليم ، إلا باجازة خاصة صادرة من وزارة الداخلية [٩٩٦] .

وطالب حزب الشعب الحكومة (وزارة صالح جبر ٢٩ آذار ١٩٤٧-٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨م) بوضع حد للغلاء والضرب على ايدي المحتكرين والمضاربين والمهربين ، وتهيئة ضرورات الحياة للشعب ، ومما جاء في البيان : ((***.. ما زال الشعب يعاني الآلام الاضطهاد والجوع والعرى والامراض نتيجة هذا الغلاء ، الذي لم يكن سببه الحقيقي ندرة المواد الغذائية ، بل انه بسبب نشاط المحتكرين والمضاربين والمهربين .. وقد ازدادت الحالة سوءاً بسبب اهمال المسؤولين لشؤون الملايين من ابناء الشعب***)) [٩٩٧] .

وكان احد اسباب ازمة الخبز التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من عام ١٩٤٧م ، هو ازدياد عمليات التهريب للحنطة والشعير إلى خارج العراق ، وبدعمعصابات ذوي النفوذ [٩٩٨] .

---

[٩٩٤] جميل الراوي ، شرح تعليمات الشرطة العراقية والواجبات المسلكية العامة (بغداد : ١٩٤٩م) ص ٢٧٥ .

[٩٩٥] الحسني ، المصدر السابق ، ج٦ ، ص ٢٣٤ .

[٩٩٦] بيان لجنة التموين العليا رقم (٦) لسنة ١٩٤٥م ، نشر في جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٢٢٧٧) ، ٢٦ نيسان ١٩٤٥م .

[٩٩٧] جريدة الهدى ، العدد (٢٦) ، ٢٢ حزيران ١٩٤٧م .

[٩٩٨] النحاس ، التموين في ... ، ص ٢٣٧ .

ومن الاخطاء التي ارتكبتها الحكومة والتي ساهمت في هذه الازمة ، انها منحت اجازات التصدير لكميات من الحبوب لفئات معروفة من المحتكرين والمستغلين والمهربين ، حيث انتقل احتكار تصدير الحبوب إلى ايدي بعض المتنفذين من كبار التجار العراقيين امثال عبد الهادي الجلبي [٩٩٩] ، ومراد جوري ، اللذين كانا يشحنان عشرات الاف من الاطنان إلى الخارج بالتعاون مع شركة اندرو وير ، محققين الارباح الطائلة [١٠٠٠] .

وكتبت جريدة الاخاء حول ازمة الخبز وفتح باب التصدير للحنطة والشعير ما ياتي : ((***ارتفعت اسعار الخبز حيث وصل سعر كيس الطحين نمرة صفر المخصص للصمون بسعر (٥٣,٢٠٠) ديناراً ، ان علاج هذه الازمة . ازمة الخبز والصمون . يقع على عاتق الحكومة بالدرجة الاولى ، ولاجل نجاح كل علاج يجب ان يكون متضمناً منع التصدير ومنع المهربين***)) [١٠٠١] .

وفي عهد وزارة مزاحم الباجةجي (٢٦ حزيران ١٩٤٨-٢٦ كانون الاول ١٩٤٨م) اتخذت الحكومة عدداً من الاجراءات الفعالة لمعالجة مشكلة الغذاء والكساء ، فكان احد هذه الاجراءات يتعلق بالتهريب ، إذ فرضت القيود على تصدير الشعير وتشديد المراقبة عليه للحيلولة دون تهريبه [١٠٠٢] .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لقطع دابر التهريب ، إلا انه استمر إلى سنوات لاحقة ، مما كان له الاثر في ارتفاع الاسعار وارهاق الشعب وتنامي السوق السوداء [١٠٠٣] .

وقد انتقدت الصحف الحكومة ووزارة التموين ، في عدم مقدرتها على معالجة غلاء المعيشة والحد من التهريب ، وقدمت جريدة صوت الاهالي مقترحاً لمعالجة الغلاء والتهريب جاء فيه : ((***.. اما معالجة الغلاء برايينا لا يتم إلا عن طريق سيطرة الحكومة على الكميات***

---

[٩٩٩] حسن ، التطور الاقتصادي .. .، ص ٢٠٨ .

[١٠٠٠] يشير محمود الدرة في مذكراته إلى انه اشتغل مع التاجر مراد جوري في تجارة الشعير مقابل عمولة (١٠,٥) إلى (١%) عن كل طن يجمعه من القرى والارياف ، فكانت حصيلة ذلك على حد قوله ثروة لم يحلم بها في حياته بلغت خلال عام ١٩٤٧م (٣٠٠٠) ديناء بفترة قصيرة لا تتجاوز العام والنصف ، ينظر : . محمود الدرة ، حياة عراقي من وراء البوابة السوداء (القاهرة : ١٩٧٦) ص ص ١٨٣-١٨٤ .

[١٠٠١] جريدة الاخاء ، العدد (١٢٠) ، ٦ كانون الاول ١٩٥١م .

[١٠٠٢] النحاس ، التموين في ... ، ٢٤٢ .

[١٠٠٣] بصري ، المصدر السابق ، ص ٢٩١ .

المتوفرة من المواد الغذائية باسعار معينة وبيعها للجمهور باسعار مخفضة ، والقضاء على عمليات التهريب ومراقبة الحدود مراقبة تامة ، والحد من التلاعب الذي تقوم به شخصيات ذات نفوذ بهذا الشأن)) [١٠٠٤] .

استمرت تجارة التهريب من العراق إلى البلدان المجاورة وبالعكس في الخمسينات ، فقد نشرت جريدة نصير الحق مقالاً عن مندوب جريدة (جمهوريت) التركية حول تهريب الكتب من البلدان العربية إلى تركيا مقابل اموال ادهشت الحكومة التركية جاء فيه : ((***في تركيا اليوم تطورات مهمة توحي بكثير من الوضوع عما في نفس الشعب التركي من نزوع قومي إلى التمسك بالحروف واللغة العربية ، وقد تكررت البراهين على ذلك في المدة الاخيرة بحوادث واقعية عديدة ، حتى وان معظم الاتراك ، ولا سيما ابناء الاناضول يعتقدون بان الحروف اللاتينية التي ادخلت إلى بلادهم ما هي إلا غشاء رقيق لا يستطيع ان يصد اندفاع الاتراك عن الثقافة العربية أو الحروف العربية ، وان يحجب رغبتهم الجامحة في العودة إلى ذلك العهد ، الذي كانت فيه حرف القرآن الكريم هي حروف الكتابة التركية ، التي تدنيهم من الله وتفصح لهم عن جوهر الاسلام . وقد حدث منذ ايام معدودات ان قبض البوليس التركي في استانبول على بضعة اشخاص من الاتراك اتهموا بتهريب الكتب العربية والكتب التركية المطبوعة بالحروف العربية من مصر وسوريا والعراق ، وبيعها في المدن التركية ، وبعد التحقيق مع هؤلاء اطلق سراحهم ، ولكن ضخامة عدد الكتب المهربة والتي تقدر بالملايين ومئات الالوف ، قد ادهشت الاوساط السياسية والعلمية في انقرة ، واثارت التعليقات الشتى حولها ..***)) . وعنوت الصحف التركية الكثير عن هذه الظاهرة ومنها (***عودة تركيا إلى اللغة العربية***) و (***الشعب التركي يتهافت على المطبوعات العربية بحماسة***) [١٠٠٥] . ولا شك ان هذه المقالة تفصح عن مدى تعلق الشعب التركي المسلم بالامةالاسلامية ، وضياعه بين توجهات اتاتورك وخلفاؤه نحو العلمنة والغرب .

[١٠٠٤] جريدة صوت الاهالي ، العدد (١٤٢٣) ، ٢ حزيران ١٩٤٨م .

[١٠٠٥] جريدة نصير الحق ، العدد(٧١٦) ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٥١م .

وازاء ذلك اصدرت الحكمومة التركية امراً بمنع دخول المؤلفات العربية ، وحظر تداول الكتب التركية المطبوعة بالحروف العربية استناداً إلى قانون قديم صدر في بداية عهد اتاتورك ، وقد قبض البوليس التركي منذ اسابيع قلائل على بعض الشبان اتهموا بتهريب مؤلفات من العواصم العربية ، وبالتعاقد مع دور النشر في اكثر من بلد عربي ، وبتشجيع رواج الكتاب العربي ، وقد عللت السلطات المسؤولة في تركيا القبض على هؤلاء الاشخاص بان عملهم هذا فيه مخالفة للقانون رقم (٢٩٢) لعام ١٩١٧م ، الذي يقضي بعدم تشجيع رواج الكتب العربية في تركيا [١٠٠٦] .

وقبض موظفو الكمارك والمكوس في الميناء الجوي ببغداد على احد ضباط الجيش التركي المدعو (***اشرف اوزن***) ، وهو يهم بالسفر على احدى الطائرات العراقية إلى ايران ، وبحيازته أموالاً وذهب يحاول تهريبها خارج العراق ، وتم ضبط المبالغ الاتية (***٤٠٠٠ ليرة تركية -١٧٢ ليرة لبنانية -١٧٤ ليرة ذهبية رشادية -١٦٠٠ ديناراً عراقياً ، وبعض الحلي الذهبية***) [١٠٠٧] .

ونشرت مجلة الكمارك والمكوس العديد عن حوادث التهريب الكمركي في الموصل وكركوك وزاخو ، ففي تاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٥٥م ، أجرى التحري الأصولي بحانوت الشخص المدعو ابراهيم عبد الواحد التتكجي في الموصل ، فأسفرت النتيجة عن العثور على الاسلحة التالية : (٣٤٧) طلقة انكليزية و(١٤١) طلقة تركية و (٦) مسدسات جديدة نوع (أسترا) نمرة سبعة ومسدس واحد حديد من نوع (ماب) نمرة سبعة ، ومسدس (ماب) مستعمل نمرة سبعة ، ومسدس (أسواينره سانتين) و (١٤) باكيت طلقات مسدس نمرة سبعة ، يحتوي كل باكيت على (٢٥) طلقة و (٦) باكيتات طلقات مسدس نمرة سبعة ، يحتوي كل باكيت على (٢٥) و (٢٠) طلقة مسدس (ويبلي) جديد و (٢٠) طلقة بندقية تركية وترباس واحد بدون رأس و (٦) طلقات مشدادة و(٥) أبرة للبنادق وصندوق واحد بداخله أدوات للبنادق مختلطة [١٠٠٨] .

[١٠٠٦] جريدة الاسرار ، العدد (٢٢١) ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٣م .

[١٠٠٧] جريدة نصير الحق ، العدد(٧٥٠) ، ٢٣ آب ١٩٥٢م .

[١٠٠٨] مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (٢) ، السنة الاولى ، كانون الاول ١٩٥٥م ، ص ٦٦ .

بينما قبضت السلطات الكمركية في مديرية كمرك ومكوس الموصل خلال النصف الاول من شهر آذار عام ١٩٥٦م على الاموال المبينة تفاصيلها أدناه : (٧) شراشف (دامسكوا) و (٤) شراشف حرير نباتي وطول واحد قماش ساتان بطول (٣٧,٧٠) متر و(٢٤٠) كيلو بطم و(٢٩٠) سكينة (أم الياي) و(٣٣٦) محفظة نقود نايلون و(٣٢٤) قداحة بنزين (امكوا) و(٢٤) قنينة كونياك (لورد س) و(٢٤) قنينة كونياك (مارتيل) و(٢) غترة نباتي و(٣) عصابة نباتي و(١٥) دفتر صلاح بدون بندرول و(١٨٩٠) دفتر ورق سكاير الشام و(٦) بطانيات مرعز تركية و(٣٠) دفتر ورق سكاير علامة الرشيد بدون بندرول و(٢) بطل عرق و(٦٢) دفتر ورق سكاير علامة النجمة . وكانت السلطات الكمركية في كمرك ومكوس كركوك قد قبضت بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٥٦م المواد المهربة التالية : (٣٠) بالة تبغ مهرب تزن الواحدة (٢٣٥٠) كيلو بندقية تركية مع (١٩) طلقة انكليزية و(٢١) حمار و(١٠) بغال واسطة نقل [١٠٠٩] .

وبتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٥٦م عثر مأمور مركز شرطة كمرك ومكوس زاخو على (٦٩٤) رأساً من ذكور الاغنام مهربة بصحبة كل من الاشخاص ذياب هزاع وعلي احمد ومحمود ذياب وحسن خلف ، وقد ادعو بان هذه الاغنام تعود للمهرب المدعو سالم الشيخ علي من اهالي الموصل .

وقبض ملاحظ لاسلكي كاني عطار اثناء الدورية على (٤٣٣) رأساً من الأغنام للاشتباه بكونها مهربة وذلك بالقرب من مقر الرتل ، وبتاريخ ٧ . ٨ حزيران ١٩٥٦م ، عثرت معاونية شرطة كمرك ومكوس الموصل اثناء قيامها بواجب الدورية على سيارة بيكب وبداخلها (١٧) بالة اموال سوريا مهربة مختلفة . وبتاريخ ١٤ . ١٥ تموز ١٩٥٦م ، قبضت شرطة كمرك ومكوس زاخو على (١١) بقرة وثورين بحيازة كل من محمد سيف الدين واسلهام احمد وصالح جانكير من الرعايا الاتراك [١٠١٠] .

وبتاريخ ٩ . ١٠ أيلول ١٩٥٦م ، نصب رتل الكمارك التركي كميناً في منطقة ***(بارة)*** الحدودية بين العراق وتركيا ، لعدة أشخاص ومعهم ثلاثة حمير ، فطلب الرتل إليهم الوقوف ، فلم يمتثلوا بل بادروا إلى أطلاق النار فرد الرتل عليهم بالمثل ، ودامت المصادمة ربع ساعة ،

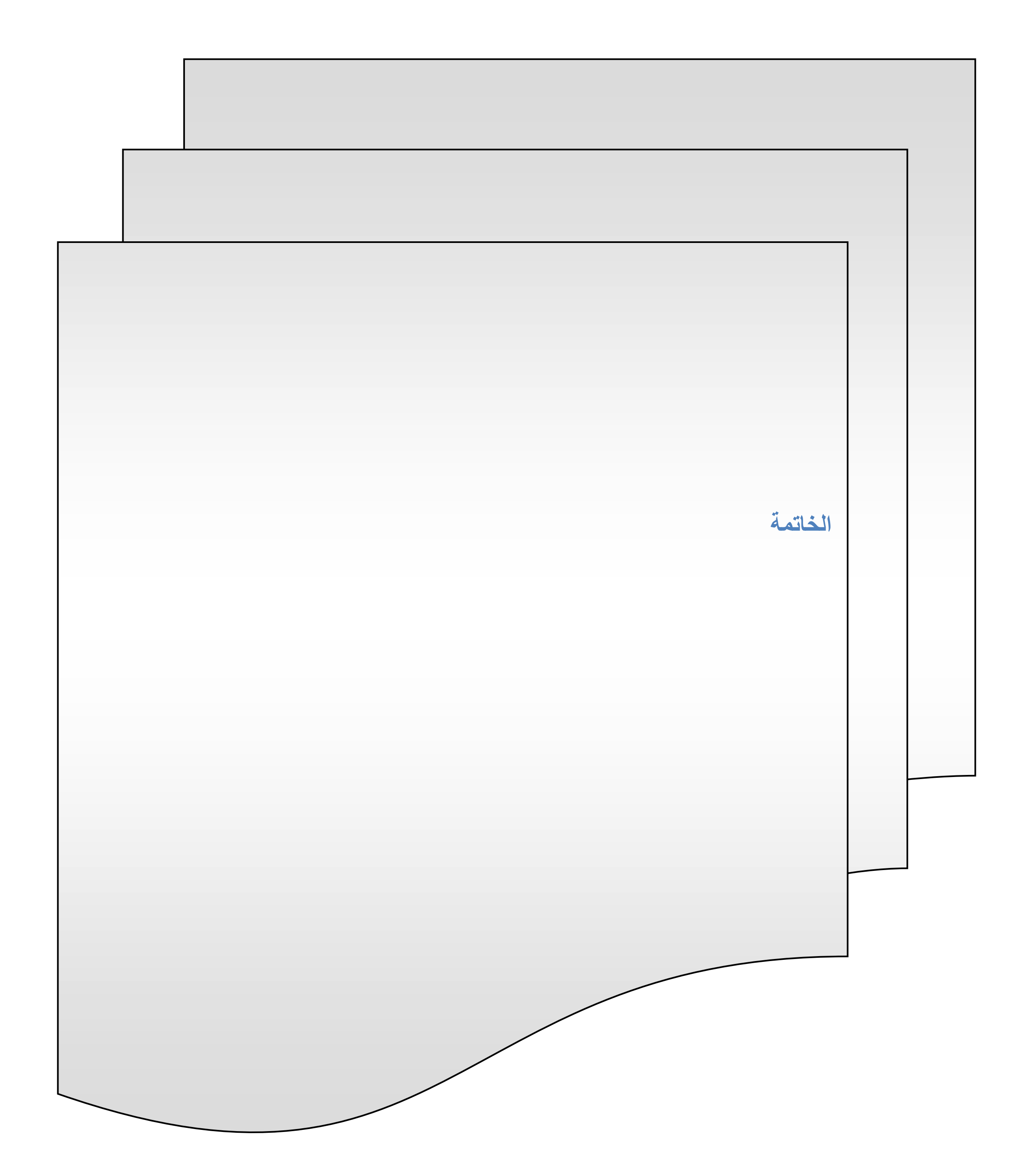
[١٠٠٩] مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (٤) ، السنة الاولى ، حزيران ١٩٥٦م ، ص ١٨ ، ص ٨٦ .
[١٠١٠] مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (٥) ، السنة الثانية ، أيلول ١٩٥٦م ، ص ص ٩٣ ، ص ٩٤ .

أسفرت عن القاء القبض على أحدهم المدعو عباس علي وبحيازته بندقية تركية مع طلقة واحدة ، كما تم القبض على الحمير الثلاثة وكانت تحمل أموالاً مهربة مختلفة [١٠١١] .

بينما ألقت شرطة كمرك ومكوس زاخو بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٦م ،القبض على كل من مصطفى بن ابي بكر ، وعلي بن هادي ومعهما (٩٢) رأساً من الأغنام و(٦٨) معزة بالقرب من قرية (دشتماسك) التي تبعد عن الحدود التركية بسبعة كيلو مترات [١٠١٢] .

مما سبق يمكن القول ان تجارة التهريب غير المنظورة للدولة ، كان لها الأثر البالغ على الاقتصاد العراقي بشكل عام منذ تأسيس المملكة العراقية ولحد الان . والشيء ذاته يقال على العلاقات العراقية مع دول الجوار وتركيا بشكل خاص ، فقد انعكست اجراءات الحكومة العراقية للحد من هذه التجارة بشكل أو بأخر على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا، حيث ان أجراءات منع تصدير أو استيراد أو القيود أو القوانين الاقتصادية أو الطارئة ، كلها كانت توظف للحفاظ على الاقتصاد العراقي وللحد من تجارة التهريب سواء من العراق أو إليه . وبما ان العلاقات التجارية بين البلدين خيم عليها الفتور والجهود في معظم الأحيان ، لذا لا بد لهذه التجارة (***تجارة التهريب***) ان تنشط ، أو بمعنى اخر انها ذات تناسب عكسي مع العلاقات التجارية الرسمية .

[١٠١١] مجلة الكمارك والمكوس ، العدد (٦) ، السنة الثانية ، كانون الاول ١٩٥٦م ، ص ص ٩٠ ،٩١ .
[١٠١٢] المصدر نفسه ، ص ٩٢ .


الخاتمة

الخاتمة

تراوحت العلاقات والمبادلات التجارية بين العراق وتركيا ١٩٢٦-١٩٥٨م ، ما بين التقاطع السلبي تارة ، والإيجابي والاندماجي تارة أخرى ، ولأدراك طبيعة العلاقات التجارية ، يمكن ملاحظة المراحل المهمة التي مر بها البلدين أبان الفترة أعلاه وكما يأتي : .

أولا : المرحلة الأولى (١٩٢٦ . ١٩٣٢م) :

تميزت هذه المرحلة بسلبية واضحة في العلاقات السياسية والتجارية ، نظراً للصورة القاتمة للعلاقات ما بين العرب والأتراك ، أثر التراكمات التاريخية الموروثة بعد انهيار الدولة العثمانية . ورغم التحديات والضغوط الداخلية والخارجية ، فقد شقت العلاقات التجارية طريقها ببطء شديد جداً منذ تأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١م والجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣م، وظهرت بوادر الانفراج بعد حسم مشكلة الموصل لصالح العراق عام ١٩٢٦م .

وواجهت المرحلة كذلك العديد من العقبات منها ، التخلف الاقتصادي لكلا البلدين ، والمشاكل الحدودية المتمثلة بمشكلة الأكراد والاثوريين في كلا البلدين ، وانحصار التبادل التجاري في ممر بري حدودي غير آمن بعيد عن كل القياسات الدولية للتجارة ، ولاسيما في عدم جاهزية الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية في العراق وعدم ربطها بخط قطار طوروس العالمي ، لذا كانت العلاقات المباشرة بين الطرفين مستحيلة إن لم نقل مُعدَمةَ في تلك المرحلة .

وألقت تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ . ١٩٣٢م ، ظلالها الثقيلة على توجهات البلدين الاقتصادية (التجارية) في معالجات فردية للنهوض بواقع الاقتصاد الوطني لكل من العراق وتركيا ، وتباعد المبادلات التجارية في تلك الفترة ، ومع ذلك ظهرت بعض المساعي والجهود الحثيثة في كلا البلدين لتجاوز هذه السلبيات والتحديدات ، اثر الزيارات الرسمية المتبادلة بين البلدين ، حين أعلن في عام ١٩٣٢م ، عن ميلاد أول معاهدة تجارية بين العراق وتركيا ، رغم أنها لم تتعد مرحلة التوقيع الصوري ، إلا أنها تعد تحولاً ملموساً في العلاقات العراقية . التركية على كافة الأصعدة ، فضلاً عن الروابط التاريخية الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تجمع بين البلدين .

ثانياً : المرحلة الثانية (١٩٣٢ . ١٩٣٩م) :

وتمثلت بدخول العراق عصبة الأمم وانتقاله إلى مرحلة الاستقلال عام ١٩٣٢م ، إلا إن ذلك لم يمنع تقيده بسياسة الباب المفتوح مع الدول الكبرى المجتمعة في عصبة الأمم ، مما كان له الأثر السلبي المباشر على سياسة العراق التجارية ، فضلاً عن استمرار التسلط

الاستعماري على مقدرات العراق الاقتصادية ، ولاسيما النفط .

وطبق كل من العراق وتركيا في هذه المرحلة خططاً اقتصادية خمسية ، والتي لم تعمل على تحريك العلاقات التجارية بين البلدين نحو التقدم الإيجابي ، لا بل بقيت تراوح الجمود والفتور في تلك المرحلة .

وشهد العراق في هذه الفترة ، العديد من الأحداث الداخلية والخارجية أثرت على مسيرة العلاقات السياسية والتجارية مع دول الجوار الجغرافي ، ولاسيما تركيا ، اثر شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتدخل الجيش في السياسة ، وأخيراً كان الحدث الأهم على الساحة الإقليمية ، إعلان ميثاق سعد أباد عام ١٩٣٧م ، والذي لم تكن تأثيراته إيجابية على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا وإنما على العلاقات السياسية فقط .

ثالثاً :المرحلة الثالثة (١٩٣٩ . ١٩٤٥م) :

ويمكن وصف هذه المرحلة ، بالمرحلة الذهبية للعلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، قياساً بالمراحل الأخرى ، ولم تكن الرغبة والإرادة في تذليل العقبات بين البلدين الهاجس الحقيقي لهذه المرحلة ، بل ارتبطت بتعقيدات محلية وإقليمية وعالمية ، اثر اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وتنامي الأهمية الجغرافية والستراتيجية لكل من العراق وتركيا لصالح الدول المتحاربة .

اصبح العراق ممراً ستراتيجياً وحيوياً بالنسبة لتركيا ولبعض بلدان الشرق الأوسط ، اثر انقطاع سبل التجارة العالمية عبر موانئ البحر الأبيض المتوسط ، وانعزال تلك البلدان عن الأسواق العالمية الرئيسية ، إذ اصبح ميناء البصرة المنفذ الوحيد للتجارة التركية عبر العراق ، كما ساهم إنجاز ربط السكك الحديدية العراقية بالسكك الحديدية التركية ومن ثم بقطار طوروس العالمي ، فضلاً عن تطور وسائط النقل في كلا البلدين ، في دفع العلاقات التجارية بالاتجاه الإيجابي أبان هذه المرحلة .

كما انتعشت تجارة المرور (الترانسيت) العراقية بشكل واضح انعكست إيجابيا على العلاقات التجارية بين البلدين ، فضلاً عن تنامي دور النفط العراقي وأهميته لتركيا والغرب ، وتزايد اهتمام الساسة والتجار والأتراك بشكل جدي لتطوير العلاقات التجارية مع العراق في هذه المرحلة ، على الرغم من واقعية الساسة الأتراك في انتهاج السياسة الاتاتوركية المنصبة نحو الارتباط والاندماج بالغرب وهجر الشرق .

رابعاً : المرحلة الرابعة (١٩٤٦ . ١٩٥٨م) :

وتوجت هذه المرحلة بانعقاد معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦م ، حين خصص البروتوكول الخامس في هذه المعاهدة للأمور الاقتصادية والتجارية ، ولم تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ إلا في منتصف الخمسينات ، وكان للضغوط الأجنبية دورٌ

كبيرٌ في التقارب العراقي التركي عام ١٩٤٦م ، إلا أن الأحداث والتطورات السياسية الدولية ، أسهمت في فتور وجمود المبادلات التجارية بين البلدين ، فقد شهدت هذه المرحلة قراراً مجحفاً من قبل الأمم المتحدة بتقسيم دولة فلسطين العربية عام ١٩٤٧م ، ومن ثم قيام الكيان الصهيوني المسخ عام ١٩٤٨م ، واعتراف تركيا المبكر بهذا الكيان عام ١٩٤٩م ، وتأجج الصراع العربي الصهيوني ، مما كان له الأثر الكبير في فتور العلاقات العربية . التركية ، والتي انعكست سلباً على العلاقات العراقية . التركية ومثلها التجارية ، فضلاً عن تنامي قطبي السياسة العالمية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وظهور ما عرف بمصطلح (الحرب الباردة) وآثارها المستمرة على الساحة الدولية .

ولعب بعض الساسة العراقيون والأتراك دوراً كبيراً وخطيراً في توجيه البلدين نحو الأحلاف والمشاريع الغربية في الخمسينات ، فكان حلف بغداد عام ١٩٥٥م ، الحدث الأهم على الساحة العربية والدولية ، وكانت تأثيراته إيجابية على العلاقات السياسية بين العراق وتركيا ، بينما بقيت سلبية في العلاقات التجارية ، وانعزال العراق عن دول الجامعة العربية وردود الافعال المعادية لهذا الحلف الاستعماري ، حين طالبت الأوساط العربية انسحاب العراق من الحلف وعودته للصف العربي .

وعلى الرغم من الأحداث والتطورات السياسية في هذه المرحلة ، إلا أن المساعي والجهود الحثيثة من كلا البلدين ، كانت تشير إلى الجدية في تنشيط العلاقات التجارية ، فقد اشترك كل من العراق وتركيا في العديد من المؤتمرات الاقتصادية الدولية الإقليمية ، وازدادت الزيارات الرسمية وشبه الرسمية بين البلدين ، كما ساهم البلدان في الحد من تجار التهريب غير المنظورة في المناطق الحدودية المشتركة بينهما . إلا أن هذه المرحلة كشفت مرة أخرى عودة العلاقات التجارية السلبية إلى طبيعتها بعد زوال مسببات المرحلة الذهبية وحتى عام ١٩٥٨م .

وحتمت هذه المرحلة على كل من العراق وتركيا ، انتهاج سياسات خارجية متنافرة ، فالعراق انتهج سياسة المزاوجة بين تطلعاته العربية وارتباطاته الغربية ، بينما انتهجت تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد أو بمعنى أخر (توجهها نحو الغرب والتفاتها نحو الشرق) ، ولاسيما إزاء النفط العراقي ، واستمر الحال حتى سقوط النظام الملكي ، وإقامة الجمهورية في ١٤تموز ١٩٥٨م ، وعندئذ بدأت مرحلة جديدة في العلاقات العراقية التركية تحتاج إلى دراسة لاحقة .